



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي



شرح الأجرؤمية

تأليف أبي القاسم بن يحيى بن أبي القاسم الغرداوي المصubi (ت 1102هـ)

"تحقيق ودراسة"

مذكرة من متطلبات شهادة الماجستير في علوم اللسان العربي
تخصص: النحو العربي (مدارس ونظرياته).

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد جلالي

إعداد الطالب:

يوسف خنفر

السنة الجامعية: 2009/2010م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ.

هذا شرح الأجرُوميَّة أَلْفَهُ الشِّيخُ الْعَالَمُ الْعَالَمُ أَبُو القَاسِمِ بْنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي القَاسِمِ
الْغَرْدَاوِي رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضَيَ عَنْهُ.

[مقدمة الشارح]

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، وفضله على سائر الحيوان، وجعل له العقل ليُميِّز⁽¹⁾ بين الزمان والمكان، وجعل له اللسان يعرب عمّا أُضرم في الجنان⁽²⁾، والصلة والسلام على سيد الأولين والآخرين، المبعوث إلى التقلين أجمعين، محمد خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الطيبين، والتابعين، وتتابع التابعين، وكل بارٌ تقىٰ إلى يوم الدين، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام السماوات والأرضين⁽³⁾.

أما بعد:

فقد سولت لي نفسي مع قلة علمي، وضعف فهمي، أن أضع شرحاً على المقدمة الأجرُوميَّة في علم العربية، ليستفيد منه⁽⁴⁾ الطلبة المبتدئون، ولا أحب أن ينظر فيه أحد من العلماء المحققين المنتبهين، لأنني لم أكن عالماً ولا مدعياً للعلم، ولكن آتي بمجهودي وقدر طاقتى، وأسائل الله العون والتوفيق والعصمة من الخطأ والزلل، إنه ولِيُّ المتقين، عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل.

(1) في (ع): يميز.

(2) الجنان، القلب، لاستثاره في الصدر، وقيل: لتوعيه الأشياء وضمّه لها. المحكم والمحيط الأعظم، علي بن سيدة، ج 7، ص 154.

(3) في (ع): الأرض.

(4) في (ع)، و(م): به.

[تعريف الكلام]

[أ/1] (الكلام هو اللفظ المركب المفید بالوضع⁽¹⁾ .

الكلام في اللغة يطلق على معانٍ منها الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء، وحديث النفس، والتكليم.

فالخط⁽²⁾، كقول عائشة رضي الله عنها: «ما بين دفتري المصحف كلام الله»⁽³⁾؛ والإشارة، قوله تعالى: «قَالَ إِنَّمَا تُكَلِّمُ الْأَنْسَارَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَضَانًا»⁽⁴⁾، أي إلا إشارة، فاستثنى الرمز من الكلام، وكقول الشاعر:

ولم يك إلا وماها بالحواجب⁽⁵⁾.

أرادت كلاماً فانتفت من رقبتها

فاستثنى الومء بالحواجب من الكلام .

وكقول الآخر⁽⁶⁾:

إذا كلمتني بالعيون الفواتير
وكم يعلم الواشون ما كان بيمنا

ردت عليهما⁽⁷⁾ بالدمع البوادر

وقد قضيت حاجاتنا⁽⁸⁾ بالضمائر⁽⁹⁾.

(1) متن الأجرُوميَّة، ص.5.

(2) ودليله تسمية المكتوب بين دفتري المصحف كلام الله تعالى، وتقول: «رأيت كلاماً»، وإن كنت إنما رأيت خطًّا منيًّا عن كلام. شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 19.

(3) لم أثر فيما عدت إليه من مصادر على من نسبه للسيدة عائشة رضي الله عنها.

(4) سورة آل عمران، الآية: 41.

(5) البيت من الطويل، بلا نسبة في المخصص لابن سيدة، ج 6، ص 214، ولسان العرب، ج 1، ص 201(وما)، ج 2، ص 515(صفح)، ج 12، ص 290(سلم)، وفتح المولى، ص 30، وتاح العروس، ج 1، ص 500(وما)، ج 6، ص 542(صفح).

ويروى:

صفحتنا الحمول للسلام بنظره فلم يك إلا ومؤها بالحواجب.

اللغة: أرادت: شاعت. الرقيب: الحراس. الومء: الإشارة. فتح المولى ص 32.

المعنى: أرادت محادثي لكنها استحببت، وقد فهمت ذلك من عينيها.

الشاهد: قوله: «وماها بالحواجب»، حيث أطلق الكلام على الومء، وعليه فالاستثناء متصل؛ وفي رواية «ومؤها» بالرفع، هو فاعل «يك»، ولا دليل في البيت إذ لا تعلق له بما قبله. فتح المولى، ص 33.

(6) في (ع): كقول الشاعر.

(7) في (ع): إليها.

(8) في (م): حاجتنا.

(9) البيتان من الطويل، وهما لإبراهيم بن المهدى في الأمالى للقالى، ج 1، ص 218، وفتح المولى، ص 33، وتسهيل الاستشهاد ق 2، والبيت الأول بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 18.

وسمى الإشارة بالعيون كلاماً.

وكقول الآخر:

إِشَارَةٌ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةٌ أَهْلِهَا
وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ.

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةٌ أَهْلِهَا
فَأَقْبَلَتْ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا

وكقول الآخر:

وَنَحْنُ سُكُوتٌ وَالْهَوَى يَتَكَلَّمُ⁽²⁾.

حَوَاجِنَا نَقْضِي الْحَوَائِجَ بَيْنَنَا

وَمَا يَفْهَمُ مِنْ حَالِ الشَّيْءِ كَوْلُ الشَّاعِرِ:

مَهْلًا رُوَيْدًا فَكِلَانَا مُبْتَلَى⁽³⁾.

شَكَا إِلَيْيَ جَمَلِي طُولَ السُّرَى

= اللغة: الفواتير: جمع فاترة، والعين الفاترة الساكنة القليلة الالتفات. البوادر: جمع بادرة، والدعم البارد السريع الخروج من العين. تسهيل الاستشهاد، ق.4.

المعنى: تشير بعينها إذا لاحظته أني أحبك، أو جيء في غير هذا الوقت، أو اذهب، ويشير بالدموع أني مشتاق إليك، ومنعى قضاء الحاجة بالضمائر، قضاوها بالإشارات الخفية، وحواجهما زوال بعض ألم الشوق منها ومنه. تسهيل الاستشهاد ق.4.

الشاهد: قوله: «إذا كلمتني بالعيون»، و«ردت بالدموع» حيث دل البيتان على أن الإشارة بالعيون، والرد بالدموع من معاني الكلام.

(1) البيتان من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربعة المخزومي في ديوانه، ص245، وبلا نسبة في الأغاني، ج11، ص333، وشرح شذور الذهب، ص53، وخزانة الأدب، ج11، ص226.

اللغة: طرف العين: أول النظرة. خيفة: من الخوف. المتيم: العبد، يقال تيم الله، أي عبد الله. تسهيل الاستشهاد ق.5.

المعنى: ظاهر.

الشاهد: قوله: «أنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ» حيث سمى الإشارة بالعين قوله.

(2) البيت من الطويل لصفوان بن الملك في تسهيل الاستشهاد، ق.5، وبلا نسبة في حاشية ابن الحاج على شرح خالد الأزهري للأجرُوميَّة، ص16.

اللغة: الحاج: جمع حاجة، وتجمع حاجات كذلك.

المعنى: حواجينا وسيلة لتقاهم فيما بيننا، وهي أبلغ، فلا مجال للحديث ما دام تصرفنا بالهوى يعني عن ذلك.

الشاهد: قوله: «حواجينا نقضي الحاجة» فسمى ما يفهم من حركات الحاج كلاماً.

(3) البيت من الرجز، وهو للملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه، ج1، ص311، وبلا نسبة في الكتاب، ج1، ص321، ولسان العرب، ج14، ص440(شكراً)، وشرح الأشموني، ج1، ص212، وفتح المولى، ص37.

ويرى في البيت: «يشكو» بدل شكا، و«صبر جميل»، و«صبراً جميلاً» بدل مهلاً رويداً.

اللغة: الشكوى: الإخبار عن مكرهه أصابك. السرى: بضم السين مقصور مصدر أسرى يسري إذا سار ليلا. فتح المولى، ص37.

المعنى: إنَّ الشاعر لمَّا تبيَّن له من حال جمله الإعياء والكلل نزل ذلك منه منزلة شکواه، بما ناله من التعب، وطلب منه = التوعدة في السير، وسلاماً بأنه مثله في النصب الذي صادفه. فتح المولى، ص40.

و كقول الآخر:

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ^(١) قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي^(٢).

فمعلوم أن الحوض والجمل لا يتكلمان، وإنما فهم من حالهما، قوله تعالى: «يَوْمَ يَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلْ أَمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَرِيدٍ»^(٣)، ومنه قوله تعالى: «فَقَالَ هَا وَلِلأَرْضِ أَئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرَهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَآءِعِينَ»^(٤) وفيه نظر^(٥).
[1/ب]

وحديث النفس كقول الشاعر:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا^(٦).

ومنه قول عمر رضي الله عنه: «زورت في نفسي كلاماً»^(٧)، أي حدثته.

= الشاهد: في قوله «(شكا) والشكوى كلام إذ سمي قعوده وإبطاءه في السير، ورغاءه، شكوى. تسهيل الاستشهاد، ق 7. وفي البيت شاهد ثان هو الإخبار عن «(كلا) بالمعنى نظراً للفظ. فتح المولى، ص 39.

(1) في (م): فقال.

(2) البيت من الرجز، قائله مجهول. الكامل، ج 2، ص 615، والخصائص، ج 1، ص 23، والإنصاف، ج 1، ص 123، وشرح المفصل، ج 2، ص 131، التبيين، ص 116، وشرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 18، وشرح الألفية لابن الناظم، ص 71، وشرح الأشموني، ج 1، ص 106.

اللغة: قطني: حسيبي. فتح المولى، ص 41.

المعنى: يريده أن الحوض امتلاء، ودللت حالته أنه لو تكلم لقال يكفيني.

الشاهد: قوله: «قال قطني»، والحوض لا يتكلم ولكن لما أريد به نهاية الامتلاء التي لا يزيد عليها فكانه تكلم بذلك. وفي البيت شاهد ثان هو اتصال نون الوقاية بقط. فتح المولى، ص 41.

(3) سورة ق، الآية: 30.

(4) سورة فصلت، الآية: 11.

(5) العلماء في هذه الآية على مذهبين، منهم من يرى أن السماء والأرض نطقنا نطقاً حقيقياً، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك مجاز، وأنه ظهر منها عن اختيار الطاعة والتذلل والخضوع ما هو منزلة القول. البحر المحيط، ج 7، ص 466، وشرح شذور الذهب، ص 55.

(6) البيت من الكامل، وهو للأخطل في شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 15، وشرح شذور الذهب، ص 52، وبلا نسبة في شرح المفصل، ج 1، ص 21.

اللغة: الفؤاد: القلب. الدليل: المرشد. فتح المولى، ص 42.

المعنى: ما جعل اللسان إلا دليلاً على الفؤاد، أي ليس له استقلال بالكلام بل يتكلم بما في القلب. تسهيل الاستشهاد، ق 9.

الشاهد: قوله: «إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ» حيث أطلق الكلام على ما تحدث به النفس. فتح المولى، ص 45.

(7) زور الشيء: حسه وقومه، وكلام مزور، أي محسن. وقيل: هو المتفق قبل أن يتكلم به، وتمام القول: (كنت زورت في نفسي كلاماً يوم سقيفة بنى ساعدة)، وفي رواية: (ما زورت كلاماً لأقوله إلا سبقي به أبو بكر)، أي: هيأت وأصلحت.

والتكليم كقول الشاعر:

قالوا: كلامك هنداً وهي مُصنِّعَةٌ
يسْفِيكَ؟ قلتُ: صَحِيقٌ ذاكَ لوكاناً⁽¹⁾.
أي تَكْلِيمُكَ هنداً.

والكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيًا بنفسه كما ذكره⁽²⁾ في القاموس⁽³⁾، وفي اصطلاح المتكلمين صفة توجب عدم الخرس؛ وفي اصطلاح النحوين - وهو المراد هنا - ما ذكره المصنف، واشتقاقه من الكلم⁽⁴⁾ وهو الجرح، ومنه قول الشاعر:

أجِدَكَ مَا لَعِنَكَ لَا تَتَامُ
كَانَ جُفُونَهَا فِيهَا كَلَامٌ⁽⁵⁾.

أي جراح. ومنه قول الآخر:

وَدَأْوِيلِينِ مَا جَرَحْتَ بِغُلْظَةٍ
فَطِيبُ كَلَامِ الْمَرْءِ طِيبُ كَلَامِهِ⁽⁶⁾.

= لسان العرب ج 4، ص 389 (زور)، تاج العروس، ج 11، ص 468 (زور).

(1) البيت من البسيط، قائله مجهول. شرح شذور الذهب، ص 51، شرح الأشموني، ج 2، ص 206.
اللغة: المصغية: المستمعة. تسهيل الاستشهاد، ق 10.

المعنى: يجيب الشاعر من سأله عما إذا كان كلامه هنداً وهي تستمع إليه يزيل عنه ألم الشوق؟، فيقول: صحيح لو حصل. الشاهد: قوله: «كلامك هندا»، إذ سمى تحريك اللسان مع مخارج الحروف كلاماً، وإنما المسمى كلاماً عند النحاة الحروف المتولدة من ذلك التحريك. تسهيل الاستشهاد، ق 9.

(2) في (ع): ذكر.

(3) يراجع القاموس المحيط، ج 4، ص 172 (كلم). وشرح التصريح، ج 1، ص 15.

(4) في (م): التكلم.

(5) البيت من الوافر، وهو لأبي بكر الصديق رضي الله عنه في جمهرة أشعار العرب، ص 54، وديوان الأدب، ص 546، وبلا نسبة في خزانة الأدب، ج 2، ص 79. قاله يوم وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعده:

فَدَمْعُ العَيْنِ أَهْوَانَهُ انسِجَامٌ	لِأَمْرِ مُصْبَبَةٍ عَظُمْتُ وَجَلْتُ
إِمَامٌ كَرَامَةٌ نِعْمَ الْإِمَامُ	فُجِعْنَا بِالنَّبِيِّ وَكَانَ فِينَا
وَيَشْكُوْ فَقْدَهُ الْبَلَدُ الْحَرَامُ	نَمُوجٌ وَنَشْتَكِيْ مَا قَدْ لَقِينَا

إلى أن يقول:

فَقَدْ أُورَثْتَنَا مِيراثَ صِدْقٍ عَلَيْكَ بِهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ

تسهيل الاستشهاد، ق 10.

اللغة: الجُدُّ بالكسر نقيض المهزل، والجُدُّ الاجتهاد في الأمر. والكلام: الجراح. فتح المولى، ص 46.

المعنى: يخاطب الشاعر نفسه، لأمرٍ عظيم سُلِّبت عيناي النوم، كأنَّ جراحًا أصابت جفوني.

الشاهد: قوله: «كلام» حيث كان الكلام مشتقاً من الكلم الذي هو الجرح، والجامع بينهما ما فيهما من الاشتقاء الأصغر والأكبر عند تراكيب الكلمة كيما كانت. فتح المولى، ص 46.

(6) البيت من الطويل قائله مجهول. فتح المولى، ص 47، تسهيل الاستشهاد، ق 13.

=

لأنَّه إذا كان حسناً يؤثر في النفس سروراً، وإذا كان قبيحاً يؤثر فيها⁽¹⁾ تغييراً كما يؤثر الجرح في الجسد.

الكلم [

والكلم اسم جنس جمعي⁽²⁾ واحد كلمة⁽³⁾، والفرق بين الكلم والكلام والكلمة، أنَّ الكلام ما ترکب من كلمتين فصاعداً مع الإلقاء، والكلم ما ترکب من ثلاثة كلمات فصاعداً سواء أفاد ألم يفدي، والكلمة⁽⁴⁾ قول مفرد، نحو: «زيد».

وإنَّ بين الكلام والكلم عموماً وخصوصاً من وجده: فالكلم أعمُّ من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد وغيره، وأخصُّ من جهة اللفظ؛ لأنَّه لا يطلق إلا على المركب من ثلاث كلمات فأكثر، فنحو: «زيد قام أبوه» كلام لوجود الفائدة، وكلم لوجود^[2/أ] ثلاثة كلمات، بل أربع، و«قام زيد» كلام لوجود الفائدة، لا كلام لعدم [وجود]⁽⁵⁾ ثلاثة كلمات، و«إنْ قام زيد» كلام لوجود ثلاثة كلمات، لا كلام لعدم الفائدة.

القول [

والقول⁽⁶⁾ أعم من الكلام والكلم والكلمة فوجه عوممه من الكلام كونه يطلق على غير المفيد، ومن الكلم لكونه يطلق على المركب من كلمتين والكلمة الواحدة، ومن الكلمة كونه

= اللغة: اللين: السهولة. الغلطة: الخشونة والباس. فتح المولى، ص47. طبٌ: بكسر الطاء علاج الجرح. تسهيل الاستشهاد، ق13.

المعنى: يرى الشاعر أنَّ جرح اللسان يمكن مداواته، وذلك بحسن الكلام وعذوبته.

الشاهد: قوله: «كلام المرء» ووجه الاستشهاد به كما في البيت السابق.

(1) في (ع): فيه.

(2) لأنَّه لا يقال إلا على ثلاثة كلمات، سواء اتحد نوعها أم لم يتحد، أفادت أم لم تقد، ويجوز في ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية، والتذكير على الأصل، وهو الأكثر، نحو: «إليه يصعد الكلم الطيب» [فاطر: 11]، و«يحرفونَ الكلم عن مواضعه» [المائدة: 13]، فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحدة بالثناء غالباً، نحو (كلم وكلمة، لين ولينة، نيق وبنيقة، رطب ورطبة، تمر وتمرة)، وقد يفصل من واحدة بالإياء، نحو: (روم ورومی، زنج وزنجی). يراجع أوضاع المسالك، ج1، ص33، شرح الأشموني، ج1، ص24، شرح التصريح، ج1، ص17.

(3) في الكلمة ثلاثة لغات كلمة على وزن نِيقة، وهي الفصحى، ولغة أهل الحجاز، وبها جاء التزييل، وجمعها كَلَمَ كَنِيق، وكلمة على وزن سِدْرَة، وكلمة على وزن تَمْرَة، وهما لغتا تميم. شرح شذور الذهب، ص31.

(4) الكلمة في اللغة: الجمل المفيدة، قوله صلى الله عليه وسلم: (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبید)، وقولهم في «لا إله إلا الله» كلمة الإخلاص. شرح شذور الذهب، ص33، شرح ابن الناظم، ص22.

(5) في (ع)، وسقطت من (م).

(6) القول لفظ دال على معنى. أوضح المسالك، ج1، ص33، شرح شذور الذهب، ص23، شرح الأشموني، ج1، ص25.

يطلق على المركب والمفرد⁽¹⁾، واللفظ أعم منه لكونه يطلق على المهمل والمستعمل.

[اللفظ]

واللفظ⁽²⁾ في اللغة هو الرمي، وهو في الأصل مصدر من قولك: «لَفَظَ الرَّحِيْدِيْقَ»، إذا رمته إلى الخارج، و«لَفَظَ الْبَحْرَ الْعَنْبَرَ»، إذا رماه، و«لَفَظَ الْحَجَرَ» منْ بَدِيكَ، إذا رميته، و«لَفَظَتِ الْكَلْمَةَ مِنْ فِيكَ».

وفي الاصطلاح هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية⁽⁴⁾ التي أولها ألف وآخرها ياء، والصوت⁽⁵⁾ هواء ينبعث من القلب فيصرفه اللسان على مقطع من مقاطع الحروف، والمقطع عبارة عن الحرف والحركة، وعن حرفين ثانيهما ساكن، واحترز بذلك اللفظ من غير الملفوظ به كـ «النيات، والاعتقادات، والإشارات، والعقد⁽⁶⁾، والنصب⁽⁷⁾»، وما أشبه ذلك.

[المركب]

والمركب في الأصل اسم مفعول من «رَكَبَ»، والتركيب ضم كلمة إلى كلمة فأكثر، وذلك كقولك مثلاً: «قَامَ زَيْدٌ»، و«زَيْدٌ قَائِمٌ». وحقه أن يقول: المركب وجوداً أو تقديرًا⁽⁸⁾، كما قال ابن عصفور⁽⁹⁾ ليدخل [2/ب] تحته «لا» و«نعم»، جواباً لمن قال: «أفي الدار زيد؟». فتقول: «نعم» أو «لا»، والتقدير: «نعم في الدارِ زيدٌ»، أو «لا في الدارِ زيدٌ»؛ وكذلك

(1) كل كلام أو كلم أو كلمة قول، ولا يعكس، وأما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفید وغيره، والكلام مختص بالمفید، وأما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين، وعلى المركب من أكثر، والكلام مختص بهذا الثالث، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهي مخصصة بالمفرد. شرح الأشموني، ج 1، ص 25.

(2) مصدر أريد به اسم المفعول، أي: الملفوظ به، كالخلق بمعنى المخلوق. يراجع شرح التسهيل لابن مالك، ج 1، ص 4، شرح الأشموني، ج 1، ص 23.

(3) سقطت من (ع).

(4) نسبة إلى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف، وخرج بها حروف المعاني. حاشية إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي للأجرؤمية، ص 12.

(5) الصوت: عام غير مختص، يقال سمعت صوت الرجل وصوت الحمار. يراجع سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 22.

(6) جمع عقدة وهي الإفهام بعد الأصابع لأعداد مخصوصة. حاشية العلامة ابن الحاج على شرح الأجرؤمية، ص 14.

(7) النصب كحرف، وهي العلامات المنصوبة ليستدل بها الناس، كالمحراب للقبلة، جمع نصلة كعقدة. حاشية الخضراري على شرح ابن عقيل، ج 1، ص 28.

(8) يراجع المقرب لابن عصفور، ج 1، ص 45.

(9) ابن عصفور هو علي بن مؤمن بن علي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه، لازم الشلوبين =

فعل الأمر نحو: «قُم»، فإنه مركب من فعل وفاعل تقديرًا.

وأنواع التركيب خمسة: تركيب مزج⁽¹⁾ كـ«بَعْلَك»؛ وتركيب تبيني⁽²⁾ كـ«الحَيَوانُ النَّاطِقُ»، وتركيب عددي كـ«خَمْسَةَ عَشَرَ»، وتركيب إضافي⁽³⁾ كـ«غُلَامُ زَيْدٍ»، وتركيب إسنادي⁽⁴⁾ كـ«زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو «قَامَ زَيْدٍ»، وهو المراد هنا، واحترز ذكر المركب من المفرد، مثل: «زَيْدٌ»؛ فإنه لا يسمى كلامًا بل يسمى كلمة.

[المفید]

والمفید وهو في الأصل اسم فاعل من «أَفَادَ»، «يُفِيدُ»، فهو «مُفِيدٌ»، وهو عبارة عمّا أفاد فائدته يحسن السكوت عليها، قيل: سكوت المتكلم، وقيل: سكوت السامع، وقيل: سكوتهم معاً، واحترز به من المركب غير المفید كجملة الشرط من قولك: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ»، لأنَّ الشرط لا تصح فائدته حتى يؤتى بجوابه.

[الوضع]

والوضع عبارة عن القصد، وهو في الأصل مصدر من قولك: «وَضَعْتُ الشَّيْءَ وَضْعًا»، أي: «قَصَدْتُهُ قَصْدًا»، واحترز به من كلام النائم والساهي والمجنون والسكران؛ لأنَّه هذيان لا يعلُّ⁽⁵⁾ عليه، لأنَّه بغير وضع من صاحبه، أي بغير قصد، فلو قال أحد من هؤلاء المذكورين: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ» مثلاً، و«قَدِمَ الْمَسَافِرُونَ» فوافق، فلا يسمى كلامًا لأنَّه بغير قصد منه؛ وشرط الكلام أن يكون ملفوظاً مركباً مفيداً بالقصد من المتكلم، فإنَّ اختلَّ شرط من هذه الشروط فلا[3/أ] يسمى كلامًا في اصطلاح⁽⁶⁾ النحوين؛ وأمَّا ابن مالك⁽⁷⁾ فقد

مدة، من مصنفاته المقرب، وثلاثة شروح على الجمل، توفي سنة تسع وستين وستمائة. بغية الوعاء، ج 2، ص 210.

(1) وهو أن تأتي بكلمتين فتركتهما وتجعلهما كلمة واحدة، ويكون في الأعلام. شرح المفصل، ج 1، ص 20.

(2) ويسمى الوصفي أو التقبيدي، وهو ما كانت الكلمة الثانية قيدها للأولى، أو هو ضم الموصوف إلى الصفة. شرح الأجرُوميَّة للسنهروري، ج 1، ص 85، شرح الأجرُوميَّة للكفراوي مع حاشية الحامدي، ص 12.

(3) إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه. شرح التصریح، ج 1، ص 673.

(4) كل كلمتين أنسدت إحداهما للأخرى بشرط الإفادة.

(5) في (ع): لا يعمل عليه.

(6) في (ع): في الاصطلاح.

(7) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الشافعي النحوي، إمام النحاة وحافظ اللغة، كان إماماً في القراءات وعللها، من أشهر مؤلفاته، متن الألفية في النحو، وشرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة، وتوفي بدمشق سنة اثنين وسبعين وستمائة من الهجرة. انظر بغية الوعاء، ج 1، ص 130.

اقتصر عليه ذكر اللُّفْظ والإِفَادَة فَقَالٌ⁽¹⁾: «كَلَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ [كَاسْتَقَمٌ]⁽²⁾»، فَاسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِ التَّرْكِيبِ بِذِكْرِ الإِفَادَة لِأَنَّ الإِفَادَة لَا تَصْحُ إِلَّا مِنَ الْمَرْكُبِ وَلَمْ يَشْرُطْ الْوَضْعَ.

[أقسام الكلام]

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةُ⁽³⁾، وَالْأَقْسَامُ⁽⁴⁾ جَمْعُ [قَسْمٍ]⁽⁵⁾، وَ«قَسْمُ الشَّيْءِ» مَا كَانَ أَخْصَّ مِنْهُ وَمَنْدَرَجًا تَحْتَهُ⁽⁶⁾، وَ«قَسِيمَهُ» مَا كَانَ مَبَايِنًا لِهِ⁽⁷⁾ وَمَنْدَرَجًا مَعَهُ تَحْتَ أَعْمَ⁽⁸⁾، وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْكَلَمَ مُحَصُورٌ فِي ثَلَاثَةِ الْإِسْتِقْرَاءِ، وَهُوَ التَّتْبِعُ؛ أَعْنِي أَنَّ النَّحْوَيْنِ تَتَبَعُو كَلَمُ الْعَرَبِ فَلَمْ يَجِدُوهُ إِلَّا ثَلَاثَةً؛ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هُنَاكَ رَابِعٌ. قَلَنا: لَا يَخْلُو ذَلِكَ الرَّابِعُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى أَوْ لَا؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى فَلَا يَدْخُلُ هُنَاكَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى فِي غَيْرِهِ فَهُوَ الْحُرْفُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْتَرَنًا بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الْثَّلَاثَةِ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ مَقْتَرَنًا بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الْثَّلَاثَةِ فَهُوَ الْفَعْلُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْتَرَنَ فَهُوَ الْأَسْمَاءُ، فَبَطَّلَ [قَوْلٌ]⁽⁹⁾ مِنْ ادَّعَى الرَّابِعَ حِينَئِذٍ⁽¹⁰⁾.

أَسْمُ وَفِعْلُ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى⁽¹¹⁾؛ وَإِنَّمَا قَدْمُ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْفَعْلِ، وَالْفَعْلُ عَلَى الْحُرْفِ، قِيلٌ: لَأَنَّ الْأَسْمَاءَ يَخْبِرُ بِهِ وَيَخْبِرُ عَنْهُ، فَمَثَلُ الْإِخْبَارِ بِهِ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَمَثَلُ الْإِخْبَارِ عَنْهُ: «زَيْدٌ قَامَ»؛ وَثَنَّى بِالْفَعْلِ، لَأَنَّهُ يَخْبِرُ بِهِ وَلَا يَخْبِرُ عَنْهُ، وَآخِرُ الْحُرْفِ لَأَنَّهُ لَا يَخْبِرُ بِهِ وَلَا يَخْبِرُ عَنْهُ، وَقِيلٌ: قَدْمُ الْأَسْمَاءِ لَأَنَّهُ مُشَتَّقٌ مِنَ السُّمُوِّ وَهُوَ الْعُلوُّ وَالْأَرْتِفَاعُ، وَمِنْهُ سُمِّيَّتِ السَّمَاءُ[3/ب] سَمَاءً لِعُلوِّهَا وَأَرْتِفَاعِهَا؛ وَآخِرُ الْحُرْفِ لَأَنَّهُ مُأْخُوذٌ مِنْ «حُرْفِ الشَّيْءِ» وَهُوَ طَرْفُهُ، فَلَمْ تَنْتَقِلْ لِلْفَعْلِ مَرْتَبَةً إِلَّا التَّوْسِطُ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَرَى أَنَّ «الْوَاوَ»

(1) صدر بيت من ألقابه المشهورة، تمامه: «وَاسْمُ وَفِعْلٌ، ثُمَّ حُرْفُ الْكَلَمِ». متن الألقاب، ص.6.

(2) سقطت من (م).

(3) الأجرُوميَّة، ص.5.

(4) أقسام الكلام هي الأجزاء أو الموارد التي يتألف منها. شرح الجمل لابن عصفور، ج1، ص19.

(5) سقطت من (م).

(6) كالاسم فإنه أخص من الكلمة ومندرجًا تحتها. التعريفات، الشريف الجرجاني، ص182.

(7) سقطت من (م).

(8) كالاسم، فإنه مقابل لل فعل، ومندرجان تحت شيء آخر وهو الكلمة التي هي أعمّ منهما. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(9) في (س)، وسقطت من (ع)، و(م).

(10) زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً، وسماه الخالفة، يريد به أسماء الأفعال نحو: «صه» فإنه خالفة عن اسكت. انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسى، ج3، ص197، وهمع الهوامع، ج2، ص105.

(11) الأجرُوميَّة، ص.5.

تفتضي الترتيب، وأمّا من يرى أنَّها لا تقتضي ذلك فليس لأحد الأجزاء الثلاثة عنده مرتبة.
 فإن قيل: لمَ قال اسم، و فعل، و حرف، ولم يقل: أسماء وأفعال و حروف؟. قلنا: إنَّه أراد معقول كلَّ واحد منها، ومعقوله شيءٌ مفرد، ولذلك أطلق عليه لفظاً مفرداً، ونظير ذلك قول العرب : «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، يريدون هذه الحقيقة خيراً من هذه الحقيقة، ولم يريدوا رجلاً واحداً بعينه، ولا امرأة واحدةً بعينها، ولا ينبغي أن يحمل على أنَّه من موضع المفرد موضع⁽¹⁾ الجمع، لأنَّ ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:
 لا تَتَرَكُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِّينَا في حَقِّكُمْ عَظِيمٌ وَقَدْ شَجِينَا⁽²⁾.
 يريد في حلوكم، [وذلك ضرورة]⁽³⁾.

فإن قيل: لمَ قال جاء لمعنى في الحرف ولم يقل ذلك في الاسم والفعل مع أنَّ كلَّ واحد منهما جاء لمعنى؟. قيل له: إنَّما احترز⁽⁴⁾ من حروف الهجاء كـ«الزاي» من زيد و«العين» من عمرو، و يمكن⁽⁵⁾ أنه أراد: «بمعنى في غيره»، فحذف «في غيره»؛ لأنَّ الاسم جاء لمعنى في نفسه وكذلك الفعل⁽⁶⁾.

[الاسم]

فالاسم⁽⁷⁾، حد⁽⁸⁾ الكلمة تدل على معنى في نفسها ولم تتعرض ببنيتها للزمان،

(1) في (م): موقع.

(2) البيت من الرجز، لطفيل في المحتسب، ج 2، ص 87، وللمسيب بن زيد مناة في شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 261، ولسان العرب، ج 14، ص 423 (شجا)، وبلا نسبة في الكتاب، ج 1، ص 209، والمقتضب، ج 2، ص 172، وشرح المفصل، ج 6، ص 22، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص 252، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج 1، ص 20. ورواية البيت في الكتاب وشرح المفصل (لا تكرروا) بدل (لا تتركوا).

اللغة: سبينا: أخذوا أو لادنا ونساعنا. شجينا: غصصنا بسبيكمنا.

المعنى: نهى الشاعر قومه أن يتذكروا القتل وقد أصابهم ما أصابهم. تسهيل الاستشهاد، ق 14. الشاهد: قوله: «في حلقكم»، فوحد وهو يريد في حلوكم، فذكر الواحد في موضع الجمع. شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 261.

(3) في (ع)، و (س)، وسقطت من (م).

(4) في (ع)، و (م): تحرر.

(5) في (م): قد يمكن.

(6) في (ع)، و (م): والفعل جاء لمعنى في نفسه، وما أثبته من (س).

(7) يقول ابن آجروم: فالاسم يُعرَف بالخُفْضِ والتَّوْيِنِ وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ). الأجرُوميَّة، ص 5.

(8) الحد: ما يميز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جاماً مانعاً. شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، ص 49.

و هذه الفاء تسمى فاء النتيجة عند المنطقين و فاء الفصيحة⁽¹⁾ عند البينيين، وتسمى رابطة لجواب [أ/أ] الشرط عند النحويين - وهو المراد هنا - وتقديره: إن أردت معرفة الاسم، فالاسم يُعرَفُ، أي يعلم بالخُفْضِ، والخُفْض عبارة الكوفيين، والجر عبارة البصريين؛ وهو عبارة عن وجود كسرة في آخر الكلمة أو ما يقوم مقامها، يحدثها عامل⁽²⁾ الجر، سواء كان ذلك العامل حرفاً أم إضافة⁽³⁾ أم تبعية، وقد اجتمعت في البسمة⁽⁴⁾.

والتنوين، وهو في الأصل مصدر من قولك: «نونت الكلمة، تتويناً»، وحدّه: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأ، لغير توكيده. فقولي: نون، [جنس]⁽⁵⁾ دخلت فيه جميع النونات، وقولي: ساكنة، فصل مخرج للنون المتحركة كنون «ضييفن»⁽⁶⁾، و«رعشن»⁽⁷⁾ وقولي: تلحق الآخر، فصل ثان مخرج للنون المتوسطة، كنون «منكسر» و«منجنيق»، وقولي: لفظاً لا خطأ، فصل ثالث مخرج لنون آخر القوافي، كقول الشاعر:
 أَقِلِي اللَّوْمَ عَادِلَ وَالعَتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ⁽⁸⁾.

(1) تسمى فاء الفصيحة لأنها تفصح عن الشرط المقدر وترتبطه بالجواب الظاهر، وضابطها أن تقع في جواب شرط مقدر. يراجع حاشية ابن الحاج على شرح خالد الزهري للأجرُوميَّة، ص21، وشرح الكفراوي على الأجرُوميَّة، ص16.

(2) في (س): لعامل الجر.

(3) هذا مذهب السهيلي وأبي حيان، واختاره ابن هشام في شذور الذهب، وذهب سيبويه إلى أن العامل في «المضاف إليه» هو «المضاف»، وتبعه ابن هشام في أوضح المسالك. يراجع الكتاب، ج1، ص420، وشرح الشذور، ص342، وأوضح المسالك، ج3، ص84، وشرح التصريح، ج1، ص674.

(4) فـ «اسم»: مجرور بالحرف، وـ «الله»: مجرور بالإضافة، وـ «الرحمٰن الرحيم»: مجروران بالتبعية للموصوف. شرح التصريح شرح التصريح، ج1، ص22.

(5) سقطت من (م).

(6) الضيف: الذي يجيء مع الضيف متطللاً، أي: من غير دعوة، وجعله سيبويه من (صفن). تاج العروس، ج24، ص62 (ضييف).

(7) الرعشن: المرتعش، تاج العروس، ج17، ص216 (رعشن).

(8) البيت من الواقر، لجرير في ديوانه، ص813، والكتاب، ج4، ص205، والخصائص، ج1، ص171، ج2، ص96، وشرح المفصل، ج4، ص15، ج9، ص33، وخزانة الأدب، ج1، ص69، وشرح التصريح، ج1، ص27، وبلا نسبة في الإنصال، ج2، ص187، وأوضح المسالك، ج1، ص16، وشرح التسهيل، ج1، ص11، وشرح بن عقيل، ج1، ص12.

اللغة: أقلي: أمر من الإقلال. اللَّوْم: العذل. وعاذلة: منادي مرخم عاذلة . شرح شواهد المغني، ج1، ص762.

المعنى: يقول: أقلي لومي يا عاذلة، ودعيني وتألمي ما أفعله، فإذا كنت مصيباً فقولي أصبت، ولا تعذلي على شيء ما. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ج1، ص230.

الشاهد: في قوله: «العتابن»، و«أصابن»، حيث جيء بالتنوين للترننم، وهذا التنوين ليس من خصائص الاسم لاتصاله بالفعل كذلك.

وقولي: لغير توكيد، فصل رابع مخرج لنون التوكيد الخفيفة، نحو: ﴿لَنَسْفًا﴾⁽¹⁾، و﴿وَلَيَكُونُوا﴾⁽²⁾.

[أقسام التنوين]

وهو⁽³⁾ على أربعة أقسام : نون التمكين، وهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف، نحو: «زيدٌ»، و«رجلٌ»، وفائدة الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية، لكونه لم يشبه الحرف فيبني، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

وتتوين التكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية⁽⁴⁾ فرقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو: [4/ب]«صِهِ»، و«صِهِ»، و«إِيهِ»، و«سِيبُويهِ»، و«سِيبُويهِ»، فالتنوين في هذه الأسماء يدل على تكيرها، تقول: «صِهِ يا زَيْدُ»، معناه: اسكت سكوتاً، أي لا تتكلم بشيء، و«إِيهِ يا زَيْدُ»، معناه: حدث حديثاً ما أي حديثٍ كان، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِيهِ يا بنَ الخطَابِ»⁽⁵⁾، فمعناه حدثنا حديثاً ما، ولو كان حديثاً معيناً لقال: إِيهِ، بغير تنوين، [وكذلك لو قيل: «سِيبُويهِ»، بالتنوين، فالمراد به أي سِيبُويهِ كان، وإن قيل: «سِيبُويهِ» فالمراد به إمام النحويين، وهو عمرو بن قنبر مولى لبني الحارث بن كعب، وسِيبُويه⁽⁶⁾ اسم مركب معناه رائحة التفاح، ولقب به عمرو هذا، قيل: لأنَّ من عادته أن يشم التفاح، وقيل: لأنَّه تُشم من فيه رائحة مثل رائحة التفاح]⁽⁷⁾.

وتتوين العوض، وهو على ثلاثة أقسام: عوض عن حرف، وهو الذي يكون في كل

(1) سورة العلق، الآية: 15.

(2) سورة يوسف، الآية: 32.

(3) في نسخ المخ: (وهي).

(4) في (س)، و(م) المبنيات.

(5) صحيح البخاري، الحديث(3480) كتاب فضائل الصحابة- باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه- ج 3، ص 1347. ورواية البخاري (إِيهَا يا بنَ الخطَابِ والذي نَفْسِي بِيدهِ مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَجَأً قَطُّ إِلا سَلَكَ فَجَأً غَيْرَ فَجَّكَ).

(6) سِيبُويه: هو إمام النحو، ومعنى: سبب بالفارسية التفاح، ومعنى: ويه رائحته، وإضافة العجم مقلوبة. لقب بذلك لأنَّه كان يشم منه رائحة التفاح، أو لشبيه به في اللطافة. مات في أواخر المئة الثانية، وعمره ينفي على الثلاثين أو الأربعين. حاشية الخضري، ج 1، ص 53. وانظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين، ص 92، وطبقات النحويين و اللغويين، ص 66، ونزة الأنبلاء، ص 54.

(7) في (س)، وسقط من (م)، و(ع).

اسم منع من الصرف وآخره ياء قبلها كسرة، نحو: «جوارٍ» و«غواشٍ»، رفعاً وجراً⁽¹⁾، تقول: «جاءتْ جوارٍ»، و«ومرتُ بجوارِ»، قال الله تعالى: ﴿لَهُم مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾⁽²⁾، أصلهما: «جواري» و«غواشي»، فاستقلت الضمة على الياء فحذفت وتبعتها الياء في الحذف وعوض منها التنوين فصارتا «جوارٍ» و«غواشٍ»، والتلوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة وأما الفتحة فتظهر لختها فتقول: «رأيتْ جواري»، قال الله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِي﴾⁽³⁾.

وعوض عن مفرد، وهو اللاحق لـ «كل» و«بعض»، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾⁽⁴⁾، ونحو: ﴿كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾⁽⁵⁾، ونحو: ﴿فَضَلَّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾⁽⁶⁾، ونحو: ﴿يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾⁽⁷⁾، أصله: كل إنسان يعمل على شاكته، وكل إنسان إلينا راجعون، وضلنا بعضهم على بعضهم، ويكره بعضكم ببعضكم [5/أ] ويلعن بعضكم بعضكم.

وعوض عن جملة، وهو اللاحق لـ «إذ» المسبوقة بـ «حين» أو «يوم»، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحَلْقُومَ وَأَنْتُمْ حِينِدِينَ تَنْظُرُونَ﴾⁽⁸⁾، أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم أنتم تنتظرون، ونحو: ﴿وَيَوْمَ إِذْ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽⁹⁾، أي: [يوم]⁽¹⁰⁾ إذ غلت الروم الفرس يفرح المؤمنون، فالتنوين عوض عن تلك الجملة.

(1) سقطت من (ع).

(2) سورة الأعراف، الآية: 41.

(3) سورة سباء، الآية: 18.

(4) سورة الإسراء، الآية: 84.

(5) سورة الأنبياء، الآية: 93.

(6) سورة البقرة، الآية: 253.

(7) سورة العنكبوت، الآية: 25.

(8) سورة الواقعة، الآية: 84.

(9) سورة الروم، الآية: 4.

(10) في (ع)، و(س)، وسقطت من (م).

وتتوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: «زينباتٍ»، و«مسلماتٍ»، جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، في نحو: «زيدين»، و«مسلمين» . وزاد بعضهم تتوين الترمي، وهو اللاحق للقوافي المطلقة بحرف العلة عوضاً عن حرف الإطلاق⁽¹⁾، كقول الشاعر:

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن من طلل كالأتحمي أنهجن⁽²⁾.

وقول الآخر :

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن⁽³⁾.

وقد نظمها بعضهم فقال:

فمنه لتكير ومنه لتمكين يقابل في جموع المذكر بالنون باثر روّي ناب عن أحروف اللين	تتبع فالتوين خمسة أضرب ومنه لتعويض وجمع مؤنث ومنه لإطلاق القوافي إذا أتت
---	--

(1) لا يختص بالاسم، لأن الروي قد يكون بعض فعل، كما يكون بعض اسم، وذلك في لغة تميم. شرح التهيل، ج 1، ص 11.

(2) البيت من الرجز، وهو للعجاج في الكتاب، ج 4، ص 207، والأمالي للقالي، ج 1، ص 38، والخصائص، ج 1، ص 171، وشرح أبيات سيبويه، ج 2، ص 231، وشرح المفصل، ج 1، ص 64، وشرح شواهد المغني، ج 2، ص 793، وتاح العروس، ج 28، ص 120(بـل)، وبالنسبة في شرح جمل الزجاجي لاب عصفور، ج 1، ص 38، ولسان العرب، ج 8، ص 27(بيع).

اللغة: هاج الشيء، واهتاج وتهيج، أي: ثار وتحرك.

الذرف: جمع ذارفة، وذرف الدموع إذا سال.

طلل: ما شخص من أثر الديار ، وجمعه أطلال.

الأتحمي: نوع من البرد به خطوط رقيقة.

أنهجن: يقال أنهج الثوب إذا خلق.

والشطر الثاني ليس من تمام الشطر الأول ، فتمام الأول:

يا صاح ما هاج الدموع الذرفا من طلل أمسى يحاكي المصفا

رسومه كالذهب المزخرفا مرت عليه الريح حتى قد عفا

وتتمام الثاني:

ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا من طلل كالأتحمي أنهجا.

المعنى: أي شيء هيّج العيون الذارفة بالدموع من طلل أي من رؤية طلل دار، قد أمسى يحاكي أي يشابه سطور المصحف في الحفاء والاندراس.

الشاهد: قوله: «الذرفن»، و«أنهجن» دخول تتوين الترمي. فتح المولى، ص 51.

(3) تقدم تحرير البيت، ص 64.

وقد أنهاها بعضُهم إلى عشرة⁽¹⁾، وجمعها في بيتين من شعر فقال:

أَقْسَامٌ تَنْوِينُهُمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرٍ مَا حَرَزا
مَكِّنٌ وَعَوْضٌ وَقَابِلٌ بِالْتَّكِيرِ زِدٌ رَنْمٌ وَاحْكٌ اضْطَرَارًا غُلُوْ مَا هَمَزَا⁽²⁾

[الأشياء التي تزيل التنوين من الاسم]

والأشياء التي تزيل التنوين من الاسم أربعة: الألف واللام، والإضافة [5/ب]، والوقف، وما لا ينصرف؛ فأمّا الألف واللام لا تجتمع مع التنوين، لأنّ الألف واللام تقضي التعريف والتقويم يقتضي التكير، والتعريف والتکير ضدان لا يجتمعان، وأمّا الإضافة، فلا تجتمع مع التنوين أيضًا، لأنّ الإضافة تقضي الاتصال والتقويم يقتضي الانفصال، وهما ضدان والضدان لا يجتمعان أيضًا، وأما الوقف فلا يكون في التنوين، لأنّ العرب لا تقف إلا على الساكن؛ وما لا ينصرف لا يدخله التنوين، لأنّه أشبه بالفعل وال فعل لا يدخله التنوين وكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه بينهما وجود علتين فرعويتين في كلّ منهما⁽³⁾.

(1) ذكر ابن هشام في المغني أقسام التنوين العشرة، وهي كما يلي:

الخمسة المذكورة، وأربعة أخرى مختصة بالاسم، وهي:

أ- تنوين الضرورة في ما لا ينصرف، كقول الشاعر:

وَيَوْمَ دَخَلَتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عَنْبَرَةً.

ب- تنوين الضرورة في المنادي المضموم، كقول الشاعر:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرُ عَلَيْهَا.

ج- التنوين الشاذ، كقول بعضهم: «هُؤْلَاءِ قَوْمُك»، حكاه أبو زيد.

د- تنوين الحكاية، وهو أن تسمى رجلًا بـ«عاقلة لبيبة»، فإنك تحكي اللفظ المسمى به والخامس لا يختص بالاسم، وهو تنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المفيدة، أي التي يكون حرف رويها ساكناً، كقول الشاعر:

وَقَاتِمُ الْأَعْمَاقِ خَلَوِيَ الْمُخْتَرْقُونَ.

وسمي غالياً لتجاوزه حد الوزن.

مغني للبيب، ص326. ويراجع شرح التصريح، ج1، ص24، وما بعدها، والكتاب للأهدل، ص14.

(2) يراجع الأشباه والنظائر، ج2، ص133، حاشية الخضري، ج1، ص41، والبيت الثاني في شرح التصريح، ج1، ص31.

(3) ووجه الشبه أنّ الفعل فيه علتان فرعويتان إحداهما من جهة اللفظ، والأخرى من جهة المعنى، أمّا التي من جهة اللفظ، فهي اشتقاء من لفظ المصدر والمشتق فرع عن المشتق منه - هذا عند البصريين على أنّ أصل الاشتقاء هو المصدر ، أمّا الكوفيون فقالوا: إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركباً من الحديث والزمان -، وأمّا من جهة المعنى فهي احتياجه لحصول الفائدة على الفاعل ، وما يحتاج فرع عن الذي لا يحتاج، فإذا شابه اسم فعلاً في مجرد وجود علتين فرعويتين فيه أو ما يقوم مقامهما، فلا يوجد الجر والتقويم فيه كما لا يوجدان في الفعل. حاشية ابن الحاج على شرح خالد الزهري للأجرُوميَّة، ص44، وينظر شرح التصريح، ج2، ص315.

وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، ولو قال آلة التعريف لكان أحسن ليدخل تحت مذهب سيبويه الذي يرى أنَّ آلة التعريف هي «اللام» فقط؛ ومذهب الخليل الذي يرى أنَّها «الألف واللام»، وعليه عوْل المصنف⁽¹⁾؛ وتدخل تحته أيضاً لغة طيءُ الذين يبدلون اللام ميمًا⁽²⁾ ومنهم السائل الذي سأله رسول الله فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْنَ امْبِرِ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»، فأجابه رسول الله صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلغته فقال: «لَيْسَ مِنْ امْبِرِ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»⁽³⁾؛ ويخرج بذلك الألف واللام الدالختان على المضارع في مثل: الحمار اليُجَدُ⁽⁴⁾، و الصبي اليُرَضَّعُ، أي: الحمار الذي يُجَدَّعُ ، والصبي الذي يُرَضَّعُ، ومنه قول الشاعر:[6/أ]

ما أَنْتَ بِالْحَكْمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصْبَيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ⁽⁵⁾

لكنه قصد التقريب على المبتدئ فقال: «دخول الألف واللام» وهي علامة تخص الاسم من أوله، وتتقسم قسمين مدغمة، نحو: «الدار» و «الناس»، ومصروفة، نحو: «القوم» و «الفرس».

(1) زعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أنَّ المعرف هو «أَل»، وإنَّا الخلاف بينهما في الهمزة، أزائدة هي أم أصلية. وذكر عن الخليل أنه كان يسميه «أَل»، ولم يكن يسميه «الألف واللام» كما لا يقال في «قد»: القاف والدال. يراجع الكتاب، ج 3، ص 325، ج 4، ص 325، ج 4، ص 148، وشرح التسهيل ج 1، ص 253، وشرح التصريح، ج 1، ص 179.

(2) نسبت هذه اللغة في شرح المفصل، ج 1، ص 24 إلى طيءِ، وفي الجنى الداني، ص 140، إلى طيءِ، وإلى أهل اليمين، وفي المغني، ص 54، إلى طيءِ، وحمير، وأهل اليمين، وفي شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 122، و شرح التصريح ج 1، ص 180، إلى حمير.

(3) مسند الإمام أحمد- باب الصوم في السفر-، ج 5، ص 434.

(4) يشير إلى قول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الْخَنِي وَأَبْغُضُ الْعَجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدُ.

الخني: الفحش من الكلام. العجم: جمع أعمج. اليُجَدُ: الجدع قطع الأنف أو الأنذن، فإن صوت الحمار حالة تقطع أذنه أكثر وأقبح لما يقارنه من الألم. شرح شواهد المغني، ج 1، ص 162.

(5) البيت من البسيط، نسب لفرزدق في خزانة الأدب، ج 1، ص 32، الإنصاف، ج 2، ص 79، شرح شذور الذهب، ص 38، شرح التصريح ج 1، ص 32، وليس في ديوانه، وبلا نسبة شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 42 الجنى الداني، ص 202، في أوضح المسالك ج 1، ص 20، شرح الأشموني، ج 1، ص 71، شرح بن عقيل، ج 1، ص 75، المقرب، ج 1، ص 60. اللغة: الحكم: الذي يحكمُه الخصمان ليفصل بينهما.

الأصيل: اسم فاعل من أصلٍ بضم الصاد، والأصل الحسب. قال الكسائي: قولهم لا أصل لي ولا فصل، الأصل الحسب، والفصل اللسان. الجدل: شدة الخصومة. فتح المولى، ص 60.

المعنى: ما أنت بالذي يحكم الناس، إذ لا حسب، ولا رأي، ولا قدرة لديك على الجدال.

الشاهد: قوله: «الترضى» حيث وقع فيه الألف واللام بمعنى الذي ،أي: الذي ترضى، وهذا ضرورة عند النحويين، وقال ابن مالك ليس بضرورة لتمكنه من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكمته .

قيد الشوارد في شرح الشواهد، ص 13.

[معاني حروف الخفظ]⁽¹⁾

وَحُرُوفِ الْخَفْضِ⁽²⁾، اعلم أنَّ حروف الخفظ من خصائص الأسماء التي تدركها من أولها، وهي: مِنْ وَإِلَى، مِنْ: تكون لابتداء الغاية، وإِلَى: لانتهائِها⁽³⁾.

وهي على قسمين: زمانية، ومكانية، فالزمانية، نحو: «مِنْ رَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ كَفَارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا وَمِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا»⁽⁴⁾، والمكانية، نحو قوله تعالى: «مِنَ الْمَسَاجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسَاجِدِ الْأَقْصَاءِ»⁽⁵⁾.

وتكون من للتبعيض، نحو: «أَكَلْتُ مِنِ الرَّغِيفِ»، «وَأَخْذَتُ مِنِ الدَّرَاهِمِ». وتكون لبيان الجنس⁽⁶⁾، نحو قوله تعالى: «فَاجْتَبَيْوْا أَرِجَسَ مِنَ الْأَوْثَانِ»⁽⁷⁾، أي: الذي هو الأوثر.

وتكون زائدة⁽⁸⁾ لاستغراق الجنس المنفي، مثل: «مَا فِي الدَّارِ مِنْ أَحَدٍ»، ومنه قول الشاعر: «أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ»⁽⁹⁾.

(1) مذهب البصريين أن حروف الجر لاينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا توب أحرف الجزم وأحرف النصب، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تؤيلاً يقبله اللفظ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، إما على شذوذ إنبابة كلمة عن أخرى، والكافيون وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شاذًا، قال ابن هشام ومذهبهم أقل تعسفًا. يراجع مغني الليبي، ص114-115، وشرح التصريح، ج1، ص636.

(2) يقول ابن آجروم: (وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وهي: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرَبْ، وَبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحِرْفُ الْقَسْمِ وهي: الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالْتَّاءُ). الأجرُوميَّة، ص5.

(3) في (ع)، و(م): لانتهاء الغاية.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة -باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكرفات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر، ج1، ص144. بلفظ: «الجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكرفات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»، دون «من».

(5) سورة الإسراء، الآية: 1.

(6) علامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة، كما في الآية، فإنَّ بينت نكرة فهي مجرورها في موضع جملة، نحو: «يُحَلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ» [الكهف/31]، فـ«من ذهب» بيان لـ«أساور»، أي: هي ذهب. شرح التصريح، ج1، ص637.

(7) سورة الحج، الآية: 30.

(8) لـ (من) الزائدة ثلاثة شروط، الأولى: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام بهل. الثاني: أن يكون مجرورها نكرة. الثالث: أن يكون - هذا المجرور - إما فاعلاً، نحو: «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذَكْرٍ» [الأنبياء/2]، أو مفعولاً، نحو: «هُلْ تُحْسِنُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ» [مريم/98]، أو مبتدأً، نحو: «هُلْ مَنْ خَلَقَ غَيْرَ اللهِ» [فاطر/3]. أوضح المسالك، ج3، ص25، وما بعدها.

(9) عجز بيت من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه، ص14، والكتاب، ج2، ص321، والأغاني، ج11، ص27، وشرح =

وعن للمجاوزة، نحو: «جاوزت عن عمرو»، و«رويت العلم عن زيد»، وقد تكون اسمًا عند سيبويه⁽¹⁾ لدخول «من» عليها في قول القطامي⁽²⁾:

فَقَاتُ لِلرَّكِبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظَرَةً قَبْلُ⁽³⁾.

و«من» لا تدخل إلا على الأسماء.

وتكون بمعنى «على»، و«بعد»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَرَكُنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾⁽⁴⁾، أي: بعد طبق، أو على طبق.

وعلى للاستعلاء، وهي على قسمين: حقيقي ومجازي، فال حقيقي، نحو: «ركبت على الفرس»، و[«جلست على السرير»]⁽⁵⁾ والمجازي، نحو قوله[6/ب]: «وقفت على رأس السلطان»، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آسَتَوْنَ عَلَى الْعَرْشِ﴾⁽⁶⁾، وقوله: ﴿إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ﴾⁽⁷⁾.

= أبيات سيبويه، ج 2، ص 54، والإنصاف، ج 1، ص 232، وشرح شواهد الإيضاح، ص 191، وشرح المفصل، ج 2، ص 80، وبلا نسبة في شرح المفصل، ص 478، وأسرار العربية، ص 260، وشرح الأشموني، ج 4، ص 81.

صدره: وقف فيها أصيلاً أسألهما

اللغة: أصيال: لامه بدل من النون، وأصله أصيلان، تصغير أصلان، جمع أصيل، وهو العشي. وأعيت، بروى، عيَّت أي: عجزت . الرابع: منزل القوم. المفضل في شرح أبيات المفصل، ص 478.

المعنى: وقف الشاعر أمام الديار وقت الأصيل يسألها عن أهلها، فعجزت عن جوابه، إذ ليس بها أحد يكلمه.

الشاهد: قوله: «وما بالربع من أحد»، حيث وقعت "من" زائدة.

(1) يراجع الكتاب، ج 4، ص 228.

(2) القطامي هو عمير بن شبيم من بني تغلب، شاعر غزل، عده ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين، لقب بالقطامي وبصربيغ الغواني، الشعر والشعراء، ص 486، طبقات فحول الشعراء، ص 534.

(3) البيت من البسيط، القطامي في أدب الكاتب، ص 504، وشرح المفصل، ج 8، ص 41، وبلا نسبة في أسرار العربية، ص 255، والجني الداني، ص 243، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص 306، والمقرب، ج 1، ص 195.

اللغة: الحُبَيَّا: موضع بالشام، وهو من الأسماء التي جاءت مصغرة ولا تكبير فيها. نظرة قبل: نظرة لم يتقدمها نظر، يقالرأيت الهلال قبلًا ، أي لم يره أحد قبلي. الركب: جمع راكب عند الأخفش، وهو عند سيبويه اسم جمع وليس بجمع. علا بهم: أي جعلهم يعلون. الحل في شرح أبيات الجمل، ص 58.

المعنى: يقول: قلت لرفافي لما ارتفعنا من جانب الحُبَيَّا إنَّ الديار قد بدت، وأنا أول من رأى ذلك

الشاهد: قوله: «من عن يمين»، شاهد على أنَّ «عن» اسم لدخول حرف الجر عليه. فتح المولى، ص 71.

(4) سورة الانشقاق، الآية: 19.

(5) في (ع)، و(ص)، وسقطت من (م).

(6) سورة الأعراف، الآية: 54.

(7) سورة البروج، الآية: 6.

وقد تكون «على» اسمًا مشتقًا من «العلو» عند سبيويه أيضًا لدخول حرف الجر عليها في قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا⁽¹⁾.

وقد تكون بمعنى «عند»، وفي الحديث⁽²⁾: «يا رسول الله إن ابني كان عسيفاً على هذا»، أي: أجيراً عنده. ولها معانٍ أخرى تركتها مخافة التطويل⁽³⁾.

(1) صدر بيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي في أدب الكاتب، ص504، وشرح شواهد الإيضاح، ص230، وشرح المفصل، ج8، ص38، والحل في شرح أبيات الجمل، ص59، وضرائر الشعر، ص305، وشرح التصريح، ج1، ص660، وشرح شواهد المغني، ج1، ص425، وفتح المولى، ص72، قيد الشوارد، ص52، الدرر، ج2، ص89، وبلا نسبة في الكتاب، ج4، ص231، والمفصل، ص373، وأسرار العربية، ص256، والجني الداني، ص470، والمقرب، ج1، ص196، ومغني اللبيب، ص147، والأشباه والنظائر، ج2، ص12.

وتمامه: تَصِلُّ، وَعَنْ قَضْيَةِ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلٍ.

اللغة: فوقه، يعني من فوق الفرخ. الضمة: مدة الصبر على الماء، ويروى: «خمسها».

تصيل: بكسر الصاد، تصوت أحشاؤها من العطش، مأخوذ من الصليل.

القيض: قشر البيض. زيزاء: الأرض الغليظة الصلبة. مجھل: القفر الذي لا أعلام فيه يهتدى بها.

شرح شواهد المغني، ج1، ص426.

المعنى: غدت هذه القطة من فوق فرخها تطلب الماء ، وكان لجوفها صليل من شدة العطش.

الشاهد: قوله: «من عليه»، شاهد على أن «على» اسم لدخول حرف الجر عليه. فتح المولى، ص75.

(2) صحيح البخاري، الحديث(6440) كتاب الأيمان والنور وكتاب المحاربين من أهل الكفر والردة-باب الإعتراف بالزنادقة-، ص2502، وموطأ الإمام مالك -كتاب الرجم والحدود- ج2، ص178.

(3) من معاني «على»:

* المصاحبة: كـ«مع»، نحو: «وَاتَّى الْمَالَ عَلَى حَبَّهُ» [البقرة: 177]، «وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ» [الرعد: 6].

* المجاوزة، كـ«عن»، قوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُשْيَرٍ لِعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا.

* التعليل، كلام، نحو: «وَلَشَكُرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَذَا كُمْ» [البقرة: 185]، أي: لهديته إياكم.

* الظرفية، كـ«في»، نحو: «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفَلَةٍ» [القصص: 15]

* أن تكون للاستدراك والإضراب، قوله: «فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يبأس من رحمة الله تعالى»،

وقوله:

بِكُلِّ تَدَاوِينَا فَلَمْ يُشفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبَعْدِ

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدٍّ .

أبطل بـ«على» الأولى عموم قوله: «لم يشف ما بنا»، فقال: بل في شفاء ما، ثم أبطل بالثانية قوله: «على أن قرب الدار خير من بعد».

مغني اللبيب، ص 144-146.

وفي لوعاء والظرفية، وتكون حقيقة ومجازية، فالحقيقة، نحو: «الدرارم في الكيس» و«زيد في الدار»، والمجازية، نحو: «الناس في الصلاة»، ومنها قوله تعالى: «لقد كان لكِم في رسول الله إسوة حسنة»⁽¹⁾، وتكون «في» بمعنى «على» نحو قوله تعالى حكاية عن فرعون: «ولأصلبَنْكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ»⁽²⁾، أي: على جذوع النخل، وبمعنى «إلى» في قوله تعالى: «فرَدُوا أَيْدِيهِمْ في أَفْوَاهِهِمْ»⁽³⁾، أي: إلى أفواهمه. ورب للنيل قليلا وللنكتير كثيراً، ولا تدخل إلا على النكرة نحو: «رب رجل لقيته»، و«رب أسد فنسته»، وقد تتصل بها «الباء»، فيقال: «ربت»، كما يقال: «ثمت»، وقد تتصل بها «ما» نحو قوله تعالى: «رُبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ»⁽⁴⁾، وقد تضمر ويبقى عملها، قال الشاعر:

رسِمْ دَارِ وَقَفْتُ فِي طَلَّهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّهِ⁽⁵⁾.
أي: رب رسم. وإضمارها بعد الواو كثير، ومنه قول الشاعر:
ولَيْلٍ كَمَوْجَ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُّلَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَثِي⁽⁶⁾. [أ/7]

(1) سورة الأحزاب، الآية: 21.

(2) سورة طه، الآية: 71.

(3) سورة إبراهيم، الآية: 9.

(4) سورة الحجر، الآية: 2.

(5) البيت من الخيف، لجميل بن معمر في ديوانه، ص 189، والأمالى للقالي، ج 1، ص 246، ومعنى الليب، ص 124، وشرح التصريح، ج 1، ص 670، وشرح شواهد المغني، ج 1، ص 365، وخزانة الأدب، ج 10، ص 20، والدرر اللوامع، ج 1، ص 539، وبلا نسبة في الخصائص، ج 1، ص 285، والإنساف، ج 1، ص 323، وشرح المفصل، ج 3، ص 28. اللغة: رسم دار: ما كان لاصفا بالأرض من آثار الديار، كالرماد ونحوه. والطلل: ما شخص من آثار الديار. كدت أقضى الحياة: رواه الأصممي بلفظ الغادة. ومن جله: قيل: من أجله، وقيل: من عظمه في عيني. شرح شواهد المغني للسيوطى، ج 1، ص 366.

المعنى: رب رسم دار وقف فيما شخص منه، كدت أقضى الحياة من عظمه في نفسي.

الشاهد: قوله: «رسِمْ دَارِ»، حيث جر «رسم» بـ «رب» المضمرة، وفي البيت شاهد آخر، وهو مجيء «جل» بمعنى «أجل». (6) البيت من الطويل، لأمرئ القيس بن حجر في ديوانه، ص 18، وشرح شواهد المغني، ج 2، ص 575، وفتح المولى، ص 78، وقيد الشوارد، ص 54، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج 3، ص 75، وشرح شذور الذهب، ص 338، وشرح الأشموني، ج 2، ص 110.

اللغة: وليل: أي رب ليل. سدوله: ستوره، يقال: سدلت ثوبى إذا أرخته. ليبني: لينظر ما عندي من الصبر والجزع.

وكقول الآخر:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَبِيًّا سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ⁽¹⁾.

أي: «رب ليل»، و«رب ندمان» فحذفت «رب» وقامت «الواو» مقامها، ولكن الجار في الحقيقة هو «رب» المحفوظة لا «الواو» لأن «الواو» ليست من حروف الجر عند المحققين⁽²⁾.
والباء، للإلصاق وهي على قسمين: حقيقي ومجازي، فال حقيقي، نحو: «مسكت بزيد»، والمجازي، نحو: «مررت بزيد». وتكون للاستعانة، نحو: «كتبت بالقلم»، و«بريت بالسكنين»، و«خطت⁽³⁾ بالإبرة»، و«نجرت بالقادوم»، ولها معانٌ آخر تركتها⁽⁴⁾.

= شرح شواهد المغني، ج2، ص575.

المعنى: رب ليل يحاكي موج البحر أرخي ستوره على بضروب الهموم، لينظر ما عندي من الصبر والجزع.

الشاهد: قوله: «وليل»، حيث حذفت «رب» وبقي عملها بعد «الواو».

(1) البيت من الوافر للبروج بن مسهر الطائي في الأغاني، ج14، ص12، ولسان العرب، ج12، ص572(ندم)، وشرح شواهد المغني للسيوطى، ج1، ص280، وبلا نسبة في الصاحبى، ص141، ومغني اللبيب، ص98.

اللغة: الواو: او رب. وندمان: النديم وهو ما ينادم على الشراب. ويزيد الكأس طيباً: أي يحسن عشرته. وتغورت النجوم، وبروى: تعرضت أي: أبدت عرضها للمغيض. شرح شواهد المغني للسيوطى، ج1، ص281.

المعنى: إن النديم بحسن عشرته يزيد الخمر طيباً في شربها.

الشاهد: قوله: «وندمان»، ووجه الاستشهاد به كما في البيت السابق.

(2) هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الواو رب تعمل في النكرة الخفظ بنفسها. يراجع الإنصاف، المسألة (55)، ج1، ص322، وشرح الكافية للرضي، ج4، ص298.

(3) في (م)، و(ع): خطط.

(4) ومن معاني الباء:

* التعدية: وتسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعدّي الفعل القاصر،

فتقول: ذهب زيد، ذهبت بزيد، وأذهبته، ومنه **ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِ** [البقرة: 17].

* السبيبية: نحو: **إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتْخَازِكُمُ الْعِجْلَ** [البقرة: 54]، و**فَكُلُّا أَخْذَنَا بِذَنْبِهِ** [العنكبوت: 40].

* المصاحبة: نحو: **أَهْبِطْ بِسَلَامٍ**، أي: معه، **وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ** [المائدة: 61].

* الظرفية: نحو: **وَلَدَ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بَدْرٌ** [آل عمران: 123]، و**نَجَّيَاهُمْ بِسَرَّ** [القمر: 34].

* المجاوزة: كـ«عن» نحو: **فَسَئَلْ بِهِ خَيْرًا** [الفرقان: 59].

* الاستعلاء: نحو: **مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقُنْطَارٍ** [آل عمران: 75]، ونحو: **وَإِذَا مَرُوا بِهِمْ يَتَعَامِرُونَ** [المطففين: 30].

* الغالية: نحو: **وَقَدْ أَحْسَنَ بِي** [يوسف: 100]، أي: إلى.

* التوكيد: وهي الزائدة، وزيادتها في الفاعل، نحو: «أحسن بزيد»، وفاعل «كفى»، نحو: **كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**

[الرعد: 43]. والمفعول، نحو: **لَا تُؤْتُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ** [البقرة: 195]، **وَهُرَيْ إِلَيْكُ بِجَذْعِ النَّخْلَةِ** [مريم: 25]؛ والمبدأ،

وذلك في قولهم: «بحسبك درهم»، و«خرجت فإذا بزيد»؛ والخبر، نحو: «ليس زيد بقائم»، **وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ** [البقرة: 74].

مغني اللبيب، ص105، وما بعدها.

والكاف، للتشبيه نحو: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»، و«الكَرِيمُ كَالْغَيْثِ»، و«السَّخِيْ كَالْبَحْرِ» وما أشبه ذلك.

فإن قيل: ما الفرق بين التشبيه، والمشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه، وجهاً الشبه، في قولهم: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»؟ فلنا: التشبيه معناه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، والمشبه هو المتكلم، والمشبه به هو «زيد»، والمشبه به هو «الأسد»، وأداة التشبيه «الكاف»، وجهاً الشبه «الشجاعة»، وقد تكون الكاف زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾⁽¹⁾.

وتكون اسمًا مضمراً، نحو: «ضَرَبَكَ وَمَرَّ بِكَ زَيْدٌ». وتكون حرفًا دالًا على الخطاب، نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ﴾⁽²⁾، ﴿هُنَالِكَ أَبْتُلَى الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽³⁾، ولها معانٍ آخر تركتها⁽⁴⁾.

واللام للملك والاستحقاق، نحو: «الْمَالُ لِرِزِيدٍ»، و«الْمُلْكُ لِلَّهِ»، و«الْبَابُ لِلَّدَارِ»، و«السُّرُجُ [بـ]لِلَّدَابَةِ»، وما أشبه ذلك. وتكون للتعليق، نحو: ﴿لَكَ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾⁽⁵⁾.

وتكون للجحود، نحو: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾⁽⁶⁾، ولها معانٍ آخر تركتها⁽⁷⁾.

(1) سورة الشورى، الآية: 11.

(2) سورة البقرة، الآية: 2.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 11.

(4) ومن معاني الكاف أيضًا:

* التعليق: ذكره الأخفش وغيره، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾[البقرة: 151]. قال ابن مالك وورودها للتعليق كثير، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا كَمَا هَذَا كُم﴾[البقرة: 198].

* أن تكون بمعنى «على»، كقول بعض العرب «كَحِيرٍ»، في جواب كيف أصبحت؟، حكاية الفراء. وقولهم: «كُنْ كما أُنْتَ». يراجع الجنى الداني، ص 84.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 37.

(6) سورة آل عمران، الآية: 179.

(7) تأتي «اللام» لمعانٍ منها:

* أن تكون مقوية لعمل العامل إذا ضعف عمله بتقديم معموله عليه، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِرُؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف: 43]. أي:

[حروف القسم]

وَحُرُوفِ الْقَسْمِ، وَهِيَ مِنْ حِرَفِ الْجَرِ، لَكِنْ فِيهَا زِيادةٌ مِنْ الْيَمِينِ، وَهِيَ الْوَاءُ، وَتَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ، نَحْوَ: ﴿وَالشَّمْسِ﴾⁽¹⁾، ﴿وَاللَّيْلِ﴾⁽²⁾، ﴿وَالضَّحَى﴾⁽³⁾، ﴿وَالطُّورِ﴾⁽⁴⁾، ﴿وَالنَّجْمِ﴾⁽⁵⁾، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

وَالْبَاءُ تَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ، نَحْوَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَا غَوَّيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾⁽⁶⁾، وَعَلَى الْمُضْمَرِ، نَحْوَ: «بَكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا»، وَهِيَ أَصْلُ حِرَفِ الْقَسْمِ، لَأَنَّهَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا كُلُّ حِرْفٍ عِنْدَ التَّقْدِيرِ، فَمِنْهُ: «وَالشَّمْسِ»، أَقْسَمَتْ بِالشَّمْسِ، وَمِنْهُ: «اللَّهُ» وَ«تَالَّهُ»، أَقْسَمَتْ بِاللَّهِ.

وَالْتَّاءُ، مُخْتَصَّةُ بِاسْمِ «اللَّهُ»، وَ«رَبُّ» مُضَافًا إِلَى الْكَعْبَةِ، نَحْوَ: ﴿وَتَالَّهُ لَا كِيدَنَ أَصَنَمَكُمْ﴾⁽⁷⁾، ﴿قَالُوا تَالَّهُ تَفْتَأِرْ تَذَكُّرُ يُوسُفَ﴾⁽⁸⁾، ﴿تَالَّهُ لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾⁽⁹⁾، وَ«تَرْبُ الْكَعْبَةِ».

وَ«اللام» وَلَا يَقْسُمُ بِهَا إِلَّا عِنْدَ التَّعْجِبِ⁽¹⁰⁾، نَحْوَ: «اللَّهُ لَا يُؤْخِرُ الْأَجَلَ»، وَنَحْوُ قَوْلِ

= الرؤيا تعبُّرون.

* وتكون زائدة بين المضاف والمضاف إليه، في باب النداء وباب (لا)، نحو قولهم: «يا بُوسَ للحرب»، و«لا أَبِالك»، فاللام في قولهم: «للحرب»، و«لك» زائدة بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: يا بُوسَ الحرب، ولا أَبِالك.

* وتكون للعاقبة، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْقَطْطَةُ آلٌ فِرْعَوْنَ لَيَكُونُ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزْنًا﴾ [القصص: 8].

يراجع شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 538.

(1) سورة الشمس، الآية: 1.

(2) سورة الليل، الآية: 1.

(3) سورة الضحى، الآية: 1.

(4) سورة الطور، الآية: 1.

(5) سورة النجم، الآية: 1.

(6) سورة ص، الآية: 82.

(7) سورة الأنبياء، الآية: 57.

(8) سورة يوسف، الآية: 85.

(9) سورة يوسف، الآية: 73.

(10) لأنها ليست أصلًا في باب القسم، لكن لما أريد معنى التَّعْجِبِ، والتَّعْجِبُ يصلُ باللام ، ضُمِّنَ فعل القسم معنى «عَجَبَتْ»، فيتعدى بتعديه، فقلت: «الله لا يبقي أحدًا»، فكان ذلك قلت: «عَجَبَتْ اللهُ الَّذِي لا يُبْقِي أَحَدًا»، ولما لم تكن اللام أصلًا في هذا الباب لم تتصرف فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى. شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 552.

الشاعر:

الله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيدٍ
بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ⁽¹⁾.
وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «الله دَرُّهُ فَارِسًا».

والقسم لابد له من جواب، وجوابه يكون بأربعة أشياء تقريباً واختصاراً، وهي «إن» وما يليها، نحو: «والله إن زيداً قائم»، قال الله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَنَ لِفِي خُسْرٍ﴾⁽²⁾ ﴿وَالصَّافَّتِ صَفَا﴾ فَالرَّاجِرَاتِ رَجَرَا فَالْتَّلِيَّتِ ذِكْرًا إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾⁽³⁾، وأمثالها.

وحروف النفي وما يليها، نحو: «والله [أ] ما قَامَ زَيْدٌ»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾⁽⁴⁾، ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيلِ إِذَا سَجَى﴾ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾⁽⁵⁾، ومنه: ﴿تَالَّهُ تَفَتَّوْ تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾⁽⁶⁾.

و«قد» وما يليها، نحو: «والله قد قَامَ زَيْدٌ»، ونحو قوله تعالى: ﴿تَالَّهُ لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾⁽⁷⁾،

(1) البيت من البسيط لأمية بن أبي عائذ في الكتاب، ج 3، ص 497، ولمالك بن خالد الخناعي في شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 499، ولسان العرب، ج 3، ص 158 (حيد)، ولأبي ذؤيب الهذلي في لسان العرب، ج 13، ص 275 (ظين)، وشرح شواهد المغني، ج 2، ص 574، ولعبد منا الهذلي في المفصل، ص 446، ولأميمة بن أبي عائذ الهذلي، أو لأبي ذؤيب الهذلي، أو للفضل بن العباس الليثي في شرح المفصل، ج 9، ص 99، ولأبي ذؤيب الهذلي، أو لمالك بن خالد الخناعي، أو لأمية بن أبي عائذ الهذلي، أو لعبد منا الهذلي في الدرر اللوامع، ج 2، ص 75، وبلا نسبة في المقتضب، ج 2، ص 324، والصاحب، ص 114، والجني الداني، ص 98، والمغني، ص 212، وشرح الأشموني، ج 2، ص 78.
اللغة: ذو حيد: الوعل. المشخر: الجبل الطويل ، وقيل: العالي، و«باء» بمعنى «في».
الظبيان: ياسمين البر، وقيل: الرمان الجبلي. والآس: الريحان.
الدرر اللوامع، ج 2، ص 74.

المعنى: إن الأيام تفني بمورها كل حي حتى الوعل المتحصن برأوس الجبال.

المفضل في شرح أبيات المفصل، ص 446.

الشاهد: قوله: «الله يَبْقَى» حيث جاءت «اللام» لتنفيذ معنى القسم والتعجب.

(2) سورة العصر، الآية: 1-2.

(3) سورة الصافات، الآية: 1-4.

(4) سورة النجم، الآية: 1-2.

(5) سورة الضحى، الآية: 1-3.

(6) سورة يوسف، الآية: 85.

(7) سورة يوسف، الآية: 73.

﴿قَالُوا تَالَّهُ لَقَدْ اثْرَكَ اللَّهَ عَلَيْنَا﴾⁽¹⁾.

و«اللام» والفعل المضارع مع نون التوكيد الشديدة⁽²⁾، نحو: «وَاللَّهِ لِي قُوْمَنْ زِيدٌ»، قال الله تعالى: «وَرَبِّي لَتُبَعَّثُنَّ»⁽³⁾.

[ما تتعلق به حروف الجر]

وال مجرور لابد له من متعلق يتعلق به⁽⁴⁾، وذلك المتعلق إما أن يكون فعلاً أو في معناه، فال فعل، نحو: ﴿أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾⁽⁵⁾؛ ومعناه، نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁶⁾، وقد يكون مذكوراً كما مثلاً أو محفوفاً، وحذفه إما واجب وإما جائز، فالجائز، نحو: «بِسْمِ اللَّهِ»، فإن «الباء»، تتعلق بمحذوف جوازاً، وإنما يقدّر من جنس العمل، ويكون متأخراً، نحو: «بِسْمِ اللَّهِ أَبْدَأْ»، «بِسْمِ اللَّهِ أَقْرَأْ»، وما أشبه ذلك.

والواجب يكون في ثمانية أشياء، إذا وقع [المجرور]⁽⁷⁾ خبراً لذي خبر، نحو: «زِيدٌ فِي الدَّارِ»، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽⁸⁾. أوصلة لموصول، نحو: «جَاءَ الْذِي فِي الدَّارِ»، و نحو قوله تعالى: ﴿وَلَلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁹⁾، ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽¹⁰⁾.

(1) سورة يوسف، الآية: 91.

(2) سقطت من (ع).

(3) سورة التغابن، الآية: 7.

(4) يستثنى من ذلك ستة أمور، أحدها: الحرف الزائد كـ«الباء»، وـ«من»، في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: 43]؛ هل من خالق غير الله⁽¹¹⁾ [فاطر: 3]. الثاني: «لعل» في لغة هذيل، لأنها بمنزلة الحرف الزائد. الثالث: «لو لا» في من قال «لو لا ي»، ولو لاك، ولو لا هـ على قول سيبويه: إن «لو لا» جارة للضمير. الرابع: «رب» في نحو: «رب رجل صالح لقيته، أو لقيت»، لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول. الخامس: «كاف التشبيه»، قاله الأخفش وابن عصفور. السادس: «حرف الاستثناء»، وهو «خلا وعدا وحاشا»، إذا خضن. يراجع مغني الليبب، ص 415-417.

(5) سورة المؤمنون، الآية: 97.

(6) سورة الفاتحة، الآية: 7.

(7) في (ع)، و(س)، وسقطت من (م).

(8) سورة الفاتحة، الآية: 2.

(9) سورة الرعد، الآية: 15.

(10) سورة الحديد، الآية: 1.

أوصفة لموصوف، نحو: «رأيتُ رجلاً في الدارِ»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ أَهْلِ فِرْعَوْنَ﴾⁽¹⁾، أو حالاً الذي حال، نحو: «رأيتُ زيداً في الدارِ»، ونحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾⁽²⁾، [8/ب] أو وقع في باب الاشتغال، نحو: «بِزِيدٍ مَرَّتْ بِهِ»⁽³⁾، أو رفع اسمًا ظاهراً، نحو: «أَفِي الدَّارِ زِيدٌ»، قال الله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌ﴾⁽⁴⁾، أو جرى مجرى المثل، نحو قولهم: «بِاليمِنِ وَالبَرْكَةِ»، «بِالرَّفَاءِ وَالبَنِينِ»⁽⁵⁾، «بِالسَّلَامَةِ وَعَلَى السَّلَامَةِ». أوفي القسم بغير الباء، نحو: ﴿وَالشَّمْسِ﴾⁽⁶⁾، ﴿وَاللَّيلِ﴾⁽⁷⁾، و«تَالَّهُ»، و«لَهُ»، وما أشبه ذلك.

[علامات الفعل]

و(الفعل يُعرف)⁽⁸⁾ يعني يعلم ويتميز ويتبيّن، عن قسيميَّةِ الاسمِ، والحرف بِقدْ وَالسِّين وَسَوْفَ وَتَاءُ التَّأْيِثِ، وحُقُّهُ أَنْ يُقَيِّدَ «التاء» بالساكنة⁽⁹⁾ لخروج المتحركة لأنَّها توجد في الأسماء، نحو: «قائمة»، و«قاعدة»⁽¹⁰⁾، وفي الحروف نحو «لات»، و«ربت»، و«شمة».

حدُّ الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض بينيتها للزمان، فقولي: «كلمة» جنس دخلت فيه جميع الكلمات، وقولي: «تدل على معنى» فصل مخرج الكلمة التي لا تدل على معنى⁽¹¹⁾ كـ«ديز» مقلوب «زيد»، وقولي: «في نفسها» فصل ثان مخرج للحرف، وقولي:

(1) سورة غافر، الآية: 28.

(2) سورة القصص، الآية: 79.

(3) عند من أجازه مستدلا بقراءة بعضهم: ﴿وَلِلظَّالَمِينَ أَعْدَ لَهُم﴾ [الإنسان: 31]، والأكثرُون يوجبون في مثل ذلك اسقاط الجار، وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار «جاوزت» أونحوه، وبالوجهين قرئ في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعاً أي «يعدب»، لمناسبة «يدخل» [الإنسان: 31] أو ماضياً، أي «عدب» لمناسبة المفسر[في قوله: ﴿أَعَدَ﴾]⁽¹²⁾؟ فيه نظر. والرفع على الابتداء. يراجع مغني الليبب، ص 417.

(4) سورة إبراهيم، الآية: 10.

(5) يدعى بذلك للمتزوج، والرفاء: الاتمام والاتفاق. أدب الكاتب، ص 50، وخزانة الأدب، ج 1، ص 441.

(6) سورة الشمس، الآية: 1.

(7) سورة الليل، الآية: 1.

(8) يقول ابن آجرُوم: (الفعل يُعرف بِقدْ وَالسِّين وَسَوْفَ وَتَاءُ التَّأْيِثِ الساكنة). الأجرُوميَّة، ص 5.

(9) يبدو أن الشارح كان يعتمد في شرحه للمقدمة على نسخة سقطت منها كلمة «الساكنة».

(10) في (م)، و(س)، و سقطت من (ع).

(11) ربما كان هذا سهواً من الشارح، إذ إن الكلمة في عُرف النحاة هي اللفظ الدال على معنى، لذلك فهذا الفصل مخرج للفظ الذي لا يدل على معنى.

«تتعرض ببنيتها للزمان» فصل ثالث مخرج للام.

أقول: لمَا فرغ من ذكر الاسم وعلاماته شرع في ذكر الفعل، وذكر له أربع علامات يمتاز⁽¹⁾ بها عن الاسم والحرف، وهي: «قد»، وتكون للتحقيق وتدخل على الماضي، نحو: «قد قام زيد»، نحو: «قد أفلح المؤمنون»⁽²⁾، وعلى المضارع، نحو: «قد يعلم ما أنتم عليه»⁽³⁾، وتكون للتوقع وتدخل على المضارع، نحو: «قد يخرج عمرو»، وعلى الماضي، [9] نحو قوله تعالى: «قد سمع الله قول التي تجدهلك في زوجها»⁽⁴⁾، وتكون للتفليل، نحو: «قد يصدق الكذوب»، و«قد يجود البخيل»، وهي علامة تخص الفعل من أوله. و«السين» حرف تتفيس⁽⁶⁾، وتحتخص بالمضارع، نحو: «سيقوم زيد»، وهو قوله تعالى: «السُّفَهَاءُ سَيَقُولُ مِنَ النَّاسِ»⁽⁷⁾، «وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا»⁽⁸⁾، وهي علامة تخص الفعل من أوله. و«سوف» حرف تسوييف، وهي مختصة بالمضارع أيضاً، نحو: «سوف يقوم زيد»، وهو قوله تعالى: «كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ»⁽⁹⁾، وقد تدخل عليها الفاء، فيقال: «فسوف»، قال الله تعالى: «فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ»⁽¹⁰⁾، وقد تحذف «الفاء» الأخيرة فيقال: «فسو»⁽¹¹⁾، قال

(1) في (ع) يتميز.

(2) سورة المؤمنون، الآية: 1.

(3) سورة التور، الآية: 64.

(4) قال الزمخشري: معنى قد التوقع لأنَّه صلَى الله عليه وسلم والمُجادلة كأنَّا يتوقعان أنَّ يسمع الله مجادلاتها وشكواها، وينزل في ذلك ما يفرج عنها. يراجع الكشاف للزمخشري، ج 6، ص 57، والبحر المحيط، ج 8، ص 231.

(5) سورة المجادلة، الآية: 1.

(6) معنى تتفيس أي توسيع، وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. مغني للبيب، ص 140.

(7) سورة البقرة، الآية: 142.

(8) سورة الشعراء، الآية: 227.

(9) سورة التكاثر، الآية: 4-3.

(10) سورة المائدة، الآية: 54.

(11) لغة حاكها الكوفيون؛ والبصريون لا يجيرون التصرف في الحروف التي تدل على معنى بالحذف، وما جاء فهو شاذ لا يقاس عليه. الإنفاق المأساة (92)، ج 1، ص 180، وهمع الهوامع، ج 2، ص 494.

الشاعر:

فَإِنْ أَهْلَكْ فَسَوْ تَجِدُونَ فَقْدِي⁽¹⁾.

وهي أيضًا عالمة تخص الفعل من أوله.

و«تاء التأنيث الساكنة» مختصة بالماضي، نحو: «قامت هند»، و«خرجت دعده»، قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾⁽²⁾، ﴿قَالَتْ نَمَلَة﴾⁽³⁾، وهي عالمة تخص الفعل من آخره.

[علامات الحرف]

والحرف⁽⁴⁾ في اللغة يطلق ويراد به طرف الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾⁽⁵⁾، أي: على طرف من الدين، ويطلق ويراد به الناقة الضامر⁽⁶⁾، ويقال حرف السيف، وحرف الجبل.

وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله: ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل. أي: ما لا تصلح معه علامات الاسم⁽⁷⁾ ولا علامات الفعل⁽⁷⁾، فصار ترك العالمة عالمة له، وحده: «كلمة تدل على معنى في غيرها لا في نفسها»، لأنها لا تتم فائدتها حتى يؤتى بدخوله، ألا ترى لو قلت مثلاً: «دخلت في»، و«مررت بـ» لا تصح فائدتها حتى تقول: «في الدار»؛ و«بزید». وخرج بقولي في غيرها الاسم والفعل لأن معناهما في نفسيهما⁽⁸⁾.

(1) صدر بيت من الوافر، قائله مجهول. الجنى الداني، ص458، وهمع الهوامع، ج2، ص494، وفتح المولى، ص87، والدرر اللوامع، ج2، ص219. تمامه: وإن أسلم يطبل لكم المعاش.

اللغة: فقدي: غيابي. المعاش: المراد به العيش. المعنى: بيت فيهم نفعه الذي نالوه بإقامته بينهم، ويهددهم بأنَّ في موته وانفصاله عنهم ينکدر عليهم عيشهما الذي كان يطيب بوجوده، فوجوده فيهم حياة لهم ومطيب لهم أسبابها. فتح المولى، ص89.

الشاهد: قوله: «فسو» بحذف الآخر لغة في «سوف»، حكاہ الكسائي. الدرر اللوامع، ج2، ص219.

(2) سورة آل عمران، الآية: 35.

(3) سورة النمل، الآية: 18.

(4) يقول ابن آجريم: (والحرف: ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل). الأجرُوميَّة، ص5.

(5) سورة الحج، الآية: 11.

(6) الضمر: الهزال، يقال: جمل ضامر وناقة ضامر. تاج العروس، ج12، ص401.(ضمر)

(7) في (ع): ما لا تصلح معه عالمة الاسم ولا عالمة الفعل.

(8) في (س): في أنفسهما.

والحروف تقسم قسمين: حروف الهجاء وحروف المعاني، فحروف الهجاء، وهي التي أولها ألف وأخرها ياء، لا مدخل لها هنا؛ وحروف المعاني على ثلاثة أقسام: قسم مختص بالأسماء كحروف الجر، وحروف النداء، وقسم مختص بالأفعال كالجوازم والنواصب، وقسم غير مختص كـ«هل»، وحروف العطف.

والحروف كلها مبنية، وبناؤها إما على السكون كـ«من» و«عن»، وهو الأصل، وإما على الفتح كـ«لام الابتداء» وإما على الكسر كـ«لام الجر»، وإما على الضم كـ«منذ» الجارة، فعلمته ترك العلامة لأنَّه علامة في نفسه، فلو جعلت له علامة لاحتاجت تلك العلامة إلى علامة أخرى، إما أن ينتهي إلى الأول فيلزم الدوران، وإما أن لا ينتهي فيلزم التسلسل.

باب الإعراب

الباب في اللغة هو المدخل، وفي الاصطلاح⁽¹⁾: فرجة في ساتر يتوصل بها من ظاهر إلى باطن ومن باطن إلى ظاهر، حقيقة في الأجسام كباب الدار وباب المسجد، ومجازية في المعاني كباب الصلاة، وباب الصوم وباب الإعراب⁽²⁾، وباب الزكاة، وأصله (بَوَبَ) تحرك حرف العلة وهو «الواو» [أ] وانفتح ما قبله⁽³⁾ فقلب ألفاً فصار «باب»، وتصغيره «بويب»، وهو الدال على أصله لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وتكسيره «أبوة»⁽⁴⁾ و«أبواب»، [وزنه] «فَعَلٌ»⁽⁵⁾.

والإعراب في اللغة يطلق على خمسة معانٍ منها: التغيير كقول العرب: «عَرَبْتُ مَعِدَّةً البعيرِ» إذا تغيرت، ومنها التحسين كقوله تعالى: ﴿فَعَلَنَّهُنَّ أَبْكَارًا عُرْبًا أَتَرَابًا﴾⁽⁶⁾، أي: عذراً حساناً، والتبيين كقوله عليه السلام: «البِكْرُ تُسْتَذَنُ وَإِذْنُهَا صَمْتُهَا وَالثَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا»⁽⁷⁾، أي: تبيّن رضاها بصربيح النطق.

(1) ويعرف كذلك بأنه اسم لجملة من العلم مشتملة على مسائل اشتملت على فصول. شرح الكفراوي على الأجرُوميَّة، ص 28.

(2) سقطت من (ع)، و(س).

(3) في (م): ما قبلها.

(4) سقطت من (ع).

(5) سقطت من (ع)، و(م).

(6) سورة الواقعة، الآية: 36-37.

(7) أخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح - باب(11)، وأحمد في مسنده، ج 4، ص 194.

ومنه قول ابن النصر⁽¹⁾ رحمه الله في الدعائم:

وَفِي سَكْتَةِ الْعَذْرَا رِضَاهَا وَحْبُّهَا وَتُعْرِبُ عَنْ ذَاكَ الْعَجُوزُ وَتُفْصِحُ⁽²⁾.

أي: تبين .

ومنها العرفان كقول العرب: «فلانٌ عَارِبٌ بِالخَيْلِ»، أي: عارف بأحوالها. ومنها الانتقال، كقولهم: «عربت الدابة عن مرعاها»، أي انتقلت.

وفي الاصطلاح ما حده المصنف بقوله: (الإعراب) [هو]⁽³⁾ تَغْيِيرٌ أَوْ أَخْرِ الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً⁽⁴⁾.

قوله: «تَغْيِيرٌ»، جنس يشمل جميع التغييرات، وقوله: «أَوْ أَخْرِ الكلم»، فصل مخرج للتغييرات الأوائل والأوسط كتغريب التكسير والتصغير، مثل: «رِجَالٌ» و«رُجَيلٌ»، وقوله: «لاختلاف العوامل الداخلية عليه»، فصل ثان مخرج لاختلاف لغات العرب[10/ب]، مثل: «حيثُ»، «حيثَ»، «حيثٍ»، «حيثٍ»⁽⁵⁾، وقوله: «لفظاً»، نحو: « جاء زيدٌ» و«رأيتُ زيداً» و«مررتُ

(1) هو الشيخ العلامة أحمد بن سليمان بن عبد الله بن أحمد بن الخضر بن سليمان من بنى النضر السموئلي، فقيه، عاش في القرن السابع الهجري، كان في غاية الحفظ، آية في نظم الشعر، وهو أحد الذين قيل عنهم: أشعر العلماء وأعلم الشعراء، من آثاره، كتاب الوصيَّد في ذم التقليد، ومرآة البصر في مجمع المختلف من الأثر، وكتاب الدعائم ، توفي سنة تسعين وستمائة هجرية. الأعلام، ج 1، ص 129، وشقائق النعمان في أسماء شعراء عُمان، ج 2، ص 324، والعمانيون من خلال كتاب بيان الشرع، ص 11، ومعجم المؤلفين، ج 1، ص 148.

(2) البيت من الطويل في كتاب الدعائم، ص 99.

اللغة: سكتة: السكوت. العذراء: تفصح: الفصاحة: البيان؛ فصح الرجل فصاحة، فهو فصيح، وأفصح الصبح: بدا ضوءه واستبان. وكل ما وَضَحَّ، فقد أَفْصَحَّ. لسان العرب (فصح).

المعنى: جاء البيت موافقاً لمعنى حديث النبي (ص)، في أن السكوت علامة الرضى للبكر، والثيب تبين رضاها بتصريح النطق.

وهذا البيت على سبيل التمثيل لا الاستشهاد، لأنّ صاحبه لا يحتاج بشره على قواعد النحو، ولا مفردات اللغة، وذكره الشارح هنا لأجل أنّ «تعرب»، بمعنى: تبين.

(3) سقطت من (م).

(4) الأجرُوميَّة، ص 6.

(5) قال ابن مالك: وهو مبني على الضم في أكثر الكلام، وقد يفتح وقد يكسر، وقد يقال (حوث)، وبسبب بنائه لزوم اقتراحه إلى جملة يضاف إليها، وندرت إضافتها إلى مفرد، كقول الراجز: أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهْلٌ طَالِعاً.

وروى إعراب (حيث) عن فقعن، فيقولون: جلس حيَثُ كنت، وجئت من حيث جئت.

شرح التسهيل، ج 2، ص 232، ص 233.

بزیدِ»، قال الله تعالى: «وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا»⁽¹⁾، «وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ»⁽²⁾، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ»⁽³⁾.

وقوله: «أو تقديرًا»، نحو: « جاءَ الفتَى»، و«رأيتُ الفتَى»، قال الله تعالى: «وَقَالَ مُوسَىٰ يَقُولُ»⁽⁴⁾، «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِعَائِيَتِنَا»⁽⁵⁾، «وَوَحَيْنَا إِلَى مُوسَىٰ أَنَّ الْقِ عَصَاكَ»⁽⁶⁾، فإن الاسم يتغير من رفع إلى نصب إلى خفض إما لفظاً، أو تقديرًا كما مثلنا.

وال فعل يتغير من رفع إلى نصب إلى جزم، إما لفظاً نحو: «يقوم زيد»، و«لن يقوم زيد»، «لم يقم زيد»، قال الله تعالى: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»⁽⁷⁾، «لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسْلَتِ رَبِّهِمْ»⁽⁸⁾، «وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ»⁽⁹⁾، وإما تقديرًا نحو: «يسعى زيد»، «ولن يسعى زيد»، وأما الجزم فيكون بحذف الآخر: «لم يسع»، قال الله تعالى: «وَالَّلِيلِ إِذَا يَغْشَى»⁽¹⁰⁾، «لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى»⁽¹¹⁾، «وَلَنْ تَرْضَى عَنَكَ الْمُؤْمِنُوْدَ وَلَا آنَّصَرَى»⁽¹²⁾، «وَلَا تَنسَكْ تَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا»⁽¹³⁾، «وَلَمْ تَخْشَ إِلَّا اللَّهَ»⁽¹⁴⁾.

واعلم أن الأسماء التي تعرّب تقديرًا ثلاثة: المقصور، والمنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم، فالمقصور اسم⁽¹⁵⁾ آخره ألف قبلها فتحة لازمة كما مثلنا، والمنقوص اسم آخره ياء

(1) سورة الفجر، الآية: 22.

(2) سورة الرعد، الآية: 6.

(3) سورة الناس، الآية: 1.

(4) سورة يونس، الآية: 84.

(5) سورة إبراهيم، الآية: 5.

(6) سورة الأعراف، الآية: 117.

(7) سورة البقرة، الآية: 216.

(8) سورة الجن، الآية: 28.

(9) سورة آل عمران، الآية: 142.

(10) سورة الليل، الآية: 1.

(11) سورة طه، الآية: 15.

(12) سورة البقرة، الآية: 120.

(13) سورة القصص، الآية: 77.

(14) سورة التوبة، الآية: 18.

(15) في (ع): ما آخره.

قبلها كسرة لازمة كـ«القاضي»، تقول: «جاء القاضي»، و«مررتُ بالقاضي»، وأمّا الفتحة فتظهر لختها نحو: «رأيتُ القاضي»، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الْدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُر﴾⁽¹⁾، ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الْدَّاعِ﴾⁽²⁾، ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾⁽³⁾، وسمّي المقصور [11/أ] مقصوراً لأنَّه قصر عن ظهور الحركات [الثلاث]⁽⁴⁾.

وسمى المنقوص منقوصاً لأنَّه نقصت فيه بعض الحركات دون بعض؛ والمضاف إلى ياء المتكلَّم، نحو: «غُلامي»، تقول: «جاء غُلامي»، و«رأيتُ غُلامي»، و«مررتُ بِغُلامي»، قال الله تعالى: ﴿وَأَخِي هَرُونٌ هُوَ أَفْصَحُ مِنِي لِسَانًا﴾⁽⁵⁾، ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾⁽⁶⁾، ﴿لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾⁽⁷⁾، ﴿رَبِّ آغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾⁽⁸⁾، ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَرُونَ أَخِي﴾⁽⁹⁾.

والأفعال التي تعرِّب تقديرًا ثلاثة: فعل آخره ألف كما مثنا، وفعل آخره «واو»، كـ«يدعُو»، تقول: «زَيْدٌ يَدْعُو»، وأمّا الفتحة فتظهر لختها⁽¹⁰⁾، نحو: «لَنْ يَدْعُو»، ويجزم بحذف آخره، نحو: «لَمْ يَدْعُ»، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَرِ﴾⁽¹¹⁾، ﴿لَنْ نَدْعُوا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾⁽¹²⁾، ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا - اخْرَ﴾⁽¹³⁾.

(1) سورة القمر، الآية: 6.

(2) سورة القمر، الآية: 8.

(3) سورة الأحقاف، الآية: 31.

(4) سقطت من (م).

(5) سورة القصص، الآية: 34.

(6) سورة يوسف، الآية: 90.

(7) سورة المائدَة، الآية: 25.

(8) سورة الأعراف، الآية: 151.

(9) سورة طه، الآية: 29-30.

(10) في (م)، و(ص)، وسقطت من (ع).

(11) سورة غافر ، الآية: 42.

(12) سورة الكهف، الآية: 14.

(13) سورة القصص، الآية: 88.

و فعل آخره ياء، كـ «يرمي»، تقول: «زِيدٌ يَرْمِي» و تظهر الفتحة لخفتها أيضاً، نحو: «لَنْ يَرْمِي»، ويجزم بحذف آخره، نحو: «لَمْ يَرْمِ»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحَبَبْتَ﴾⁽¹⁾، ﴿وَيُتَمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَهَدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾⁽²⁾، ﴿مَنْ يَهِدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهَتَّدِ﴾⁽³⁾.

والحركات تقدر على الألف في المقصور والمانع من ظهورها التعذر وهو عدم الإمكان، لأنَّ الألف هوائي لا يمكن تحريكه فلو تحرك لرجع همزة؛ و تقدر على الياء في المنقوص والمانع من ظهورها الاستقال، لأنَّ الياء حرف علة، والضمة والكسرة ثقيلتان، فمتى وضع التقل⁽⁴⁾ على العليل أدى [ذلك]⁽⁵⁾ إلى هلاكه.

ويقدر على ما قبل ياء النفس في [11/ب] المضاف إليها والمانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة للياء وهي الكسرة لأنَّ الياء تنشأ من الكسرة وتولد منها إذا أشبعت. وأمَّا الفعل فتقدر الحركات في «يسعى» على الألف للتعذر أيضاً، وعلى الواو والياء في «يرمي»، و«يدعو» للاستقال.

[أقسام الإعراب]

(وأقسامُه)⁽⁶⁾ الأقسام بمعنى الأجزاء، وهي جمع قسم، وقسم الشيء ما كان أخص منه ومندرجأ تحته، أي: وأقسام الإعراب كما قدمنا أربعة: رفع، نحو: «زِيدٌ يَقُومُ»، ونصب، نحو: «إِنَّ زِيدًا لَنْ يَقُومَ»، وَخَفْضٌ، نحو: «مَرَرْتُ بِزِيدٍ»، وجُزْمٌ، نحو: «لَمْ يَقُمْ زِيدٌ».

[أقسام البناء]

وأقسام البناء أربعة: ضم، نحو: «ضَرَبَتْ»، وفتح، نحو: «ضَرَبْتَ»، وكسر، نحو: «ضَرَبَتْ»، وسكون⁽⁷⁾، نحو: «قَامَتْ»، و«قَعَدَتْ».

(1) سورة القصص، الآية: 56.

(2) سورة الفتح، الآية: 2.

(3) سورة الأعراف، الآية: 178.

(4) في (ج)، و(م): الثقيل.

(5) في (ع)، و(س)، (ص)، وسقطت من (م).

(6) يقول ابن آجر وهم: (وأقسامُه أربعة: رفع، ونصب، وَخَفْضٌ، وجُزْمٌ، فلائسماء من ذلك الرفعُ والنصبُ والخُفْضُ ولا جُزْمٌ فيها ، وللأفعال من ذلك الرفعُ والنصبُ والجُزْمُ، ولا خُفْضٌ فيها). الأجرُوميَّة، ص.6.

(7) في (ص): يكون.

[تعريف البناء]

والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت؛ وفي الاستطلاع: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة⁽¹⁾.

[اختصاص الخفض بالأسماء والجزم بالأفعال]

والخفض مختص بالأسماء والجزم مختص بالأفعال، وإنما اختص الخفض بالأسماء، لأن الأسماء خفيفة وأعطي لها⁽²⁾ الخفض ثقيلًا⁽³⁾، والأفعال ثقيلة وأعطي لها الجزم خفيفاً، والدليل على أنَّ الأسم خفيف، والفعل ثقيل، أنَّ الاسم يدل على شيء واحد وهو المسمى، والفعل يدل على شيئين وهما⁽⁴⁾ الحدث والزمان. فلِأَسْمَاءِ مِنْ ذَكَرِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالخَفْضِ وَلَا جَزْمَ فِيهَا كَمَا قَدَّمْنَا فَلَا حَاجَةٌ لِإِعْادَتِهِ.

باب معرفة علامات الإعراب

العلامات جمع علامة[12/أ]، وهي في اللغة الأمارة، وفي الاستطلاع ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره. أي: أنَّ هذا الباب يشتمل على معرفة علامات الإعراب، وهي أربع عشرة علامة؛ أربع للرفع، وخمس للنصب، وثلاث للخفض، واثنتان للجزم.

[علامات الرفع]

(الرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالوَوْ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ)⁽⁵⁾، فقدم الضمة لأنها الأصل في

(1) يقول السيوطي: المجمع على بناء الحروف، والماضي، وأما الأمر فالبصرية على بناءه والkovfia على إعرابه، والاسم بعضه مبني قطعاً. ثم اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر؟. فمنهم من قال: من أسبابه شبه الفعل المبني، ومثله بـ(نزل)، و(هيئات) فإنهما بُنيا لشبههما بـ(نزل)، و(بعد) في المعنى. ومنهم من قال: من أسبابه، عدم التراكيب، وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال: المبني ما ناسب مبنيَّ الأصل أو وقع غير مركب، فعنده أنَّ الأسماء قبل التراكيب مبنية. وقيل: أسباب البناء تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط والاستفهام، ووقوعه موقع المبني كـ(نزل) الواقع موقع (نزل)، و(يا زيد) الواقع موقع كاف الخطاب. ومضارعته لما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول كـ(حذام) فإنه ضارع (نزل) الواقع موقع (نزل) في العدل والتعریف. وإضافته إلى مبنيَّ كأسماء الزمان المضافة إلى جملة أولها ماض. والذي جزم به ابن مالك في كتبه أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط. همع الهوامع، ج1، ص58 وما بعدها. وانظر شرح الكافية للرضي، ج2، ص2، وشرح التسهيل، ج1، ص37، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ج1، ص174، ومتنا أبيه بن مالك، ص7.

(2) في (م) أعطي له.

(3) في (ج)، و(م): ثقيل.

(4) في (م): وهو.

(5) قال ابن آجر وروم: (للرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالوَوْ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ فَإِنَّمَا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِعٍ فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ وَجَمْعِ الْمُؤْنَثِ السَّالِمِ وَالْفَعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا لَمْ يَتَصَلَّ بِآخِرِهِ شَيْءٌ). الأجرُوميَّة، ص6.

[موضع الضمة]

فَمَا الضمة، سميت الضمة ضمة لأنها تضم الشفتين عند النطق بها، (فتكون عالمة للرفع في أربعة مواضع، في الاسم المفرد لفظاً أو تقديرأً، نحو: «جاء زيدٌ، والفتى والقاضي وغلامي»، سواء انصرف، نحو: «جاء زيدٌ»؛ أ ولم ينصرف، نحو قوله تعالى: «يأتي من بعدي اسمه أحمد»⁽¹⁾).

[جمع التكسير]

وَجْمَعُ التَّكْسِيرِ، أي: جمع التغيير، وهو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر، فالتغيير الظاهر ينقسم إلى ستة أقسام: **تغير الشكل وحده**: نحو: «أَسْدٌ» و«أَسْدٌ»، فإن الهمزة مفتوحة في المفرد وغيرت إلى الضم، والسين كذلك وغيرت إلى السكون . **وتغيير الزيادة وحدها**⁽²⁾ [12/ب]: نحو: «صِنْوٌ» و«صِنْوَانٌ»، فإن الألف والنون زيدتا في الجمع على المفرد فتغير بذلك . **وتغيير النقصان وحده**: نحو: «كَلْمَة» و«كَلْمٌ»، نقصت التاء من الجمع وثبتت في المفرد.

وتغيير الشكل والزيادة: نحو: «رَجُلٌ» و«رِجَالٌ» ، فتغير الراء من الفتح إلى الكسر، والجيم من الضم إلى الفتح، وزيدت الألف في الجمع. **وتغيير الشكل والنقصان**: نحو: «كِتَابٌ» و«كُتُبٌ»، فالنائمة مفتوحة، والكاف مكسورة في المفرد وضمتا في الجمع ونقصت منه الألف.

وتغيير الشكل والزيادة والنقصان «غُلامٌ» «غِلْمَانٌ» غيرت الغين من الضم إلى الكسر، واللام من الفتح إلى السكون، والميم من الضم إلى الفتح، وزيدت ألف الميم في الجمع، ونقصت منه ألف اللام.

و**جمع التكسير** سمي بذلك لأنه تكسر فيه بناء الواحد أي تغير فيه بناء الواحد كما قدمنا.

(1) سورة الصاف، الآية: 6.

(2) إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد، فكل واحدة منها (صنوان) والجمع (صنوان)، برفع النون. شرح التصريح، ج 2، ص 519.

يَقْمَنْ»، «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعُنَّ»⁽¹⁾، فَإِنَّهُ مَتَى اتَّصَلَتْ بِهِ إِحْدَاهُنَّ فَإِنَّهُ يَبْنِيُ. وَالْعَرَبُ هُوَ الْعَارِيُّ مِنْ إِحْدَاهُنَّ، وَيَعْرِبُ بِالضَّمَّةِ فِي الرَّفْعِ ظَاهِرَةً، نَحْوَ: «يَقُومُ»، إِذَا كَانَ صَحِيحُ الْآخَرِ، وَمَقْدِرَةٌ إِذَا كَانَ مَعْتَلُ الْآخَرِ، نَحْوَ: «يَدْعُونَ، وَيَرْمِيُونَ، وَيَسْعِيُونَ».

[نِيَابَةُ الْوَاوِ عَنِ الضَّمَّةِ]

(وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعِيْنِ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ)⁽²⁾، وَحَدَّهُ: مَا دَلَّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ اثْتَيْنِ بِزِيادةِ فِي آخِرِهِ مَعَ سَلَامَةِ مَفْرَدِهِ وَلَيْسَ بِمَؤْنَثٍ، فَقُولِيُّ: «مَا دَلَّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ اثْتَيْنِ»، احْتِرَازًا مِنَ الْمَفْرَدِ وَالْمَتَشَّى، وَقُولِيُّ: «بِزِيادةِ فِي آخِرِهِ مَعَ سَلَامَةِ مَفْرَدِهِ»، احْتِرَازًا مِنْ جَمْعِ [الْتَّكْسِيرِ]⁽³⁾، وَقُولِيُّ: «لَيْسَ بِمَؤْنَثٍ»، احْتِرَازًا مِنْ جَمْعِ الْمَؤْنَثِ؛ وَيَجْمِعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ حَالَةَ الرَّفْعِ، وَبِالْبَلَاءِ وَالنُّونِ حَالَةَ الْجَرِ وَالنَّصْبِ، وَهُوَ عَلَى قَسْمَيْنِ: جَمْعُ اسْمٍ، نَحْوَ: «الْزَّيْدِيْنَ» وَ«الْعَمَرِيْنَ»، وَجَمْعُ صَفَّةٍ، نَحْوَ: «الْقَائِمِيْنَ»، وَ«الْقَاعِدِيْنَ» وَ«الْمُؤْمِنِيْنَ».

[شُرُوطُ جَمْعِ الْاسْمِ]

وَشُرُوطُ جَمْعِ الْاسْمِ⁽⁴⁾ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِمَذَكَّرٍ عَلَمٌ عَاقِلٌ خَالٌ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيْثِ وَمِنَ التَّرْكِيبِ، فَقُولِيُّ: «اسْمًا»، جَنْسٌ دَخَلَتْ فِيهِ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ، وَقُولِيُّ: «لِمَذَكَّرٍ»، فَصَلِّ مَخْرُجُ الْمَؤْنَثِ، نَحْوَ: «هَنْدٌ» [13/ب] فَإِنَّهُ يَجْمِعُ عَلَى «هَنْدَاتٍ»، وَقُولِيُّ: «عَلَمٌ»، فَصَلِّ مَخْرُجُ الْنَّكْرَةِ، نَحْوَ: «رَجُلٌ»، فَإِنَّهُ يَجْمِعُ عَلَى «رَجَالٍ»، وَقُولِيُّ: «عَاقِلٌ»، مَخْرُجُ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ كَـ«شَدَقْمٍ» عَلَمًا لِجَمْلٍ، فَإِنَّهُ يَجْمِعُ عَلَى «شَدَقْمٍ»، وَقُولِيُّ: «خَالٌ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيْثِ»، مَخْرُجُ لِلْعِلْمِ الْمُتَّصِلُ بِهَا كَـ«طَلْحَةً»⁽⁵⁾ وَ«حَمْزَةً» فَإِنَّهُمَا يَجْمِعُانَ عَلَى «طَلْحَاتٍ» وَ«حَمْزَاتٍ»، وَقُولِيُّ: «وَمِنَ التَّرْكِيبِ»، مَخْرُجُ الْمَرْكَبِ، نَحْوَ: «بَعْلَبَكَ»، وَ«مَعْدِيِّ كَرْبَ» فَلَا يَجْمِعُانَ.

(1) سورة البقرة، الآية: 233.

(2) يقول ابن آجروم: (وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعِيْنِ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخْوَكَ وَحَمْوَكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ). الأجرُوميَّة، ص 6-7.

(3) سقطت من (م).

(4) يراجع همع الهوامِع، ج 1، ص 140.

(5) ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو طَلْحَة وَطَلْحَون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَان، إلا أنه يفتح اللام فيقول الطَّلْحَون - بالفتح - كما قالوا (أَرَضُون) حَمَّاً على أَرْضَاتِهِ، وذهب البصريون إلى أنَّ ذلك لا يجوز. الإنْصَاف، المسألة الرابعة، ج 1، ص 52.

[شروط جمع الصفة]

وشرط جمع الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ليست من باب: «أفعل فعلاً»⁽¹⁾، ولا من باب: « فعلان فعلى»⁽²⁾، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فقولي: «صفة» جنس دخلت فيه جميع الصفات، وقولي: «المذكر» فصل مخرج لصفة المؤنث كـ«حائض»، وـ«حامل»، وقولي: «عاقل»، مخرج لغير العاقل كـ«سابق» وـ«لاحق»، صفتان⁽³⁾ لفرس، وقولي: «خال من تاء التأنيث» مخرج لصفة المبالغة، نحو: «علامة»، وـ«نساجة»، وقولي: «ليست من باب: أفعل فعلاً»، مخرج «الأمر» الذي مؤنثه «حراء»، «ولا من باب فعلان على»، مخرج «لسكران» الذي مؤنثه «سكري»⁽⁴⁾، «ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث»، مخرج لما كان على وزن «فويل» الذي بمعنى مفعول، نحو: «قتيل» وـ«جريح» بمعنى «مقتول» وـ«مجروح»، تقول: «هذا رَجُلٌ قَتِيلٌ»، «وهذه امرأة قَتِيلٌ».

[الأسماء الخمسة أو الستة]

وفي الأسماء الخمسة وهي: أبوك وأخوك وحموك وفوك ذو مال، وزاد بعضهم «هنوك»⁽⁵⁾ وسموها الأسماء الستة، وشرط إعرابها بالحروف[14/أ]: أن تكون مكبرة لا مصغرة، فإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: « جاء أبيك»، وأن تكون مفردة لا مثناه ولا مجموعة، فإن ثبتت أعربت إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالباء جراً ونصباً، نحو قوله تعالى: « وَرَبُّهُ أَبُواهُ»⁽⁶⁾، وإن جمعت أعربت بالحركات الظاهرة أيضاً، نحو قوله

(1) أي: أفعل الذي مؤنثه فعلاء، فإن كان من باب أفعل الذي مؤنثه فعلى كـ(أفضل)، أو أفعل الذي لامؤنث له نحو: (أكر) لكبير كمرة الذكر، فهذان النوعان يجمعان. حاشية الصبان، ج 1، ص 81.

(2) فعلان الذي مؤنثه فعلى، فإذا كان من فعلان الذي لا مؤنث له أصلاً كـ(حيان) لطويل اللحية، أو له مؤنث ولكن ليس على فعلى كـ(فعلانة) نحو: (ندمان وندمانة) من المنادمة لا من الندم، فهذان النوعان يجمعان هذا الجمع. حاشية الصبان، ج 1، ص 81.

(3) سقطت من (ع).

(4) في (م): سكراء.

(5) قال ابن هشام: (وهي لغة قليلة، ولقلتها لم يطلع عليها الفراء، ولا أبو القاسم الزجاجي، فادعيا أن الأسماء المعرفة بالحروف خمسة لا ستة). شرح شذور الذهب، ص 70.

(6) سورة النساء، الآية: 11.

تعالى: ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾⁽¹⁾، وأن تكون مضافة وإضافتها إلى غير ياء المتكلّم، فإن أفردت عن الإضافة أعرّبت بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أبٌ»، وإن أضيفت إلى ياء المتكلّم أعرّبت بالحركات المقدرة على ما قبل ياء النفس، نحو: ﴿وَأَخِي هَرُونٌ﴾⁽²⁾.

فـ«الأخ والأب» معروfan، وـ«الحم» قريب الزوج، وـ«فو» هو الفم حذفت منه الميم، وـ«ذو» بمعنى صاحب وهي لازمة للإضافة إلى أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفة، [فقولي]: «لازمة للإضافة»⁽³⁾، احترازاً من «ذو» الطائية، وقولي: «إلى أسماء الأجناس»، احترازاً من أسماء الأعيان فلا يقال: «ذو زيد»، وـ«لا ذو عمرو»، وقولي: «الظاهرة»، احترازاً من المضمرات فلا يقال: «المال جاء ذوه»، ولا «الإبل جاء ذوها»، وقولي: «غير الصفة»، احترازاً من الصفة فلا يقال: «جاء ذو قائم» ولا «ذو قاعد»، وذلك نحو: «ذو مالٍ ذو إبلٍ ذو غنم» وما أشبه ذلك.

فمتى استوفت هذه الأسماء الشروط المذكورة أعرّبت بالواو رفع، وبالألف نصباً، وبالباء جراً [14/ب] كما سيأتي إن شاء الله، وقد تعرّب هذه الأسماء بالحركات المقدرة على الألف المقصورة، فتقول: «جاء أباك»، وـ«رأيت أباك»، وـ«مررت بأباك»، قال الشاعر:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غایتها.

فليت لنا عيناهما⁽¹⁾ وفاتها بثمنٍ نرضي به أباها⁽⁴⁾.

وقد تعرّب بالحركات الظاهرة فتقول: «هذا هنّاك»، وـ«رأيت هنّاك»، وـ«نظرت إلى هنّاك»، وهو الأحسن في الهن، ولذلك لم يذكره المصنف.

(1) سورة يوسف، الآية: 58.

(2) سورة القصص، الآية: 34.

(3) سقطت من (م).

(4) في (م): عيناهما لنا.

(5) البيان من الرجز، وهو ما لرؤبة أو لأبي النجم في شرح شواهد المغني، ج1، ص127، ص129، وفتح المولى، ص103، والدرر اللوامع، ج1، ص32، ص38، والبيت الأول في شرح التصريح، ج1، ص63، وبلا نسبة في أسرار العربية، ص46، والإنصاف، ج1، ص35، وشرح المفصل، ج1، ص53، وأوضح المسالك، ج1، ص46، ومغني الليبب، ص45، وشرح ابن عقيل، ج1، ص26، وشرح الأشموني، ج1، ص51.

اللغة: المجد: الكرم، وقيل: الشرف الواسع، وقيل: الكريم الفعال. الغاية: منتهى كل شيء. فتح المولى، ص103. المعنى: يقول الشاعر: إن أبا هذه المرأة وجدها قد بلغا في المجد حد الذروة، فليتها تكون من نصيبينا، حتى وإن كلفتي مهرًا غاليا.

وقد يرد في الأب والأخ والحم وهو قليل، وعليه قول الشاعر:

بِأَبِيهِ افْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهِ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ⁽¹⁾.

وقصرهن أولى من نصهن، أي: إعرابهن بالحركات المقدرة على الألف أولى من إعرابهن بالحركات الظاهرة، قال ابن مالك:

وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ.

وَفِي أَبٍ وَتَالِيِّهِ يَنْذُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ⁽²⁾.

والإشارة بقوله: في هذا الأخير إلى الهن.

[نيابة الألف عن الضمة]

(وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَشْتِيهِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً⁽³⁾، والتثنية ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين والمعنى الموجب للتسمية⁽⁴⁾، والمثنى اسم دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه، فقولي: «اسم»، جنس دخلت فيه جميع الأسماء، وقولي: «دال على اثنين»، فصل مخرج للمفرد والجمع، وقولي: «بزيادة في آخره»، مخرج لما دلّ على اثنين بغير زيادة [15/أ] مثل: «زوج»، «وشفع»، وقولي: «صالح للتجريد»، مخرج نحو: «كلا» و«كلتا» و«اثنين» و«اثنتين»، و«وثنتين»⁽⁵⁾ عند تميم⁽⁶⁾،

الشاهد: قوله: «إن أباباها وأبا أباها» وقوله: «فاحا... نرضي به أباها»، حيث أعرب هذه الأسماء بحركات مقدرة على الألف المقصورة في حالي النصب والجر.

(1) البيت من الرجز، لرؤبة في شرح التصريح، ج 1، ص 62، وقيد الشوارد، ص 3، والدرر اللوامع، ج 1، ص 31، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج 1، ص 44، وشرح ابن عقيل، ج 1، ص 26، وشرح الأشموني، ج 1، ص 50.

اللغة: عدي بن حاتم الطائي الصحابي الجليل، رضي الله عنه. افتدى: افتعل من القدوة. فما ظلم: الظلم في الأصل الجور ومحاوزة الحد، وهذا بمعنى أساء. فتح المولى، ص 100.

المغنى: إن عديا افتدى بأبه حاتم في الجود والكرم، فمن يشابه أبه ويحاكيه في صفاته مما ظلم في هذا الافتداء لأنه أتى بالصواب وأوقع الشيء في محله، فتح المولى، ص 102.

الشاهد: قوله: «بِأَبِيهِ» و«يُشَابِهِ أَبَهُ»، حيث أعربت هاتين اللفظتين بالحركات الظاهرة.

(2) متن الألفية، ص 8.

(3) الأجرُوميَّة، ص 7.

(4) هذا التعريف اختاره ابن عصفور؛ ويعرف أيضاً بأنه ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها، وعطف مثله عليه. يراجع شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 62، وشرح ابن الناظم، ص 40، شرح ابن عقيل، ج 1، ص، وهمع الهوامع، ج 1، ص 134. وسيذكر تعريف التثنية.

(5) سقطت من (ع).

(6) أحق بالمثلى خمسة ألفاظ، وهي اثنان للمذكرَيْنِ، واثنان، للمؤنثَيْنِ، في لغة الحجاز، وثُثَّان لهما في لغة تميم... وإنما

وقولي: «عطف مثله عليه»، مخرج نحو: «ال عمران» و«القمران» و«الأبوان» لأبي بكر وعمر، والشمس والقمر، والأب والأم تغليباً فمتى استكمل المثنى هذه الشروط فإنَّه يعرب بالألف رفعاً، وبالباء جراً ونصباً، نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾⁽¹⁾، ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّاتٍ﴾⁽²⁾. وأما «كلا» و«كلتا» فملحقتان بالمثنى وشرط إعرابها بالحروف أن يضافا إلى مضمر وإن أضيفا إلى الظاهر فيعرجان إعراب المقصور.

[نيابة النون عن الضمة]

(وأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَمَةً لِلرَّفْعِ فِي الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤْنَثَةِ الْمُخَاطَبَةِ)⁽³⁾، وإنَّما كانت النون علامة للرفع عند جمهور النحوين للضرورة التي دعتهم إلى ذلك، وهي أنَّ الضمة لا يمكن⁽⁴⁾ تقديرها في الضمائر التي قبل هذه النون لأنَّها مبنيات والمبنيات لا يصح تقدير الإعراب فيها، فلما امتنع تقدير الضمة فيها اضطروا إلى أن يعوضوا منها حرفًا يكون بعد تلك الضمائر، وكانت النون أولى بذلك من غيرها، من جهة أنَّها مشبهة بالواو، لأنَّها تدغم فيها، نحو: ﴿مِنْ وَاقِ﴾⁽⁵⁾، و﴿مِنْ وَالِ﴾⁽⁶⁾؛ والواو فرع الضمة التي هي أصل الأعراب، فلما أشبهاها النون كانت أولى بذلك من غيرها من الحروف. فضمير التثنية الألف، وضمير الجمع الواو، وضمير المؤنثة المخاطبة الباء، وهذه الأفعال تسمى [15/ب] الأفعال الخمسة، ويقال لها الأمثلة الخمسة.

وإنَّما كانت خمسة لأنَّ التثنية تتقسم قسمين: تثنية المخاطبين، نحو: «أَنْتَمَا تَقُومَانِ»، وتثنية الغائبين، نحو: «الزَّيْدَانِ يَقُومَانِ»، وجمع المخاطبين، نحو: «أَنْتُمْ تَقُومُونِ»، وجمع الغائبين، نحو: «الزَّيْدُونَ يَقُومُونِ»، والمؤنثة المخاطبة، نحو: «أَنْتِ تَقُومِينِ»، فهذه خمسة تعرَّب بالنون رفعاً وبحذفها جزاً ونصباً كما سيأتي إنْ شاء الله.

لم نسمِّها مثناة لأنَّها ليست اختصاراً للمتعاطفين، إذ لا مفرد لها، لا يقال «اثن» ولا «اثنة» ولا «ثنت»، ... والكلمتان الرابعة الخامسة: كلا وكلتا وشرط إجرائهما مجرى المثنى إضافتهما إلى المضمر. شرح شدور الذهب، ص 81.

(1) سورة المائدَة، الآية: 23.

(2) سورة الرحمن، الآية: 62.

(3) الأجرُوميَّة: ص 7.

(4) في (ع): لا يكون.

(5) سورة الرعد، الآية: 34.

(6) سورة الرعد، الآية: 11.

[علامات النصب]

(وللنَّصْبِ خَمْسٌ عَلَامَاتٍ)⁽¹⁾، قدم الرفع لأنَّه الأصل وثُنى بالنصب لأنَّه مشترك وأُخْرَ الخُضُور والجُزُور لأنهما مختصان، لِمَا فرغ من ذكر الرفع وعلاماته شرع في ذكر النصب وعلاماته، فقال: وللنَّصْبِ خَمْسٌ عَلَامَاتٍ الفَتْحَةُ وَالْأَلْفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ الْنُّونِ، فقدم الفتحة لأنَّها أصل النصب، وثُنى بالألف لأنَّها تنشأ منها، وقدم الكسرة على الياء لأنَّها أصل لها، لأنَّ الأصل في الأعراب أن يكون بالحركات ومن حق الأصل أن يقدم على الفرع، وأتى بحذف النون آخرًا لأنَّه من العلامات المختصة بالأفعال والأفعال بعد الأسماء.

[مواضع الفتحة]

فَإِمَّا الْفَتْحَةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ فِي الْإِسْمِ الْمُفَرِّدِ، نَحْوَ: «رَأَيْتُ زِيدًا»، و«أَجْبَتِ الدَّاعِي»، «وَضَرَبَتِ الْفَتْيَةِ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأَطْبَعُوا اللَّهَ وَأَطْبَعُوا أَلْرَسُولَ»⁽²⁾، «أَجِبُّوا دَاعِيَ اللَّهِ»⁽³⁾، «قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ»⁽⁴⁾، «أَكْرِمِيَ مَثُوَّلَهُ»⁽⁵⁾، وَالْإِسْمُ الْمُفَرِّد⁽⁶⁾ يَنْصُبُ بِالْفَتْحَةِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ مُنْصَرِفًا كَمَا مَثَلْنَا أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، نَحْوَ: «رَأَيْتُ أَحْمَدَ»، وَقَالَ تَعَالَى: «أَقْتَلُوا يُوسُفَ»⁽⁷⁾. [16/أ].

وَجَمِيعُ التَّكْسِيرِ يَنْصُبُ بِالْفَتْحَةِ إِمَّا ظَاهِرَةً، نَحْوَ: «رَأَيْتُ رِجَالًا»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا»⁽⁸⁾، أَوْ مُقْدَرَةً، نَحْوَ: «رَأَيْتُ أُسَارَى»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

(1) يقول ابن آجروم: (وللنَّصْبِ خَمْسٌ عَلَامَاتٍ: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون). فَإِمَّا الْفَتْحَةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ فِي الْإِسْمِ الْمُفَرِّدِ وَجَمِيعِ التَّكْسِيرِ وَالْفَعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَصَلِّ بِآخِرِهِ شَيْءٌ. وَإِمَّا الْأَلْفُ فَنَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْإِسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوَ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ» وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ. وَإِمَّا الْكَسْرَةُ فَنَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمِيعِ الْمُؤْنَثِ السَّالِمِ. وَإِمَّا الْيَاءُ فَنَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّشْيِةِ وَالْجَمْعِ. وَإِمَّا حَذْفُ الْنُّونِ فَنَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعُوهَا بِثُبُّتِ النُّونِ). الأجرُوميَّة، ص 7-8.

(2) سورة المائدَة، الآية: 92.

(3) سورة الأحقاف، الآية: 31.

(4) سورة آل عمران، الآية: 73.

(5) سورة يوسف، الآية: 21.

(6) سقطت من (ع).

(7) سورة يوسف، الآية: 9.

(8) سورة الأعراف، الآية: 48.

﴿وَأَنِكُحُوا الْأَيَمَّى مِنْكُمْ﴾⁽¹⁾، وَهَذِهِ كَمَا تَقْدِمُ فِي الرَّفِعِ.

وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَصَلِّ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، وَقِيَدُهُ بِدُخُولِ النَّاصِبِ احْتِرَازًاً مِنَ الْمَرْفُوعِ الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَمِنَ الْمَجْزُومِ الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ الْجَازِمُ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ إِمَّا ظَاهِرَةً، نَحْوَ: «لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» وَ«لَنْ يَرْمِيَ عَمْرُو»، «لَنْ يَغْزُوَ خَالِدٌ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا لَنْ نَجْرِحَ عَلَيْهِ عَدِيكُفِينَ﴾⁽²⁾، ﴿لَيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولاً﴾⁽³⁾، «لَنْ نَدْعُوا مِنْ دُونِهِ إِلَّاهًا»⁽⁴⁾، أَوْ مَقْدَرَةً، نَحْوَ: «لَنْ يَخْشَى زَيْدٌ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى﴾⁽⁵⁾.

[نيابة الألف عن الفتحة]

وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَمَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، لَمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ الْفَتْحَةِ وَأَحْكَامِهَا أتَى بَعْدَهَا بِالْأَلْفِ الَّتِي هِيَ فَرِعُهَا عَلَى التَّرْتِيبِ الْأُولَى، وَهِيَ عَلَمَةُ لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوَ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءُو أَبَاهُمْ عِشَاءَ يَبْكُونَ﴾⁽⁶⁾، ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁷⁾، ﴿قَالُوا يَتَأْبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَقِعُ﴾⁽⁸⁾، ﴿شَمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ﴾⁽⁹⁾.

قال الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَاءِ بِغَيْرِ سِلاحٍ⁽¹⁰⁾.

(1) سورة النور، الآية:32.

(2) سورة طه، الآية:91.

(3) سورة الأنفال، الآية:42.

(4) سورة الكهف، الآية:14.

(5) سورة البقرة، الآية:120.

(6) سورة يوسف، الآية:16.

(7) سورة يوسف، الآية:8.

(8) سورة يوسف، الآية:17.

(9) سورة المؤمنون، الآية:45. فِي نَسْخِ الْمَخْ (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ).

(10) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، لِمُسْكِنِ الدَّارِمِيِّ فِي الْأَغَانِيِّ، ج 20، ص 171، وَشَرْحُ أَبِيَاتِ سَبِيُّوِيِّ، ج 1، ص 127، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ، ج 2، ص 279، وَبِلا نَسْبَةٍ فِي الْكِتَابِ، ج 1، ص 256، وَالْخَصَائِصِ، ج 2، ص 480، وَأُوْضَعَ الْمَسَالِكُ، ج 4، ص 79، وَتَخْلِيْصُ الشَّوَاهِدِ، ص 62، وَشَرْحُ شَذُورِ الْذَّهَبِ، ص 280، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ، ج 3، ص 88.

فاستغنى بذكر الأَبِ والأَخِ عن⁽¹⁾ بقية الأَسْمَاءِ، وَهِيَ: «حَمَّاك»، وَ«فَلَك»، وَ«ذَا مَالٍ»، فنقول: [16/ب] «رَأَيْتُ حَمَّا هِنْدِ»، وَ«أَبْصَرْتُ فَأَزَيْدِ»، وَ«لَقِيتُ ذَا مَالِ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَنْ كَانَ ذَامَالَ وَبَيْنَ». ⁽²⁾

[نيابة الكسرة عن الفتحة]

وَأَمَّا الكسرة فَتَكُون عَلَمَةً لِلنَّصْبِ، نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ فِي جَمْعِ الْمَؤْنَثِ السَّالِمِ. لِمَا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ الْأَلْفِ أَتَى بَعْدَهُ بِالْكَسْرَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَهِيَ عَلَمَةٌ لِلنَّصْبِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ جَمْعُ الْمَؤْنَثِ السَّالِمِ، نَحْوَ: «رَأَيْتُ هِنْدَاتٍ وَمُسْلِمَاتٍ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ يُدِخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنَهَرُ»⁽³⁾، «أَصْطَفَى الْبَنَاتَ عَلَى الْبَنِينَ»⁽⁴⁾، «إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ»⁽⁵⁾.

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ فِي هَذَا الْجَمْعِ عَلَمَةً لِلنَّصْبِ وَالْجَرِ؟ فَالْجَوابُ: إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ حَمَلاً عَلَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فِي نَصْبِهِ وَجَرِهِ، فَوُجُوبُ أَنْ يَجْرِي عَلَى طَرِيقِهِ فَقُلْبَتِ الْكَسْرَةُ فِي هَذَا الْجَمْعِ بِالْبَيَاءِ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ لَمْ تَكُنِ الْفَتْحَةُ فِي هَذَا الْجَمْعِ لِلنَّصْبِ وَلَمْ يُعْتَدُ كَوْنُ التَّذْكِيرِ أَصْلًا وَلَا كَوْنُ التَّأْيِثِ فَرْعَاعًا، لَأَنَّ ذَلِكَ اعْتِبَارٌ لَا يَؤْدِي إِلَى بِيَانِ الْمَعْنَى؟ فَالْجَوابُ: إِنَّا لَوْ فَعَلْنَا ذَلِكَ لَأَدَى إِلَى أَنْ يَلْتَبِسَ⁽⁶⁾ الْجَمْعُ بِالْمَفْرَدِ، لَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ مَا هُوَ عَلَى صِيَغَةِ⁽⁷⁾ الْجَمْعِ الْمَؤْنَثِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «تَبَتَّغِي مَرَضَاتَ أَرْوَاحِكَ»⁽⁸⁾، فَلَوْ قَلَّا مَثَلًا: «رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ»، فَجَعَلْنَاهُ مَنْصُوبًا لِلتَّبَتَّغِ بِـ«مَرَضَاتَ».

= اللغة: الهيجاء: الحرب. قيد الشوارد، ص 58.

المعني: ظاهر.

الشاهد: قوله: «أَخَاكَ أَخَاكَ» حيث نصب «أَخَاكَ» على الإغراء وعلامة نصبه الألف.

(1) في (ع): من.

(2) سورة القلم، الآية: 14.

(3) سورة الحج، الآية: 14.

(4) سورة الصافات، الآية: 153.

(5) سورة الممتنة، الآية: 10.

(6) في (م): تلبيس.

(7) في (ع): صفة.

(8) سورة التحريم، الآية: 1.

[نِيَابَةُ الْيَاءِ عَنِ الْفَتْحَةِ]

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَمَةً لِلنَّصْبِ، لَمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ الْكَسْرَةِ أَتَى بَعْدَهَا بِالْيَاءِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُتَقْدِمِ، وَهِيَ عَلَمَةٌ لِلنَّصْبِ نِيَابَةً⁽¹⁾ [17/أ] عَنِ الْفَتْحَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي التَّثْنِيَةِ، نَحْوَ: «رَأَيْتُ الرَّذِيْدِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْهَنَدِينَ وَالْمُسْلِمَيْنَ⁽²⁾»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ⁽³⁾»، «وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ آمَرَاتَيْنِ تَذُوْدَانِ⁽⁴⁾».

وَالْجَمْعُ، نَحْوَ: «رَأَيْتُ الرَّذِيْدِينَ وَالْمُسْلِمِينَ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ⁽⁵⁾»، وَإِنَّمَا كَانَتِ الْيَاءُ عَلَمَةً لِلنَّصْبِ تَشْبِيْهًا لَهَا بِالْأَلْفِ، لَأَنَّهَا أَخْتَهَا فِي بَابِ الْمَدِ وَالْلَّيْنِ، وَلَأَنَّهَا تَبَدِّلُ مِنْهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

سَبَقُوا هَوَيْ وَأَعْنَقُوا⁽⁶⁾ لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا⁽⁷⁾ وَلِكُلِّ جَنْبِ مَصْرَاعَ⁽⁸⁾.
لَأَنَّ أَصْلَهُ «هَوَايِ» فَابْدَلَ الْأَلْفَ يَاءً وَادْغَمَ الْيَاءَ فِي الْيَاءِ، فَقَالَ⁽⁹⁾: «هَوَيْ» .

[تَعْرِيفُ التَّثْنِيَةِ]

وَالتَّثْنِيَةُ فِي الْلُّغَةِ هِيَ التَّشْفِيعُ ، وَفِي الْاَصْطِلَاحِ ضَمُ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ مِثْلِهِ بِشَرْطِ اِتْفَاقِ

(1) فِي (م): نَائِبَة.

(2) سَقَطَتْ مِنْ (ع).

(3) سُورَةُ الْقَصْصِ، الْآيَةُ: 15.

(4) سُورَةُ الْقَصْصِ، الْآيَةُ: 23.

(5) سُورَةُ الْأَحْرَابِ، الْآيَةُ: 35.

(6) فِي (ع): أَذْعَنُوا.

(7) فِي (م): وَتَخَرَّمُوا.

(8) الْبَيْتُ مِنَ الْكَاملِ لِأَبِي ذَوِيبِ الْهَذَلِيِّ، فِي أَمْالِيِّ الْمَرْتَضِيِّ، جِ1، صِ293، وَشَرْحِ الْمَفْصِلِ، جِ3، صِ33، وَشَرْحِ التَّصْرِيْحِ، جِ1، صِ741، وَشَرْحِ شَوَّاهِ الدِّينِ الْمَغْنِيِّ، جِ1، صِ262، وَالدَّرْرُ الْلَّوَامِعُ، جِ2، صِ195، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْرَبِ، جِ1، صِ217، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكِ، جِ3، صِ199، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ، جِ3، صِ42، وَشَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ، جِ2، صِ192.

الْلُّغَةُ: هَوَيْ: بِمَعْنَى هَوَايِ، وَهِيَ لُغَةُ هَذِيلٍ وَهَذِيلٍ يَفْعَلُونَ فِي كُلِّ مَقْصُورٍ. أَعْنَقُوا: أَيْ تَبَعُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا. تَخَرَّمُوا: أَيْ اخْتَرَتْهُمُ الْمَنِيَّةُ، وَاخْتَطَفَتْهُمُ وَاحِدًا بَعْدَ آخَرَ.

الْمُفْضُلُ فِي شَرْحِ أَبِيَّاتِ الْمَفْصِلِ، صِ139.

الْمَعْنَى: يَذَكُرُ ابْنَاءَهُ بِأَنَّهُمْ تَخَرَّمُوا مِنِيَّةً فَمَضُوا مَسْرِعَيْنِ، ثُمَّ يَسْلِي نَفْسَهُ بِأَنَّهُ لَكُلِّ إِنْسَانٍ مَصْرَعٌ.

الْشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: «هَوَيْ» حِيثُ قَلَبَ فِيهِ الْأَلْفَ الْمَقْصُورَةَ يَاءً ثُمَّ أَدْغَمَتِ الْيَاءَ فِي الْيَاءِ، إِنَّ أَصْلَهُ «هَوَايِ»، وَهِيَ لُغَةُ هَذِيلٍ. قَيْدُ الشَّوَّارِدِ، صِ64.

(9) فِي (م): فَصَارَ.

اللفظين والمعنيين والمعنى الموجب للتسمية، فقولي: «ضم اسم إلى مثله» احترازاً⁽¹⁾ من الجمع لأنه ضم اسم إلى أكثر منه، وقولي⁽²⁾: «بشرط اتفاق اللفظين» احترازاً من اختلافهما، نحو: «زيد» و«عمر»، فلا يقال فيهما «زيدان» ولا «عمران»، وقولي: «والمعنيين»⁽³⁾، احترازاً مما اتفق لفظه واختلف معناه، كـ«عين الماء»، و«عين الجارحة»، فلا يقال فيهما: «عينان»⁽⁴⁾؛ وقولي: «والمعنى الموجب للتسمية»، نحو: «الأحمران» للزعران واللح، و«الأسودان» للماء والتمر، وما أشبه ذلك.

فهذا هو القياس، فإن غلَّبَ العرب شيئاً فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، كقولهم: «العمران»، و«الأبوان»، و«القمران»، قال الشاعر:

ما كانَ يَرْضَى رَسُولُ اللهِ فِعْلَاهُما
وَالْعُمَرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرٌ⁽⁵⁾. [17/ب]

فغلَّبَ اسم عمر على اسم أبي بكر، لأنَّ اسم عمر مفرد واسم أبي بكر مركب، فالمركب فرع عن المفرد. وقال آخر:

أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ
لَنَا قَمَرًا هَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ⁽⁶⁾.

فغلَّبَ اسم القمر على اسم الشمس، لأنَّ القمر مذكر والشمس مؤنث المؤنث فرع عن

(1) واحترازاً من ضم الفعل والحرف فإنهما لا يتثنان.

(2) في (م): قوله.

(3) في (ع): المعنى.

(4) ومثال اتفاق اللفظين والمعنيين الموجبين للتسمية: رجلٌ ورجلٌ، لأنهما قد اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية برجل وهي الرجولية. شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 68.

(5) البيت من البسيط لجرير في ديوانه، ص 201، والكامن، ج 1، ص 187، وفتح المولى، ص 110، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 69.

اللغة: يرضى: من الرضى، يقال رضى بالشيء ورضى مرضاة ورضوانا. والعمران: أبو بكر وعمر رضى الله عنهما. فتح المولى، ص 110.

المعنى: لم يرض عن فعلهما الرسول(ص) وخليفتاه، أبو بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما.

الشاهد: قوله: «العمران» حيث غلَّبَ اسم «عمر» على اسم «أبي بكر»، فتى قائلًا «العمران».

(6) البيت من الطويل لفرزدق في ديوانه، ج 1، ص 419، والكامن، ج 1، ص 187، ومغني اللبيب، ص 644، وشرح شواهد المغني، ج 1، ص 13، وفتح المولى، ص 112، وبلا نسبة في المقتضب، ج 4، ص 326، وأمالى المرتضى، ج 1، ص 46.

اللغة: آفاق السماء: نواحيها. قمراها: الشمس والقمر من باب التغليب. شرح شواهد المغني، ج 1، ص 14.

المعنى: بين ما له من الرفعة والأثر وعلو الشرف فقد ملك السماء، وكان له من أجل ذلك قمراها، ونجومها.

الشاهد: قوله: «قمراها» حيث غلَّبَ اسم «القمر» على «السماء».

المذكر، وقال تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبُواهُ﴾⁽¹⁾، فغلب اسم الأب على اسم الأم لما تقدم في القرآن.

[تعريف الجمع]

والجمع في اللغة هو الضم، وقيل هو الكثير، وفي الاصطلاح ضم اسم إلى أكثر منه، بالشروط المتقدمة في التثنية، واحترزت بقولي: «إلى أكثر منه» من التثنية، وأمّا المعنى الموجب للتسمية فيه، مثل قولهم: «الأحمراء» في الزعفران واللحم والخمر، قال الشاعر:

إِنَّ الْأَحَامِرَةَ الْثَلَاثَةَ أَهْلَكَتْ مَالِي وَكُنْتُ بِهَا⁽²⁾ قَدِيمًا مُولَعاً
الرَّاحَ وَاللَّحْمَ السَّمَّيْنَ وَأَطْلَى بِالزَّعْفَرَانِ فَلَا أَزَالُ مُرْدَعًا⁽³⁾.

[نيابة حذف النون عن الفتحة]

وأمّا حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون، وهي آخر علامات النصب كما تقدم، نحو: «الزَّيْدَانِ لَنْ يَقُومَا»، و«الزَّيْدَوْنِ لَنْ يَقُومُوا»، و«أَنْتُمَا لَنْ تَقُومَا»، و«أَنْتُمْ لَنْ تَقُومُوا»، و«أَنْتِ لَنْ تَقُومِي».

[علامات الخفض]

وللخُفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ⁽⁴⁾ لما فرغ من ذكر النصب وعلاماته شرع في ذكر الخفض وعلاماته وذكر له ثلات علامات الكسرة، والياء، والفتحة، وإنما قدّم الخفض على الجزم،

(1) سورة النساء، الآية: 11.

(2) في (ج)، و(م): بذلك.

(3) البيتان من الكامل للأعشى في أساس البلاغة، ج 1، ص 212 (حمر)، ولسان العرب، ج 4، ص 209 (حمر)، وتابع العروس، ج 11، ص 74 (حمر)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تهذيب اللغة، ج 5، ص 95، والمخصص، ج 13، ص 224، والمقرب، ج 2، ص 48.

اللغة: الأحمراء: جمع أحمر. مولعا: اسم مفعول من الولع، أي مغرى به. الراح: الخمر. مردعا: المردع، الملطخ. فتح المولى، ص 122، وما بعدها.

المعنى: يخبر أن هذه الأحمراء التي هي الراح واللحم، والزعفران أهلكت ماله، لولوعه بها قديماً، وأنه لا يزال ملطخاً بذلك.

الشاهد: قوله: «الأحمراء» حيث جمع الأحمراء مع أن ألفاظها مختلفة، لما اتفقت في المعنى الذي أوجب التسمية لها بذلك وهي الحمرة. فتح المولى، ص 125.

(4) يقول ابن آحروم: (وللخُفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الكسرة، والياء، والفتحة). فأمّا الكسرة ف تكون علامة للخُفْضِ في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكبير المنصرف، وجمع المؤنث السالم. وأمّا الياء ف تكون علامة للخُفْضِ في ثلاثة مواضع في الأسماء الخمسة، وفي التثنية، والجَمْع، وأمّا الفتحة ف تكون علامة للخُفْضِ في الاسم الذي لا ينصرف.). الأجرُوميَّة، ص 8.

لأنَّ الخُفْض مختص بالأسماء والجزم مختص بالأفعال والأفعال بعد الأسماء.

[مواضع الكسرة]

فأمَّا الكسرةُ ف تكون علامَةً للخُفْض [18/أ]، وإنَّما قدمها لأنَّها أصل⁽¹⁾ في بابها، لأنَّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وأتى بعدها بالياء لأنَّها فرع عنها لأنَّها تنشأ منها مع الإشباع، وأخر الفتحة لأنَّها دخلة في هذا الباب.

فالكسرة علامَةٌ للخُفْض في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد المنصرف، وقيده بالمنصرف احترازاً من الذي لا ينصرف⁽²⁾ فإنَّ علامَةَ الخُفْض فيه هي الفتحة؛ والكسرة في المنصرف إمَّا ظاهرة، نحو: «مررت بزید»، أو مقدرة، نحو: «مررت بالقاضي وغلامي والفتى»، قال الله تعالى: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾⁽³⁾، ﴿أَفَتُؤْنِي فِي أَمْرِي﴾⁽⁴⁾، ﴿وَإِذْ قَالَكَ مُوسَى لِفَتَنَهُ﴾⁽⁵⁾.

وجمع التكسير المنصرف، نحو: «مررت بـ رجال، وإماء، والجواري، [والعذارى]⁽⁶⁾»، قال الله تعالى: ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنْ أَجْنِنٍ﴾⁽⁷⁾، ﴿وَأَنِكُحُوا أَلَايَمَى مِنْكُمْ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَاءِكُمْ﴾⁽⁸⁾، ﴿وَجِفَانٍ كَاجْوَابٍ﴾⁽⁹⁾، وما أشبه ذلك. وإنَّما قيده بالمنصرف احترازاً من الممنوع من الصرف كمساجد، ودراهم.

وجمع المؤنث السالم، يعني السالم من تغيير بنية المفرد، نحو: «مررت بهناتِ ومسلماتِ»، قال الله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَنَّهُم مِّنْ جَنَّتٍ وَعَيْوَنٍ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَ لِلْمُحْسِنَاتِ

(1) في (ع): اسم.

(2) في (ج): لا يتصرف.

(3) سورة القمر، الآية:8.

(4) سورة النمل، الآية:32.

(5) سورة الكهف، الآية:60.

(6) سقطت من (م).

(7) سورة الجن، الآية:6.

(8) سورة النور، الآية:32.

(9) سورة سباء، الآية:13.

(10) سورة الشعرا، الآية:57.

مِنْكُنَ أَجْرًا عَظِيمًا⁽¹⁾.

[نِيَابَةُ الْيَاءِ عَنِ الْكَسْرَةِ]

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوُ:
 «مَرَرْتُ بِأَخِيكَ وَأَبِيكَ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَرْجِعُوكُمْ إِلَيْ أَبِيكُمْ﴾⁽²⁾، ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾⁽³⁾،
 ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْ مُوسَى وَأَخِيهِ﴾⁽⁴⁾. وَفِي التَّشْيِهِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالْزَّيْدِيْنِ»^(18/ب) وَالْمُسْلِمِيْنَ،
 وَالْهَنْدِيْنَ وَ[الْمُسْلِمِيْنَ]⁽⁵⁾، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الْجَدَارُ فَكَانَ لِغُلَمَيْنِ يَتِيمَيْنِ﴾⁽⁶⁾، ﴿قَدْ كَانَ
 لِكُمْ إِيَّاهُ فِي فِتَنَيْنِ أَلْتَقَتَا﴾⁽⁷⁾.

وَالْجَمْعِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالْزَّيْدِيْنَ وَالْمُسْلِمِيْنَ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِيْنَ رَحِيمًا﴾⁽⁸⁾. وَكَذَلِكَ مَا أَلْحَقَ بِهِمَا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالْاثْتَيْنِ كُلَّيْمَا [وَبِالْاثْتَيْنِ كُلَّيْمَا]⁽⁹⁾»،
 وَبِالْعَشْرِيْنِ وَالثَّلَاثِيْنِ إِلَى التَّسْعِيْنِ، وَ«عُمْرُ زَيْدٍ عَشْرُ سِنِينَ»، «وَدَخَلْتُ فِي قَسْرِيْنَ»،
 ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيْيَنِ﴾⁽¹⁰⁾، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَقِيدْ هَذَا الْجَمْعُ بِالْمَذْكُورِ، وَلَا
 بِالسَّالِمِ، وَكَانَ حَقَهُ أَنْ يَقِيدَهُ لِيَحْتَرِزَ مِنْ جَمْعِ الْمَؤْنَثِ السَّالِمِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ.

[نِيَابَةُ الْفَتْحَةِ عَنِ الْكَسْرَةِ]

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلخَفْضِ فِي الْاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، الْصِّرَافُ هُوَ التَّوْيِنُ
 وَمَا لَا يَنْصَرِفُ لَا يَدْخُلُ التَّوْيِنَ وَلَا [تَدْخُلُه]⁽¹¹⁾ الْكَسْرَةُ إِلَّا إِذَا أَضِيفَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

(1) سورة الأحزاب، الآية: 29.

(2) سورة يوسف، الآية: 81.

(3) سورة يوسف، الآية: 4.

(4) سورة يونس، الآية: 87.

(5) سقطت من (ع).

(6) سورة الكهف، الآية: 82.

(7) سورة آل عمران، الآية: 13.

(8) سورة الأحزاب، الآية: 43.

(9) سقطت من (ع)، و(م).

(10) سورة المطففين، الآية: 18.

(11) سقطت من (م).

﴿فِي أَحَسَنِ تَقْوِيمٍ﴾⁽¹⁾، أو قرن بـ "آل"، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَكْفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾⁽²⁾،

﴿وَامْرُّ قَوْمَكَ يَا خُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾⁽³⁾، وهو ما اجتمع فيه علتان فرعويتان من العلل التسع، أو

واحدة تقوم مقامها، وقد جمعها ابن الأباري⁽⁴⁾ في بيتهن من شعر، وهمما قوله:

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ
وَعِجمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ
وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ⁽⁵⁾.

العدل والعلمية فيما كان على وزن (فعل) علمًا نحو: «عمر»، «وزحل»⁽⁶⁾، و «تعل»،
تقول: «مَرَرْتُ بِعُمَرَ وَزُفْرَ وَثُلَّ»، ومنه قوله: (إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَهُلَ بِعُمَرَ)⁽⁷⁾. أي:
فعجل بذكر عمر، فعمر معدول عن «عمر»، وهو علم، وكذا «زُفر» و «تعل».

والعدل والوصف، نحو: أحد، ومثنى، وثلاث، تقول: «مَرَرْتُ بِرِجَالٍ أَحَادَ، وَرِجَالٍ
مَثْنَى»، قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنِحَةٌ مَّشَنَى وَثُلَّتَ وَرُبَّعٌ﴾⁽⁸⁾ [19/أ]، فـأحاد معدول عن
واحد، ومثنى معدول عن اثنين، وثلاث معدول عن ثلاثة، ورابع معدول عن أربعة وهي
صفات.

والتأنيث، والمؤنث ينقسم قسمين: مؤنث بغير عالمة، نحو: «مصر»، «وثمود»،
و «تونس»، قال الله تعالى: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمٍ كَمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾⁽⁹⁾، ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ

(1) سورة التين، الآية: 4.

(2) سورة البقرة، الآية: 187.

(3) سورة الأعراف، الآية: 145.

(4) ابن الأباري: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد الأنصاري، ويكنى بأبي البركات، ويلقب
بالكمال، أو حمال الدين، ولد بالأنصار في شهر ربيع الآخر من سنة ثلات عشرة وخمسين هجرية. قدم بغداد في صباح
ولازم ابن الشجري حتى برع، وصار من المشار إليه في النحو. من مؤلفاته النحوية أسرار العربية، والإغراب في جدل
الإعلاء، والإنصاف في مسائل الخلاف، والبيان في غريب إعراب القرآن. توفي ببغداد ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع
وبعين وخمسين. انظر: بغية الوعاة، ج 2، ص 88، وفيات الأعيان، ج 3، ص 139.

(5) أسرار العربية، ص 187.

(6) سقطت من (م).

(7) للسيدة عائشة رضي الله عنها، مسنده الإمام أحمد، ج 6، ص 148.

(8) سورة فاطر، الآية: 1.

(9) سورة يونس، الآية: 87.

صَلِحًا⁽¹⁾، وتقول: «دخلتُ في تونس»، فالمانع لها من الصرف العلمية والتائيث. ومؤنث بعلمة، وهي على قسمين: مؤنث بالباء، نحو: «مكة»، و«عائشة»، و«فاطمة»، قال الله تعالى: «بِطْنِ مَكَةَ»⁽²⁾، «لَلَّذِي بَيْكَةَ»⁽³⁾، وتقول: «رُوِيَ عَنْ عَائشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا»، و«مُحَمَّدُ أَبُو فَاطِمَةَ». ومؤنث بالألف، وهي على قسمين: مقصورة، نحو: «سعدي» و«سلمي»، تقول: «مررت بسعدي»، و«نظرت إلى سلمي»، قال الشاعر: «أَهَا لِسَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا هِيَ الْمُنْى لَوْ أَنَّا نِلَنَا هَا»⁽⁴⁾. وممدودة، نحو: «حرماء»، و«بيضاء»، و«شركاء»، و«شفعاء»، قال الله تعالى: «فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا»⁽⁵⁾، «هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكْتُ أَيْمَنُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ»⁽⁶⁾، «يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَاسٍ مِنْ مَعِينٍ»⁽⁷⁾، بِيَضَاءَ لَذَّةِ لِلشَّرِبَيْنِ⁽⁸⁾، تقول: «مررت بأمرأة بيضاء، وأمرأة حرماء، وأمية سوداء»، وما أشبه ذلك. [فالمؤنث بغير العلامة]⁽⁹⁾ والمؤنث بالباء المانع لهما من الصرف العلمية والتائيث؛ والمؤنث بالألف المقصورة والممدودة المانع لهما⁽¹⁰⁾ من الصرف ألف التائيث وهي علة قامت مقام علتين⁽¹¹⁾.

(1) سورة الأعراف، الآية: 73.

(2) سورة الفتح، الآية: 24.

(3) سورة آل عمران، الآية: 96.

(4) البيت من الرجز لأبي النجم في شرح المفصل، ج4، ص72، ولسان العرب، ج3، ص563 (ويه)، وشرح التصريح، ج2، ص285، وله أو لرؤبة في شرح شواهد المغني، ج1، ص129، وفتح المولى، ص103، وبلا نسبة في الأمالي للقالي، ج1، ص77، وأوضح المسالك، ج4، ص84، ومغني اللبيب، ص351، وشرح الأشموني، ج2، ص262. اللغة: واهـا: كلمة يقولها المتعجب. فتح المولى، ص103.

المعنى: يقول: ما أجمل هذه المرأة ، لو أنها تكون من نصبيـي إذ هي غالية ما أتمنـي.

الشاهد: قوله: «سلمي»، حيث جاءت علامة التائيث ألفاً مقصورة.

(5) سورة الأعراف، الآية: 53.

(6) سورة الروم، الآية: 28.

(7) سورة الصافات، الآية: 45

(8) سقطت من (م).

(9) في (ع)، و(م): لها.

(10) العلة التي تقوم مقام اثنين كون الجمع على وزن لا نظير له في الآحاد وضابطه: كل ما كان ثالثه ألفاً بعدها حرفان =

ومعرفة وعجمة، نحو: «إِبْرَاهِيمُ»، و«إِسْمَاعِيلُ»، و«فَرْعَوْنُ»، و«هَامَانُ»، و«قَارُونُ»، وما كان [19/ب] مثُلُهم⁽¹⁾، قال الله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾⁽²⁾، ﴿وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتَ﴾⁽³⁾، ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِعَائِدَتِنَا وَسُلْطَنِ مُبِينٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَادُوتَ﴾⁽⁴⁾، فالمانع لهذه الأسماء من الصرف العلمية والعجمة.

ثم جمع ي يريد الجمع الذي لا نظير له في الآحاد وهو إما أن يكون بعد مده⁽⁵⁾ حرفان، نحو: «مساجد» و«درأهم» و«معانم»، قال الله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِشَمْنٍ نَحْسٍ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَة﴾⁽⁶⁾، ﴿إِذَا آنْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَاخُذُوهَا﴾⁽⁷⁾، وتقول «صليلت في مساجد»؛ أو أن يكون بعده ثلاثة أحرف أو سطها ساكن، نحو: ﴿أَمَّا الْسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَكِينٍ﴾⁽⁸⁾، فالمانع لها من الصرف صيغة منتهي الجموع، وهي علة قامت مقام علتين.

ثم تركيب، ي يريد التركيب المزجي نحو: «بعליך»، و«معدى كرب»، تقول: «مررت ببعליך ومعدى كرب»، فالمانع لهما من الصرف العلمية والتركيب .

والنون زائدة من قبلها ألف، فزيادة الألف والنون تكون مع العلمية، نحو: «سليمان»،

مسور أولهما، أو ثلاثة أو سطها حرف مد مكسور ما قبله. مثل الأول «مساجد»، والثاني «محاريب»، و«تماثيل»، وهذا الحكم ثابت ولو صار الاسم مسمى به. فلو كان الجمع معتلاً كـ«جوار» كان إعرابه كإعراب «قاض» إلا في جره، فيرفع بضمة مقدرة ويجر بفتحة مقدرة وينصب بفتحة ظاهرة . وأما تنوينه في رفعه وجره فتوين العوض من الياء التي حذفت تخفيفاً ولا ينون في نصبه.

العلة الثانية التي تقوم مقام اثنين ألف التأنيث سواء كانت مقصورة أو ممدودة كـ «حبلى وصحراء»، وسواء كانت في مؤنث كما نقدم أو في مذكر كـ «زكرياء»، وسواء كانت في مفردة كهذه أو في جمع كـ «أنبياء وأولياء». شرح الأجرُوميَّة للسنوري، ج 1، ص 178.

(1) لعل الأصح: وما كان مثُلُها فيعود الضمير على الأسماء لا على الشخصيات.

(2) سورة المزمل ، الآية: 15.

(3) سورة البقرة، الآية: 125.

(4) سورة غافر ، الآية: 23-24.

(5) في (ع)، و(م): مدته.

(6) سورة يوسف، الآية: 20.

(7) سورة الفتح، الآية: 15.

(8) سورة الكهف، الآية: 79.

و«عثمان»، و«رمضان»، قال الله تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسْلَيمَنَ جُنُودُهُ﴾⁽¹⁾، ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ﴾⁽²⁾، وتقول: «مررت بعثمان».

وتكون مع الوصف، نحو: «سَكْرَان»، و«جَوَاعَان»، و«عَطْشَان»، و«شَبَعَان»، و«رَيَان»، وما أشبه ذلك، تقول: «مررت بِرَجُلِ سَكْرَان»، و«أُعْطِيَتُ الْخُبْزَ لِرَجُلِ جَوَاعَان»، و«سَقِيتُ الْمَاءَ لِرَجُلِ عَطْشَان»، و«أَخْدَتُ الْمَعْرُوفَ مِنْ رَجُلِ شَبَعَانَ»، «وَلَمْ أُعْطِ الْمَاءَ لِرَجُلِ رَيَانَ»، وما أشبه ذلك. فالمانع [لهما]⁽³⁾ من الصرف في الأول⁽⁴⁾ زيادة الألف والنون مع العلمية، وفي الثاني زيادتهما [20/أ] مع الوصف.

وزن فعل، وزن الفعل يكون مع العلمية، نحو: «أَحْمَد»، و«بَيْزِيد»، تقول: «مررت بـأَحْمَد»، «وَمَرَرْتُ بِبَيْزِيدَ»، ويكون مع الوصف، نحو: «أَحْسَن»، قال الله تعالى: ﴿فَحَيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾⁽⁵⁾.

وإنما كانت الفتحة عالمة للخض تشبيها له بالنصب في الاسم، لأن كل واحد منها يحتاج إلى عامل لفظي، فلما كان كل واحد منها شبيهاً للأخر كانت الكسرة عالمة للنصب في جمع المؤنث السالم، والفتحة عالمة للخض في الاسم الذي لا ينصرف.

[علامتا الجزم]

والجَزْم عَلَامَتَانِ⁽⁶⁾ لِمَا فَرَغَ مِنَ الْخَضِّ الَّذِي هُوَ مِنْ خَصائِصِ الْأَسْمَاءِ، أَتَى بَعْدِهِ بِالْجَزْمِ الَّذِي هُوَ مِنْ خَصائِصِ الْأَفْعَالِ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ بَعْدَ الْأَسْمَاءِ؛ وَالْجَزْمُ فِي الْلُّغَةِ هُوَ الْقُطْعُ، تَقُولُ: «جَزَّمْتُ الْعُودَ»، إِذَا قَطَعْتَهُ، وَفِي الْاَصْطِلَاحِ عِبَارَةٌ عَنْ حَذْفِ حَرْكَةٍ أَوْ حَرْفٍ مِنْ أَخْرِ الْفَعْلِ الْمُعَربِ لِعَالِمِ الْجَزْمِ. فَلَمَّا ذَكَرَ الْمَصْنُفُ الْجَزْمَ ذَكَرَ لَهُ عَلَامَتَيْنِ، وَهُمَا:

(1) سورة النمل، الآية: 17.

(2) سورة البقرة، الآية: 185.

(3) سقطت من (م).

(4) في (م): الأولى.

(5) سورة النساء، الآية: 86.

(6) يقول ابن آجروم: (وللجزم علامتان السكون، والحدف فأمام السكون فيكون عالمة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر وأمام الحدف فيكون عالمة للجزم في الفعل المضارع المعنى الآخر، وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون). الأجرومية، ص 9.

السُّكُونُ، والحَذْفُ؛ فالسكون أصل والحذف فرع عنه⁽¹⁾، لأنَّ السكون ينوب مناب الحركات الظاهرة، والحذف ينوب مناب الحركات المقدرة، ومناب الحرف وهو النون، فبالإعراب بالحركات الظاهرة أصل لغيره.

[موضع السكون]

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ . فَقُولُهُ: «ال فعل» احترازاً من الاسم والحرف، وقوله: «المضارع» احترازاً من الأمر والماضي، وقوله [20/ب]«الصحيح الآخر» احترازاً من المعتل الآخر، وهو ما في آخره حرف علة والصحيح الآخر ما ليس في آخره حرف علة، نحو: «لَمْ يَقُمْ زِيدٌ»، قال الله تعالى: «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ»⁽²⁾، وكان من حقه أن يقول: في الفعل المضارع الصحيح الآخر غير المرفوع بالنون، لأنَّ المرفوع بالنون يجزم بحذفها مع أنه صحيح الآخر.

[موضعاً للحذف]

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِ الْآخِرِ، وهو ما في آخره حرف من حروف العلة، وهي الألف والواو والياء، نحو: «يخشى»، و«يدعو»، و«يرمي»، فإنه يجزم بحذف آخره، في نحو: «لَمْ يَدْعُ زِيدٌ»، و«لَمْ يَخْشَ عَمْرُو»، و«لَمْ يَرْمِ خَالِدٌ»، قال الله تعالى: «فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا أَخَرَ»⁽³⁾، «وَإِنْ تَدْعُ مُشْكَلَةً إِلَى حَمْلِهَا»⁽⁴⁾، «وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهُ»⁽⁵⁾، «وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا»⁽⁶⁾، «كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمْرَهُ»⁽⁷⁾. وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون، وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة، ويقال لها الأفعال الخمسة والأمثلة الخمسة، وإنما كانت خمسة، لأنَّ التثنية تقسم قسمين: تثنية المخاطبين، نحو: «أَنْتَمَا تَقُومَانِ»، وتثنية الغائبين، نحو: «الزيدان

(1) سقطت من (ع)، وفي (م): فرعه.

(2) سورة الإخلاص، الآية: 4-3.

(3) سورة الشعراء، الآية: 213.

(4) سورة فاطر، الآية: 18.

(5) سورة التوبة، الآية: 18.

(6) سورة القصص، الآية: 77.

(7) سورة عبس، الآية: 23.

يقومان»، وجمع المخاطبين، نحو: «أنت قومون»، وجمع الغائبين، نحو: «الزَّيادون يَقْوِمُونَ»، والمؤنثة المخاطبة نحو: «أنت قومين»⁽¹⁾، فترفع بالنون كما قمنا، وتتصب بحذفها [كما مر]⁽²⁾، [21/أ] وتجزم أيضًا بحذفها، نحو: «أنتَ لَمْ تَقُومَا»، و«الزَّيَادَانَ لَمْ يَقُومَا»، و«أنتَ لَمْ تَقُومُوا»، و«الزَّيَادُونَ لَمْ يَقُومُوا»، و«أنتَ لَمْ تَقُومِي»، وإنما كان حذف النون علامة للجزم والنصب حملًا على كون الياء علامة للنصب والجر في التثنية والجمع من الأسماء، لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، ويحصل الفرق بين النصب والجزم بدخول العامل، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾⁽³⁾، فال الأول مجزوم بحذف النون، والدليل على أنَّه مجزوم بدخول "لم" عليه، والثاني منصوب وعلامة النصب فيه حذف النون أيضًا، والدليل على أنَّه منصوب بدخول "لن" عليه.

فصل المعربات⁽⁴⁾

الفصل في اللغة الحاجز بين الشيئين، وفي الاصطلاح ما اشتمل على مسائل، وقيل اسم لطائفة ما اشتراك في حكم المسمى. **المعربات** هي الأسماء والأفعال [المعرفة]⁽⁵⁾، وهي **قِسْمَان**:

قسم يُعرَبُ بِالْحَرَكَاتِ وَقِسْمٌ يُعرَبُ بِالْحُرُوفِ، وقدم المعرف بالحركات على المعرف بالحروف، لأنَّ الإعراب بالحركات أصل، والإعراب بالحروف فرع، والأصل يقُدِّم على الفرع، لأنَّ الحروف إنَّما تولد من الحركات عند الإشباع، والوالد أصل للولد.

(1) سقطت من (س).

(2) سقطت من (م).

(3) سورة البقرة، الآية: 24.

(4) يقول ابن آجر وَمُعَمَّد: فصل المعربات **قِسْمَان**: قِسْمٌ يُعرَبُ بِالْحَرَكَاتِ وَقِسْمٌ يُعرَبُ بِالْحُرُوفِ، فالذِّي يُعرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاسمُ المُفْرَدُ، وجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وجَمْعُ الْمُؤْنَثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَصَلِّ بِآخِرِه شَيْءٌ. وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُتَصَبِّبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجَزَّمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ وَجَمْعُ الْمُؤْنَثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا يَنْصَرِفُ يَخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْنَلُ الْآخِرُ يُجَزَّمُ بِحَذْفِ آخِرِه.

وَالذِّي يُعرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ الْمَذَكَرِ السَّالِمُ، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَقْعَلَنِ، وَتَقْعَلَنِ، وَيَقْعُلُونِ، وَتَقْعُلُونِ، وَتَقْعَلِينِ. فَإِمَّا التَّثْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، وَتُتَصَبِّبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَإِمَّا جَمْعُ الْمَذَكَرِ السَّالِمِ فَيُرْفَعُ بِالْوَاءِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَإِمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالْوَاءِ، وَتُتَصَبِّبُ بِالْأَلْفِ، وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَإِمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُتَصَبِّبُ وَتُجَزَّمُ بِحَذْفِهَا). الأجرُوميَّة، ص 9-10.

(5) سقطت من (م).

فالذِي يُعرَبُ بِالْحَرَكَاتُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاسمُ المفردُ، وجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الذِي لَمْ يَتَصَلِّ بِآخِرِهِ شَيْءٌ. وَكُلُّهَا [21/ب] تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، لفظاً أو تقديرًا نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَالْفَتَى وَالقَاضِي وَغَلَامِي»، و«جَاءَ رِجَالٌ، وَأَسَارَى»، «وَجَاءَتْ هَنَدَاتٍ وَمُسْلِمَاتٍ»، «وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَيَسْعَى عَمَرُ». .

وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ لفظاً أو تقديرًا، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَالْفَتَى وَالقَاضِي وَغَلَامِي»؛ «وَرَأَيْتُ رِجَالًا وَأَسَارَى»؛ و«لَنْ يَقُومَ زَيْدًا»، و«لَنْ يَسْعَى عَمَرُ». .

وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ لفظاً أو تقديرًا، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَالْفَتَى وَالقَاضِي وَغَلَامِي»؛ و«مَرَرْتُ بِرِجَالٍ وَأَسَارَى»؛ و«مَرَرْتُ بِهَنَدَاتٍ وَمُسْلِمَاتٍ». .

وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، نحو: «لَمْ يَقُمْ زَيْدًا»، قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾⁽¹⁾، ﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾⁽²⁾، ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيَ﴾⁽³⁾ .

واعلم أنه قد يتوهم من قوله: «وَكُلُّهَا» دخول الجزم في الأسماء، ودخول الجر في الأفعال، لأنَّ معناها الإحاطة والشمول — فتفهم ذلك تجده — ولكن تسماح في العبارة تقريباً للمبتدئ. .

وخرجَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، الإشارة ترجع إلى الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والخفض بالكسرة، والجزم بالسكون، فهذا هو الأصل في الإعراب بالحركات وما خرج عنها فهو فرع؛ وجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ نُصِبَ بِالْكَسْرَةِ، نيابة عن الفتحة، والاسمُ الذِي لا يَنْصَرِفُ خُفْضَ بِالْفَتْحَةِ نيابة عن الكسرة، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُ الْآخِرُ جُزْمٌ بِحَذْفِ آخِرِهِ نيابة عن السكون. .

والذِي يُعرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّتْبِيَّةُ، وجَمْعُ الْمَذَكُورِ السَّالِمُ، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفَعْلُونَ، وَتَفَعْلِينَ. .

فَمَا التَّتْبِيَّةُ فَتُرْفَعُ [22/أ] بِالْأَلْفِ، نحو: «جَاءَ الزَّيْدَانِ»، قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾⁽⁴⁾، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْبِيَاءِ، المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، نحو: «رَأَيْتُ الزَّيْدِينِ»، .

(1) سورة الإخلاص ، الآية: 3.

(2) سورة النساء ، الآية: 137.

(3) سورة مريم ، الآية: 20.

(4) سورة المائدة ، الآية: 23.

و«مررتُ بِالزَّيْدِينِ»، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ﴾⁽¹⁾، ﴿كِلَّا أَلْجَنَّنِ﴾⁽²⁾، فالنتيجة يستوي فيهما⁽³⁾ المذكر والمؤنث.

وأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكَرِ السَّالِمِ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، نحو: «جَاءَ الزَّيْدُونَ»، قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، نحو: «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ»، و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ»، قال الله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁵⁾، ﴿فَانْصُرُنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾⁽⁶⁾.

وأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، نحو: «جَاءَ أَخُوكَ»، قال الله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ﴾⁽⁷⁾؛ وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ، نحو: «رَأَيْتُ أَبَاكَ»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لِفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁸⁾؛ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، نحو: «مَرَرْتُ بِأَخِيكَ»، قال الله تعالى: ﴿أَرْجِعُوكُمْ إِلَيْنَا أَبِيكُمْ﴾⁽⁹⁾.
وأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالْنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا كَمَا مَرَ.

بابُ الْأَفْعَالِ⁽¹⁰⁾

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةُ، مَاضٍ: حَدَّ الْمَاضِي مَا وَقَعَ وَانْقَطَعَ وَحَسِنَ فِيهِ أَمْسٌ، فَقُولِي: «مَا وَقَعَ»، احْتَرَازًا مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ، وَقُولِي: «وَانْقَطَعَ»، وَاحْتَرَازًا مِنَ الْحَالِ، فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا أَمْسٌ»، وَيَقْبِلُ تاءُ التَّائِيَّةِ السَّاکِنَةِ، نحو: «قَامَتْ» و«قَعَدَتْ». وَمُضَارِعٌ، وَهُوَ مَا يَدْلِلُ عَلَى

(1) سورة فصلت، الآية: 29.

(2) سورة الكهف، الآية: 33.

(3) في (م): فيه

(4) سورة المؤمنون، الآية: 1.

(5) سورة التوبة، الآية: 5.

(6) سورة البقرة، الآية: 286.

(7) سورة يوسف، الآية: 8.

(8) سورة يوسف، الآية: 8.

(9) سورة يوسف، الآية: 81.

(10) يقول آجروم: (الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةُ، مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نحو: ضَرَبَ، وَيُضَرِبُ، وَاصْبَرَ، فَالْمَاضِي مُفْتَحُ الْآخِرِ أَبْدًا، وَالْأَمْرُ مُجْرُومٌ أَبْدًا، وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أُولِهِ إِحْدَى الزَّوَانِدِ الْأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ «أَنْتَ» وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبْدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ). الأجرُوميَّة، ص 11-10.

الحال والاستقبال، ويقبل "لم". وَأَمْرٌ⁽¹⁾، وهو ما يدل على الطلب بذاته، ويقبل ياء المخاطبة.

[الفعل الماضي]

فالماضي مفتوح الآخر أبداً، وليس بسديد، وحقه أن يقول: «فالماضي⁽²⁾ مبني على الفتح، ما لم يتصل بضمير متكلم، أو مخاطب، أو [جمع غائب]⁽³⁾، فَيُسْكِنُ[22/ب] آخره؛ أو ضمير جمع غائب فيضم آخره، هذا حده عند من يعتد بالعارض، ولكن حده المصنف بذلك الحد على مذهب من لا يعتد بالعارض، فنقول عند عدم اتصاله بشيء: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، فهو مبني على الفتح، وإنما حرك لشبيه بالمضارع المعرّب في كونه يقع صفة، وصلة، وشرطًا، وحالاً، وخبرًا، وقيل: إنما يبني على الحركة لتكون له تلك الحركة مزية على فعل الأمر، وإنما كانت الحركة فتحة، طلباً للتخفيف، لأن الفتحة⁽⁴⁾ أخف الحركات، والفعل تقليل فخففوه بالبناء على الفتح، فنقول عند اتصاله بضمير المتكلم، أو المخاطب: «ضَرَبْتُ»، و«ضَرَبْتَ»، فهو مبني على السكون هنا، وإنما سُكِّنَ لكراهيتهم توالي أربع متحركات⁽⁵⁾ في شيئاً هما كالشيء الواحد، لأن الفعل والفاعل يتخطاها العامل في الأمثلة الخمسة فصارا كالشيء الواحد والسكون فيه عارض، وتقول عند اتصاله بضمير جمع الغائبين: «الزَّيْدُونَ ضَرَبُوا»، فهو مبني على الضم، وإنما حُرِّك بالضمة لمجانسة الواو، لأن الواو من جنس الضمة، لأنها تنشأ منها.

وأقل ما يكون الفعل على ثلاثة أحرف، وأكثر ما يكون على ستة، وأبنية الماضي الثلاثي ثلاثة: «فَعَلَ» بالفتح، نحو: «ضَرَبَ»، قال الله تعالى: «وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرِيَّةً»⁽⁶⁾، و«فَعِلَ» بالكسر، نحو: «عَلَمَ»، قال الله تعالى: «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ»⁽⁷⁾، و«فَعَلَ» بالضم، نحو: «كَبَرَ»،

(1) ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل اثنان: الماضي والمضارع فقط، وأن الأمر مقطوع من المضارع، إذ أصل: (افْعُلْ) ليُقْعِلْ كأمر الغائب. ولما كان أمر المخاطب أكثر على السنن استقلوا مجيء اللام فيه بحذفها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبنوا على ذلك أنه معرّب، والبصريون على أنه أصل برأسه. همع الهوامع، ج 1، ص 39.

(2) في (ص): في الماضي.

(3) سقطت من (ع)، و(م).

(4) في (ص): الفتح.

(5) في (س): حركات.

(6) سورة النحل، الآية: 112.

(7) سورة المزمل، الآية: 20.

قال الله تعالى: ﴿كَبَرَ مَقْتَأً عِنْدَ اللَّهِ﴾⁽¹⁾. والرابع، نحو: «أَكْرَمَ» بالهمز [23/أ]، و«كَبَرَ» بالتضعيف⁽²⁾، قال الله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّ أَكْرَمَنِ﴾⁽³⁾، وتقول: «كَبَرَ زِيدٌ فِي الصَّلَاةِ»، والخامسي، نحو: «انطَّلَقَ»، قال الله تعالى: ﴿وَانطَّلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾⁽⁴⁾، والسادسي، نحو: «استَخْرَجَ»، و«استَحْوَذَ»، تقول: «استَخْرَجَ زِيدَ الْمَالَ»، و﴿أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾⁽⁵⁾. فإن قيل: لِمَ عَبَرَتْ عَنْ⁽⁶⁾ الماضي بـ«أَمْسٍ»، و«أَمْسٍ» قد يوجد مع المضارع، مثل قول الشاعر:

لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قَدْ يُرَى أَمْسٍ فِيهِمْ مَرَابِطُ الْأَمْهَارِ⁽⁷⁾ وَالْعَكَرُ⁽⁸⁾ الدَّثَرُ⁽⁹⁾.

فالجواب: أنه أوقع المضارع هنا موقع الماضي كما أنَّ الماضي يقع موقعه، مثل قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾⁽¹¹⁾، في مثالهما من القرآن كثير، ومنه قول الشاعر:

(1) سورة الصاف، الآية: 3.

(2) في (س): التشدید.

(3) سورة الفجر، الآية: 15.

(4) سورة ص، الآية: 6.

(5) سورة المجادلة، الآية: 19.

(6) في (س)، و(ع): على.

(7) في (ص)، و(ع)، و(م): الأنهاres.

(8) في (ص): الفکر.

(9) البيت من الطويل لأمرئ القيس في ديوانه، ص112، ولسان العرب، ج4، ص277(دثر)، فتح المولى، ص143، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور، ج2، ص561.

ويروى: لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قَدْ تَرَى فِي دِيَارِهِمْ مَرَابِطُ الْأَمْهَارِ وَالْعَكَرُ الدَّثَرُ⁽¹²⁾
اللغة: مرابط: جمع مربط، وهو موضع وثاق الدواب.
الأمهاres: جمع مهر وهو ولد الفرس.
العكر: القطيع من الإبل. الدثر: الداثر، الكثير. فتح المولى، ص143.

المعنى: يقول: إن هؤلاء القوم كانوا يملكون بالأمس الخيول، والإبل، والأموال الكثيرة.

الشاهد: قوله: «قد يُرَى أَمْسٍ فِيهِمْ»، حيث جاءت «أَمْسٍ» مع الفعل المضارع وعاملها لا يكون إلا ماضياً، و«يُرَى» في البيت جاء لفظها لنظر المضارع ومعناها المضي. فتح المولى، ص144.

(10) سورة الأعراف، الآية: 44.

(11) سورة الأعراف، الآية: 50.

وَإِنِّي لَآتِيكَ بِشُكْرٍ الَّذِي مَضَى
مِنَ الْأَمْرِ وَاسْتِحْبَابٍ مَا كَانَ فِي غَدٍ⁽¹⁾.
أَيْ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ.

[الفعل الأمر]

وَالْأَمْرُ مُجْزُومٌ أَبَدًا، لَمَا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ الْمَاضِيِّ وَحُكْمِهِ شَرْعًا فِي ذِكْرِ الْأَمْرِ، وَذِكْرِ لَهِ
حَكْمًا وَاحِدًا، وَهُوَ الْجَزْمُ⁽²⁾، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِالْجَزْمِ هُنَا⁽³⁾ الْبَنَاءُ عَلَى مَا يَجْزُمُ بِهِ مَضَارِعُهُ، إِنْ
كَانَ مَضَارِعُهُ يَجْزُمُ بِالسَّكُونِ فَهُوَ مَبْنَىٰ عَلَى السَّكُونِ⁽⁴⁾، نَحْوُ: «اَضْرَبْ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «
وَأَصْرِبْ لَهُمْ مَثَلًاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ»⁽⁵⁾. [23/ب]

وَهُوَ مَبْنَىٰ عَلَى السَّكُونِ لِأَنَّ مَضَارِعُهُ يَجْزُمُ بِالسَّكُونِ، نَحْوُ: «لَمْ تَضْرِبْ»⁽⁶⁾، وَإِنْ
كَانَ مَضَارِعُهُ يَجْزُمُ بِحَذْفِ الْآخِرِ، نَحْوُ: «اَدْعُ»، وَ«اَرْمِ»، وَ«اَسْعَ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
«فَتَوَلَّ عَنْهُمْ»⁽⁷⁾، «فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ»⁽⁸⁾، «اَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ»⁽⁹⁾.

وَهُوَ مَبْنَىٰ عَلَى حَذْفِ الْآخِرِ، لِأَنَّ مَضَارِعُهُ يَجْزُمُ بِحَذْفِ الْآخِرِ، نَحْوُ: «لَمْ يَدْعُ»،
وَ«لَمْ يَقْضِ»، وَ«لَمْ يَسْعِ»، وَإِنْ كَانَ مَضَارِعُهُ يَجْزُمُ بِحَذْفِ النُّونِ فَهُوَ مَبْنَىٰ عَلَى حَذْفِ
النُّونِ، نَحْوُ: «قُومًا، وَقُومُوا، وَقُومِي»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لَّهِنَا»⁽¹⁰⁾،

(1) البيت من الطويل للطرماني في الخصائص، ج 3، ص 332، ولسان العرب (كون)، وفتح المولى، ص 146.

ويروى البيت: وَإِنِّي لَآتِيكُمْ تَشَكُّرًا مَا مَضَىٰ

منَ الْأَمْرِ، وَاسْتِحْبَابٍ مَا كَانَ فِي غَدٍ.

ومكان استحباب: استحباب، أو استجلاب، أو استنجاز.

اللغة: غد: ليس المراد به اليوم الذي بعد يومك فقط، وإنما أراد ما يأتي بعده من الأيام. فتح المولى، ص 148.

المعنى: يقول: إن مجئه هذا من أجل الثناء على مسدي النعمة إليه فيما سلف، ولا زدiad النعم فيما يستقبل.

الشاهد: قوله: «مَا كَانَ فِي غَدٍ» عبر بلفظ "كان" عن لفظ "يكون" تحقيقاً للتوقع، وتنزيلاً منه منزلة الواقع. فتح المولى، ص 148.

(2) وهو مذهب الكوفيين. يراجع الإنصاف، المسألة (72)، ج 2، ص 82.

(3) سقطت من (ع).

(4) سقطت من (ع)، وفي (م): فهو يبني.

(5) سورة يس، الآية: 13.

(6) سقطت من (ع).

(7) سورة الذريات، الآية: 54.

(8) سورة طه، الآية: 72.

(9) سورة النحل، الآية: 125.

(10) سورة طه، الآية: 44.

﴿قُولُواْ إِمَّا بِاللَّهِ﴾⁽¹⁾، ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾⁽²⁾، فهو مبني على حذف النون، لأنَّ مضارعه يجزم بحذف النون، نحو: «لم تقوُماً، ولم تقوِّمواً، ولم تقوِّمي»، وحقيقة الأمر استدعاء طاعة المأمور بفعل المأمور به، وعلامته الدلاله على الطلب وقبول ياء المخاطبة، فمتي وجدت كلمة تدل على الطلب، ولم تقبل ياء المخاطبة فهي اسم فعل أمر، نحو: «صَهَ»، ومتي وجدت كلمة قبل ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع، نحو: «تَفَعلِينَ».

[الفعل المضارع]

والمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوْلَهِ إِحْدَى الزَّوَادِ الْأَرْبَعَةِ التِّي يَجْمِعُهَا قَوْلُكَ «أَنْيَت»، لما فرغ من ذكر الأمر وحكمه شرع في ذكر المضارع وذكر له حداً وهو افتتاحه بحرف من حروف «أَنْيَت»، وهي الهمزة، والنون، والياء، والتاء، وشرط الهمزة أن تكون للواحد المتكلم، احترازاً من همزة التعديـة التي توجد في الماضي، نحو: «أَكْرَمَ»، فمثال المضارع المبدوء بالهمزة، «أَقْوَمُ»، و«أَقْوَلُ»، قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾⁽³⁾، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾⁽⁴⁾.

وشرط النون أن تكون للمتكلم ومعه غيره، أو للمعجم نفسه، احترازاً من نون «نرجس»، من قولهم: «نَرْجَسَ فلان»⁽⁵⁾ [أ/أ] الدوائـة، إذا وضع⁽⁵⁾ فيه النـرجـس⁽⁶⁾، فليس بمضارع، وإنما فعل ماضٍ، لأنَّ تلك النون ليست للمتكلم ومن معه، ولا للمعجم نفسه، فمثاله للمتكلم ومن معه قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾⁽⁷⁾، ولالمعجم نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾⁽⁸⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 136.

(2) سورة مريم، الآية: 26.

(3) سورة الفلق، الآية: 1.

(4) سورة الناس، الآية: 1.

(5) في (ص): أوقع.

(6) النـرجـس، بالكسر، من الرياحين: معروف، وهو دخيل. ونـرجـس أحـسنـ إذا أـعـربـ، وذكره ابن سـيدـهـ في الـربـاعـيـ بالـكـسـرـ، وـذـكـرـهـ فيـ الـثـلـاثـيـ بالـفـتحـ فيـ تـرـجـمـةـ رـجـسـ. لـسانـ الـعـربـ مـادـةـ (نـرجـسـ).

(7) سورة البقرة، الآية: 30.

(8) سورة مريم، الآية: 40.

وشرط الياء أن تكون للغائب احترازاً من ياء «يرنَا»، من قولهم: «يرنأت الشيب» إذا أخضبته⁽¹⁾ باليرناء⁽²⁾، وهي الحناء، فإن الياء فيه ليست للغائب، وليس بمضارع، وإنما هو فعل ماض، وهي لأربعة: للواحد الغائب، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلْيَتِنِي كُنْتُ تُرْبَأً﴾⁽³⁾. ولتشتيته، نحو: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَان﴾⁽⁴⁾، ولجمعه، نحو: ﴿يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾⁽⁵⁾، ولجمع الغائبات، نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْتَصِنَ﴾⁽⁶⁾، ﴿وَالْوَلِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾⁽⁷⁾. وشرط التاء أن تكون للمخاطب، وقد تصلح مع⁽⁸⁾ الغائب في المفرد المؤنث، وتتشييه احترازاً من "تاء المطاوعة"⁽⁹⁾، نحو: «تعلَّم زَيْدُ الْعِلْمَ»؛ فإنها ليست للمخاطب ولا للغائب. فالذى تصلح معه ليس بمضارع وإنما هو فعل ماضٍ؛ وتدخل أيضاً "تاء" المطاوعة على الأمر، نحو:

تعلَّم فَلَيْسَ الْمَرْءُ يُولَدُ عَالِمًا
وَلَيْسَ أَخُو عَلِمٍ كَمَنْ هُوَ جَاهِلٌ⁽¹⁰⁾.

وتكون التاء⁽¹¹⁾ لثمانية: للواحد المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾⁽¹²⁾، وللتشيية، نحو: ﴿فَبِأَيِّ إِلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان﴾⁽¹³⁾، ولجمعه، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ﴾

(1) في (ع): أخضبوه.

(2) سقطت من (ع).

(3) سورة النبأ، الآية: 40.

(4) سورة الرحمن، الآية: 6.

(5) سورة الشعراء، الآية: 226.

(6) سورة البقرة، الآية: 228.

(7) سورة البقرة، الآية: 233.

(8) في (ع)، و(ص): تصلح للغائب.

(9) يقول ابن هشام: حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير، تقول: ضاعت الحسنات فتضاعفت، وعلمته فتعلم. مغني اللبيب، ص 484.

(10) البيت من الطويل للإمام الشافعي رحمه الله في ديوانه، ص 88. وهذا البيت على سبيل التمثيل، لأن الإمام الشافعي عاش في الفترة (154هـ - 204هـ) وهي فترة ما بعد الاحتجاج، لذلك لا يحتاج بشعره على قواعد النحو ومفردات اللغة، وذكره الشارح لأجل التاء في «تعلم»، حيث جاءت للمطاوعة في الأمر، وليس حرفاً من حروف المضارعة.

(11) سقطت من (س)، و(ص).

(12) سورة المائدة، الآية: 116.

(13) سورة الرحمن، الآية: 13.

تعلَمُونَ⁽¹⁾، وللواحد المخاطبة، [24/ب] نحو: «فِيمَا تَرَيْنَ»⁽²⁾، ولتشتيتها، نحو: «أَنْتُمَا تَقْوَمَانِ يَا هَنْدَانِ»، ولجمعها، نحو: «وَإِنْ كُثُنَ تُرْدَرَكَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ»⁽³⁾، وللواحدة الغائبة، نحو: «وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ»⁽⁴⁾، ولتشتيتها، نحو: «فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ»⁽⁵⁾، وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُوَّدَانِ»⁽⁶⁾.

وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبْدًا، والضمير في قوله: «وَهُوَ»⁽⁷⁾، عائد إلى المضارع، والرافع⁽⁸⁾ له قيل حلوله محل الاسم، وهو مذهب سيبويه، وقيل تجرده من الناصب والجازم، وهو مذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك⁽⁹⁾ وهو ظاهر كلام المصنف.

وَإِنَّمَا سَمِّيَ مضارعاً، قيل: إِنَّهُ أشبه الاسم في الإبهام والتخصيص، ومعنى ذلك أنَّ «غلاماً» مبهم، فإن قلت: «غُلامٌ زِيدٌ»، عرفته، وإن «يَقُومُ» مبهم، فإن قلت: «يَقُومُ الْآنَ» خصصته بالحال، وإن قلت: «يَقُومُ غَدًا» خصصته بالاستقبال، وقيل سَمِّيَ مضارعاً لأنَّه

(1) سورة التكاثر، الآية: 3.

(2) سورة مريم، الآية: 6.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 29.

(4) سورة هود، الآية: 42.

(5) سورة الرحمن، الآية: 50.

(6) سورة القصص، الآية: 23.

(7) في (ع): وهو مرفوع أبdaً.

(8) أجمع النحويون على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، وإنَّما اختلفوا في تحقيق الرافع له: ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة؛ وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو (أَنْ وَلَمْ وَلَمَّا) امتنع رفعه، لأنَّ الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذ حالاً محلَّ الاسم. شرح قطر الندى، ص72. ويراجع الإنصاف المسألة (74)، ج2، ص103، وشرح المفصل، ج7، ص12، وتوضيح المقاصد للمرادي، ج4، ص228، وشرح التصرير، ج2، ص356، وحاشية الصبان، ج3، ص405.

(9) يقول ابن مالك: وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنى، وهو: إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين. وإنَّما تجرده من الجازم والناصب وهو قول حذاق الكوفيين. وبه أقول لسلامته من النقص. بخلاف الأول فإنه ينقض بنحو: (هلاً تفعل)، و(جعلتُ أفعل)، و (مالكَ لا تفعل)، و (رأيتُ الذي يفعل)، فإنَّ الفعل في هذه الموضع مرفوع مع أنَّ الاسم لا يقع فيها. وأجيب بأنَّ الرفع استقر قبل دخول التخصيص والتفصيص في نحو: (سيقوم، وسوف يقام) فلم يغيراه لأنَّهما ليسا عاملين، وأما نحو: (رأيتُ الذي يفعل)، فالاسم يقع موقعه تقول: (رأيتُ الذي ضارب هو) على جعل ضارب خبراً مقدماً. يراجع شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج3، ص1519، شرح الكافية للرضي، ج2، ص231، وشرح التصرير، ج2، ص357.

شابه اسم الفاعل في الحركات والسكنات، إمَّا لفظاً كما في «يَضْرِبُ وَضَارِبٌ»، وإمَّا تقديرًا كما في «يَقُولُ وَقَائِمٌ»، فلذلك صار الإعراب أصلًا فيه لمضارعته الاسم، أي لمشابهته إيه، والأصل في الأسماء الإعراب، وكذلك ما أشبهها.

وهو مَرْفُوعٌ مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ، يعني ما لم يدخل عليه عامل من عوامل النصب أو عامل من عوامل الجزم، فمتى دخل عليه الناصب نصبه، ومتى دخل عليه الجازم جزمه.

وقد تسامح في العبارة لأنَّه ذكر المضارع المعرب ولم يذكر المبني، وحقه أن يقول: «(1) وهو معرب(1) ما لم تتصل به إحدى النونات الثلاثة، ومرفوع مالم يدخل عليه ناصب أو جازم)، لأنَّه إذا اتصلت به نون التوكيد الشديدة أو الخفيفة، أو نون الإناث فإنه يبني، نحو: **لِيُسَجِّنَ**(2)، **وَلَيُكُونَ**(3)، و«الهنَّادَات يَقْمَنُ»، بشرط أن تكون نون التوكيد مباشرة له احترازاً من غير المباشرة، نحو: **لَتُبَلُّوْنَ** في **أَمْوَالِكُمْ**(4)، **وَلَا تَشْبِعَانِ**(5)، [«هلْ تَضَرِّبِنَّ يَا هَذُ» فإنَّه معرب معها](6).

[نواصِب المضارع]

فالنَّوَاصِبُ عَشَرَةً(7): وهي على قسمين: قسم منها تتصل بنفسها، وقسم تتصل بأنّ[25/أ] مقدرة فالتي تتصل بنفسها أربعة أولها: «أَنْ» وهي أم الباب، وإنَّما كانت أم الباب لأنَّها تعمل ظاهرة، ومقدرة، ومضمورة، وهي من الموصولات الحرفية، وقد جمعها بعضهم في بيت من الشعر، فقال:

وَخَمْسَةٌ مِّنَ الْحُرُوفِ وَصَلَتْ أَنَّ وَأَنْ وَكَيْ وَمَا لَوْ عَلِمَتْ.

فـ «أَنْ» تقدر بالمصدر هي وما يليها، ومصدرها إمَّا في محل رفع، نحو: «بلغني أَنْ

(1) في (س): مبني.

(2) سورة يوسف، الآية: 32.

(3) سورة يوسف، الآية: 32.

(4) سورة آل عمران، الآية: 186.

(5) سورة يونس، الآية: 89.

(6) في (س)، وسقطت من (ع)، و(ص)، و(م).

(7) يقول ابن آجروم: (فالنَّوَاصِبُ عَشَرَةً، وهي: أَنْ، وَلَنْ، وَإِنْ، وَكَيْ، وَلَامُ الْجُحُودُ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَالْوَالِوِيُّ، وَأَوْ). الأجرُوميَّة، ص 11.

يقوم زيداً»، أي: بلغني قيام زيد، أو في محل نصب، نحو: «كرهت أن يقوم زيد»، أي: كرهت قيام زيد، وإنما في محل خفض، نحو: «عجبت من أن يقوم زيد»، أي: عجبت من قيام زيد، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصُومُوا حَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁽¹⁾، أي: صيامكم خير لكم، ﴿وَتَحْبُّونَ أَنْ تُحَمِّدُوا بِهَا لَمْ يَفْعُلُوا﴾⁽²⁾، أي: يحبون المحمدة، ﴿وَلَنْ تَسْتَطِعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾⁽³⁾، أي: ولن تستطعوا العدل، ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ إِلَيْهَا آيَةً﴾⁽⁴⁾، أي: على التنزيل. و«أن» على أربعة أقسام⁽⁵⁾:

ناصبة وهي المصدرية؛ ومخففة من الثقيلة وهي تقع بعد فعل العلم، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ﴾⁽⁶⁾. وتكون متتردة بين الناصبة والمخففة وهي التي تقع بعد فعل الظن⁽⁷⁾، نحو: ﴿أَحَسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾⁽⁸⁾، ﴿وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾⁽⁹⁾.

[ومفسرة]⁽¹⁰⁾ وهي التي تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾⁽¹¹⁾؛ وزيادة⁽¹²⁾، وهي التي بعد لما، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ

(1) سورة البقرة، الآية: 184.

(2) سورة آل عمران، الآية: 188.

(3) سورة النساء، الآية: 129.

(4) سورة الأنعام، الآية: 37.

(5) في (س)، و(ع): على قسمين.

(6) سورة المزمل، الآية: 20.

(7) يجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة وهو الأرجح، ولذلك أجمعوا عليه في: ﴿أَحَسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾، واختلفوا في: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ فقرأه غير أبي عمرو والأخوين بالنصب. أوضح المسالك، ج 4، ص 161.

(8) سورة العنكبوت، الآية: 2.

(9) سورة المائدة، الآية: 71.

(10) سقطت من (م).

(11) سورة المؤمنون، الآية: 27.

(12) ولها أربعة مواضع: أحدها: وهو الأكثر أن تقع بعد (لما) الترفيتية نحو: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: 33]. والثاني: أن تقع بين (لو) وفعل القسم، مذكوراً قوله:

فأقسمُ أَنْ لَوْ تَقِنَا وَأَنْتَمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِّنَ الشَّرِّ مَظْلُمٌ.

أو متروكاً قوله: أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ.

والثالث: وهو نادر أن تقع بين الكاف ومحفوظها قوله:

جاءَ الْبَشِيرُ⁽¹⁾. والناسبة للمضارع هي المصدرية .

و«لن» حرف نفي ونصب واستقبال⁽²⁾ وتأكيد وتأييد⁽³⁾، وفacaً للزمخشي⁽⁴⁾، خلافاً للأشعرية⁽⁵⁾، نحو: «لَنْ تَرَنِ»⁽⁶⁾، «لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا»⁽⁷⁾، وهي ناسبة بلا شرط، وهي مثل «لا» في المعنى، إلا أنها تفيد تأكيد النفي وتأييده⁽⁸⁾، تقول مثلاً: «لا أَقُومُ»، فإن أكدت نفي القيام، [25/ب] وتأييده⁽⁹⁾ قلت: «لن أَقُومَ».

كأنْ ظبيَّاً تعطى إلى وارق السلم . في رواية من جر الطيبة.

= والرابع: بعد إذا، كقوله:

فَأَمْهَلْهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لَجْةِ الْمَاءِ غَامِرٌ . مغني الليب، ص39-40.

(1) سورة يوسف، الآية:96.

(2) عند الجمهور وسيبوه وهي تتفه من غير اشتراط أن يكون النفي بها آكدة من النفي بـ(لا). يراجع الكتاب، ج1، ص135، وارتشاف الضرب، ج2، ص391. وهمع الهوامع، ج2، ص286.

(3) سقطت من (ع).

(4) الزمخشي: هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشي أبو القاسم جار الله، له من التصانيف: الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، المقامات، وغيرها، مات يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسة للهجرة. بغية الوعاة، ج2، ص279-280، والأعلام، ج8، ص55.

(5) الأشعرية: أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت324هـ) المنتسب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما؛ وقد قام مذهبها ردًا على المعتزلة، وأنه يرى أن ما يعتقد هو رأي الإمام أحمد بن حنبل، ويعتبر الإمام المقدم والعالم المفهم، حتى لقبه أكثر علماء عصره بإمام أهل السنة والجماعة. يراجع تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، ص171، والممل والنحل، أبو الفتح الشهري، ج1، ص94.

(6) سورة الأعراف، الآية: 143.

(7) سورة الحج، الآية: 37.

(8) قال الزمخشي: (لن تأكيد ما تعطيه «لا» من نفي) تقول: «لا أُبرح الْيَوْمَ مَكَانِي» فإذا أكدت وشدّدت قلت: «لن أُبرح الْيَوْمَ»، قال تعالى: «لَا أُنَرِّحُ حَتَّى أَلْتَغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ» [الكهف:60] وقال: «فَلَنْ أُنَرِّحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي» [يوسف:80] المفصل، ص307.

وذهب الزمخشي في «أنموذجه»: إلى أنها تفيد تأييد النفي قال: فقولك: «لن أفعله» كقولك: «لا أفعله أبدًا» ومنه قوله تعالى: «لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا» [الحج:73] قال ابن مالك: وحمله على ذلك اعتقاده في: «لَنْ تَرَانِ» [الأعراف:143] أن الله لا يُرى وهو باطل، ورده غيره بأنها لو كانت للتأييد ما قيد منفيها بالاليوم في: «فَلَنْ أَكُلَّ الْيَوْمَ إِنْسِيَا» [مريم:26]، ولم يصح التوفيق في قوله: «لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى» [طه:91]، وكان ذكر «الْأَبْدُ» في قوله تعالى: «وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبْدًا» [البقرة:95] تكراراً والأصل عدمه. يراجع: الكشاف، ج2، ص148، وشرح الأنموذج للأردبيلي، ص190، وشرح الكافية الشافية، ج3، ص1531، وهمع الهوامع، ج2، ص287.

(9) سقطت من (ع).

وذهب الخليل إلى أنها مركبة⁽¹⁾ من «لا» و«أن» فحذفت الهمزة تخفيفاً، فالمعنى ساكنان، الألف والنون، فحذفت الألف فصار «لن»، وقيل: إنها بسيطة⁽²⁾ والله أعلم. و«إذن» حرف جواب وجاء⁽³⁾، وشرط النصب بها أن تكون في صدر الجواب وأن لا يفصل بينها وبين المضارع إلا بالقسم، أو بلا النافية، أو بالنداء⁽⁴⁾، وقد جوز ابن عصفور الفصل بالظرف وال مجرور⁽⁵⁾، وقد نظم بعضهم هذه الفوائل فقال⁽⁶⁾:

اعمل إذن إذا أتاك أولاً
وسبقت فعلها بعدها مُسْتَقْبِلاً
واحذر إذا أعملتها أن تفصلاً
إلا بحافٍ أو نداء أو بلا
وأفصل بظرفٍ أو بمجرورٍ على رأي بن عصفور رئيس النbla.

مثل أن يقول القائل: «أنا آتيك⁽⁷⁾»، فتقول مجيئاً «إذن أكرمك»، أو «إذن لا أكرمك»، أو «إذن والله أكرمك»، أو «إذن يا زيد أكرمك»، وعلى مذهب ابن عصفور يجوز أن تقول: «إذن في الدار أو عند الأمير أكرمك».

ومن شواهد النصب بها بعد استيفاء الشروط المذكورة قول الشاعر:

أردد حمارك لا يرتع بروضتنا
إذن يردد وقيد العين مكرُوب⁽⁸⁾.

(1) يراجع الكتاب، ج 3، ص 5.

(2) هذا مذهب سيبويه والجمهور. الكتاب، ج 3، ص 5، إرتشاف الضرب، ج 2، ص 390، همع الهوامع، ج 2، ص 286.

(3) عند سيبويه. يراجع الكتاب، ج 4، ص 234.

(4) جوز أبو الحسن طاهر بن باشاذ الفصل بينهما بالنداء والداعاء، نحو: إذن يا زيد - أحسن إليك، وإذن يغفر الله لك - يدخلك الجنة. يراجع الجنى الداني، ص 362، وتوسيع المقاصد، ص 1239، وشرح التصريح، ج 2، ص 370، وهو مع الهوامع، ج 2، ص 295.

(5) يراجع المقرب، ج 1، ص 261.

(6) الكواكب الدرية، للأهدل، ص 435.

(7) في (س): أتنيك، وفي (ع)، و(ص): جئتكم.

(8) البيت من البسيط لعبد الله بن عنممة الضبي في الكتاب، ج 3، ص 14، والمقطب، ج 2، ص 10، التبصرة والتذكرة للصميري، ج 1، ص 396، وروح المفصل، ج 7، ص 16، والخزانة، ج 3، ص 576.

اللغة: اردد حمارك: مثل، أي لا تتعرض لنا أي لا تؤذينا. لا يرتع بروضتنا: لا يأكل منها. المكروب: الموثوق بالكرb. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ج 2، ص 85.

المعنى: إنه يخاطب بهذا من تعرض لمقارنته في أمر بأن لا يتدخل فيما لا يعنيه.

الشاهد: قوله: (إذن يردد) على «يردد»، بـ«إذن»، وليس الفعل بعد «إذن» معتمداً على ما قبلها لأن الكلام الأول قد تم واستأنف بـ«إذن». شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ج 2، ص 85.

ومن العرب من لا ينصب بها وإن استوفت الشروط⁽¹⁾، ومنه الحديث: **إِذْنٌ يَحْلِفُ يَا رَسُولَ اللَّهِ**⁽²⁾.

و«كي» وهي على قسمين: مصدرية، وهي الناصبة بنفسها، وجارة وهي التي تتصب بـ«أن» المضمرة، ومتى دخل عليها «اللام» تعين أنها مصدرية لأن حرف الجر لا يدخل على⁽³⁾ مثله، فتأول بمصدر هي وما يليها، ومصدرها مجرور [أ/26] بلام التعليل إماً ظاهرة نحو: **لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرْجٌ**⁽⁴⁾، أي لعدم كون الحرج على المؤمنين، أو مقدرة، نحو: **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**⁽⁵⁾، والتقدير لعدم كونه دولة، فاللام مقدرة، وتكون مجردة من «اللام» و«لا»، نحو: **كَيْ تَقْرَءَ عَيْنَهَا وَلَا تَخْزَنَ**⁽⁶⁾، أي لقرور عينها، ومقرونة باللام نحو: «لكي»، ومقرونة بلا، نحو: «كيلًا»، ومقرونة بـ«اللام» و«لا»، نحو: «لکيلا».

و«لام كي» فهي حرف جر ومعناها التعليل، نحو: **جِئْنَكَ لِتُكْرِمَنِي**، قال الله تعالى: **لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ**⁽⁷⁾، **لِيُجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**⁽⁸⁾، فهي لا تتصب بنفسها بل تتصب بـ«أن» المقدرة، هي وما بعدها من النواصب⁽⁹⁾.

(1) لغة لبعض العرب حكاهَا عيسى بن عمر وتقابها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب. همع الهوامع، ج 2، ص 296. ويراجع الكتاب، ج 3، ص 16، الجنى الداني، ص 364.

(2) صحيح البخاري، الحديث (2023) كتاب الشهادات -باب سؤال الحكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين- ج 2، ص 948.

(3) في (ع): عليه.

(4) سورة الأحزاب، الآية: 37.

(5) سورة الحشر، الآية: 7.

(6) سورة طه، الآية: 40.

(7) سورة الأحزاب، الآية: 73.

(8) سورة الجاثية، الآية: 14.

(9) يقول المرادي: «أقوى نواصِب الفعل «أن» لاختصاصها به ولشبها بأن الناصبة للاسم، ولذلك عملت مظيرة مضمرة بخلاف أخواتها، وإضمارها على ثلاثة أضرب واجب، وجائز، وشاذ. فالواجب بعد ستة أشياء: أولها: «كي» الجارة، وثانية: لام الجحود، وثالثها: «أو» بمعنى إلى أو إلا، ورابعها: «حتى»، وخامسها: فاء الجواب، وسادسها: و أو المصاحبة. والجائز: بعد شيئين: لام كي إذا لم يكن معها «لا»، والثاني: العاطف على اسم خالص. والشاذ إعمالها مضمرة في غير هذه المواقع. والحاصل أنها لا تعمل مضمرة باطراد إلا بعد حرف جر أو حرف عطف.» توضيح المقاصد، ج 4، ص 1242.

و«لام الجود»⁽¹⁾ وهي الواقعة بعد «كان» المنفية بما نحو: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَعْذِبْهُمْ»⁽²⁾، أو بعد «يُكُون» المنفية بـلم، نحو: «لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ»⁽³⁾، والجود معناه النفي⁽⁴⁾.

و«حتى» وهي على أربعة أقسام: ناصبة للمضارع⁽⁵⁾، ومعناها الجر، نحو: «حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى»⁽⁶⁾، «حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي»⁽⁷⁾، «حَتَّى يَاتِي وَعْدُ اللَّهِ»⁽⁸⁾. وجارة للاسم، نحو: «حَتَّى حِينٍ»⁽⁹⁾، «حَتَّى مَطْلَعَ الْفَجْرِ»⁽¹⁰⁾. وعاطفة للبعض على الكل، نحو: «قدم الحاج حتى المشاة»، و«أكلت السمكة حتى رأسها». وابتدائية، نحو: «حَتَّى عَفَوا»⁽¹¹⁾، «حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ»⁽¹²⁾، بالرفع⁽¹³⁾.

(1) مذهب البصريين أن النصب بعدها بأن مضمرة، وذهب الكوفيون إلى أن الناصب لام الجود بنفسها. يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف-المسألة(82)-ج2، ص137، وهمع الهوامع، ج2، ص298.

(2) سورة الأنفال، الآية: 33.

(3) سورة النساء، الآية: 133.

(4) وإنما سُمِيت لام الجود لأنها إذا تقدمها (كان) أو ما تصرف منها، لم يكن بدًّ من تقديم النفي، فلا يجوز أن نقول: كان زيدًّا ليقوم، بل لا بدًّ من تقديم النفي على كان. شرح الجمل لابن عصفور، ج1، ص538.

(5) مذهب البصريين أن النصب بعدها بأن مضمرة، لأنها حرف جر يختص عملها بالاسم، وذهب الكوفيون إلى أنها تتصب المضارع بنفسها من غير تقدير "أن"، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، وذهب الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بـإلى مضمرة أو مظهرة . يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف-المسألة(83)-ج2، ص141، وهمع الهوامع، ج2، ص299.

(6) سورة طه، الآية: 91.

(7) سورة يوسف، الآية: 80.

(8) سورة الرعد، الآية: 31.

(9) سورة يوسف، الآية: 35.

(10) سورة القدر، الآية: 5.

(11) سورة الأعراف، الآية: 95.

(12) سورة البقرة، الآية: 214.

(13) يرفع الفعل بعدها إن كان حالاً أو مؤولاً بالحال مسبباً عما قبلها فضلة تم الكلام قبله، نحو: «مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُونَه» فلا يرجونه حال لأنه في قوة قوله: فهو الآن لا يرجى ومسبياً عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية. ومنه «حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ» برفع «يقول» في قراءة نافع لأنه مؤول بالحال، أي: حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك حيثئ. شرح التصريح، ج2، ص374، ويراجع أوضح المسالك، ج4، ص176، البحر المحيط، ج2، ص149، وتوضيح المقاصد، ج4، ص1250، والنشر في القراءات العشر، ج2، ص227.

قال الشاعر:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُّ دِمَاءَهَا
بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ^(١). [٢٦/ب]

وها هنا حرف ابتداء.

و«الجواب بالفاء»^(٢) السببية يكون لثمانية أشياء^(٣): أحدها: الأمر، نحو: «اكرِّم زيداً فيفرح»، و«اضربُ اللصَّ فيماوتَ». والثاني: النهي، نحو: «لا تضربْ عبَدَكَ فيهربَ»، قال الله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْخَطُكُمْ بِعَذَابٍ﴾^(٤)، وحد الأمر طلب الفعل طلباً جازماً، وحد النهي طلب الترک طلباً جازماً على سبيل الاستعلاء. والثالث: الدعاء، وهو الطلب على سبيل التضرع، ويكون بصورة الأمر، نحو: «اللهم اغفرْ لنا فندخل الجنة»،

(١) البيت من الطويل لجرين في ديونه، ص143، والجني الداني، ص552، ومغني الليب، ص131، وشرح شواهد المغني، ج1، ص377، وخزانة الأدب، ج9، ص477، والدرر اللوامع، ج1، ص527، وبلا نسبة في أسرار العربية، ص267، ولسان العرب، ج11، ص357(شكل)، وشرح الأشموني، ج3، ص206.

اللغة: تمج: تُنفَدِّ، وفي الديوان: تمور دماؤها أي تجري.

بدجلة الباء للظرفية وهو نهر بالعراق، وفي الدال الفتح والكسر.

الأشكُل: الذي يخالطه حمرة. شرح شواهد المغني لسيوطى، ج1، ص378.

المعنى: ما زالت القتلى تُنفَدِّ دماؤها في دجلة حتى تغير لون مائه.

الشاهد: قوله: «حتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ» حيث جاءت «حتى» حرف ابتداء لمحيء الإسمية بعدها.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء ينتصب بالخلاف. وذهب البصربيون إلى أنه ينتصب بإضمار أن، وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين. يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف-المسألة(٧٦)-ج٢، ص109.

(٣) لا يجوز النصب بعدها إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء مقصوداً بها الجواب احترازاً من الفاء التي لمجرد العطف كقولك «ماتأتينا فتحدثنا» بمعنى: «ماتأتينا فما تحدثنا» فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما، وبمعنى: «ماتأتينا فأنت تحدثنا» على إضمار مبدأ فيكون نفي الإنطيان وإثبات الحديث وإذا قصد بهما معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوباً على معنى: «ماتأتينا محدثنا» فيكون المقصود نفي إجتماعهما.

والثاني: أن يكون النفي والطلب محضين، واحتذر بذلك من النفي الذي ليس بمحض نحو: «ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا»، «ما تزال تأتينا فتحدثنا»، ومن الطلب الذي ليس بمحض، والمراد بالطلب المحض أن يكون ب فعل أصل في ذلك فاحتذر من أن يكون بمصدر نحو: «سقياً» أو باسم فعل «صه» أو بلفظ الخبر «رحم الله زيداً» فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب.

يراجع توضيح المقاصد، ص1253.

(٤) سورة طه، الآية: 61.

«وَاهْدِنَا فَنطِيعَكَ»، وبصورة النهي، نحو: «لَا تؤاخذنَا فِنْهَلَكَ»، و«لَا تهلكنَا فَنَدْخُلُ النَّارَ». والرابع: العرض، وهو طلب⁽¹⁾ بلين وتأدب ووفار، نحو: «آلا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَنُكْرِمَكَ»، «آلا تَأْتِنَا فَتَصِيبَ حَيْرًا». والخامس: التحضيض وهو طلب بحث وإزعاج، نحو: «هلا تنزل عندنا فنكركمك»، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْتَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُوْرَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾⁽²⁾. والسادس: التمني، وهو طلب ما لا مطعم فيه، أو ما فيه عسر، نحو: «لَيْتَ الْحَجَرُ ذَهَبَ فَآخَذَهُ»، و«لَيْتَ لِي مَالًا⁽³⁾ فَأَحْجَ مِنْهُ»، قال الله تعالى: ﴿يَلِيَّتِنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزُ فَوْرًا عَظِيمًا﴾⁽⁴⁾. والسابع: النفي، وهو الإبطال، نحو: «مَا لِي عَبْدٌ فَأَخْدُمَهُ»، قال تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدُهُمْ﴾⁽⁵⁾، ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيُمُوتُوا﴾⁽⁶⁾. والثامن: الاستفهام، وهو طلب الفهم، نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُونَا لَنَا﴾⁽⁷⁾. [أ/27] وزاد بعضهم⁽⁸⁾ الترجي، نحو: «لَعَلَّ زِيدًا قَادِمٌ فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ». ذكره جبريل⁽⁹⁾ في شرحه.

(1) في (م): الطلب.

(2) سورة الفرقان، الآية:7.

(3) في (م): مال.

(4) سورة النساء، الآية:73.

(5) سورة الأنعام، الآية:52.

(6) سورة فاطر، الآية:36.

(7) سورة الأعراف، الآية:53.

(8) هو الفراء حيث الحق الرجاء بالتمني. يراجع: معاني القرآن للفراء، ج3، ص9، وشرح الكافية الشافية، ج3، ص1554، وارتفاع الضرب، ج2، ص411، وهم مع الهوامع، ج2، ص309.

(9) هو الشيخ أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خلف بن جبريل المنوفي، المصري المالكي الشاذلي، له تصانيف كثيرة في الفقه والحديث والنحو، منها: شرح رسالة أبي زيد القิرواني وعدة السالك على مذهب مالك ومحتصرها ، وله شرحان على الجامع الصحيح للبخاري، وكان مولده بالقاهرة في الثالث من رمضان سنة 857 هـ وتوفي بها في الرابع من صفر سنة 939 هـ وفي بعض المصادر 930 هـ. له شرحان على الأجرِوميَّة كبير ومتوسط، أما الأول فوسمه بـ «الجوهرة المعنوية على الأجرِوميَّة» جاء في أوله «الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله المالك الحق المبين ..»، وأما الثاني فوسمه بـ «الدرر المضية في شرح الأجرِوميَّة» قال فيه : « حيث قلت شيخنا فالمراد به نور الدين السنهوري، وحيث قلت بعض مشايخي فهو شمس الدين الجوزي، وحيث قلت بعض مشايخنا فهو جلال الدين السيوطي». يراجع كشف الظنون، ج2، ص1797، والأعلام، ج5، ص11.

و«الواو» إذا أفادت معنى المعيية، ووّقعت جواباً لما يجاب بالفاء فإنّها تنصب المضارع بأن المضمرة بعدها⁽¹⁾ مثل الفاء، نحو: «لا تأكل السمك وشرب اللبن»، بالنصب⁽²⁾، قال الشاعر:

لَا تَنْهُ عَنْ خُلُقِ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا⁽³⁾.

و«أو»⁽⁴⁾ تكون بمعنى «إلا»، نحو: «لأقتلنَّ الكافرَ أو يُسلِّمَ»، أي: إلا أن يُسلم، قال الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَرْتُ قَنَاهَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا⁽⁵⁾.

أي: إلا أن تستقيم، وتكون بمعنى «إلى»، نحو: «لأزل منك أو تقضيني حقي»، أي: إلى أن تقضيني حقي، والفرق بين التي بمعنى «إلا»، والتي بمعنى «إلى» أن التي بمعنى «إلا» ما قبلها ينقضي دفعه واحدة، والتي بمعنى «إلى» ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً.

(1) في (ع): بعد هـ.

(2) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قوله «لا تأكل السمك وشرب اللبن» منصوب على الصرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن، وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناسبة ب نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف. يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف-المسألة(75)-ج2، ص107.

(3) البيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، ص404، وشرح شذور الذهب، ص264، وشرح التصرير، ج2، = ص376 وللمتكل الليثي في الأغاني، ج12، ص156، ولأبي الأسود أو للمتكل في شرح شواهد الإيضاح، ص252، ولسان العرب، ج7، ص447(عظيم)، ولأبي الأسود أو للأخطل أو للمتكل الكناني في الدرر، ج2، ص23، وللأخطل في الكتاب، ج3، ص42، وشرح المفصل، ج7، ص24، والرد على النحاة، ص127، وليس في ديوانه، ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه، ج2، ص135، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في المقتصب، ج2، ص26، والجني الداني، ص157، ومعنى الباب، ص344.

المعنى: ظاهر.

الشاهد: قوله: «وتأتي» على أن الفعل «تأتي» منصوب بـ «أن» مضمرة بعد واو المعية الواقعة بعد النهي.

(4) النصب بعد «أو» بإضمار «أن» هو مذهب البصريين، وذهب الفراء وقوم من الكوفيين إلى الفعل انتصب بالخلاف، وذهب الكسائي وأصحابه والجريمي إلى أن الفعل انتصب بأنفسها. يراجع همع الهوامع، ج2، ص304.

(5) البيت من الوافر لزياد الأعجم في الكتاب، ج3، ص48، والمقتصب، ج2، ص92، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص169، وشرح شواهد الإيضاح، ص259، وشرح التصرير، ج2، ص372، وشرح شواهد المغني، ج1، ص205، وبلا نسبة في شرح المفصل، ج5، ص15، والمقرب، ج1، ص263، ومعنى الباب، ص72.

اللغة: غمزت: بالعين والزاي المعجمتين عصرت. والقناة: بالكاف والنون: الرمح. الكعوب: النواشر في أطراف الأنابيب.

المعنى: إذا أردت إصلاح قوم مفسدين لا أرجع عنهم إلا إذا استقاموا لاتفاقهم كالرمح المعوج إذا أردت إصلاحه فلا أرجع عنه إلا إذا استقام واعتذر وإن كسرته. تسهيل الاستشهاد، ق134.

الشاهد: قوله: (أو تستقيم) حيث نصب الفعل «تستقيم» بـ «أن» مضمرة بعد «أو» التي بمعنى «إلا».

[جواز المضارع]

والجوازم⁽¹⁾ جمع جازم وهي العوامل⁽²⁾ التي تدخل على المضارع فتعمل فيه الجزم، وعدتها ثمانية عشر، وهي على قسمين: قسم يجزم فعلاً واحداً وهو ما قبل «إن»، وقسم يجزم فعليين⁽³⁾ الأول يسمى شرطاً والثاني يسمى جواباً، وهو «إن» وما بعدها.

فأول القسم الذي يجزم فعلاً واحداً «لم» وهي حرف نفي، وجزم، وقلب معنى المضارع ماضياً منقطعاً عن زمان الحال غالباً، وأحترز بقولي: «غالباً» من التي تأتي في صفات الله تعالى، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوَلِّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤًا أَحَدٌ﴾⁽⁴⁾، [27/ب] فإنه تبارك وتعالى ليس له والد ولا مولود، ولا قرين له في الماضي والحال والاستقبال.

و«لما» حرف نفي وجزم وقلب معنى المضارع ماضياً متصلةً بزمن الحال، نحو: ﴿كَلَّا لَمَا يَقْضِ مَا أَمْرَهُ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾⁽⁶⁾، ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾⁽⁷⁾، وهي مركبة من «لم» و«ما»⁽⁸⁾ فذلك يجوز الوقف عليها، نحو قولهم: «قاربتَ المدينةَ ولَمَّا»، أي: ولما دخلها.

وتتدخل عليهما همزة الاستفهام التي تفيد التقرير، وإليه أشار المصنف بقوله: «المَّ وَاللَّمَّ»

(1) يقول ابن آجروم: (والجوازمُ ثمانية عشر)، وهي: لم، ولما، وألم، وألماء، ولام الأمر والدعاء، ولـ«لا» في النهي والدُعاء، وإن، وما ومن، ومهمما، وإدما، وأي، ومتى، وأين وأيان وأنى، وحيثما، وكيفما، وإذا في الشعر خاصة). الأجرُوميَّة، ص 11.

(2) في (س): الأدوات.

(3) وهو مذهب الجمهور من البصريين، ثم اختلفوا في جازم جواب الشرط فذهب أكثر البصريين إلى أن العامل فيه حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط و فعل الشرط يعاملان فيه، ونسب هذا القول لسيبوبيه، والخليل، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط ي العمل في جواب الشرط، ونسب هذا القول للأخفش، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف، وذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار. براجع: الكتاب ج 3، ص 62، والإنصاف، المسألة(84)، ج 2، ص 145، وأسرار العربية، ص 336، وشرح التصريح، ج 2، ص 398، وهو مع الهوامع، ج 2، ص 461، وحاشية الصبان، ج 4، ص 23.

(4) سورة الإخلاص، الآية: 4-3.

(5) سورة عبس، الآية: 23.

(6) سورة آل عمران، الآية: 142.

(7) سورة ص، الآية: 8.

(8) وهو قول الجمهور. شرح التصريح، ج 2، ص 398.

نحو: ﴿أَلْمَرْ شَرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾⁽¹⁾، ﴿أَلْمَ يَانِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعْ قُوَّهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾⁽²⁾، ونقول: «أَلْمَا يَقْمِ زَيْدُ». قال الشاعر:
أَلْمَا تَعْرَفُوا مَنَا الْيَقِنَا⁽³⁾.

و«لام الأمر» يتوصل بها إلى أمر الغائب غالباً، وهو الطلب من الأعلى إلى الأدنى، نحو: «ليقم زيد»، قال الله تعالى: ﴿لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعْتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلِيُنْفِقْ مِمَّا أَتَاهُ اللَّهُ﴾⁽⁴⁾، والمخاطب يتوصل إليه بصيغة «افعل» وقد تدخل اللام، نحو: «لت فعل».

و«الدعاء» أي: ولام الدعاء، وهي مثل لام الأمر لأنها توصل إلى الطلب من الأدنى إلى الأعلى، نحو: «ليغفر لنا الله»، قال الله تعالى حكاية عن أهل النار: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رِبُّكَ﴾⁽⁵⁾.

و«لا في النهي»، نحو: «لا تضرِبْ زَيْدًا»، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾⁽⁶⁾، ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾⁽⁷⁾، ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾⁽⁸⁾.

«والدعاء» [28/أ]، أي: ولا في الدعاء، وهي مثل الناهية إلا أنها توصل إلى طلب الترك من الأدنى إلى الأعلى، والنافية بالعكس.

وأول⁽⁹⁾ القسم الذي يجزم فعلين، هي «إن» وما بعدها، وهي على قسمين: حروف،

(1) سورة الشرح، الآية: 1.

(2) سورة الحديد، الآية: 16.

(3) عجز بيت من الوافر لعمر بن كلثوم في ديوانه، ص 271، ولسان العرب، ج 15، ص 436(إلى)، وشرح شواهد المغني للسيوطى، ج 1، ص 119، وخزانة الأدب، ج 9، ص 10.

وصدره: إِلَيْكُمْ يَا بْنِي بَكْرٍ إِلَيْكُمْ.

اللغة: إليكم: اسم فعل، أي: أبعدوا وتحروا، وكسر إليكم: تأكيداً للأولي.

المعنى: ألم تعرفوا منا إلى الآن الجد في الحرب عرفاناً يقيناً.

الشاهد: قوله: «أَلْمَا تَعْرَفُوا» على أنَّ الهمزة الداخلة على «لما» للاستفهام التقريري، أي: قد علمتم ذلك فلما ت تعرضوا لنا. خزانة الأدب، ج 9، ص 10.

(4) سورة الطلاق، الآية: 7.

(5) سورة الزخرف، الآية: 77.

(6) سورة القصص، الآية: 77.

(7) سورة الإسراء، الآية: 37.

(8) سورة طه، الآية: 61.

(9) في (ص): وأولى.

وأسماء فالحروف «إن» باتفاق، و«إذما» عند سيبويه⁽¹⁾، والأسماء على قسمين: أسماء غير ظروف وهي: «من، وما، ومَهْمَا، وأيُّ، وكِيفَما».

وأسماء ظروف، وتتقسم إلى قسمين: ظروف زمان، وظروف مكان، فظروف الزمان: «متى، وأيَّانَ، وأنَّى»؛ وظروف المكان: «أين، وحيثما».

وتسمى أدوات⁽²⁾ الشرط لأنها تحتاج إلى الشرط والجواب، وتجزم فعلين الأول يسمى شرطاً والثاني يسمى جواباً، فإن كانا مضارعين جزمت لفظهما، وإن كانا ماضيين جزمت محلهما، وإن كانوا مختلفين جزمت المضارع لفظاً والماضي محلًا، ومثال «إن» قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾⁽³⁾، ﴿إِنْ تَمْسَكُمْ حَسَنَةً تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبَّكُمْ سَيِّئَةً يَفْرَحُوا بِهَا﴾⁽⁴⁾. و«ما» نحو: «ومَا تَفْعَلُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ»⁽⁵⁾، و«من»، نحو: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا تُجْزَءَ بِهِ»⁽⁶⁾، «مَنْ كَاتَ يُرِيدُ حَرَثَ الْآخِرَةِ نَرَدَ لَهُ فِي حَرَثِهِ»⁽⁷⁾.

و«مهما»، نحو: «مَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِّنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفِي عَلَى النَّاسِ تُعْلَمْ»⁽⁸⁾، [28/ب]

وقال الشاعر:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِّنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفِي عَلَى النَّاسِ تُعْلَمْ⁽⁹⁾.

(1) على مذهب سيبويه، خلافاً للمبرد في أحد قوله، وابن السراج والفارسي في زعمهما أنها اسم ظرف زمان. يراجع الكتاب، ج 3، ص 56، والمقتضب، ج 2، ص 46، وارشاف الضرب، ج 2، ص 547.

(2) في (م): أدوات، وفي (ج)، و(ع): ذات.

(3) سورة المنافقون، الآية: 4.

(4) سورة آل عمران، الآية: 120.

(5) سورة البقرة، الآية: 197.

(6) سورة النساء، الآية: 123.

(7) سورة الشورى، الآية: 20.

(8) سورة الأعراف، الآية: 132.

(9) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص 32، والجني الداني، ص 612، ومغني اللبيب، ص 311، وشرح شواهد المغني، ج 2، ص 738، والدرر اللوامع، ج 2، ص 87، وبلا نسبة في شرح الأشموني، ج 3، ص 241. اللغة: الخليقة: الطبيعة. خالها: ظنها وحسبها. الحل في شرح أبيات الجمل، ص 147.

المعنى: يقول: مهما كان للإنسان من خلق حسن أم سيء ظن أنه يخفى على الناس علم ولم يخف. والدرر اللوامع، ج 2، ص 87.

الشاهد: قوله: «مهما تكون....تعلم» حيث جُزم الفعلان بـ«مهما».

و«إِذْمَا»، نحو: «إِذْمَا تَقْعُمْ أَقْمُ»، قال الشاعر:

إِذْمَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ⁽¹⁾.

و«أَيُّ» نحو قوله تعالى: «أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى»⁽²⁾.

و«مَتَى» نحو: «مَتَى تَقْعُمْ أَقْمُ مَعَكَ»، قال الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا

وقال آخر:

مَتَى تَأْتِنِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوْقَدٌ⁽⁴⁾.

(1) صدر بيت من الكامل للعباس بن مرداس السلمي في الكتاب، ج3، ص57، والكامل، ج3، ص158، وشرح المفصل، ج4، ص97، والحل في شرح أبيات الجمل، ص147، وبلا نسبة في المقتصب، ج2، ص47، والخصائص، ج1، ص131. وتمامه: حَفَّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأْنَ الْمَجْلُسُ.

اللغة: الرسول: المراد هو نبينا محمد(ص). حَفَّا عَلَيْكَ: أي قولاً واجباً عليك. اطمأن المجلس: استقر الملا. فتح المولى، ص202.

المعنى: إذا قدمت على الرسول ووقفت بين يديه فأبلغه ما قد فلتة لك، وهذا واجب عليك.

الشاهد: قوله: «إِذْمَا دَخَلْتَ....فَقُلْ» حيث جزم الفعلان بـ«إِذْمَا» الأول محل و الثاني لفظاً.

(2) سورة الإسراء، الآية: 110.

(3) البيت من الطويل لعبد الله بن الحر الجعفي في الكتاب، ج1، ص446، وشرح أبيات سيبويه، ج2، ص63، وشرح المفصل، ج7، ص53، والدرر اللوامع، ج2، ص406، وبلا نسبة في المقتصب، ج2، ص63، وشرح الأشموني، ج3، ص10. اللغة: تلم: من الإلمام، وهو الإتيان، والنزول. والجزل: الغليظ من الحطب. تأجج: أي اضطرم وتونق. المفضل في شرح أبيات المفصل، ص329.

المعنى: يصف نفسه وقومه بالكرم والجود، لأنهم يوفدون غلاظ الحطب لتقوى نارهم فينظرها الأضياف من بعيد فيقصدونها.

الشاهد: قوله: «مَتَى تَأْتَنَا...تَجِدْ» حيث جزم الفعلان بــمتى، وفي البيت شاهد آخر وهو جزم «تلّم» على أنه بدل من «تأتنا».

(4) البيت من الطويل للخطيئة جروي في ديوانه، ص51، والكتاب، ج3، ص86، والأغاني، ج2، ص168، والتبصرة والذكرة للصميري، ج1، ص417، وبلا نسبة في المقتصب، ج2، ص65، وشرح المفصل، ج2، ص66، وشرح الأشموني، ج3، ص242.

اللغة: تعشو: تأته على غير هداية أو القصد بالليل. فتح المولى، ص190. وقيل: النظر ببصر ضعيف. وشرح أبيات سيبويه، ج2، ص63.

المعنى: متى أتيت إلى هذا الممدوح ناظراً إلى ناره من بعيد وجدت أفضل نار عندها أكرم موقد وخير منزول. فتح المولى، ص195.

الشاهد: قوله: «مَتَى تَأْتَهُ...تَجِدْ» حيث جزم الفعلان بـــمتى، وفي البيت شاهد آخر وهو: قوله: (تعشو) حيث جاء مرفوعاً، لأنه إذا وقع بين الجزاء وبين جوابه فعل مستقبل في معنى الحال كان مرفوعاً. فتح المولى، ص193.

و «أيّان»، نحو: «أيّان تجلّسْ أجيلسْ معك»، قال الشاعر:
أيّان نومنك تأمن غيرنا وإذا لم تذر حذرا⁽¹⁾.
و «أيّن»، نحو: «أيّن تجلّسْ أجيلسْ معك»، قال الشاعر:
أيّن⁽⁴⁾ تضرّب بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلّاقي⁽²⁾.
و منه قوله تعالى: «أينما تكونوا يُدْرِكُكم الموت⁽³⁾».
و «أني»، نحو: «أني تكون أكُن»، قال الشاعر:
خليلي أني تأتيناني تأتينا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول⁽⁴⁾.
و «حيثما»، نحو: «حيثما تذهب أذهب»، قال الشاعر:
حيثما تستقم يقدّر لك الله له نجاحا في غابر الأزمان⁽⁵⁾.

(1) البيت من البسيط قائله مجهول. شرح شذور الذهب، ص 352، وشرح بن عقيل، ج 4، ص 14، وشرح الأشموني، ج 3، ص 244.

اللغة: نومنك: نعطك الأمان. حذرا: خائفاً وجلاً. لسان العرب (حذرا).

المعنى: يقول: إذا أعطيناك الأمان أمنت غيرنا، وإن لم نعطك لم تزل خائفاً.

الشاهد: قوله: «أيّان نومنك تأمن» حيث جُرم الفعلان بـ«أيّان».

(2) في (ع): أيّان.

(3) البيت من الخيف لابن همام السلولي في الكتاب، ج 3، ص 58، وبلا نسبة في المقتضب، ج 2، ص 47، وشرح المفصل، ج 4، ص 105، ج 7، ص 45، وشرح الأشموني، ج 3، ص 245.

اللغة: تضرّب بنا: تمشي بنا. العداة: بضم العين وبعد الألف تاء وهو جمع عاد، كفاض وقضاء. تجد: تصادف.

العيس: جمع بغير أعين ناقة أو جملًا، أي: أبيض أشقر. تسهيل الإشهاد، ق 154.

المعنى: يقول: إن تضرّب بنا العداة في موضع من الأرض نصرف الإبل نحوها للقاء.

الشاهد: قوله: «أين تضرّب.... تجدنا» حيث جُرم الفعلان بـ«أين».

(4) سورة النساء، الآية: 78.

(5) البيت من الطويل قائله مجهول. شرح شذور الذهب، ص 353، وشرح بن عقيل، ج 4، ص 16، وشرح الأشموني، ج 3، ص 248.

اللغة: خليلي: منادي بحرف النداء محفوفاً، تثنية لخليل. يحاول: يفعل. الإرضاء: الإعجاب. تسهيل الإشهاد، ق 156.

المعنى: يا صاحبي إنكما إن تأتيناني تأتيا أخا لكما، لا يريد إلا ما يرضيكما.

الشاهد: قوله: «أني تأتيناني تأتينا» حيث جُرم الفعلان بـ«أني».

(6) البيت من الخيف قائله مجهول. مغني الليب، ص 135، شرح شذور الذهب، ص 353، وشرح بن عقيل، ج 4، ص 15، وشرح الأشموني، ج 3، ص 247، وخزانة الأدب، ج 7، ص 20.

اللغة: النجاح: الفوز. الغابر: الزمن الباقي، ويطلق على الماضي أيضاً وهو من الأضداد. شرح شواهد المغني، ج 1، ص 391.

المعنى: إذا استقام سلوكك وحسن خلقك كان الجزء من الله الفوز في حياتك وبعد موتك.

و «كيفما»⁽¹⁾، نحو: «كيفما تصنع أصنع».

و أدوات الشرط⁽²⁾ تحتاج إلى جملتين الجملة الأولى لا تكون إلا فعلية، فعلها إمّا ماض أو مضارع، والجملة الثانية تكون إسمية وتكون فعلية، فإن كان فعل الأولى ماضياً و فعل الثانية مضارعاً جاز في المضارع الرفع والجزم، فتقول: «إنْ قَامَ زِيدٌ يَقُولُ عَمْرُو»، «ويقوم عمرو»، والدليل [29/أ] على إجازة الرفع قول الشاعر:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسَالَةً يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِيٌّ وَلَا حَرِمٌ⁽³⁾.
فرفع «يقول»⁽⁴⁾.

و إنْ وقعت الجملة الثانية اسمية أو طلبية، فلا بد من اقتراها بالفاء⁽⁵⁾، نحو قوله

الشاهد: قوله: «حيثما تستقيم يقدر» حيث جزمت «حيثما» هذين الفعلين.

(1) أجاز الكوفيون وقطرب الجزم بـ «كيف» مطلقاً، وقيل: يجوز بشرط اقتراها بـ «ما»، ومذهب سيبويه أن يجازى بها معنى لا عملاً، ويجب كون فعلها منفي اللفظ والمعنى، نحو: كيف تصنع أصنع، ولايجوز: كيف تجلس أذهب. بالإتفاق. يراجع: الكتاب، ج 3، ص 60، وهم الهوامع، ج 2، ص 453.

(2) لم يذكر الشارح «إذا» وهي من عوامل الجزم التي تلزم فعلين، ولعل السبب خلو النسخة التي اعتمدها في الشرح منها، والدليل على خلو بعض نسخ المقدمة الأجرؤمية من «إذا» ما ذكره أحد شراح الأجرؤمية وهو نور الدين السنّهوري بقوله: وأمّا «إذا» فالجزم بها خاص بالشعر كما قال المؤلف في بعض نسخه، وهذا إذا لم يكن معها «ما» كقول الشاعر:
استغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغَنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خَاصَّةً فَتَجَمَّلِ.

شرح الأجرؤمية للسنّهوري، ج 1، ص 220.

(3) البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص 153، والكتاب، ج 3، ص 66، والمقتضب، ج 2، ص 68، وشرح أبيات سيبويه، ج 2، ص 75، والإنصاف، ج 2، ص 163، ومغني اللبيب، ص 399، وشرح شواهد المغني، ج 2، ص 838، والدرر اللوامع، ج 2، ص 188، وبلا نسبة في وشرح المفصل، ج 8، ص 157، وشرح الأشموني، ج 3، ص 245. اللغة: خليل: فقير. ويوم مسألة: يروى بدله مسغبة أي مجاعة. وحرم: بفتح الحاء وكسر الراء أي ممنوع. وشرح شواهد المغني، ج 2، ص 839.

المعنى: أي إذا سئل لم يعتن بغيبة مال ولا حرمه على سائله. الدرر اللوامع، ج 2، ص 198.

الشاهد: قوله: «وَإِنْ أَتَاهُ...يَقُولُ» استشهد به على رفع المضارع الواقع جزاء الشرط إذا كان فعل الشرط ماضياً. وشرح شواهد المغني، ج 2، ص 839.

(4) رفعه عند سيبويه على تقدير تقديم كون الجواب محفوفاً، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعف عن العمل في الجواب. يراجع الكتاب، ج 3، ص 66، والمقتضب، ج 2، ص 67، وشرح التصريح، ج 2، ص 403، وهم الهوامع، ج 2، ص 460، وحاشية الصبان، ج 4، ص 26.

(5) أصل جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحًا لجعله شرطاً فإذا جاء على الأصل لم يحتاج إلى فاء يقترن بها، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا ولم.

تعالى: ﴿مَهْمَا تَاتِنَا بِهِ مِنْ أَيَّةٍ لَتَسْحَرَنَا هَبَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾.

وقد تخلف «الفاء» «إذا» الفجائية، نحو: ﴿وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ وَإِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾⁽²⁾.

باب مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

المَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ⁽³⁾، بدأ بالمرفووعات لأنها كلها عادات⁽⁴⁾ والعمدة مala يستغنى عنها في الكلام، مما لا يتم الكلام إلا به أصل لما يتم بدونه، وثني بالمنصوبات لأنها بعضها عادات وبعضها فضلات، وأخر المخوضات لأنها تابعة للعمدية والفضلية، وحقُّ التابع أن يتاخر⁽⁵⁾ عن المتبع.

والمَرْفُوعَاتُ: جمع مرفع، وهو ما وجدت فيه عالمة من علامات الرفع إماً ظاهرة أو مقدرة. واحترز بذكر الأسماء من الفعل⁽⁶⁾ المضارع المرفع، فإنه لا يدخل هنا، والرفع لقب من ألقاب الإعراب وهو عبارة عن وجود ضمة أو ما يقوم مقامها في آخر المعرف، لعامل الرفع.

= وأما إذا جاء جواب الشرط مضي المعنى، أو جامداً، أو إنشاءً، أو مقروناً بقد ، أو تنفيسي، أو نافِ غير «لا، ولم»، وجب اقتراحه «بالفاء»، وكذلك لو وقع جواب الشرط جملة اسمية. ومثال وقوع مضي المعنى جواباً قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدُّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدِقَتْ﴾ [يوسف:26]. ومثال الجامد قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة: 249]. ومثال الإنشاء قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي﴾ [الكهف: 39-40]. ومثال المقرون بقد قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرُقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلٍ﴾ [يوسف:77]. والمقرون بالتنفيس كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54]. والمقرون بنافِ غير «لا، ولم» كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكَفَّرُوا﴾ [آل عمران: 115]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعُلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67]. ومثال كون الجواب جملة اسمية مقرونة «بالفاء» قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسِسْكَ اللَّهُ بِضُرٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسِسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: 17]. يراجع توضيح المقاصد، ج 4، ص 1265، وشرح الأجرُوميَّة للسنهروري، ج 1، ص 222.

(1) سورة الأعراف، الآية: 132.

(2) سورة الروم، الآية: 36.

(3) يقول ابن آجروم: (بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ) المَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وهي: الفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالْتَّوْكِيدُ، وَالْبَلْلُ).

الأجرُوميَّة، ص 11-12.

(4) في (ع): عادات.

(5) في (س): التأخير.

(6) سقطت من (ع).

ثم المرفوعات لها أقسام سبعة، أحدها⁽¹⁾: **الفاعل** نحو: «قَامَ زَيْدٌ وَالْفَتَى وَالْقَاضِي وَغُلَامِي»، والثاني: **المفعول**⁽²⁾ الذي لم يُسمَّ فاعلُه، نحو: «[ضَرَبَ زَيْدٌ وَالْفَتَى وَغُلَامِي]⁽³⁾»، والثالث، والرابع: **المبتدأ وخبره**، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالْفَتَى قَاعِدٌ، وَالْقَاضِي حَاكِمٌ، وَعَبْدِي مَضْرُوبٌ»، والخامس: اسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، نحو: «كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا، وَصَارَ عَمَرُ عَالِمًا، وَالْفَتَى قَارِئًا، وَالْقَاضِي عَادِلًا^(29/ب)»، وَغُلَامِي مُصلَّيًا»، والسادس: **خبرُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا**، نحو: «إِنَّ زِيدًا عَالِمٌ وَعَمِرًا ذَاهِبٌ»، والسابع: **التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ**، وَهُوَ التَّابِعُ وَهُوَ المُشارِكُ لِمَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ الْحَاصِلِ وَالْمُتَجَدِّدِ، فَقُولِي: «مُشَارِكٌ لِمَا قَبْلَهُ»، مُخْرَجٌ لِلْحَالِ وَالْتَّمِيزِ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَخْفُوضَاتِ، وَقُولِي: «فِي إِعْرَابِهِ الْحَاصِلِ وَالْمُتَجَدِّدِ»، مُخْرَجٌ لِلْحَالِ وَالْتَّمِيزِ مِنَ الْمَنْصُوبِ وَالْخَبْرِ، وَهُوَ أَيُّهُ: وَالْتَّابِعُ، أَرْبَعَةُ أَشْيَاءُ النَّعْتِ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ»، وَالْعَطْفُ: نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمِرُو»، وَالْتَّوْكِيدُ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَالْبَدْلُ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ أَخْوَكَ».

فلما ذكر المرفوعات في هذا الباب إجمالاً أراد أن يفصلها أولاً فأولاً، ويضع لكل مرفوع باباً، فبدأ بذكر الفاعل على الترتيب الأول، فقال:

باب الفاعل⁽⁴⁾

سُمِّيَ الفاعلُ فاعلاً لأنَّهُ هو الذي فعل الفعل، نحو قوله: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمِرًا⁽⁵⁾». فـ«زَيْدٌ» هو الذي فعل الضرب، وَهُوَ المصنف بقوله: «الفاعلُ هُوَ الاسمُ المرفوعُ المذكورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ»، فخرج بذكر «الاسم»، الفعل والحرف، وبذكر «المرفوع»، المنصوب والمخصوص وأحتذر بقوله: «المذكور قَبْلَهُ فِعْلُهُ»، من مذهب الكوفيين الذين يجيزون تقدم⁽⁶⁾ الفاعل على

(1) سقطت من (ع).

(2) في (س): الرفع، وفي (ع): المرفوعات.

(3) سقطت من (م).

(4) يقول ابن آجرؤم: (الفاعلُ هُوَ الاسمُ المرفوعُ المذكورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ. وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمِرٌ. فَالظَّاهِرُ، نَحْوَكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُولُ زَيْدٌ، وَقَامَ الرِّيَدَانِ وَيَقُولُ الرِّيَدَانِ، وَقَامَ الرِّيَدُونَ وَيَقُولُ الرِّيَدُونَ، وَقَامَ الرِّجَالُ وَيَقُولُ الرِّجَالُ، قَامَتْ هَذِهِ وَتَقَوَّمَ هَذِهِ، وَقَامَتْ الْهِنْدَانِ وَتَقَوَّمَ الْهِنْدَانِ، وَقَامَتْ الْهِنْدَاتُ وَتَقَوَّمَ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتْ النِّسَاءُ وَتَقَوَّمَ النِّسَاءُ، وَقَامَ أَخْوَكَ وَيَقُولُ أَخْوَكَ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُولُ غُلَامِي، وَمَا أُشْبِهُ ذَلِكَ. وَالْمُضْمِرُ: وَاثْنَا عَشَرَ، نَحْوَكَ: «ضَرَبَتُ، ضَرَبَتَ، ضَرَبَتُمَا، ضَرَبَتُمُّنَّا، ضَرَبَتُنَّا، ضَرَبَتُ، ضَرَبَتَ، ضَرَبَتُمَا، ضَرَبَتُمُّنَّا»). الأجرؤمية، ص 12-13.

(5) سقطت من (ع)، و(س)، و(ص).

(6) في (م): تقديم.

فعله، فيقولون: «زَيْدٌ قَامَ»، فـ «زَيْدٌ» فاعل مقدم على فعله، وهذا الحد غير صحيح لأنه يخرج ما كان فاعلاً ليس باسم وإنما هو في تأويل الاسم كقولك: «أَعْجَبَنِي أَنْ يَقُومَ زَيْدُ»، و«ضَرَّنِي أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» وما كان مثل ذلك [30/أ]، فـ «أَنْ» و«أَنَّ» وما دخلتا عليه ليس باسم وإنما هو في تأويل الاسم وهو فاعل.

ويخرج أيضاً ما كان مذكوراً قبله عامله وليس بفعل، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، و«عَمْرُو ذَاهِبٌ أَخُوهُ»، فـ «قَائِمٌ»، وـ «ذَاهِبٌ» عاملان في الفاعل متقدمان عليه وليسما فعلين بل اسمان مشتقان، والمشتق يعمل كال فعل، ويدخل عليه اسم كان لأنّه اسم مرفوع مذكور قبله. فصار حده غير جامع ولا مانع وشرط الحد أن يكون جاماً لأفراد المحدود مانعاً من دخول غيره معه، ولكنَّ هذا تعريف بالرسم، لا بالحد، وحده أن يقول: «الفاعل اسم أو ما هو في تأويله مقدم عليه فعل أو ما هو في معناه، على طريقة فعل وفاعل»، فقولي: «اسم» مخرج لل فعل والحرف. و«ما هو في تأويله»، مدخل للمؤول بالاسم، وقولي: «مقدم عليه» مخرج للذى تأخر عنه فعله، نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ» فإنه حينئذ يعرب مبتدأ وما بعده خبره خلافاً للكوفيين⁽¹⁾، وقولي: «وما هو في معناه» مدخل لنحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، فال فعل، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» و«يَقُومُ زَيْدٌ» وما في معناه نحو: «جَاءَ الْكَرِيمُ أَبُوهُ وَالْحَسَنُ وَجْهُهُ»، وقولي: «على طريقة فعل وفاعل»، مخرج لاسم كان وأخواتها.

فلما⁽²⁾ صحَّ هذا فاعلم أنَّ الفاعل ينقسم[قسمين]⁽³⁾ كما قال المصنف: وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمِرٌ، فالظاهر ما دلَّ بلفظه وإعرابه على معناه، والمضمير ما دلَّ على مسماه بقيد التكلم والخطاب [30/ب] والغيبة، فالظاهر، نحو: «قَامَ زَيْدٌ»، و«يَقُومُ زَيْدٌ»، قال الله تعالى: «وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ أَلِ فِرْعَوْنَ»⁽⁴⁾، «وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلِيقَتِنِي كُنْتُ تُرَبَّاً»⁽⁵⁾، و«قَامَ الزَّيْدَانِ»، و«يَقُومُ الزَّيْدَانِ»، قال الله تعالى: «قَالَ رَجُلَانِ»⁽⁶⁾، «وَمَا يَسْتَوِي

(1) ويظهر الخلاف في التثنية والجمع، فعلى مذهب الكوفيين، يجوز «الزَّيْدَانَ قَامَ»، والزَّيْدُونَ قَامَ» وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: «الزَّيْدَانَ قَامَ، والزَّيْدُونَ قَامُوا» فتأتي بـألف وـواو في الفعل، يكونان الفاعلين. شرح ابن عقيل، ج 2، ص 33.

(2) في (ص): فإذا.

(3) سقطت من (ع)، و(م).

(4) سورة غافر، الآية: 28.

(5) سورة النبأ، الآية: 40.

(6) سورة المائدة، الآية: 23.

الْبَحْرَانِ⁽¹⁾، و«قَامَ الْزَّيْدُونَ، وَيَقُولُ الْزَّيْدُونَ»، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾⁽²⁾، ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَفِّقُونَ﴾⁽³⁾، و«قَامَ أَخْوَكَ»، و«يَقُولُ أَخْوَكَ»، قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمَّ وَإِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾⁽⁴⁾، وتقول: «قَامَتْ هِنْدُ» و«تَقَوَّمُ هِنْدُ»، و«قَامَتِ الْهِنْدَانِ»، و«تَقَوَّمُ الْهِنْدَانِ»، و«قَامَتِ الْهِنْدَاتُ» و«تَقَوَّمُ الْهِنْدَاتُ»، و«قَامَ الرَّجَالُ» و«يَقُولُ الرَّجَالُ»، و«قَامَتِ النِّسَاءُ» و«تَقَوَّمُ النِّسَاءُ»، وما أشبه ذلك.

والضمير سمي مضمراً لأنّه مشتق من الإضمار وهو الإستار، وقيل مشتق من الضمور، وهو الهزال، وجملة المضمرات ستون باتفاق، اثنا عشر في الرفع متصلات واثنا عشر منفصلات، واثنا عشر في النصب متصلات واثنا عشر منفصلات، واثنا عشر في الخفض متصلات، فهذه ستون، واختلفوا في «الياء» من تعلين فقيل: ضمير رفع، وقيل عالمة تأنيث بمنزلة «التاء».

فالمرفووعات المتصلات اثنا عشر؛ وحد المتصل مالا يبدأ به ولا يقع بعد «إلا» في الاختيار، وقد يقع بعدها في ضرورة الشعر كقوله:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا دِيَارُ⁽⁵⁾.

فأتى بضمير المخاطبة متصلةً بعد «إلا» ضرورة.

ومراتب الضمائر ثلاثة[31/أ]، مرتبة التكلم، ومرتبة الخطاب، ومرتبة الغيبة، وكل مرتبة فيها أصل وفرع، فقدم مرتبة التكلم في التمثيل فقال: نحو قولك «ضررتُ»، قال الله

(1) سورة فاطر، الآية: 12.

(2) سورة الفرقان، الآية: 8.

(3) سورة الأنفال، الآية: 49.

(4) سورة يوسف، الآية: 94.

(5) البيت من البسيط. قائله مجهول. *الخصائص*، ج 1، ص 307، *شرح المفصل*، ج 3، ص 101، وأوضح المسالك، ج 1، = ص 83، *تلخيص الشواهد*، ص 100، *مغني اللبيب*، ص 416، *شرح بن عقيل*، ج 1، ص 45، *شرح الأشموني*، ج 1، ص 87، *شرح شواهد المغني*، ج 2، ص 844.

اللغة: المبالغة بالشيء: الافتراض به. ديار: أحد. *شرح شواهد المغني*، ج 2، ص 845.
المعنى: لا يهمنا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا أحد سواك.

الشاهد: قوله: «إلاك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلا» للضرورة الشرعية.

تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ وَإِلَّا مَا أَمَرْتُنِي بِهِ﴾⁽¹⁾، فالباء فيه للمتكلم وحده وهي أصل التكلم، وفرعه «ضربنا» لأن الجمع فرع عن المفرد، و«نا» للمتكلم ومن معه، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْبَنَا﴾⁽²⁾، وللمعجم نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿وَزَرَّنَا عَلَيْكَ الْكِتَابِ تِبَيَّنَ﴾⁽³⁾، وأصل الخطاب «ضربٌ»، قال الله تعالى: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾⁽⁴⁾، وفرعه «ضربٍ»، لأن المؤنث فرع عن المذكر، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ آمْتَلَاتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾⁽⁵⁾.

و«ضربتما» لتنمية المخاطبين والمخاطبتين، لأن التنمية يستوي فيها المذكر والمؤنث، وضمت فيه «الباء» لأنها وقعت قبل الميم، والميم بمنزلة الواو لأنها شفوية، وما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً وكذلك ما قام مقامه، وهو فرع لأن التنمية فرع عن المفرد. و«ضربتم» لجمع المخاطبين، وهو فرع لأن الجمع فرع عن المفرد، قال الله تعالى: ﴿هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ﴾⁽⁶⁾، وضمت «الباء» لأجل الميم⁽⁷⁾ كما سبق.

و«ضربتن» لجمع المخاطبات، وفرعيته من جهة الجمع ومن جهة التأنيث، قال الله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾⁽⁸⁾، وضمت فيه الباء لأجل النون لأنها قريبة من الواو لأنها تدغم فيها. وأصل الغيبة «ضرب» فالضمير مستتر [31/ب] فيه تقديره «هو» لأن الضمير يكون مستتراً ويكون بارزاً، فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ، والبارز ماله صورة في اللفظ، نحو: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنَ أَنفُسِكُمْ﴾⁽⁹⁾، وفرعه «ضربٌ» لأن المؤنث

(1) سورة المائدة، الآية: 117.

(2) سورة الممتحنة، الآية: 4.

(3) سورة النحل، الآية: 89.

(4) سورة الأنبياء، الآية: 62.

(5) سورة ق، الآية: 30.

(6) سورة يوسف، الآية: 89.

(7) سقطت من(ص).

(8) سورة الأحزاب، الآية: 32.

(9) سورة الروم، الآية: 28.

فرع عن المذكر، قال الله تعالى: ﴿فَمَا سَمِعْتُ بِمَكْرِهِنَ أَرْسَلَتِ إِلَيْهِنَ﴾⁽¹⁾.

و«ضرَبَا» لتنمية المذكر الغائب وهو فرع لأن التنبيه فرع عن المفرد، قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبَّنَا إِنَّا نَخَافُ﴾⁽²⁾، وتحقه «الباء» مع المؤنث، فيقال في تنبئتها: «ضرَبَتَا»، قال الله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَاعِينَ﴾⁽³⁾. و«ضرَبُوا» لجمع الغائبين، وهو فرع لأن الجمع فرع عن المفرد، قال الله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُم﴾⁽⁴⁾.

و«ضرَبَنَ» لجمع الغائبات، وهو فرع من جهة الجمع ومن جهة التأنيث، قال الله تعالى: ﴿فِي مَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾⁽⁵⁾، وضمائر التكلم، وضمائر الخطاب لا تحتاج إلى اسم تعود عليه تفسرها القرينة وهي الحضور، وضمائر الغيبة لابد لها من اسم تعود عليه، ويكون ذلك الاسم مطابقاً للضمير في الإفراد والتنبيه والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: «زيدٌ ضَرَبَ هُوَ»، و«هندٌ ضَرَبَتْ هِيَ»، و«الزَّيْدَانِ ضَرَبَا»، و«الزَّيْدُونَ ضَرَبُوا»، و«الهِنَدَاتُ ضَرَبَنَ»، وكل اسم رجع عليه الضمير فإنك تأتي بذلك الاسم وتجعله في محل الضمير، فإن صح ذلك صح الكلام وإلا فسد، تقول مثلاً: في «زيدٌ ضَرَبَ»، «ضرَبَ زيدٌ»، [أ] وفي «الزَّيْدَانِ ضَرَبَا»، «ضرَبَ الزَّيْدَانِ»، وفي «الزَّيْدُونَ ضَرَبُوا»، «ضرَبَ الزَّيْدُونَ»، وذلك معنى قولهم الفعل إذا قدم أحد، وإذا آخر ثي وجمع.

باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله⁽⁶⁾

لما فرغ من ذكر الفاعل وأحكامه، وأقسامه⁽⁷⁾ شرع في ذكر النائب عن الفاعل وعبر

(1) سورة يوسف، الآية: 31.

(2) سورة طه، الآية: 45.

(3) سورة فصلت، الآية: 11.

(4) سورة النساء، الآية: 66.

(5) سورة البقرة، الآية: 240.

(6) يقول ابن آحروم: (باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعلهُ وهو الاسم المرفوع، الذي لم يذكر معه فاعلهُ. فإنَّ الفعل ماضياً ضمَّ أوله وكسر ما قبل آخره، وإنْ كان مضارعاً ضمَّ أوله وفتح ما قبل آخره. وهو على قسمين: ظاهر، ومضمر. فالظاهر، نحو قوله: ضُرِبَ زيدٌ، و يُضُرِبَ زيدٌ، وأكْرَمَ عَمْرُو، و يُكْرَمَ عَمْرُو. والمضمر: واثنا عشر، نحو قوله: «ضرَبْتُ، ضُرِبْنَا، ضُرِبْتَ، ضُرِبْتِ، ضُرِبْتُمْ، ضُرِبْتُمْ، ضُرِبْتُنَّ، ضُرِبْتَ، ضُرِبَ، ضُرِبَتْ، ضُرِبَتْ، ضُرِبُوا، ضُرِبْنَ»). الأجرُوميَّة، ص 13.

(7) سقطت من (ع).

عنه بالمفعول الذي لم يسمَّ فاعله، وعبارة النائب أولى، لأنها تشمل كل ما ينوب عن الفاعل سواء كان مفعولاً أو غيره، ويخرج عنها⁽¹⁾ المفعول الثاني، من نحو: «أعطي زيد درهماً» فإنه مفعول لما لم يسم فاعله مع⁽²⁾ أنه غير مراد هنا ولكن تسماح في العبارة تقريباً للمبتديء؛ وفعله يقال له الفعل المجهول الفاعل، وال فعل المبني للمفعول، وعبارة المبني للمفعول أولى، لأنَّه قد يوجد الفعل المبني للمفعول وفاعله معلوم، نحو: «وَقُضِيَ الْأَمْرُ»⁽³⁾ فالفاعل هو الله سبحانه وهو معلوم عند كل واحد، ولا يجوز أن يقال في هذا ومثله مجهول الفاعل إلا على جهة المجاز.

وعرفه بقوله: «وَهُوَ الاسمُ المرفوعُ الذِّي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ»، هذا تعريف بالجنس والعرض العام، وهو تعريف بالرسم⁽⁴⁾ لا بالحد، لأن الاسم جنس يشمل جميع الأسماء، والمرفوع الذي لم يذكر معه فاعله يعم النائب والمبتدأ وغيرهما من المرفوعات⁽⁵⁾. وفعله إمَّا ماضٍ أو مضارع كما قال: «إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا ضُمَّ أَوْلَهُ وَكُسْرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أَوْلَهُ وَفُتْحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ»، وهذا الشرط [32/ب] صادق في الثلاثي وأمَّا الرباعي فلا يخلو إمَّا أن تكون حروفه أصلية، أو تكون الهمزة فيه زائدة، فإن كانت حروفه أصلية، فإنَّ كان ماضياً ضُمَّ أَوْلَهُ وسُكُنَ ثانية وكسْرَ ثالثة، وإنَّ كان مضارعاً ضُمَّ أَوْلَهُ وفُتحَ ثانية وسُكُنَ ثالثة وفُتحَ ما قبل آخره، نحو: «دُخْرَجُ» «يُدَخِّرَجُ»، وإنَّ كانت فيه الهمزة زائدة، فإنَّ كان ماضياً فحكمه حكم «دُخْرَجُ» في الحركات والسكنات، وإنَّ كان مضارعاً ضُمَّ أَوْلَهُ وسُكُنَ ثانية وفُتحَ ما قبل آخره، نحو: «أَكْرَمُ» «يُكْرَمُ».

وإنَّ كان الفعل خماسياً فلا يخلو إمَّا أن يكون أَوْلَه تاءً أو همزة، فإنَّ كان أَوْلَه «تاءً» فإنَّ كان ماضياً ضُمَّ أَوْلَهُ وثانية وكسْرَ ما قبل آخره مشدداً، وإنَّ كان مضارعاً ضُمَّ أَوْلَهُ وفُتحَ ثانية وثالثة ورابعة مشدداً، نحو: «تُقْبَلُ، يُتَقْبَلُ»، قال الله تعالى: «فَتُقْبَلَ مِنَ الْأَحَدِ هُمَا

(1) في (س)، و(ع): عنه.

(2) سقطت من (ع).

(3) سورة البقرة، الآية: 210.

(4) الرسم النام ما يتراكب من الجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك؛ والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بالجنس بعيد كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجسم الضاحك. التعريفات، ص 116.

(5) سقطت من (س).

وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ⁽¹⁾، وإن كان⁽²⁾ أوله همزة فإن كان ماضياً ضم أوله وسکن ثانية وضم ثالثه وكسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً ضم أوله وسکن ثانية، وفتح ثالثه وما قبل آخره، نحو: «أَكْتُسِبَ يُكْتَسِبُ»، وإن كان الفعل سداسياً فلا يكون أوله إلا همزة، فإن كان ماضياً ضم أوله وسکن ثانية، وضم ثالثه وسکن رابعه وكسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً ضم أوله وسکن ثانية وفتح ثالثه وسکن رابعه وفتح ما قبل آخره، نحو: «أُسْتَخْرَجَ، يُسْتَخْرَجُ».

وأما معتل الوسط، مثل: «قال، وباع، وغاض»، فللعرب فيه ثلاثة لغات إذا بنوه للمفعول أحدها: قلب الألف ياءً، والفتحة [33/أ] كسرة، نحو: «قيل، وبيع، وغيض»، وهي المشهورة، وبها⁽³⁾ ورد القرآن، قال تعالى: «قِيلَ آدْخُلِ الْجَنَّةَ»⁽⁴⁾، «وَغَيْضَ الْمَاءَ»⁽⁵⁾. وثانيها: إشمام⁽⁶⁾ الكسرة بالضمة إشارة إلى أن الأصل: «قول»، و«بيع»، وبه قرأ الكسائي⁽⁷⁾ وهشام⁽⁸⁾ «قيل»، و«غيض».

(1) سورة المائدة، الآية: 27.

(2) سقطت من (ع).

(3) سقطت من (ص)، وفي (ع): وبه.

(4) سورة يس، الآية: 26.

(5) سورة هود، الآية: 44.

(6) قرأ الكسائي وهشام لفظ «قيل» حيث وقع في القرآن الكريم، ولفظ «غيض» في هود، ولا ثاني له في القرآن، ولفظ «غيض» «وجيء بالنبيين» «وجيء يومئذ بجهنم» بإشمام كسر الحرف الأول منها ضمماً. وقرأ ابن عامر والكسائي بالإشمام في «وحيل بينهم وبين ما يشتهون»، في سباء، و «سيق» في الموضعين في سورة الزمر وقرأ ابن عامر والكسائي ونافع بالإشمام في «سيء بهم» في هود والعنكبوت، «سيئت» في الملك. وكيفية الإشمام في هذه الأفعال أن تحرك الحرف الأول منها بحركة مركبة من حركتين ضمة وكسرة، وجاء الضمة مقدم وهو الأقل ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ولا يضبط هذا الإشمام إلا التلقي والأخذ من أفواه الشيوخ المتقنين. الوافي في شرح الشاطبية، ص 201.

(7) الكسائي هو: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، مولى بنى أسد، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، قرأ على حمزة الزيارات، ثم اختار لنفسه قراءة، صنف معانى القرآن، ومختصرًا في النحو، والنواذر، وغيرها. توفي سنة 182هـ، وقيل: 183، 189، 192هـ. يراجع طبقات النحوين واللغويين، ص 127-130، نزهة الأباء في طبقات الأدباء، ص 58-64، بغية الوعاة، ج 2، ص 162-164.

(8) وهشام هو: هشام بن عمار السلمي، قاريء مشهور، خطيب دمشق ومقرئها ومحدثها. توفي سنة 245هـ. معرفة القراء الكبار، ج 1، ص 160.

وثلاثها: «بُوع» و«قول» بقلب الألف واواً، وهي أقلها، ومنها قول الشاعر:
 لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ⁽¹⁾.

فلما علمت النائب وفعله وأحكامهما، فاعلم أنَّ النائب قسمان، كما قال المصنف: «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمِرٌ»، كما تقدم في الفاعل، فالظاهر، نحو قوله: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، و يُضْرِبُ زَيْدٌ، وأَكْرَمَ عَمْرُو، و يُكْرَمُ عَمْرُو»، و ضُرِبَ الزيдан و يُضْرِبَ الزيدان، و ضُرِبَ الزيدون، و يُضْرِبُ الزيدون ، ضُرِبَتْ هَنْدٌ و ضُرِبَتْ الهناداتُ، و ضُرِبَ الرَّجَالُ، و يُضْرِبُ الرَّجَالُ، و ضُرِبَتْ النِّسَاءُ، و تُضْرِبُ النِّسَاءُ، و ضُرِبَ الفتى والقاضي وغلامي، و يُضْرِبُ الفتى والقاضي وغلامي.

فاعلم أنَّ الفاعل يحذف لغرض من الأغراض، إمَّا للعلم به، نحو: «وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا»⁽²⁾، والتقدير: خلق الله الإنسان ضعيفاً، أو للجهل به، نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، إذا لم تعلم الضارب، أو للخوف منه، نحو: «سُرِقَ الْمَتَاعُ»، إذا كان السارق قوياً، أو للخوف عليه، إذا كان ضعيفاً، أو للتعظيم، نحو: «قُطِعَ الْلَّصُّ»، والتقدير، نحو: «قَطَعَ الْأَمِيرُ يَدَ الْلَّصِّ»، أو للتحيز، نحو: «قُتِلَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، والتقدير: «قُتِلَ أَبُو لَوْلَةَ عَمْرَ».

ويينوب [33/ب] عنه المفعول في رفعه وعمديته، واتصاله، وعدم تقادمه⁽³⁾، وقد يينوب عنه المصدر، نحو قوله تعالى: «فَإِذَا نُفِخَ فِي الْصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً»⁽⁴⁾، وال مجرور، نحو

(1) البيت من الرجز، لرؤبة في شرح التصريح، ج1، ص438، وشرح شواهد المغني، ج2، ص19، والدرر اللوامع، ج1، ص524، ج2، ص534، وبلا نسبة في أسرار العربية، ص92، وأوضح المسالك، ج2، ص155، ومغني الليبب، ص372، وشرح بن عقيل، ج2، ص52، وشرح الأشموني، ج1، ص415.

اللغة: ليت: حرف تمنٌ، وجملة «وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ» معترضة بين «ليت» الأولى والثانية المؤكدة، وهما حرفان. و«ليت» الثانية: اسم مرفوع بـ«ينفع» والمراد بها اللفظة، وهو أحد الشواهد على الإسناد اللغطي. و«بوع» لغة في «بيع». شرح شواهد المغني، ج2، ص19.

المعنى: أتمنى أن يباع الشباب فأشتريه، ولكنَّ التمني لايفيد ولاينفع، لأنَّ الشباب إذا ولَى لا يرجع.

الشاهد: قوله: (بُوع) فإنَّقياس فيه «بيع» لأنَّه مجهول «باع». قيد الشوارد، ص36.

(2) سورة النساء، الآية: 28.

(3) في (ع): تقديمها.

(4) سورة الحاقة، الآية: 13.

قوله تعالى: ﴿وَحْيَةٌ بِالنَّيْنِ﴾⁽¹⁾، والظرف، نحو قوله تعالى: ﴿وَحْيَةٌ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾⁽²⁾، ونحو قولهم: «صيَّمَ رمضان»، فمتى وجد المفعول مع غيره مما ذكرنا فلا ينوب إلا هو، وقد ينوب غيره مع وجوده كقوله:

لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا.⁽³⁾

والمضمر اثنا عشر متصلات أيضاً كما في الفاعل نحو قولك: «ضرَبْتُ» للمتكلم وحده، و«ضرَبْنَا» للمتكلم ومن معه أو لمعظم نفسه، و«ضرَبْتَ» للواحد المخاطب، و«ضرَبْتِ» للواحد المخاطبة، و«ضرَبْتُمَا» لثنية المخاطبين والمخاطبتين، و«ضرَبْتُمْ» لجمع المخاطبين، و«ضرَبْتُنَّ» لجمع المخاطبات، و«ضرَبَ» للواحد الغائب، و«ضرَبْتُ» للواحد الغائب، و«ضرَبَا» لثنية الغائبين، ويقال في ثنية الغائبين «ضرَبَنَا»، و«ضرَبُوا» لجمع الغائبين، و«ضرَبُنَّ» لجمع الغائبات، والأصل والفرع هنا كما سبق في باب الفاعل، وضمائر الغيبة لابد لها من اسم تعود عليه كما سبق أيضاً.

بابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ⁽⁴⁾

لما فرغ من ذكر النائب وأحكامه وأقسامه، أتي بعده بالمبتدأ والخبر على الترتيب

(1) سورة الزمر، الآية: 69.

(2) سورة الفجر، الآية: 23.

(3) صدر بيت من الرجز لرؤبة في شرح التصريح، ج 1، ص 430، والدرر اللوامع، ج 1، ص 363، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج 2، ص 150، وشرح بن عقيل، ج 2، ص 55، وشرح الأشموني، ج 1، ص 421. تمامه: ولا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هَدَى

اللغة: العلياء: المرتبة العليا. الغي: الضلال. الدرر اللوامع، ج 1، ص 363.

المعنى: لا يولع بالمنزلة العليا إلا الأسياد، ولا يهدي أصحاب الضلال إلا أصحاب الهدایة.

الشاهد: قوله: (لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا) حيث أثاب الجار والمجرور وهو قوله «بِالْعَلِيَاءِ» عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوله «سَيِّدًا».

(4) يقول ابن آجريم: (بابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ). المبتدأ: هو الاسم المروي العاري عن العوامل лингвистическая. والخبر هو الاسم المروي عن المنسد إليه، نحو قوله: زَيْدٌ قَائِمٌ، والزَّيَّدَانَ قَائِمَانَ، وَالزَّيَّدُونَ قَائِمُونَ. المبتدأ قسمان: ظاهرٌ ومضمرٌ، فالظاهرُ تَقَدَّمُ ذِكْرُهُ. والمضمرُ اثنا عشر، وهي: أنا وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُنَّ، نحو قوله: «أَنَا قَائِمٌ»، و«نَحْنُ قَائِمُونَ» وما أشبه ذلك. والخبر قسمان مفردٌ وغَيْرُ مفردٌ، فالمفرد: نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ». وغير المفرد أربعة أشياء: الجار المجرور، الظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، نحو قوله: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، و«زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و«زَيْدٌ قَلَمْ أَبُوهُ»، و«زَيْدٌ جَارِيَّتُهُ ذَاهِبٌ»). الأجرُوميَّة، ص 13-14.

المتقدم في باب المرفوعات وحده بقوله: «فالمبتدأ: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية⁽¹⁾. والخبر هو الاسم [المرفوع]⁽²⁾ المستند إليه»، قوله:[4/34] هو الاسم، احترز به من الفعل، والحرف. قوله: المرفوع، احترز به من المنسوب، والمخوض. قوله: العاري عن العوامل اللفظية⁽³⁾، احترز به من سائر المرفوعات. وهذا الحد غير صحيح، لأنه غير جامع، ولا مانع، وحقه أن يقول: المبتدأ اسم أو ما في تأويله، ليجمع الاسم الصريح كـ: «زيد قائم» والمؤول بالمصدر، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرًا لَّكُم﴾⁽⁴⁾، ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾⁽⁵⁾، و«تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»⁽⁶⁾، مجرد عن⁽⁷⁾ العوامل اللفظية غير الزائدة، ليخرج [الزائد]⁽⁸⁾، نحو: «بحسبك درهم»، ويدخل العامل المعنوي وهو الابتداء، مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفي⁽⁹⁾ به ليدخل الوصف⁽¹⁰⁾، نحو: «أقام الزيدان»، و«ما ضرورة العمران».

واختلفوا في الرافع له، فقيل: الابتداء رافع للمبتدأ والمبتدأ رافع للخبر⁽¹¹⁾، وقيل: الرافع لهما الابتداء، وقيل⁽¹²⁾: إنها يتراfunان، وال الصحيح الأول، وإليه أشار ابن مالك بقوله: وَرَفَعُوا مَبْتَدًأا بِالابْتَداٰ كَذَلِكَ رَفْعُ خَبْرٍ بِالمُبْتَداٰ⁽¹³⁾.

(1) سقطت من (ع)، و(ص)، وأثبتت مكانها: العوامل الداخلية عليه.

(2) سقطت من الأصل.

(3) سقطت من (ع)، و(ص).

(4) سورة البقرة، الآية: 184.

(5) سورة البقرة، الآية: 237.

(6) «تسمع بالمعيدي» أي: «أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، يضرب لمن خبره خير من مرآه. مجمع الأمثال، ج 1، ص 129.

(7) في (م): على.

(8) سقطت من (م).

(9) في (ع): للمكتفي.

(10) ومذهب البصريين إلا الأخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام. وذهب الأخفش والkovفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا «قائم الزيدان»، قائم مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر. شرح ابن عقيل، ج 1، ص 91.

(11) مذهب سيبويه وجمهور البصريين. يراجع الكتاب، ج 2، ص 127، والإنصاف، ج 1، ص 56، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 95.

(12) وهو مذهب الكوفيين. الإنفاق، ج 1، ص 56.

(13) متن ألفية ابن مالك، ص 19.

وقوله: «والخبر هو الاسم المسند إليه». فليس هذا الحد بجيد، لأن الخبر يقع اسمًا كما ذكر، ويقع جملة، ويقع [ظرفًا]⁽¹⁾ و[جارًا]⁽²⁾ ومحررًا، وحده أن يقول: «والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المذكور»⁽³⁾، كما حده الموضح⁽⁴⁾، ليدخل فيه ما ذكرنا ويخرج فاعل الوصف الواقع مبتدأً أو نائب، ثم مثل للمبتدأ والخبر بقوله: نحو قوله: «زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ [34/ب] قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»، وهنّ قائمات، والهنّان قائمات، والهنّان قائمات، وموسى قادم، والقاضي ذاهبٌ وغلامي مضروبٌ، وما أشبه ذلك. والأصل في الخبر أن يطابق المبتدأ في الأفراد والتذكير وما يقابلهما.

فالمبتدأ على قسمين: ظاهرٌ ومضمرٌ، فالظاهر تقدم ذكره في الامثلة السابقة، والمضمر اثنا عشر، هذه ضمائر منفصلات، والمنفصل ما يبدأ به ويقع بعد إلا في الاختيار، نحو قوله: «أَنَا قَائِمٌ»، و«مَا قَائِمٌ إِلَّا أَنَا». ومراتب الضمائر ثلاثة كما سبق. ثم بين الضمائر الاثني عشر بقوله: «أَنَا وَنَحْنُ»، فأنا للمتكلم وحده وهو الأصل، نحو: «أَنَا مُؤْمِنٌ»، ونحن للمتكلم ومن معه، أو للمعظم نفسه، وهو فرع ومثاله للمتكلم ومن معه، نحو قوله تعالى: «وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ»⁽⁵⁾ وللمعظم نفسه، نحو قوله تعالى: «إِنَّا لَنَحْنُ نُحْسِنُ وَنُمْسِي وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ»⁽⁶⁾.

و«أنت» للواحد المخاطب، وهو أصل في مرتبته، نحو قوله تعالى: «أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ»⁽⁷⁾. و«أنت» للوحدة المخاطبة، وهو فرع لأن المؤنث فرع عن المذكر، نحو: «أنت تقومن يا هنّ». و«أنتما» للتثنية المخاطبين و المخاطبتين، نحو: أنتما تقومن يا زيدان، وأنتما تقومن يا هنّان»، وهو فرع لأن التثنية فرع عن المفرد. و«أنتم» لجمع المخاطبين، نحو

(1) سقطت من (م).

(2) سقطت من (م).

(3) يراجع: أوضح المسالك، ج1، ص194، وشرح التصريح، ج1، ص198.

(4) الموضح هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري النحوي من مصنفاته مغني اللبيب عن كتب الأعرب، والتوضيح على الألفية، وشذور الذهب وغيرها، توفي سنة 761هـ). بغية الوعاء، ج2، ص68.

(5) سورة البقرة، الآية:30.

(6) سورة الحجر، الآية:23.

(7) سورة المائد، الآية:116.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ تَشَهُّدُونَ﴾⁽¹⁾ [35/أ] وهو فرع لأن الجمع فرع عن المفرد.

و«أنتن» لجمع المخاطبات، نحو: «أنتن تقمن يا هندات»، وهو فرع لأن الجمع فرع عن المفرد والمؤنث فرع عن المذكر. و«هو» للواحد الغائب وهو أصل في مرتبته، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽²⁾، فإن كان يعود على الله سبحانه هكذا فهو بلفظ الغيبة وهو للحاضر لأن الله سبحانه حاضر موجود في كل مكان.

و«هي» للواحدة الغائبة، نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَا تُنَا الْدُنْيَا﴾⁽³⁾، وهي فرع لأن المؤنث فرع عن المذكر. و«هم» لتنمية الغائبين، نحو قول الشاعر:

هُمَا سَيِّدَانِ يَزْعَمَانِ وَإِنَّمَا يَسُودَانَا إِنْ يَسِّرَتْ غَنَمَاهُمَا⁽⁴⁾.

وهو فرع لأن التنمية فرع عن المفرد، والتنمية يستوي فيها المذكر والمؤنث.

و«هم» لجمع الغائبين، نحو: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾⁽⁵⁾، وهو فرع لأن الجمع فرع عن المفرد. و«هن» لجمع الغائبات⁽⁶⁾، نحو قوله تعالى: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم﴾⁽⁷⁾، وفرعيته من جهة الجمع ومن جهة التأنيث.

ولا يبتدا بنكرة إلا إن حصلت فائدة بأن يتقدمها نفي، نحو: «ما أحد خير منك»، ومنه مثل ابن مالك:

(1) سورة البقرة، الآية: 84.

(2) سورة الإخلاص، الآية: 1.

(3) سورة الأنعام، الآية: 29.

(4) البيت من الطويل لأبي أسيدة الدبيري في معاني القرآن للقراء، ج 3، ص 271، وولسان العرب، ج 5، ص 295(يسرا)، وشرح التصريح، ج 1، ص 369، وTAG العروس، ج 14، ص 457(يسرا)، والدرر اللوامع، ج 1، ص 340، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج 2، ص 59، وهمع الهوامع، ج 1، ص 153. وبروى: أيسرت بدل يسرت.

اللغة: يسرت الغنم إذا كثرت ألبانها ونسليها. لسان العرب، ج 5، ص 296(يسرا).

المعنى: هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدان، وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت غنمهما بأن كثرت ألبانها ونسليها وأجرى علينا ذلك. شرح التصريح، ج 1، ص 370.

الشاهد: قوله(هما سيدان) حيث جاء الضمير لتنمية الغائبين.

(5) سورة البقرة، الآية: 75.

(6) سقطت من (ع).

(7) سورة هود، الآية: 78.

ما خل لَنَا⁽¹⁾.

أو استفهام، نحو: «أَلَهُ مَعَ اللَّهِ»⁽²⁾، ومنه مثال ابن مالك:
وَهَلْ فَتَّى فِيكُمْ⁽³⁾.

أو تكون موصوفة، نحو: «رَجُلٌ عَاقِلٌ خَيْرٌ مِنْ أَحْمَقٍ»، ومنه مثال ابن مالك:
وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا⁽⁴⁾.

أو يقع الخبر ظرفاً أو [جاراً]⁽⁵⁾[35/ب] ومجروراً بشرط أن يتقدم عليه، نحو: «في الدارِ رَجُلٌ»، و«عند زيدٍ مالٌ»، ومثال ابن مالك:
وَعَنْدَ زَيْدٍ نَمَرَة⁽⁶⁾.

أو يكون فيه معنى الدعاء، نحو: «سَلِّمْ عَلَيْكُمْ»⁽⁷⁾. أو يكون فيه معنى التفضيل، نحو:
«تمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ»، و«رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ»، و«دِينَارٌ خَيْرٌ مِنْ دِرْهَمٍ»، وما أشبه ذلك.
وقد أنهى بعضهم المسوغات إلى خمس وعشرين وقد تركتها مخافة التطويل⁽⁸⁾.

فلما انقضى كلامه على المبتدأ أخذ في ذكر الخبر، فقال: «وَالْخَبْرُ قِسْمَانِ مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ»، فالمعنى: في هذا الباب ما ليس بجملة ولا بشبهها، وفي باب الإعراب ما ليس بتنمية ولا بجمع، ولا من الأسماء الستة، وفي باب العلم ما ليس بمركب، وفي باب النداء ما ليس بمضاف ولا شبيه به، فمثل للمفرد بقوله: نحو قوله: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، و«الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ».

وَغَيْرُ المُفْرَدِ قِسْمَانِ: جملة وشبه الجملة. **وَالْجَمْلَةُ:** قِسْمَانِ إِسْمِيَّة وَفَعْلِيَّة، وَجَمْلَةُ الْخَبْرِ لَا بَدَّ لَهَا مِنْ رَابِطٍ يَرْبِطُهَا، بِالْمُبْتَدَأِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ⁽⁹⁾ هِيَ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى فَلَا

(1) متن ألفية ابن مالك، ص 20.

(2) سورة النمل، الآية: 60.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(5) زيادة يقتضيها السياق.

(6) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(7) سورة الأنعام، الآية: 54.

(8) يراجع شرح ابن عقيل، ج 1، الصفحة 102، وما بعدها، وحاشية الخضري، ج 1، الصفحة 212، وما بعدها.

(9) في (ع): كان.

تحتاج إلى رابط⁽¹⁾. والرابط أربعة: الضمير، نحو «زيد قام أبوه». والعموم، نحو: «زيد نعم الرجل». والتكرار، نحو: «الحَاقَةُ مَا الْحَاقَةُ»⁽²⁾. واسم الإشارة، نحو: «ولِبَاسُ الْتَّقَوَىٰ ذَلِكَ حَيْرٌ»⁽³⁾.

وشبہ الجملة: المجرور، والظرف، فإذا وقع أحدهما خبراً فلا بد أن يتعلّق بمحذوف، وتقدیر ذلك المحذوف إمّا «كان» أو «استقر» على أن الأصل في العمل للفعل⁽⁴⁾ [أ/36] وإنما «كائن» أو «مستقر» على أن الأصل في الخبر للإفراد⁽⁵⁾، والخبر في الحقيقة هو المتعلق المحذوف، فبحسب كون الجملة اسمية وفعالية، وكون شبهاً مجروراً أو ظرفاً، كان ذلك أربعة أشياء: أحدها: المجرور، والثاني: الظرف، والثالث: الفعل مع فاعله، والرابع: المبتدأ مع خبره، نحو قوله: «زيد في الدار»، هذا مثال المجرور، ونحو: «الحمد لله رب العالمين»⁽⁶⁾، ومثال الظرف: «زيد عندك»، و«عمرو عند الأمير»، ومثال الفعل مع فاعله: «زيد قام أبوه»، و«عمرو ذهب»⁽⁷⁾ أخوه، ومثال المبتدأ مع خبره: «زيد جاريته ذاهبة»، ونحو: «قل هو الله أحد»⁽⁸⁾ وما أشبه ذلك.

باب العوامل الداخلية على المبتدأ والخبر⁽⁹⁾

لما فرغ من ذكر المبتدأ والخبر وأحكامهما، شرع في ذكر العوامل التي تدخل عليهما

(1) قوله «نطق الله حسبي»، فنطق مبتدأ، والاسم الكريم: مبتدأ ثان، وحسبي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول. واستغنى عن الرابط، لأن قوله: «الله حسبي» هو معنى «نطق» وكذلك «قولي لا إله إلا الله». شرح ابن عقيل، ج 1، ص 96.

(2) سورة الحاقة، الآية: 2-1.

(3) سورة الأعراف، الآية: 26.

(4) رجحه ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسي. يراجع همع الهوامع، ج 1، ص 321، وشرح التصريح، ج 1، ص 206.

(5) نسب لجمهور البصريين في شرح التصريح، ورجحه ابن مالك وغيره. قال ابن هشام في المعني: (والحق عندي أنه لا يتزوج تقديره اسمًا أو فعلًا، بل بحسب المعنى). يراجع شرح التسهيل، ج 1، ص 317، ومغني اللبيب، ص 421، وشرح التصريح، ج 1، ص 206، وهمع الهوامع، ج 1، ص 321.

(6) سورة الفاتحة، الآية: 2.

(7) في (ج): ذاهب.

(8) سورة الإخلاص، الآية: 1.

(9) يقول ابن آجروم: (باب العوامل الداخلية على المبتدأ والخبر، وهي ثلاثة أشياء: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت).

وتتسخ حكمهما، والعوامل جمع عامل، وجملتها مائة، وكلها لفظية ماخلا العامل في المبتدأ والفعل المضارع المرفوع، فإنَّ عاملهما معنوي، وهو الابداء، والتجرد⁽¹⁾، [وسُمِيت هذه العوامل نواسخ لأنَّها تتتسخ عمل المبتدأ]⁽²⁾، فتصير هي عاملة فيه، أي في المبتدأ⁽³⁾، وهي ثلاثة أشياء:

«كَانَ» وَأَخْواتُهَا، وهي أم الباب⁽⁴⁾، وقدَّمَهَا لأنَّها أفعال، والأفعال قبل الحروف، وقدمها على

وَأَخْواتُهَا. فَإِنَّمَا كَانَ وَأَخْواتُهَا تَرْفَعُ الاسمَ وَتَتَصَبَّبُ الْخَبَرُ، وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَازَالَ، وَمَا فِتَّى، وَمَا بَرَحَ، وَمَا دَامَ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوُ: كَانَ، وَيُكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وَأَصْبَحُ، تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرُو شَاحِصًا، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، وَأَمَّا إِنَّ وَأَخْواتُهَا فَإِنَّهَا تَتَصَبَّبُ الاسمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرُ، وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَانَ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاحِصًا، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَكَانَ لِلتَّشْبِيهِ، وَكَانَ لِلِّاسْتِدْرَاكِ، وَلَيْتَ لِلتَّنْمِيَ، وَلَعَلَّ لِلتَّرْجِي وَالتَّوْقُعِ.

وَأَمَّا ظَنَنَتُ وَأَخْواتُهَا فَإِنَّهَا تَتَصَبَّبُ المبتدأ والخبر على أنَّهما مفعولان لها، وهي: ظَنَنَتُ، وَحَسِبَتُ، وَخَلَتُ، وَزَعمَتُ، وَرَأَيْتُ، وَعْلَمَتُ، وَوَجَدَتُ، وَاتَّخَذَتُ، وَجَعَلَتُ، وَسَمِعَتُ، تَقُولُ: ظَنَنَتُ زَيْدًا مُنْطَلِقاً، وَخَلَتُ عَمْرًا شَاحِصًا وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ)، الأجرُوميَّة، 15-16.

(1) سقطت من (ع)، و(ص).

(2) سقطت من (م).

(3) في (م): في المبتدأ والفعل المضارع.

(4) أطلق على «كَانَ» أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها، وأنها تختص بأمور لا تكون لأخواتها:

- منها جواز زيادتها بشرطين: أحدهما: كونها بلفظ الماضي وشَدَّ قول أم عقيل:

أَنْتَ تَكُونُ ماجِدٌ نَبِيلٌ.

الثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، نحو: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا» وقول بعضهم: «لَمْ يُوجِدْ كَانَ مِثْلَهُمْ»، وشَدَّ قوله: سراة بنى أبي بكر تسامي على كان المسومة العراب.

- ومنها أنها تحذف ويقع ذلك على أربعة أوجه:

أحدها: -وهو الأكثر- أن تحذف مع اسمها وبقى الخبر، وكثير بعد «إِنْ»، و«لَوْ» الشرطتين: مثال «إِنْ» قوله: «سَرَّ مُسْرِعًا إِنْ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًّا»، قوله: «النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًا فَشَرٌّ»، أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً.

و مثال «لَوْ»: «التَّمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ».

الثاني: أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف.

الثالث: أن تحذف وحدها وكثير ذلك بعد «أَنْ» المصدرية في مثل: «أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ» أصله: انْطَلَقْتُ لأنْ كنت منطلاً، ثم قدمت اللام وما بعدها على «انْطَلَقْتُ» للاختصاص فانفصل الضمير ثم حذف اللام للاختصار، ثم حذفت «كَانَ» لذلك ثم زيدت «ما» للتعويض، ثم ادغمت النون في الميم للتقارب، وعليه قوله:

أَبَا خَرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفِرِ.

أي: لأنْ كنت ذا نفِرٍ فخرت، ثم حذف متعلق الجار.

«ظن» وأخواتها لأنها تعمل الرفع، و«ظن» تعمل النصب، والرفع عمدة فوجب تقديمها، وتقديم عامله.

وهذه النواصخ على قسمين: أفعال وحروف، فالأفعال «كان» وأخواتها، [36/ب] و«ظن» وأخواتها، والحروف «إن» وأخواتها، و«لا» التي لنفي الجنس، و«ما» الحجازية⁽¹⁾. وثى بـ«إن» وأخواتها لأنها حروف والحروف بعد الأفعال، وأخر «ظننت» وأخواتها، لأنها ليست مراده في هذا الباب، وإنما ذكرها استطراداً، لأنها شبيهة بأخواتها المتقدمة في نسخ الابتداء.

الرابع: أن تمحى مع معموليها وذلك بعد «إن» في قوله: «افعل هذا إما لا» أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض، ولا نافية للخبر.

- ومنها أن لام مضارعها يجوز حذفها، وذلك بشرط كونه مجزوماً بالسكون، غير متصل بضمير نصب، ولا بساكن، نحو: **﴿ولَمْ أَكُ بَعِي﴾** [مريم: 20]. يراجع أوضح المسالك، ج 1، ص 255-268، وشرح قطر الندى، ص 143-147، وشرح التصرير، ج 1، ص 250، وحاشية الصبان، ج 1، ص 356.

(1) حمل على «ليس» في رفع الاسم ونصب الخبر من الحروف أربعة لمشاركتها في المعنى:
الأول: «ما» النافية وهي من الحروف المشتركة بين الأفعال والأسماء فأصلها أن لا تعمل وذلك أهللها بنو تميم على الأصل، وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل «ليس» لشبيتها بها في نفي الحال، ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط: أحدها: أن لا تزداد بعدها «إن» نحو: «ما إن زيد قائم»، لأن «إن» لا تزداد بعد «ليس» فبعدت عن الشبه. ثانية: بقاء النفي فلو بطل النفي لا تعمل، نحو: «ما زيد إلا قائم». ثالثة: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فلو تقدم لم يعمل، نحو: «ما قائم زيد».

رابعها: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، نحو: «ما طعامك زيد أكل»، فلا يجوز النصب عند تقديمها، وأما إذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم ، نحو: «ما في الدار زيد جالساً»، و«ما عندك عمرو مقيناً».

الثاني: من الحروف الملقة بليس - «لا» وتعمل عمل «ليس» بالشروط المذكورة لـ«ما» إلا شرط زيادة «إن» بعدها، لأن «إن» لا تزداد بعد «لا»، ويضاف للشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرين، كقوله:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقٍ ولا وزرٌ مما قضى الله واقتَّا.

وربما عملت في اسم معرفة، كقوله:

أنكرْتُها بعد أعواْم ماضِيَّنَ لها لا الدارُ دارًا ولا الجيرانُ جيرانًا.

وقول النابغة الجعدي:

وحَلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باعِيَا سواها ولا في حُبَّها متراخيَا.

وأجاز ابن مالك في شرح التسهيل القياس عليه.

الثالث: «لات» أثبتت سيبويه والجمهور عملها، وله شرطان: كون معموليها اسمي زمان، ومحذف أحدهما والغالب كون المرفوع، نحو: **﴿فَنَادُوا وَلَاتَ حَيْنَ مَنَاص﴾** [ص: 3]، فاللواو للحال، و«لا» نافية بمعنى ليس، والثاء زائدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه كالثاء في راوية، أو لتأنيث الحرف، واسمها محذف، و«حيـنـ مناص» خبرها، ومضاف إليه، أي: فنادوا =
والحال أنه ليس الحين حين مناص، أي: فرارٍ وتأخير.

[باب كان وأخواتها]

فَمَا «كَانَ» وَأَخْوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفُعُ الْاِسْمَ⁽¹⁾، وَهُوَ الْمُبْتَدَأ تَشْبِيهًـا بِالْفَاعِلِ، وَيُسَمَى اسْمَهَا⁽²⁾، وَتَنْصُبُ الْخَبَرَ⁽³⁾ وَهُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأ تَشْبِيهًـا بِالْمَفْعُولِ، وَيُسَمَى خَبَرُهَا. وَتَسْمَى أَفْعَالًا نُواْقُصَ⁽⁴⁾، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي التَّصْرِيفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مِنْهَا مِنْ لَا يَتَصْرِفُ أَبَدًا، وَهُوَ «لَيْسُ»، وَهِيَ مِنْ الْأَفْعَالِ⁽⁵⁾ الْسَّتَّةِ الَّتِي لَا تَتَصْرِفُ وَقَدْ جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي بَيْتَيْنِ مِنَ الشِّعْرِ:

سِتَّةُ أَفْعَالٍ فَخُذْهَا مُثْبِتاً
وُكُلُّ فَعْلٍ مُتَصَرِّفٌ سِوَى
نِعْمَ وَبَئْسَ وَعَسَى وَحَبَّداً
وَلَيْسَ مَعَ فَعْلٍ التَّعْجُبِ أَتَى.

وَمِنْهَا مَا يَتَصْرِفُ تَصْرِيفًا تَامًا وَهُوَ مَا قَبْلَ «لَيْسُ»، وَمِنْهَا مَا يَتَصْرِفُ تَصْرِيفًا نَاقِصًا وَهُوَ مَا بَعْدَهَا وَالْمُتَصَرِّفُ التَّامُ يَصَاغُ مِنْهُ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعُ، وَالْأَمْرُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، وَالْمَصْدُرُ فِيهِ خَلَفَ⁽⁶⁾، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: مَصْدُرُ الْكَوْنِ إِذَا وَقَعَ مُبْتَدَأً احْتَاجَ إِلَى

الرابع: «إِنْ» أَجَازَ إِعْمَالُهَا عَمَل «لَيْسُ» الْكَسَائِيُّ وَأَكْثَرُ الْكُوفَيْنِ وَابْنِ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيِّ، وَمَنْعَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ، وَأَكْثَرُ الْبَصَرَيْنِ، وَاخْتَلَفُوا فِي النَّقلِ عَنْ سَبِيْوِيَّهِ، فَنَقَلَ السَّهِيلِيُّ عَنْهُ الإِجازَةَ وَنَقَلَ النَّحَاسُ عَنْهُ الْمَنْعَ، وَذَكَرَ ابْنُ هَشَامَ أَنَّ إِعْمَالَهَا نَادِرٌ وَهُوَ لُغَةُ أَهْلِ الْعَالِيَّةِ، كَقُولُ بَعْضِهِمْ: «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَّةِ». يَرَاجِعُ: الْكِتَابُ، ج 1، ص 28، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ، ج 1، ص 377، وَتَوْضِيْحُ مَقَاصِدِ الْفَقِيْهِ ابْنِ مَالِكٍ، ج 1، ص 506، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكَ، ج 1، ص 291، وَشَرْحُ شَذُورِ الْذَّهَبِ، ص 221-230، وَإِرْتِشَافُ الْضَّرِبِ، ج 2، ص 109، وَشَرْحُ الْمَكْوَدِيِّ، ص 58.

(1) هَذِهِ مَذَهِبُ الْبَصَرَيْنِ وَذَهَبُ جَمِيعِ الْكُوفَيْنِ إِلَى أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْمَرْفُوعِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا. شَرْحُ التَّصْرِيفِ، ج 1، ص 233.

(2) سَقَطَتْ مِنْ (ع).

(3) انتِصَابُهُ عَنْدَ الْجَمِيعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُشَبِّهٌ بِالْمَفْعُولِ فِي بَابِ «كَانَ»، وَقَالَ الْفَرَاءُ النَّصْبُ تَشْبِيهًـا بِالْحَالِ، وَعَنِ الْكُوفَيْنِ انتِصَابُهُ عَلَى الْحَالِ. إِرْتِشَافُ الْضَّرِبِ، ج 2، ص 72.

(4) وَاخْتَلَفَ فِي سَبَبِ تَسْمِيَّتِهَا بِذَلِكَ، فَقَيْلٌ: لَعْدَ اكْنَافِهَا بِالْمَرْفُوعِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ، وَابْنِ هَشَامٍ، وَالرَّضِيِّ، قَالَ السَّبِيْوِيُّ: وَهُوَ الْأَصْحُ. وَقَيْلٌ: لَدَلَالِتِهَا عَلَى الزَّمْنِ دُونَ الْحَدِيثِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ جَمَاعَةِ ابْنِ جَنِيِّ وَابْنِ بَرْهَانِ، وَالْجَرْجَانِيِّ. يَرَاجِعُ شَرْحُ التَّسْهِيلِ، ج 1، ص 338، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكَ، ج 1، ص 253، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ، ج 1، ص 181، وَهُمْ هَوَامِعُ، ج 1، ص 368.

(5) عَنْدَ الْجَمِيعِ، وَذَهَبَ الْفَارَسِيُّ وَتَبَعَهُ ابْنُ شَقِيرٍ إِلَى حِرْفِيَّتِهَا. يَرَاجِعُ الْجَنِيُّ الدَّانِيِّ، ص 494، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ، ج 1، ص 538.

(6) فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ خَلَفُ بَيْنَ النَّحْوَيْنِ، هَلْ تَدْلِي عَلَى مَعْنَى الْحَدِيثِ أَمْ لَا؟ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَأْخوذَةِ مِنْ حَدِيثٍ وَإِنَّمَا لِمَجْرِدِ الزَّمَانِ، وَلَذِلِكَ لَمْ يُلْفَظْ لَهَا بِمَصْدِرٍ، لَا يَقُولُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا»، وَلَا «أَمْسَى عَبْدُ اللَّهِ ضَاحِكًا إِمْسَاءً»، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَخْوَاتِهَا. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مُشَتَّةٌ مِنْ أَحْدَاثٍ لَمْ يُنْطَقْ بِهَا. وَقَدْ تَقْرَرَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ الْفَرَوْعَ وَيَهْمِلُونَ الْأَصْوَلَ. وَالَّذِي حَمَلَ عَلَى ادْعَاءِ مَصَادِرِهِ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنَّهُ قدْ رَفَضَ النَّطْقَ بِهَا أَنَّهَا أَفْعَالٌ فَيُنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ فِي أَنَّهَا مَأْخوذَةٌ مِنْ حَدِيثٍ. وَمَمَّا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَمْرُهُمْ بِهَا، وَبِنَاءُ اسْمِ =

خبرين، خبر مرفوع باعتبار الابتداء وخبر منصوب باعتبار الكون، وأنشد على ذلك بعضهم:

جِئْتَ لَهُ بِخَبَرَيْنِ أَبْدَا
مَا اسْمُ إِذَا رَفَعْتَهُ بِالابْتِدا
ثُمَّ هُمَا مُخْتَلِفَا الإِعْرَابِ
فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ بِلا ارْتِيَابِ [أ/37]

نحو: كان، يكون، كائن، مكون، كون. والمترافق الناقص يصاغ منه الماضي والمضارع. وهذه الأفعال أيضاً قسمان: قسم يعمل بغير شرط، وهو أفعال مخصوصة، وهي: «كان»، وأمسى، وأصبح، وأضحي، وظل، وبات، وصار، وليس، نحو: «كان زيد قائماً» ومعنى «كان» اتصف المخبر عنه بالخبر في الماضي، ويكون معناها الدوام والاستمرار، نحو: «وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا»⁽¹⁾.

ومعنى «أمسى» اتصف المخبر عنه بالخبر مساءً، نحو: «أمسى زيد قائماً»، ومعنى «أصبح» اتصف المخبر عنه بالخبر صباحاً، نحو: «أصبح زيداً صحيحاً»، قال الله تعالى: «فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا»⁽²⁾، ومعنى «أضحي» اتصف المخبر عنه بالخبر ضحي، نحو: «أضحي النهار بارداً»، ومعنى «ظل» اتصف المخبر عنه بالخبر نهاراً، نحو: «ظل وجهه مسوداً»⁽³⁾، ومعنى «بات» اتصف المخبر عنه بالخبر ليلاً، نحو: «بات زيد قارئاً»، قال الله تعالى: «يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيمًا»⁽⁴⁾، ومعنى «صار» التحول من صفة إلى صفة، نحو: «صار الشاب شيئاً»، و«صار اليوم طويلاً»، ومعنى «ليس» نفي الخبر عن المخبر عنه في الحال نحو: «ليس زيد بقائماً»، قال الله تعالى: «وَلَسْتُمْ بِعَاخِذِيهِ»⁽⁵⁾.

وقسم يعمل بشرط تقديم نفي أو نهي، أو دعاء، وهو أفعال مخصوصة أيضاً، وهي أربعة: «مازال» ماضي «يزال» لا ماضي «يزيل» ولا «يزول»، فإنهما تامان، الأول متعد

= الفاعل منها، نحو: «كن قائماً» «أنا كائن منطلاقاً» والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبني اسم الفاعل من الزمان. شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 370.

(1) سورة الفرقان، الآية: 54.

(2) سورة آل عمران، الآية: 103.

(3) سورة النحل، الآية: 58.

(4) سورة الفرقان، الآية: 64.

(5) سورة البقرة، الآية: 267.

إلى واحد [37/ب]، ومعناه: «مَازَ»، ومصدره «الزَّيلُ» : تقول : «زِلْ ضَانِكَ مِنْ مَعْزَكَ» ، أي: مِنْ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ.

والثاني قاصر، ومصدره «الزَّوَالُ» ومعناه: الانتقال، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَرْوُلَا صَوْلِينَ زَالَتَ﴾⁽¹⁾، فمثال «زَالَ» المسوقة بنفي: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾⁽²⁾، ومثالها بعد الدعاء، قول الشاعر:

﴿أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيْ عَلَى الْبَلِى﴾⁽³⁾ وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَانِ الْقَطْرِ⁽⁴⁾.

ومثالها بعد النهي، قول الشاعر:

صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَرَلْ ذَاكِرًا لِلْمَوْتِ فَنِسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ⁽⁵⁾.

و«ما نافَكَ»، ومعناه ومعنى «ما زالَ» واحد، وهو الثبوت والاستمرار، نحو قول الشاعر:
 لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَنِيَ وَاعْتَزَازٍ كُلُّ ذِي عِفَةٍ مُقْلُ قُنْوَعٍ⁽⁶⁾.

(1) سورة فاطر، الآية: 41.

(2) سورة هود، الآية: 118.

(3) سقط من (ص).

(4) البيت من الطويل، الذي الرمة في ديوانه، ص 559، والخصائص، ج 2، ص 278، وإنصاف، ج 1، ص 99، وشرح التصريح، ج 1، ص 236، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج 1، ص 235، وشرح ابن عقيل، ج 1، ص 124، ومعنى الليبب، ص 238، وشرح الأشموني، ج 1، ص 33.

اللغة: يا اسلامي: حرف نداء والمنادى محفوظ، أو حرف تنبية واسلمي، فعل دعاء. مي: مرخمة، وفي شرح التصريح: مي: اسم امرأة وليس ترخيص مية كما قد يتوهم. منهلا: من الانهال وهو انسكاب الماء وانصبابة. الجراء: رملة مستوية لا تتبت شيئاً. القطر: المطر. شرح شواهد المغني، للسيوطى، ج 2، ص 619، وشرح التصريح، ج 1، ص 236.

المعنى: يدعوك الشاعر لدار حبيبه بالسلامة ودوماً هطول المطر.

الشاهد: قوله: «وَلَا زَالَ مُنْهَلًا ... الْقَطْرُ» حيث عملت «زال» عمل «كان» لتقديم «لا» الدعائية عليها.

(5) البيت من الخيف، قائله مجهول. أوضح المسالك، ج 1، ص 234، وشرح بن عقيل، ج 1، ص 123، وشرح الأشموني، ج 1، ص 221، وشرح التصريح، ج 1، ص 236، والدرر اللوامع، ج 1، ص 205.

اللغة: صاح: مرخم صاحب على غير قياس. شمر: أمر من شمر، والتتشمير في الشيء هو الاجتهاد فيه. فتح المولى، ص 243.

المعنى: يا صاحبي اجتهد واستعد للموت ولا تنسى ذكره، فإن نسيان ذكر الموت ضلال مبين. قيد الشوارد، ص 17.

الشاهد: قوله: «لَا تَرَلْ ذَاكِرًا» حيث عملت «زال» عمل «كان» لتقديم شبه النفي عليها.

(6) البيت من الخيف، قائله مجهول. شرح التسهيل، ج 1، ص 334، وشرح الأشموني، ج 1، ص 220، وشرح التصريح، ج 1، ص 236، والدرر اللوامع، ج 1، ص 205.

اللغة: ينفك: مضارع انفك. الاعتراض: يقال عَزَّ يعُزُّ بالكسر إذا صار عزيزاً. فتح المولى، ص 235.

ومنه قول الآخر:

تَنْفَكُ تَسْمَعُ مَا حَيِّيْنَ
أي : لا تنفك ساماً.

و «ما فتئ» ومعناه ومعنى «زال، وانفك» واحد، نحو: «مافتئ زيد قارئاً»، ومنه قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفَتَّأْ تَذَكُّرُ يُوسُف﴾⁽²⁾، أي: لا تفتأ ذاكراً يوسف.

و «ما بَرَحَ»، ومعناه ومعنى أخواته واحد، نحو: «ما بَرَحَ زَيْدٌ مَصْلِيًّا»، قال الله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنِكْفِينَ﴾⁽³⁾، ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
ولَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدِيكَ وَأَوْصَالِي
أي : لا برح قاعداً.

و «ما دَامَ»، وشرط عمل «دام» أن تقدمها ما الظرفية المصدرية⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيَا﴾⁽⁶⁾، أي: مدة دوامي حياً.

= المعنى: لا يزال المرء غني النفس عزيزها مادام قانعاً بالقليل راضياً بما عنده متغفاً عن الحرام.
الشاهد: قوله: «ليس ينفك ذا غنى» حيث عمل الفعل «ينفك» عمل «كان» لأنه مسبوق بنفي.

(1) البيت من مجزوء الكامل لخليفة بن براز ، في خزانة الأدب ، ج 9، ص 242 ، وفتح المولى ، ص 238 ، والدرر اللوامع ، ج 1 ، ص 206 ، وبلا نسبة في الإنفاق ، ج 2 ، ص 320 ، وشرح المفصل ، ج 7 ، ص 109 ، وهو مع الهوامع ، ج 1 ، ص 355 .
وبعده:

المعنى: لا تزال تسمع مات فلان ومات فلان حتى تكون الهالك. المفضل في شرح أبيات المفصل ، ص 347 .

الشاهد: قوله: «تنفك تسمع» حيث حذف حرف النفي قبل «تنفك» فاكتفى بمعنى النفي دون لفظه. فتح المولى ، ص 238 .

(2) سورة يوسف ، الآية: 85.

(3) سورة طه ، الآية: 91.

(4) البيت من الطويل ، لامرئ القيس في ديوانه ، ص 32 ، والكتاب ، ج 3 ، ص 504 ، والخصائص ، ج 2 ، ص 184 ، وشرح المفصل ، ج 8 ، ص 110 ، والحل في شرح أبيات الجمل ، ص 68 ، وشرح التصرير ، ج 1 ، ص 235 ، وخزانة الأدب ، ج 9 ، ص 238 ، وبلا نسبة في المقتصب ، ج 2 ، ص 362 ، ومغني الليب ، ص 595 ، وشرح الأشموني ، ج 1 ، ص 220 .

اللغة: الأوصال: جمع وصل، وهي المفاصيل. شرح شواهد المغني ، ج 1 ، ص 343 .

المعنى: يقول: والله لن أقوم من مكان أنت فيه ولو قطعوا رأسي ومفاصلي عندك.

الشاهد: قوله: «أبرح قاعداً» حيث عملت «أبرح» عمل «كان» على تقدير النفي ، أي: لا برح.

(5) سميت «ما» هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر ، وهو الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة .
شرح التصرير ، ج 1 ، ص 237 .

(6) سورة مريم ، الآية: 31 .

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، أَيْ: وَمَا تَصَرَّفَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، كَالْمُضَارِعُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمُفْعُولِ، وَالْمُصْدَرُ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلًا ماضِيهِ، مِنْ رَفِيعِ الْإِسْمِ وَنَصْبِ الْخَبْرِ [38/أَ]، فَمِثَالٌ لِلْمُضَارِعِ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيَ﴾⁽¹⁾. وَمِثَالٌ لِإِسْمِ الْفَاعِلِ، قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبَدِّي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا⁽²⁾.

وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ:

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضًّا⁽³⁾.

وَمِثَالُ الْأَمْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾⁽⁴⁾، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

كُنْ فِي الْمَسَاجِدِ سَاكِنًا مُتَوَاضِعًا وَابْسُطْ إِذَا صَلَيْتَ ظَهْرَكَ رَاكِعًا⁽⁵⁾.

(1) سورة مرريم، الآية: 20.

(2) البيت من الطويل قائله مجهول. أوضح المسالك، ج 1، ص 239، وشرح ابن عقيل، ج 1، ص 125، وشرح التصريح، ج 1، ص 240، وشرح الأشموني، ج 1، ص 228، والدرر اللوامع، ج 1، ص 214.

اللغة: يبدي: من الابداء وهو الاظهار. البشاشة: بفتح الباء مصدر بششت أبشن بفتحها وهو طلاقة الوجه. لم تلفه: بالفاء لم تجده. منجدًا: من أنجده إذا أعاذه.

المعنى: لا يكون من يبدي البشاشة إلَيْكَ أخاكَ إِذَا لَمْ تَجِدْهُ مَعِينًا لَكَ فِي مَهْمَاتِكَ شرح الشواهد للعیني بهامش حاشية الصبان، ج 1، ص 365.

الشاهد: قوله: «كَائِنًا أَخَاكَ» حيث عمل اسم الفاعل عمل فعله، وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (ما كُلُّ...كَائِنًا) حيث عملت «ما» النافية عمل «ليس».

(3) البيت من الطويل لحسين بن مطير في أمالى المرتضى، ج 1، ص 435، ولسان العرب، ج 7، ص 199 (غمض)، وشرح التصريح، ج 1، ص 240، والدرر اللوامع، ج 1، ص 215. وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج 1، ص 239، وشرح الأشموني، ج 1، ص 229.

اللغة: قضى الله حكم أو قدر. أسماء: اسم محبوته. يغمض: من الإغماض وهو إطباق الجفن على الجفن. شرح الشواهد للعیني بهامش حاشية الصبان، ج 1، ص 366.

المعنى: قدر الله يا أسماء أن أحبك حتى أفارق الحياة.

الشاهد: قوله: «لَسْتُ زَائِلًا أَحِبُّكَ» حيث أجرى «زائلاً» مجرى فعله، والتقدير: لست أزال أحبك.

(4) سورة الإسراء، الآية: 50.

(5) البيت من الكامل، قائله مجهول. وبعد:

بِالْقَلْبِ مِنْهُ فِي سُجُودِكَ خَاشِعًا هَمًا يَكُونُ لِمَا أَهْمَكَ جَامِعًا لِسِنَانِهِ فِي نَحْوِ صَدْرِكَ شَارِعًا إِنِّي رَأَيْتُ لَهُ التَّعَوْذَ قَامِعًا لِلْقَلْبِ فِي كُلِّ الْخَوَاطِرِ نَازِعًا	فَإِذَا سَجَدْتَ فَنَاجَ رَبَّكَ وَاقْرَبْ وَاجْعَلْ هُمُوكَ فِي صَلَاتِكَ وَاحِدًا وَمِنَ الْوَسَاوِسِ فَاحْتَرِزْ مُتَوَقِيَا مُتَعَوِّذًا بِاللَّهِ مِنْ نَزْغَاتِهِ مَتَخْسِعًا فِيهَا وَقُورًا سَاكِنًا
---	--

ومثال المصدر قول الشاعر:

[بِذَلِ وَحْلٌ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى] ⁽¹⁾ وَكَوْنُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ ⁽²⁾.

ومثال [المصنف]⁽³⁾ فقال: نحو: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وَأَصْبَحْ، تقول: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرُو شَاحِصًا، وَمَا أَشْبِهَ ذَلِكَ.

وقد تستعمل هذه الأفعال تامة، [أي]⁽⁴⁾: مكتفية بمرفوتها، ويكون ذلك المرفوع فاعلاً وليس باسم لها كما يكون في الناقصة، فمثلاً «كان» التامة، نحو: «وَإِنْ كَارَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً» ⁽⁵⁾، أي: وإن حصل، و«أمسى» و«أصبح»، نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُوْنَ وَحِينَ تُصْبِحُوْنَ﴾ ⁽⁶⁾، أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح. و«أضحي»، نحو: «أَضْحَيْنَا»، أي: دخلنا في وقت الضحى. و«ظل»، نحو: «ظَلَ النَّهَارُ»، أي: دام ظله. و«بات» بمعنى: عرس، نحو قول عمر رضي الله عنه⁽⁷⁾: «أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

اْقْمِ الصَّلَاةَ فَإِنَّهَا مَوْزُونَةٌ
إِنْ لَمْ تُقْمِمْهَا كَانَ سَعِيدَ ضَائِعًا
كُنْ بَيْنَ رَاجِ لِلْقَبُولِ وَخَائِفٍ
لِلرَّدِّ وَاجْعَلْ حُسْنَ ظُلْنَكَ شَافِعًا
وَإِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ فَاضْرِغْ وَابْتَهِلْ
خَافِتًا بِذَلِكَ فِي الْاجَابَةِ طَامِعًا
تَسْهِيلُ الْاسْتِشَاهَدِ لِلْقَطْبِ، ق (182).

اللغة: السكون: ترك الالتفات والتحرك بما لا يعني، أو هو سكون القلب والجوارح.
المعنى: كن في المساجد وقوراً متواضعاً لله، وأقم الصلاة على وجهها الصحيح بأداء فرائضها من اعتدال وخشوع، وابسط ظهرك في الركوع.

الشاهد: قوله: «كُنْ فِي الْمَسَاجِدِ سَاكِنًا» حيث أجري «كُنْ» مجرى «كان».

(1) في (س)، وسقط من (ع)، و(ص)، و(م).

(2) البيت من الطويل قائله مجاهول. أوضح المسالك، ج 1، ص 239، وشرح ابن عقيل، ج 1، ص 125، وشرح الأشموني، ج 1، ص 228، وشرح التصريح، ج 1، ص 240، والدرر اللوامع، ج 1، ص 213.

اللغة: البذل: العطاء. شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان، ج 1، ص 365.

المعنى: يقول: إن الرجل يسود قومه بحلمه وبذل ماله، وهذا أمر يسير عليك إذا أردت أن تكون مثله.

الشاهد: قوله: «وَكَوْنُكَ إِيَاهُ» حيث عمل مصدر «كان» عمل «كان».

(3) في (س)، وسقط من (م)، و(ص)، و(ع).

(4) سقط من (م).

(5) سورة البقرة، الآية: 280.

(6) سورة الروم، الآية: 17.

(7) شرح التصريح، ج 1، ص 248.

وَسَلَّمَ فَقْدَ بَاتَ بِمُنْيٍ» أي: عرس بها، وهو بمعنى: نزل، تقول: «بَاتَ بِالْقَوْمِ»، أي: نزل بهم، ومن التامة قول الشاعر:

كَلِيلَةُ الْعَائِرِ الْأَرْمَدُ⁽¹⁾
وَبَاتَ وَبَاتَ لَهُ لَيْلَةٌ

و«صار» بمعنى: «انتقل»، نحو: «صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْكَ»، أي: انتقل.

و«برح» بمعنى: ذهب، نحو قوله تعالى: «وَإِذْ قَالَكَ مُوسَى لِفَتَنَهُ لَا أَبْرَحُ»⁽²⁾،

[أي: لا أذهب.]

و«دام»، نحو: «مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ»⁽³⁾، أي ما بقيت. إلا ليس وفتى وزال فلا تستعمل تامة.

[باب إن وأخواتها]

وأما إن وأخواتها فإنها تتصل بالاسم، وتترفع الخبر⁽⁴⁾، لما فرغ من ذكر كان وأخواتها أخذ في ذكر إن وأخواتها، وهي الثاني من النواسخ، وهي إن وأن وهما لتأكيد النسبة، ورفع الشك وإزالة الالتباس، ومن هذا لا يؤتي بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه.

وتقع المكسورة المشددة في ستة مواضع: في الابتداء، نحو: «وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْرِفَةٍ»⁽⁵⁾. وفي صدر الصلة، نحو: «جاءَ الذِّي إِنَّهُ فاضلٌ». وفي جواب قسم، نحو: «وَالْعَصْرِ

(1) البيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر في ديوانه، ص185، ومعاهد التصيص، ج1، ص171، وله أو لعمر بن معديكرب في سبط اللالي، ص531، ولامرئ القيس بن عانس في شرح التصريح، ج1، ص249، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج1، ص254، وشرح قطر الندى، ص142، وشرح الأشموني، ج1، ص235، وتاح العروس، ج7، ص468 (تمد).

اللغة: العائر: اسم فاعل من العور، وهو القذى في العين تدمع له، وقيل: الرمد، والأرمد: صفة له.
شرح التصريح، ج1، ص249.

المعنى: بات ليته كليلة الأرمد الموجع للعينين.

الشاهد: قوله: (وَبَاتَ وَبَاتَ لَهُ لَيْلَةٌ) حيث جاءت «بات» فعلاً تاماً لاستغاثتها بالمرفوع عن المنصوب.

(2) سورة الكهف، الآية: 60.

(3) سورة هود، الآية: 107.

(4) هذا مذهب البصريين. وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في الخبر، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولهن وهو المبتدأ. شرح التصريح، ج1، ص293.

(5) سورة الرعد، الآية: 6.

إِنَّ الْأَنْسَنَ لَفِي خُسْرٍ⁽¹⁾. وفي كونها محكية بالقول، نحو: ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجِيبًا﴾⁽²⁾.

وفي وقوعها مع ما بعدها حالاً، نحو: زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمْلٍ⁽³⁾.

وفي وقوعها قبل اللام المعلقة للعامل عن العمل، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهِدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَذِبُونَ﴾⁽⁴⁾.

وتقع أنَّ المفتوحة المشددة في مواضع منها: إذا وقعت فاعلاً مع⁽⁵⁾ ما بعدها، نحو: «بلغني أنَّ زيداً قائم». أو مفعولاً غير محكية بالقول، نحو: «كَرِهْتُ أَنَّ زيداً قائم». أو مبتدأً نحو: «وَمَنْ ءَايَتْهُ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ»⁽⁶⁾. أو خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها، نحو: «اعتقادي أنَّكَ فَاضِلٌ». أو مجرورة، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ». [أ/39] وحاصل هذا متى صح سبکها بالمصدر هي وما يليها تفتح، متى لم يصح تكسر، كما قال ابن مالك⁽⁷⁾:

وَهَمَزَ إِنَّ افْتَحْ لِسْدَ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِيرٍ⁽⁸⁾.

والمفتوحة تتسبك بالمصدر هي وما يليها، والمصدر يقدر من جنس الخبر، إن كان مشتقاً نحو: «بلغني أنَّ زيداً قائم»، أي بلغني قيام زيد وإن كان [الخبر]⁽⁹⁾ جاماً قدر الكون، نحو: «بلغني أنَّ زيداً أبوك»، أي: بلغني كون زيد أبوك.

ولَكِنَّ بالتضعيف حرف استدراك، والاستدراك رفع توهם يتولد من الكلام السابق، رفعاً شبيهاً بالاستثناء، وقيل الاستدراك تعقيب الكلام برفع ما تُوهِم ثبوته أو نفيه، نحو: «زيد

(1) سورة العصر، الآية: 2-1.

(2) سورة الجن، الآية: 1.

(3) قطعة من بيت من الرجز لابن مالك في ألفيته، تماماً: أَوْحُكِيتُ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحْلٌ حَالٌ كَرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمْلٍ. متن الألفية، ص 26.

(4) سورة المنافقون، الآية: 1.

(5) سقطت من (ع).

(6) سورة فصلت، الآية: 39.

(7) في (م)، و(ع)، و(ص): الناظم، وما أثبتت من (س).

(8) متن ألفية ابن مالك، ص 26.

(9) سقطت من (م).

شجاعٌ لَكَنْهُ بخِيلٌ»، قال الله تعالى: «وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى»⁽¹⁾.

وكان بالتشديد حرف تشبيه، والتشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، نحو: «كأن زيداً أسد»، «قَاتَ كَانَهُ هُوَ»⁽²⁾.

وليت حرف يفيد التمني، والتمني طلب ما لا مطعم فيه، أو ما فيه عسر، نحو: «قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ»⁽³⁾، «يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ»⁽⁴⁾، نحو: «يَالِيْتَ الْحَجَرَ ذَهَبٌ»، و«ليت الشباب عائد»، قال الشاعر:

فَيَا لِيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرْهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ⁽⁵⁾.

ومتى وقع اسمها ياءً للمتكلم جاز اقتراحها بنون الوقاية، كما تقدم، وجاز حذفها، مثل قول الشاعر:

فَيَا لِيْتَيِ إِذَا مَا كَانَ ذَاكَمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَاهُمْ وُلُوجًا⁽⁶⁾.

ولعل بلغاتها⁽⁷⁾ حرف يفيد الترجي إذا وجدت في المحبوب، نحو قول الشاعر: [39/ب]

(1) سورة الأنفال، الآية: 17.

(2) سورة النمل، الآية: 42.

(3) سورة بيس، الآية: 26.

(4) سورة النساء، الآية: 73.

(5) البيت من الواقر لأبي العناية في ديوانه، ص46، وبلا نسبة في شرح قطر الندى، ص152، ومغني الليبب، ص276. وأبو العناية شاعر من شعراء العصر العباسي (ت213هـ) لا يحتاج بشعره على قواعد النحو ولا مفردات اللغة. لذلك فهذا البيت على سبيل التمثال لا الاحتجاج، حيث دلت «ليت» على التمني.

(6) البيت من الواقر لورقة بن نوفل في شرح التصريح، ج1، ص118، وتسهيل الاستشهاد، ق185، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج1، ص110، وتخلص الشواهد، ص100. وقبل البيت:
فَيَلْقَى مَنْ يُحَارِبُه خَرُوجًا وَيلْقَى مَنْ يُسَالُهُمْ فَلُوْجًا

في قصيدة جيمية، قالها حين ذكرت له السيدة عائشة رضي الله عنها ما رأى غلامها ميسرة في سفره مع الرسول صلى الله عليه وسلم، وما قاله بحيرا الراهب في شأنه.

اللغة: ولجت: دخلت. وبروى شهدت، وبروى: دعيت. ولوجا: دخولا. الفلوج: الظفر على الخصم.
المعنى: فياليتي إذا ما كرهت قريش الدخول في الإسلام دخلت فيه وكانت أول قريش أو أول الناس دخولا فيه، وبهذا حكم الجمهور بإسلام ورقة رضي الله عنه. تسهيل الاستشهاد، ق186.

الشاهد: قوله: «فِيَا لِيْتِي» بأسقط نون الوقاية من «ليتي» ضرورة عند سبيوبيه. شرح التصريح، ج1، ص118.

(7) ذكر السبيوطي في همع الهوامع بأنّ عدتها ثلاثة عشرة لغة:
عل: بحذف اللام، قال:

لَعَلَّي إِلَى مَنْ هَوَيْتُ أَطِيرُ⁽¹⁾.

ونحو: «لَعَلَّ اللَّهَ يغْفِرُ لِي إِنْ تُبْتُ»، وحرف توقع إذا وجدت في المذكور، نحو: «لَعَلَّ اللَّهَ يُعَاقِبُنِي إِنْ عَصَيْتُهُ»، ومثل لـ«إن» و«ليت» فاستغنى بهما عن التمثيل لما بقي من أخواتهما، فقال: تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَافِعًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فأتي بمعاني هذه الحروف-كما ذكرت- فقال: وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَكَانَ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ لِلَاسْتِدْرَاكِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِي وَالتَّوْقُعِ.

وقد ترد «إن» مخففةً فيقل عملها، ومتى أهملت لزم الإتيان باللام بعدها لأنها إذا أهملت تأتيس بالنافية فإذا أوتى باللام ارتفع الالتباس، وتسمى هذه اللام «اللام الفارقة بين النفي والإثبات⁽²⁾»، فإن عملت⁽³⁾، وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي، كأن يكون الخبر منفيًّا، نحو: «إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومُ»، أو يكون الكلام سبق للمدح، كقول الشاعر:

= لا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ ترکعَ يوْمًا وَالدَّهْرُ قدْ رفعَهُ.
ولعَنَّ: بِإِبْدَالِ اللَّامِ نُونًا، قَالَ: أَخْوَكَ لَا تَدْرِي لَعْنَكَ سَائِلُهُ.
وعَنَّ: بِحَذْفِ اللَّامِ مِنْ هَذِهِ
ولَآنَ: بِإِبْدَالِ الْعَيْنِ هَمْزَةُ وَاللَّامِ نُونًا، قَالَ:

عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لِأَنَّنا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ جِدَامِ.

وأنَّ بحذف اللام من هذه، وخرج عليها: «وَمَا يُشَعِّرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يَؤْمِنُونَ» [الأنعام: 109]. وحكى: «إِيتِ السُّوقَ أَنْكَ تشتري شيئاً». ورعَنَ: بإبدال اللام راء. ورغَنَ، ولعَنَ بالغين المعجمة فيهما بدلاً من المهملة. ورعَلَ: بالمهملة. وغَنَ بالمعجمة حكاها أبو حيان وثعلب. ولطَّت: وهي ألقها استعمالاً. ولعا. و لوانَ، قال رجل يمني: «من يدعو إلى المرأة الصالحة؟»، فقال أعرابي: «لowanَ عليها خماراً أسود». يزيد: لعلَّ عليها. وأنشد على (لغن) بالمعجمة قول أبي النجم: اغْدُ لغَنَّا فِي الرَّهَانِ نَرْسَلُهُ.

قال عيسى بن عمر: سمعت أبا النجم ينشد هكذا. همع الهوامع، ج 1، ص 430-431. ويراجع الجنى الداني، ص 582.

(1) عجز بيت من الطويل لقيس بن الملوح في ديوانه، ص 106، ولعباس بن الأحنف في ديوانه، ص 168، وشرح التصريح، ج 1، ص 155، ولعباس أو لقيس في الدرر اللوامع، ج 1، ص 175، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج 1، ص 147، وشرح ابن عقيل، ج 1، ص 71، وشرح الأشموني، ج 1، ص 233.

وصدر البيت: أَسِرَّبَ الْقَطَّا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَةَ

اللغة: السرب: القطيع من كل شيء. حاشية الصبان، ج 1، ص 244.

الشاهد: قوله: «لعلي... أطير» حيث جاءت «لعل» حرفاً ترج لدخولها على ما يستحب وقوعه. وفي البيت شاهد آخر وهو استخدام «من» لغير العاقل في قوله: «من يعيّر جناحه».

(2) سقطت من (ع).

(3) في (ص): أهملت.

أَنَّ ابْنَ أُبَاءَ الضَّيْمَ مِنْ آلِ مَالِكٍ كَانَتْ كَرَامَ الْمَعَادِينَ⁽¹⁾.

لَمْ يَجِدْ حِينَئِذٍ الإِتِيَانَ بِاللَّامِ.

وَتَخَفَّفَ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةُ، أَيْضًا فَيَكُونُ اسْمَهَا ضَمِيرًا مُسْتَترًا⁽²⁾ وَخَبْرُهَا جَمْلَةٌ، نَحْوُ «عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى»⁽³⁾، «وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونَ فِتْنَةً»⁽⁴⁾.

وَتَقَعُ «كَانَ» أَيْضًا مُخْفَفَةٌ فَيَكُونُ مَنْصُوبَهَا ظَاهِرًا، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: كَانَ ظَبَيْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ⁽⁵⁾.

(1) البيت من الطويل للطرماح بن حكيم في ديوانه، ص 512، والدرر اللوامع، ج 1، ص 299، وبلا نسبة في الجنى الداني، ص 134، وأوضح المسالك، ج 1، ص 367، وشرح ابن عقيل، ج 1، ص 175، وشرح الأشموني، ج 1، ص 317. ويروى مصدر البيت: وَنَحْنُ أُبَاءُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ.

اللغة: الأباءُ: جمع آبٍ، كالقضاعة جمع قاضٍ، من أبٍ إذا امتنع. والضييم: الظلم. قيد الشوارد، ص 26. المعنى: يفتر الشاعر بقومه آل مالك، بأنهم كرام الأصول، ولا يقبلون الظلم، ولا يصبرون على الذل.

الشاهد: قوله: «وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ» حيث ترك الإتيان باللام الفارقة، لأن الكلم سيق للمدح، فلو كانت «إن» نافية لانقلب ذمًا. (2) سواء كان للشأن ألم لا عند ابن مالك، وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن. وشرح التصريح، ج 1، ص 330.

شرح التسهيل، ج 2، ص 41.

(3) سورة المزمل، الآية: 20.

(4) سورة المائد، الآية: 71.

(5) عجز بيت من الطويل لبغاث بن صريم اليشكري في الكتاب، ج 2، ص 134، وشرح المفصل، ج 8، ص 83، وتخلص الشواهد، ص 390، وشرح التصريح، ج 1، ص 333، ولزيد بن أرقم في الإنصال، ج 1، ص 180، ولعبد بن أرقم في لسان العرب، ج 12، ص 482 (قسم)، ولبغاث بن صريم أو لأرقم بن علاء اليشكري في شرح شواهد المغني، ج 1، ص 111. وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 683، والمحتسب، ج 1، ص 308، والمنصف، ج 3، ص 128، والمقرب، ج 1، = ص 111، ج 2، ص 204، وأوضح المسالك، ج 1، ص 377، ومغني الليب، ص 40. وصدره: وَيَوْمًا تَوَافَّنَا بِوْجَهٍ مُقْسَمٍ.

وبعده: وَيَوْمًا تُرِيدُ مَا لَنَا مَعَ مَالِهَا فَإِنْ لَمْ نُثْلِهَا لَمْ تُمْثِنَا وَلَمْ تَمْ.

اللغة: الموافاة: المجازاة الحسنة. والمقسم: المحسن من القسام، وهو الحسن، وقيل: أصله من القسمات- بكسر السين- واحداً قسمة، وهو مجري الدموع في أعلى الوجه، وهو أحسن ما في الوجه. الوارق: المورق. والسلم: شجر معروف واحد سلمة، ويروى: إلى ناصر السلم، والناصر: الحسن.

المعنى: قال الأعلم: وصف امرأة حسنة الوجه، فشيئها بظبية مخصبة، وقال الزمخشري في معناه ومعنى تاليه: إنه يستمتع بحسنها يوماً، وتشغله يوماً آخر بطلب ماله، فإن منعها آذته وكلمته بكلام منعه من النوم. شرح شواهد المغني، ج 1، ص 112.

الشاهد: قوله: «كَانَ ظَبَيْيَةً» على أنَّ «ظَبَيْيَةً» اسم «كَانَ» وخبرها جملة «تعطُو». ويروى: «ظَبَيْيَةً» على أنها خبر «كَانَ» واسمها ضمير الشأن. ويروى: «ظَبَيْيَةً» على أنَّ «أَنَّ» زائدة بين الجار وال مجرور، والتقدير: «ظَبَيْيَةً».

أو ضميراً مستتراً، وهو الأكثر، [40/أ] نحو: **كَانَ لَمْ تَغْرِبْ بِالْأَمْسِ**⁽¹⁾، قوله الشاعر:

وَصَدْرٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَانْ ثَدِيَاهُ حُقْانٍ⁽²⁾.

ويروى: «ثديه» بالباء على أنه اسمها، و«حقان» خبرها.

وأما «لكن» فمتى خفت وجوب إهمالها لزوال اختصاصها بالأسماء، نحو: **وَلِكُنْ كَانُوا**

هُمُ الظَّالِمِينَ⁽³⁾.

وأما «ليت»، و«لعل» فلا يخفان أصلاً. وقد تتصل «ما» الحرفية الزائدة بهذه الأحرف فتكفها عن العمل نحو: **إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**⁽⁴⁾، **أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**⁽⁵⁾،

وكقول الشاعر:

وَلَكُنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ⁽⁶⁾.

(1) سورة يونس، الآية: 24.

(2) البيت من الهرج. قائله مجھول في الكتاب، ج 2، ص 135، والإنصاف، ج 1، ص 176، وشرح المفصل، ج 8، ص 82، وأوضح المسالك، ج 1، ص 378، وتخلیص الشواهد، ص 389، وشرح قطر الندى، ص 162، وشرح الأسموني، ج 1، ص 324، وشرح التصريح، ج 1، ص 334، وخزانة الأدب، ج 10، ص 392، والدرر اللوامع، ج 1، ص 303.

اللغة: الواو: او رب. حقان: تثنية حقة. ويروى صدر البيت: ونحر مشرق اللون. ويرى أيضاً: ووجه مشرق النحر. المعنى: رب نحر مشرق اللون مضئه كان ثديي صاحبته حقان في الاستدارة والصغر. المفضل في شرح أبيات المفصل، ص 390.

الشاهد: قوله: «كأن ثديا حقان»، فـ «ثديا حقان» مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر «كأن»، واسمها ضمير شأن مذوف، أي: «كانه». شرح التصريح، ج 1، ص 334.

(3) سورة الزخرف، الآية: 76.

(4) سورة النساء، الآية: 171.

(5) سورة الأنبياء، الآية: 108.

(6) في (ع): أدعوه.

(7) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر في ديوانه، ص 39، وشرح شواهد الإيضاح، ص 92، وشرح المفصل، ج 1، ص 79، وشرح شواهد المغني، ج 1، ص 342، وفتح المولى، ص 94، وخزانة الأدب، ج 1، ص 327، وبلا نسبة في معنى الليبب، ص 250، وشرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 433، وشرح التصريح، ج 1، ص 316.

تمامه: **وَقَدْ يَدْرِكُ الْمَجَدَ الْمُؤْتَلَ أَمْثَالِي**.

وقبله: **فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَنَّمَا مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ**.

اللغة: المجد: نيل الشرف والكرم، ولا يكون إلا بالآباء، أو هو كرم الآباء خاصة. مؤتل: المستمر المثبت. الدرر اللوامع، ج 2، ص 355.

المعنى: يقول: إنني لو سعيت لمنزلة دنية كفاني قليل من المال ولم أطلب الكثير، ولكنما أسعى لمجد مستمر وقد يدرك =

وقول الآخر:

[أَعْدَ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ] لِعَلَّمًا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارُ الْمُقَيَّدًا⁽¹⁾.

فمتى اتصلت بهذه الأحرف بطل عملهن وجوباً لزوال اختصاصهن بالأسماء، ويقال في إعرابهن حينئذٍ: كافة ومكاففة لأنَّ «ما» كفتها عن العمل، وهنَّ مكاففات عنه، إلا «ليت» فيجوز فيها الأمران، الإعمال لبقائهما على اختصاصها بالأسماء مع «ما» على الأصح، والإهمال حملًا على أخواتها، وقد روي بهما قول النابغة⁽²⁾:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامِنَا وَنَصْفُهُ فَقَدِ⁽³⁾.

المجد من كان مثلي.

الشاهد: قوله: «ولكنما أسعى»، حيث اتصلت «ما» الزائدة بـ«لكن» فكتها عن العمل، لزوال اختصاصها بالأسماء.

(1) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه، ج 1، ص 180، وشرح شواهد الإيضاح، ص 116، وشرح المفصل، ج 8، ص 57، وشرح شواهد المغني، ج 1، ص 342، والدرر اللوامع، ج 1، ص 309، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 433، وشرح شذور الذهب، ص 301، وشرح قطر الندى، ص 155، ومغني الليب، ص 278، وشرح التصريح، ج 1، ص 316، وشرح الأشموني، ج 1، ص 324.

المعنى: قال ابن يعيش في شرح البيت: إنهم أهل ذلة وضعف لا يأمنون من يطرفهم ليلاً فلذلك قيدوا حمارهم وأطفأوا نارهم. شرح المفصل، ج 8، ص 58.

الشاهد: قوله: «ولعلما أضاءات» ووجه الاستشهاد به كما في البيت السابق.

(2) النابغة: هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيط بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيل، يكنى أباً ثمامنة شاعر جاهلي، عده ابن سلام الجمي في الطبقة الأولى. يراجع طبقات فحول الشعراء، ج 1، ص 51، والشعر والشعراء، ص 87، وسمط الآلي، ج 1، ص 58.

(3) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه، ص 24، الكتاب، ج 2، ص 137، والأغاني، ج 11، ص 31، والخصائص، ج 2، ص 460، والإنصاف، ج 2، ص 47، وشرح المفصل، ج 8، ص 57، وشرح شذور الذهب، ص 302، ومغني الليب، ص 69، وشرح التصريح، ج 1، ص 317، وشرح شواهد المغني، ج 1، ص 75، وخزانة الأدب، ج 10، ص 251، والدرر اللوامع، ج 1، ص 113، وبلا نسبة في أوضاع المسالك، ج 1، ص 339، وشرح الأشموني، ج 1، ص 214.

وقبل البيت:

وَاحْكُمْ كَحْكُمْ فَتَّاهُ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ شَرَاعٍ وَارِدِ الْثَّمَدِ.

وبعده:

فَحَسَبُوْهُ فَلَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ
تِسْعًا وَتِسْعِينَ لَمْ يَنْقُصْ وَلَمْ يَزِدِ
فَكَمَلَتْ مَائَةً فِيهَا حَمَامُتُهَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ

اللغة: الحمام: القطا. الثمد: الماء القليل. قد: بمعنى حسب، وهو مبدأ حذف خبره، أي: فحسب ذلك.

وهذه القصيدة يخاطب بها النعمان بن المنذر، يقول: كن حكيمًا مصيّبًا للرأي في أمرى كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة وهي امرأة من بقية طسم وجديس كانت توصف بحدّة النظر، وقيل كانت ترى من مسافة ثلاثة أيام، وكان لها قطة فمرّ بها سرب من قطا بين جبلين فقالت:

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَهُ إِلَى حَمَامِنِي

[باب ظنٌ وأخواتها]

وَأَمَّا ظَنَتُ وَأَخْوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصُبُ الْمُبْدِأ⁽¹⁾ وَالْخَبَرُ جَمِيعًا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا⁽²⁾.

لَمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ «إِنَّ» وَأَخْوَاتِهَا وَمَعَانِيهَا شَرَعَ فِي ذِكْرِ «ظَنٌّ» وَأَخْوَاتِهَا، وَهُوَ التَّالِثُ مِنَ النَّوَاسِخِ فَتَنْصُبُ الْمُبْدِأ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أُولَئِكَ وَتَنْصُبُ الْخَبَرُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَهَا، وَإِنَّمَا ذِكْرُهَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَلَيْسَ مِنْهَا تَشْبِيهًا [40/ب] لَهَا بـ«كَانَ»، و«إِنَّ» فِي نَسْخِ الْابْدَاءِ لِأَنَّ «كَانَ» ذُكِرَتْ فِيهَا لِأَجْلِ اسْمِهَا و«إِنَّ» لِأَجْلِ خَبْرِهَا لِأَنَّهُمَا مَرْفُوعَانِ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ تُسَمَّى أَفْعَالَ الْقُلُوبِ⁽³⁾ لِأَنَّ مَعَانِيهَا قَائِمَةٌ بِالْقَلْبِ.

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْعَالِ الظَّنِّ، وَأَفْعَالِ الْعِلْمِ، وَأَفْعَالِ التَّصْبِيرِ وَالتَّحْوِيلِ. وَلَهَا ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ: الْإِعْمَالُ، وَالْإِلْغَاءُ، وَالْتَّعْلِيقُ⁽⁴⁾، فَإِذَا نَقَدَتْ عَمَلَتْ لَفْظًا وَمَحْلًا، وَإِنْ تَأْخُرَتْ أَوْ تَوْسَطَتْ بَيْنَ مَعْوَلَيْهَا أَغْيَتْ لَفْظًا وَمَحْلًا، وَيُجَوزُ الْإِعْمَالُ لَفْظًا وَمَحْلًا وَهُوَ رَاجِحٌ عِنْ الدُّوْسِطُ، وَمَرْجُوحٌ عِنْ التَّأْخُرِ، وَإِذَا عَلِقَتْ عَنِ الْعَمَلِ بِوُجُودِ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْلُوقَاتِ السَّتِّ أَغْيَتْ

وَنَصْفَهُ قَدِيمٌ ثُمَّ الْحَمَامُ مِنْهُ

فَنَظَرُوا فَإِذَا الْقَطَطَا قَدْ وَقَعَ فِي شَبَكَةِ صَيَادٍ، فَعُدِهِ فَإِذَا هُوَ سَتُّ وَسْتُونَ قَطَاطًا وَنَصْفُهَا ثَلَاثُ ثَلَاثُونَ قَطَاطًا، فَإِذَا ضَمَ ذَلِكَ إِلَى قَطَاطَتِهَا كَانَ مَائَةً. شَرْحُ التَّصْرِيفِ، ج 1، ص 318، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ، ج 1، ص 76، وَفَتْحُ الْمَوْلَى، ص 278.
الْمَعْنَى: لَيْتَ هَذَا الْحَمَامُ لَنَا مَعَ حَمَامَتِنَا فِيكِفِينَا ذَلِكَ.

الشاهد: قَوْلُهُ: «لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ» حِيثُ جَازَ إِعْمَالُ «لَيْتَ» لِأَنَّ «مَا» لَا تَزِيلُ اخْتِصَاصَهَا بِالْأَسْمَاءِ، وَجَازَ إِهْمَالُهَا حَمْلًا عَلَى أَخْوَاتِهَا.

(1) فِي (م): الاسم.

(2) سقطت من (ص).

(3) أَفْعَالُ هَذِهِ الْبَابِ لَيْسَ كُلُّهَا قَلْبِيَّة، بَلْ هِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ: أَفْعَالَ قُلُوبٍ وَأَفْعَالَ تَحْوِيلٍ وَتَصْبِيرٍ.
أَمَّا أَفْعَالَ الْقُلُوبِ فَتَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا يَدْلِلُ عَلَى الْبِيْقَيْنِ، وَهِيَ «رَأَى»، و«عَلِمَ»، و«وَجَدَ»، و«دَرَى»، و«تَعْلَمَ».
وَالثَّانِي مِنْهَا مَا يَدْلِلُ عَلَى الرَّجْحَانِ: وَهِيَ «خَالٌ»، و«ظَنٌّ»، و«حَسْبٌ»، و«زَعْمٌ»، و«جَعْلٌ»، و«عَدٌّ»، و«حَجاً»، و«هَبٌّ».
وَمِنَ النَّحَاةِ مِنْ قَسْمِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ إِلَى أَرْبَعَةِ فَرَافِعٍ: «وَجَدَ»، «أَلْفَى»، و«دَرَى»، و«تَعْلَمَ» لِلْبِيْقَيْنِ فَقَطْ. و«زَعْمٌ»،
و«جَعْلٌ»، و«عَدٌّ»، و«حَجاً»، و«هَبٌّ» لِلرَّجْحَانِ فَقَطْ. و«رَأَى»، و«عَلِمَ»، لِلْبِيْقَيْنِ غَالِبًا، و«خَالٌ»، و«ظَنٌّ»، و«حَسْبٌ»،
لِلرَّجْحَانِ غَالِبًا.

وَأَمَّا أَفْعَالَ التَّحْوِيلِ وَالْتَّصْبِيرِ فَهِيَ: «صَبَرَ»، و«جَعَلَ»، و«تَخَذَّلَ»، و«رَدَّ»، و«تَرَكَ»، و«وَهَبَ». يَرَاجِعُ أَوْضَاعُ الْمَسَالِكِ، ج 2، ص 31-51، وَشَرْحُ بْنِ عَقِيلٍ، ج 2، ص 13-15، حاشِيَةُ الْخَضْرَى، ج 1، ص 333.

(4) لَظَنٌّ وَأَخْوَاتُهَا ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ—كَمَا ذُكِرَ الشَّارِحُ—الْأُولُّ: الْإِعْمَالُ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ وَاقِعٌ فِي أَفْعَالِ هَذِهِ الْبَابِ حَمِيعُهَا،
الْجَامِدُ مِنْهُ وَالْمَتَصْرِفُ الْقَلْبِيُّ وَالْتَّصْبِيرِ، وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ: وَهُمَا التَّعْلِيقُ وَالْإِلْغَاءُ وَيُخْتَصَانُ بِالْقَلْبِيِّ الْمَتَصْرِفِ، فَغَيْرُ
الْمَتَصْرِفِ وَهِيَ «هَبٌّ»، و«تَعْلَمٌ» لَا يَكُونُ فِيهَا إِلْغَاءٌ وَلَا تَعْلِيقٌ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُ التَّحْوِيلِ، نَحْوَ: «صَبَرَ» وَأَخْوَاتِهَا. يَرَاجِعُ
شَرْحُ بْنِ عَقِيلٍ، ج 2، ص 21، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ، ج 1، ص 369.

لفظاً وأعملت مهلاً، وهذه المعلمات الست: «ما» النافية، نحو: «ظننت ما زيد قائم»، و«إن» النافية، نحو: «وتظنون إن لبئتم و إلا قليلا»⁽¹⁾، و«لا» النافية نحو: «ظننت لا يقوم زيد»، و«لام» الابتداء، نحو: «ظننت لزيد قائم»، و«لام» القسم، نحو: «ظننت ليقوم زيد»، والاستفهام، نحو: «علمت أين زيد».

فيَّنْ «ظن» وأخواتها بقوله: وهي ظنت⁽²⁾، نحو: «ظننت زيداً قائماً»، وَظَنُوا أَن لَا ملجاً مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ⁽³⁾، وحسبت⁽⁴⁾، نحو: «أَحَسَّبَ النَّاسُ أَن يُرْكَوْا»⁽⁵⁾، وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونَ فِتْنَةً⁽⁶⁾، قال الشاعر:

حَسِبْتُ التَّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا⁽⁷⁾ إِذَا مَا الْمَرءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا⁽⁸⁾.
وَعْلَمْتُ⁽⁹⁾، نحو: «عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًا»⁽¹⁰⁾، و«عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَدْكُرُونَهُنَّ»⁽¹¹⁾.

(1) سورة الإسراء، الآية: 52.

(2) إذا كانت «ظن» بمعنى «اتهم» تعدت إلى مفعول واحد، كقولك: «ظننت زيداً»، أي اتهمته. شرح بن عقيل، ج 2، ص 24.

(3) سورة التوبة، الآية: 118.

(4) فإن كانت بمعنى «صار أحسب» أي ذا شقرة وبياض وحرمة فلازمة، أو كان بمعنى «عد» تعدت لواحد، وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع، ومصدرها: حسباً كنصرًا، وحسبناً بالضم والكسر، وحساباً وحسابه وحسبه بكسرهن. حاشية الخضري، ج 1، ص 337.

(5) سورة العنكبوت، الآية: 2.

(6) سورة المائدَة، الآية: 71.

(7) في (ع): ربًا.

(8) البيت من الطويل للبيهقي بن ربيعة في ديوانه، ص 246، ولسان العرب، ج 11، ص 88 (ثقل)، وشرح التصريح، ج 1، ص 362، والدرر اللوامع، ج 1، ص 334، وبالنسبة في أوضح المسالك، ج 2، ص 44، وتخلص الشواهد، ص 435، وشرح بن عقيل، ج 2، ص 16، وشرح الأشموني، ج 1، ص 353. اللغة: ثاقلا: كناية عن الموت لتقل الشخص به. حاشية الخضري، ج 1، ص 337.

المعنى: تيقنت التقوى والجود خيراً تجارة رباحاً إذا أصبح المرء ثقيلاً بسبب الموت، ووصف الميت بالتكل لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات صاحبها أصبحت ثقيلة كالجمادات. شرح التصريح، ج 1، ص 363.

الشاهد: قوله: «حسبت التقى... خير»، حيث نصبت مفعولين، أولهما «التقى» وثانيهما «خير».

(9) إذا كانت «علم» بمعنى «عرف» تعدت إلى مفعول واحد، كقولك: «علمت زيداً»، أي عرفته. شرح بن عقيل، ج 2، ص 24. أو بمعنى علم غلمة، فهو أعلم، أي مشقوق الشفة العليا فلazمة. همع الهوامع، ج 1، ص 479.

(10) سورة المزمل، الآية: 20.

(11) سورة البقرة، الآية: 235.

وخلت⁽¹⁾، نحو: «خِلْتُ عَمَراً شَاخِصاً»، قال الشاعر:

بُلْغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٌّ إِخَالَكَ⁽²⁾.

وزعمت⁽³⁾، نحو: «زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ لَنْ يُبَعَثُوا»⁽⁴⁾، وقال الشاعر:

زَعَمْتِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيًّا⁽⁵⁾.

ورأيت⁽⁶⁾ [معنى 41/أ] «تيقنت»، نحو قول الشاعر:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلَّ شَيْءٍ مُحَاوِلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا⁽⁷⁾.

(1) وتأتي للعجب، يقال: خال الرجل تكبر، وأعجب بنفسه، وبمعنى: ظلع، بالظاء المشالة يقال: خال الفرس، أي غمز في مشيه، فتكون لازمة. شرح التصرير، ج 1، ص 365، وهم الهوامع، ج 1، ص 482.

(2) صدر بيت من البسيط قائله مجھول. شرح التسهيل، ج 1، ص 155، وأوضح المسالك، ج 1، ص 100، وشرح الأشموني، ج 1، ص 96، وشرح التصرير، ج 1، ص 112. وتمامه: إِذْ لَمْ تَرَلْ لَاكْتَسَابَ الْحَمْدِ مَبْتَرًا.

اللغة: بَرٌّ: بفتح الباء معناه صادق أو محسن. إِخَال: بكسر الهمزة فصيبح استعمالاً شاذ قياساً، وبنو أسد تفتحها على القياس والأفصح الكسر وهو لغة الجمهور، ومعناه أطن. تسهيل الاستشهاد، ق 200.

المعنى: أَخْبَرْتُ بفعل رجل محسن وأطنه أنت، إِذْ لَا تَرَالْ مَجْتَهِداً لَاكْتَسَابَ الْحَمْدِ.

الشاهد: قوله: «إِخَالَكَ»، حيث نصبت مفعولين، أولهما «الكاف» ويعود على المخاطب، وثانيهما «الهاء» ويعود على «أمرىء بَرٌّ»، وفيه شاهد آخر حيث أتى بالضمير المتصل، ولم يقل: «إِخَالَكَ إِيَاهُ» والجمهور على الفصل واختار الرمانى وابن الطراوة وابن مالك الاتصال. شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان، ج 1، ص 201.

(3) تأني «زم» بمعنى «كفل»، نحو: زعمت زيداً أي كفلته وضمنته، وفي التنزيل «وَأَنَا بِهِ زَعِيم» [يوسف: 72]، وفي الحديث «الزعيم غارم»، وبمعنى: رأس، نحو: زعم زيد إذا رأس، ومنه: زعيم القوم فلان، أي رئيسهم، وبمعنى: قال، كقول أبي زيد الطائي: يا له نفسي إن كان الذي زعموا حقاً وماذا يردد اليوم ثلهيفي.

أي إن كان الذي قالوه حقاً، وبمعنى: سمن وهزل، يقال: زعمت الشاة، بمعنى: سمنت وهزلت، وبمعنى: طمع، يقال: زعم في غير مزعم، أي طمع في غير مطعم، فلا تتعذر لمفعولين. شرح التصرير، ج 1، ص 365.

(4) سورة التغابن، الآية: 7.

(5) البيت من الخيف لأبي أمية الحنفي في شرح التصرير، ج 1، ص 361، وشرح شواهد المغني، ج 2، ص 922، وحاشية الدسوقي، ج 3، ص 327، والدرر اللوامع، ج 1، ص 331، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج 2، ص 38، وتخلص الشواهد، ص 428، ومغني اللبيب، ص 553، وشرح الأشموني، ج 1، ص 214.

اللغة: يدب: بكسر الدال من يدرج في المشي رويداً. شرح شواهد المغني، ج 2، ص 923.

المعنى: زعمتني هذه المرأة شيئاً ولست كذلك، إنما الشيخ من تناقلت خطواته وعز عليه السير السريع.

الشاهد: قوله: «زَعَمْتِي شَيْخًا»، حيث جاءت «زم» بمعنى «ظن» فنصبت مفعولين، أولهما ياء المتكلم، وثانيهما «شيئاً».

(6) ويقال رأيت الشيء بمعنى أبصرته، رأيت رأي فلان بمعنى اعتقدته، ورأيت الصيد بمعنى أصبه في رئته، فهذه متعدية إلى واحد. وقد ألحقت العرب رأى الحلمية برأى العلمية فأدخلتها على المبتدأ والخبر ونصبتهما مفعولين. شرح التسهيل، ج 2، ص 81.

(7) البيت من الواffer لخداش بن زهير في شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان، ج 2، ص 27، وتسهيل الاستشهاد، =

ووجَدَتُ⁽¹⁾ بمعنى اعتقدت⁽²⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا⁽³⁾﴾، و﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَعَوَى⁽⁴⁾﴾ و﴿وَجَدَكَ صَالًا فَهَدَى⁽⁵⁾﴾ و﴿وَجَدَكَ عَابِلًا فَأَغْنَى⁽⁶⁾﴾.

واتَّخَذَتُ، نحو: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا⁽⁵⁾﴾، و﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ آثَنِينِ⁽⁶⁾﴾، و﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوكُمْ أَوْلَيَاءَ⁽⁷⁾﴾. **وَجَعَلَتُ⁽⁸⁾**، نحو: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ⁽⁹⁾﴾، و﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ أَبْيَتَ الْحَرَامَ قِيمًا⁽¹⁰⁾﴾. **وَسَمِّيَّتُ⁽¹¹⁾**، نحو: «سَمِّيَّتُ الولد زَيْدًا»، قال الله تعالى:

= ق 201، وبلا نسبة في المقتضب، ج 4، ص 97، وشرح التسهيل، ج 2، ص 81، وشرح بن عقيل، ج 2 ص 13، وشرح الأشموني، ج 1، ص 349.

اللغة: المحاولة: القدرة والطاقة. شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان، ج 2، ص 27.

المعنى: ظاهر.

الشاهد: قوله: «رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ»، حيث جاء الفعل «رأى» بمعنى «علم»، فاقتضى مفعولين، الأول لفظة الجلالة، والآخر قوله «أكبر».

(1) لوجد استعملان آخران ، هي في أحدهما ذات مفعول، وفي الآخر لازمة، فالأول بمعنى أصاب، كوجد فلان ضالته وجداناً وجودان والثانية بمعنى استغنى ومصدرها وَجْدٌ وَجْدٌ وَجْدٌ، وبمعنى غضب ومصدرها موجودة. شرح التسهيل، ج 2، ص 79.

(2) سقطت من (س).

(3) سورة الكهف، الآية: 49.

(4) سورة الضحى، الآية: 6-7-8.

(5) سورة المؤمنون، الآية: 110.

(6) سورة النحل، الآية: 51.

(7) سورة المتحنة، الآية: 1.

(8) تعلم «جعل» عمل «ظن» إذا كانت غير التي بمعنى «أوجد»، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأعراف: 1] وغير التي بمعنى «أوجب»، كقولهم: جعلت للعامل كذا، وغير التي بمعنى «ألقى»، كجعلت بعض متاعي فوق بعض، وغير التي للمقارنة.

(9) سورة الأنعام، الآية: 91.

(10) سورة المائدة، الآية: 97.

(11) ذكر الشارح الفعل «سمى» في باب ظن وأخوتها مع أنه لم يرد في مقدمة ابن آجروم، كما أنه ليس من هذا الباب، وقد عده ابن هشام في شرح الشدور، ص 381، من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، الثاني منها تارة مسرح من حرف الجر وتارة مقيد به، نقول: «سمَّيْتَه زَيْدًا» «سمَّيْتَه بِزَيْدٍ». ولذلك فالراجح أن «سمَّيْتَ» تصحيف لكلمة «سمعت» الواردَة في الأجرُوميَّة، ص 16، وتتحقق «سمع» بـ«ظن» بشرط أن يكون ثانِي مفعوليها فعلاً يدل على صوت قوله تعالى: «سَمِعْنَا فَتَّى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمَ» [الأبياء: 60] وهو اختيار الأخفش والفارسي، ومذهب الجمهور أنها متعدية إلى واحد والثاني حال. يراجع شرح التسهيل، ج 2، ص 84، وارشاف الضرب، ج 3، ص 62.

﴿هُوَ سَمَّنْكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾⁽¹⁾.

فمثل المصنف «لظن» و«خال» واستغنى بهما عن سائر أخواتهما، فقال: «ظَنَتْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وقد زاد أبو علي⁽²⁾ «لعل» وذكرها من المعلقات للعمل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِكَ لَعَلَهُ فِتْنَةً لَكُمْ وَمَتَّعْ إِلَى حِينٍ﴾⁽³⁾، وجزم بها في الشذور⁽⁴⁾، وزاد بعضهم «لو»، وجزم بها في التسهيل، وفي الشذور⁽⁵⁾، كقوله: «وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرٌ»⁽⁶⁾.

فالظن الطرف الراجح، والوهم هو الطرف المرجوح، والشك هو إستواء الطرفين، والعلم هو الاعتقاد الجازم المطابق الذي لا يقبل الشك⁽⁷⁾.

باب النعت⁽⁹⁾

فهذا هو السابع من المرفووعات، وهو التابع المذكور في قوله: **التابع للمرفوع وهو**

(1) سورة الحج، الآية: 78.

(2) أبو علي هو الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، من تلامذته ابن جني وعلي بن عيسى الربعي، من تصانيفه: الحجة والتذكرة، والمسائل الحلبية، البغدادية، القصريَّة، البصرية، الشيرازية، العسكرية، الكرمانية وغيرها، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة هجرية. بغية الوعاء، ج 1، ص 496.

(3) سورة الأنبياء، الآية: 111.

(4) متن شذور الذهب، ص 66.

(5) وهو ابن مالك. يراجع شرح التسهيل، ج 2، ص 89، وهم مع الهوامع، ج 1، ص 494.

(6) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(7) البيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه، ص 202، والأغاني، ج 17، ص 276، والشعر والشعراء، ص 150، ولسان العرب، ج 4، ص 548 (عذر)، وخزانة الأدب، ج 4، ص 213، والدرر اللوامع، ج 1، ص 345، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب، ص 379، وهم مع الهوامع، ج 1، ص 495.

اللغة: ثراء المال: كثرته. الوفر: الكثير، أي مال كثير. تسهيل الاستشهاد، ق 201.

المعنى: يقول: لقد علم الناس أني لو أردت الغنى وكثرة المال فلن يعجزني ذلك، لكنني فضلت البذل والسخاء على الإمساك.

الشاهد: قوله: «عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ....»، حيث وقع الفعل «علم» قبل «لو» فعلقته عن العمل في لفظ الجملة دون المحل.

(8) في (ع): التشكيك.

(9) يقول ابن آجروم: (باب النعت: النَّعْتُ تَابَعُ الْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَتَكْرِيرِهِ، تَقُولُ: قَامَ زِيدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زِيدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزِيدٍ الْعَاقِلِ). الأجرُوميَّة، ص 16.

أربعة أشياء: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ وَالْبَكُّ⁽¹⁾، فبدأ بالنعت ووضع له هذا الباب، وسيأتي كل واحد من الثلاثة الباقية [41/ب] بباب هكذا على الترتيب.

والنعت في الأصل مصدر من نَعَتُ الاسم أنعته نعتاً، والنعت والصفة والوصف بمعنى⁽²⁾، تقول: وصفت الشيء أصفه وصفاً أو صفة، والنعت في الاصطلاح عبارة عن اسم أو ما هو في معناه من ظرف أو جملة، يتبع ما قبله لتصنيف نكرة، أو إزالة اشتراك في معرفة، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ»، «وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ»⁽³⁾، «وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ»⁽⁴⁾، «هَذَا نَحْنُ حَسْنَانٌ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ»⁽⁵⁾، و«هذا ضيفٌ عندك»، وهذه أمثلة للاسم وما هو في معناه، من جملة، أو مجرور، أو ظرف.

والنعت يفيد توضيح المعنوت، إن كان معرفة وتصنيفه إن كان نكرة، ويفيد المدح، نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ»، «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، أو الذم، نحو: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، أو الترحم، نحو: «جَاءَنِي عَبْدُكَ الْمِسْكِينُ»، أو التوكيد، نحو: «فَإِذَا نُفِخَ فِي الْصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ»⁽⁶⁾، ويكون دالاً على حلية المعنوت، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ الطَّوِيلُ»، وعلى نسبة، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ الْمَكِيُّ أَوَ الْمَدَنِيُّ أَوَ الْقُرْشِيُّ»، وما أشبه ذلك. وله⁽⁷⁾ أربعة شروط :

أحدها: أن يكون مشتقاً، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ»، فالعاقل مشتق من العقل، ولا ينعت بالجامد، إلا أن يكون في معنى المشتق⁽⁸⁾، مثل قوله: «جاءني رجلٌ أسدٌ»، فالأسد ليس

(1) الأجرُوميَّة، ص 12.

(2) النعت عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الوصف، وذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحلية، نحو «طويل وقصير»، والصفة تكون بالأفعال، نحو: «ضارب وخارج». قيل: ولذا يقال أوصاف الله ولا يقال نعوت الله. يراجع شرح المفصل، ج 3، ص 47، وحاشية ابن الحاج على شرح خالد الأزهري، ص 87.

(3) سورة غافر، الآية: 28.

(4) سورة القصص، الآية: 20.

(5) سورة الحج، الآية: 19.

(6) سورة الحاقة، الآية: 13.

(7) في (ع)، و(س): لها.

(8) كاسم الإشارة، و«ذى» بمعنى صاحب، وأسماء النسب، تقول: «مررت بزيد هذا» و«برجل ذي مال» و«برجل دمشقي»، لأن معناها الحاضر، وصاحب مال، ومنسوب إلى دمشق. أوضح المسالك، ج 3، ص 307-309.

بمشتق ولكن معناه شجاع، والشجاع⁽¹⁾ مشتق من الشجاعة.

الثاني: أن لا يتقدم عن المنعوت، لأنه تابع، وحق [42/أ] التابع هو التأخير عن المنعوت⁽²⁾.

الثالث: أن يكون مثل المنعوت أو دونه لأنه تابعة أيضاً، والتابع لا يكون فوق المتبوع.

الرابع: أن يكون تابع لما قبله في أربعة من عشرة إن كان له، أو اثنين من خمسة إن كان لسيبه.

[النعت الحقيقي والنعت السببي]

واعلم أن النعت ينقسم قسمين:

نعت حقيقي ونعت سببي، إن جرت الصفة على من هي له فهو نعت حقيقي، نحو: « جاء زيدُ الْكَرِيمُ »، وإن جرت الصفة على غير من هي له فهو نعت سببي، نحو: « جاء زيدُ الْكَرِيمُ أبُوهُ »، فالحقيقي يتبع ما قبله⁽³⁾ في أربعة من عشرة⁽⁴⁾، واحد من أوجه الإعراب، وهي الرفع والنصب والخض، وواحد من التعريف والتذكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والثنية والجمع، نقول: « جاء زيدُ العاقلُ »، و« رأيتُ زيداً العاقلَ »، و« مرتُ بزيدِ العاقلِ »، و« جاءتْ هنْد العاقلةُ »، و« رأيتُ هنداً العاقلةَ »، و« مرتُ بهنْد العاقلةِ »، و« جاء رجلٌ عاقلٌ »، و« رأيتُ رجلاً عاقلاً »، و« مرتُ برجلٍ عاقلاً »، و« جاءتْ امرأةً عاقلةً »، و« رأيتُ امرأةً عاقلةً »، و« مرتُ بامرأةً عاقلةً »، و« جاء الزيدان العاقلان »، و« رأيتُ الزيدين العاقلينِ »، و« مرتُ بالزيدين العاقلينِ »، و« جاءتْ الهندان العاقلتانِ »،

(1) سقطت من (ع).

(2) إذا نقم النعت عن المنعوت، فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحًا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلاً من النعت، نحو: «إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿الله﴾ [إبراهيم: 1-2] في قراءة الجر، وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال، نحو: «لَمِيَّةَ مُوحَشًا طَالُ ». شرح التصريح، ج 2، ص 131.

(3) في (ع): يتبع المتبوع.

(4) ويستثنى من ذلك شيئاً:

أحدهما: الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بـ«من» أو أضيف إلى نكرة فإنه يلزم الإفراد والتذكير ولم يوافق في التأنيث والثنية والجمع، نحو: « مرت برجل أفضل من زيد، وبرجلين أفضل من زيد، وبرجال أفضل من زيد، وبامرأة أفضل من زيد وبامرأتين أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد »، وكذلك « مرت برجل أفضل شخص، وبرجلين أفضل شخصين ». الثاني: الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن « فعول » بمعنى « فاعل » و« فعال » بمعنى « مفعول » إذا كان جارياً على موصوفه، نحو « رجل صبور »، و« امرأة صبور »، و« رجل قتيل »، و« امرأة قتيل ». شرح التصريح، ج 2، ص 111.

و«رأيتُ الهندِين العاقِلَتِينِ»، و«مررتُ بالهندِين العاقِلَتِينِ»، و«جاء رجلان عاقلان»، و«رأيتُ رجليْن عاقلين»، و«مررتُ برجليْن عاقلين»، و«جاء الزيدُون [42/ب] العاقِلُون»، و«رأيتُ الزيدِين العاقِلَتِينِ»، و«مررتُ بالزيدِين العاقِلَتِينِ»، و«جاءتْ الهنداتُ العاقِلاتُ»، و«رأيتُ الهنداتُ العاقِلاتُ»، و«مررتُ بالهنداتُ العاقِلاتُ»، و«جاء رجلاً عقلاً»، و«رأيتُ رجالاً عقلاً»، و«مررتُ برجالٍ عقلاً»، و«جاءتْ نساءً عاقِلاتٍ»، و«رأيتُ نساءً عاقِلاتٍ»، و«مررتُ بنسائِ عاقِلاتٍ».

والنعتُ السببي⁽¹⁾ يتبع المぬوت في اثنين من خمسة، واحد من أوجه الإعراب، واحد من التعريف والتوكير، تقول: «جاء زيد العالم أبوه»، و«رأيت زيداً العالم أبوه»، و«مررت بزيد العالم أبوه»، و«جاء رجل عالم أبوه»، و«رأيت رجلاً عالماً أبوه»، و«مررت برجل عالم أبوه»، فالنعتُ السببي بالنسبة إلى ما بعده كال فعل إذا قدم على فاعله، فإنه يوحّد⁽²⁾ مع المفرد والمثنى والمجموع، فتقول «جاءني رجل عاقل غلامه»، و«جاءني رجل عاقل أبواه»، إلا مع الجمع فإنه يجوز أن يجمع معه جمع التكسير لجريانه مجرى المفرد، وهو الأحسن فيه، نحو: «جاءني رجل قعود غلمانه»، و«قاعد غلمانه» بالإفراد على قياس الفعل، ويجوز «قاعدون غلمانه»، وهو أضعفها، لأنّه خاص بلغة «أكلوني البراغيث»⁽³⁾.

[النعت المقطوع]

ويجوز قطع النعت على المぬوت، بإضمار عامل يعمل فيه إما إلى الرفع فيقدر الضمير⁽⁴⁾ مبتدأ والنعت المقطوع خبره، وإما إلى النصب، فيقدر فعلًا والنعت المقطوع مفعوله، فتقول في قطعه إلى الرفع: «رأيتَ زيداً [أ] العاقل»، بالرفع، و«أعوذ بالله من إيليس عدو المؤمنين»، بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو»، وتقول في قطعه إلى النصب: «جاء زيد العاقل»، و«الحمد لله الحميد»، بالنصب على أنه مفعول بفعل مقدر

(1) في (ص): والسببي يتبعه.

(2) أي يجب فيه الإفراد على اللغة المشهورة التي أشار لها ابن مالك في ألفيته بقوله:

مجرد الفعل إذا ما أنسدا لإثنين أو جمع كفاز الشهدا.

متن الألفية، ص 32.

(3) هي لغة طيء أو أزد شنوة أو بلحارث بن كعب. الكتاب، ج 1، ص 78. وهي لغة يشى فيها الفعل عند تثنية الفاعل ويجمع عند جمعه، أي تلحق الفعل علامة التثنية والجمع.

(4) في (م): ضمائر.

تقديره: «أعني»، ويقدر في المدح «أمدح» وفي الذم «أذم»، والترحم «أرحم»، فحد المصنف النعت بقوله: **النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَتَعُوتِ فِي رَفِعِهِ وَنَصِبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ**، تقول: جاء زيد العاقل، ورأيت زيداً العاقل، ومررت بزيد العاقل، فأطلق ولم يقيِّد، ولم يفرق بين الحقيقى والسببي، تقريراً للمبتدئ.

[النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ]

وأراد أن يبين المعرفة من النكرة فقال: **الْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ**⁽¹⁾، فقدم المعرفة على النكرة مخالفاً للأصل، وحقه أن يقدم النكرة على المعرفة، لأن النكرة أصل والمعرفة فرع عنها⁽²⁾، فالالأصل يقدم على الفرع، لأن النكرة لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة فما لا يحتاج أصل لما يحتاج، فحصر⁽³⁾ المعرفة في خمسة معانٍ فاستغنى بعدها عن حذفها.

[الإِسْمُ الْمُضْمَرُ]

قدم الاسم المضمر لأنه أعرف المعارف⁽⁴⁾، بعد لفظ الجلالة⁽⁵⁾، نحو: أنا وأنت، استغنى بهذين المضمرين على سائر المضمرات، وتعرفت⁽⁶⁾ المضمرات بالاستعمال. [43/ب]

[الْعَلَمُ]

وأتي بعد الاسم المضمر بالاسم العلم لأنه أعرف مما بعده، والعلم في اللغة هو الجبل، وجمعه أعلام، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ ءَايَتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾⁽⁷⁾، أي كالجبال.

(1) يقول ابن آجروم: **الْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ**: الاسم المضمر، نحو: أنا وأنت، والاسم العلم، نحو: زيد وملكة، والاسم المبهم، نحو: هذا وهذه وهؤلاء، والاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: الرجل والغلام، وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الأربعـةـ والنكرةـ: كلـ اسمـ شائعـ في جنسـهـ لاـ يختصـ بهـ واحدـ دونـ آخرـ، وتقريرـةـ كلـ ماـ صلحـ معـهـ دخـولـ الألفـ واللامـ، نحوـ: الرجلـ والفرسـ.) الآجرومية، ص 16-17.

(2) مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم الكوفيون وابن الطراوة. وهمع الهوامع، ج 1، ص 185.

(3) في (م): فحصل.

(4) اختلف في أعرف المعارف: فمذهب سيبويه والجمهور إلى أن المضمر أعرفها، وقيل: العلم أعرفها وعزي للكوفيين، وأعرفها اسم الإشارة وعزي للكوفيين في الإنصال ونسب لابن السراج، وقيل المعرف بالأدلة. قال السيوطي: محل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع. يراجع الأصول لابن السراج، ج 2، ص 30-31، والإنساف المسألة (101)، ج 2، ص 228، وتوضيح المقاصد، ج 1، ص 358. وهمع الهوامع، ج 1، ص 187-188.

(5) وقد ورد أن سيبويه رأى بعد موته فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: غفر لي. فقيل له: بم؟ قال: بقولي أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة. حاشية ابن الحاج على شرح خالد الأزهري، ص 92.

(6) في (س): تعريف.

(7) سورة الشورى، الآية: 32.

ويطلق على الخرقة التي تجعل على الرمح حال البيع⁽¹⁾، ويطلق على النار التي توند في الطريق ليستدل بها الضال، وفي الاصطلاح: ما خصّ مسماه دون غيره، وحده: اسم يعين مسماه مطلقاً، فخرج بذكر التعين النكرة وخرج بذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعارف.

ثمَّ العلم ينقسم قسمين: علم جنسٍ، وهو ما دل على ذي الماهية تارةً وعلى الحاضر أخرى، كأسامة، فإنه يدل على ماهية الأسد، فتقول: «أسامة أشجع من ثعلة»، وهو بمنزلة قولك: «الأسد أشجع من الثعلب»، والألف واللام فيه لتعريف الجنس أي: هذا الجنس أشجع من هذا الجنس، وهذه الماهية أشجع من هذه الماهية، ويدل على الحاضر تارة فتقول: «هذا أسامة مُقبلاً»، وهو بمنزلة قولك: «هذا الأسد مُقبلاً»، والألف واللام هنا للعهد الحضوري.

وعلم شخصي: وهو اسم⁽²⁾ يعيّن مسماه مطلقاً كما قدمنا.

وينقسم العلم أيضاً إلى: اسم وهو ما ذكره المصنف، بقوله: نحو: زيدٌ وعمرو ومكة، فـ«زيدٌ» وـ«عمرو» علماً مذكورين عاقلين، وـ«مكة» علم لمؤنث غير عاقلة. وإلى كنية وهو ما صدر⁽³⁾ بـ«أب» أو «أم» كـ«أبي بكر»، وـ«أم هانئ»، وـ«أم كلثوم».

وإلى لقب وهو ما أشعر برفعه المسمى، كـ«زين العابدين»، أو بضاعته، كـ«أنف الناقة»، وـ«فقة»، وـ«بطة»، فمتى اجتمع اللقب مع الاسم وجوب تأخير اللقب، فإن كانا مفردين، جازت إضافة الأول إلى الثاني وإتباع الثاني للأول، كـ«سعید كرزٍ»، وإن كانا مضافين، كـ«عبد الله زین العابدين»، [أ/44] أو متخالفين: كـ«زيد زین العابدين»، وـ«عبد الله كرزٍ»، تعين الإتباع وامتنعت الإضافة، وتعريفه بالعلمية.

[اسم الإشارة]

وأتي بعد العلم بالاسم المبهم وهو اسم الإشارة، والمبهم في اللغة هو المغلق، ومنه قال الشاعر:

الفَارِجُو بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ⁽⁴⁾.

(1) في (ع): البين.

(2) في (م): ما.

(3) في (ع): قدم.

(4) البيت من الرجز لرجل من بنى ضبة في الكتاب، ج 1، ص 185، والتبصرة والتنكرة للصميري، ج 1، ص 222، والحل في شرح أبيات الجمل، ص 77، ولرجل من بنى ضبة أو لرؤبة في فتح المولى، ص 280. وبلا نسبة في المقتضب، ج 4، ص 145، وشرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 356.

أي: المغلق، فعبر عن اسم الإشارة بالمبهم لأنه لا يدل على المشار إليه إلا بقرينة الحضور. وعده أسماء الإشارة خمسة باعتبار الواقع، فلما كانت معدودة استغنى بعدها عن حدّها، فلم يضع لها حدّاً، وقال في شرح الشذور⁽¹⁾: «الإشارة ما دلّ على مسمى وإشارة إلى ذلك المسمى»، فمثل المصنف للمفرد المذكر، والمفرد المؤنث، ولجمعهما، بقوله: نحو: هَذَا وَهَذِهُ وَهَؤُلَاءُ، واستغنى عن التمثيل للمثنى بتمثيله للمفرد والجمع.

واعلم أن المشار إليه على ثلاثة⁽²⁾ قريب وبعيد ومتوسط، فالمفرد المذكر القريب يشار إليه بـ«ذا»، ويزاد عليه هاء التتبّيه من أوّله، فيقال: «هذا»، وإن كان بعيداً زيد عليه الكاف واللام التي للبعد والفصاحة، فيقال: «ذلك»، وإن كان متوسطاً⁽³⁾ سقطت اللام فيقال: «ذاك»، وهذه الكاف حرف يدل على الخطاب، وهي تتصّرف تصرف الكاف الاسمية، فتتصل بالمفرد، والمثنى، والمجموع، والمذكر والمؤنث، فتقول: «ذلك، وذاك، وذلكما، وذلكم، وتلك، وذلكن»، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ﴾⁽⁴⁾، ﴿فَذَنِكَ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَ﴾⁽⁵⁾، [44/ب] ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾⁽⁶⁾، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسِ﴾⁽⁷⁾، ﴿قَالَتْ فَذِلِكُنَّ الَّذِي لَمْ تُنَتِّنِ فِيهِ﴾⁽⁸⁾، والاسمية كذلك، نحو: «ضربك»، وضربك، وضربكما، وضربكم، وضربكن».

ويشار لتنثية المذكر، بـ«ذان» في الرفع و«ذين» في الجر والنصب، ولتنثية المؤنث بـ«تأن» في الرفع و«تين» في الجر والنصب، وتدخل عليها الهاء، فيقال: «هذان»،

اللغة: الفارجو: الفاتحون. المبهم: المغلق، يقال: فرجت الباب إذا فتحته، وأبهنته إذا أغلقته. الحل في شرح أبيات الجمل، ص 77.
المعنى: يمدح قومه ويقول: إن أبواب الأماء لا تغلق في وجوههم، ولا يحجبون عنهم لعزم ومحظتهم في نفوس الأماء.
شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ج 1، ص 356.

الشاهد: قوله: «المبهم»، حيث جاءت كلمة المبهم بمعنى المغلق. وفي البيت شاهد آخر وهو حذف نون «الفارجو» للإضافة.
(1) شرح شذور الذهب لابن هشام، ص 172.

(2) وهو مذهب أكثر النحوين، وذهب ابن مالك إلى أن اسم الإشارة له رتبتان: قربى وبعدى. يراجع شرح التسهيل لابن مالك، ج 1، ص 239، وهمع الهوامع، ج 1، ص 247.

(3) في (ع): متوسطة.

(4) سورة البقرة، الآية: 2.

(5) سورة القصص، الآية: 32.

(6) سورة الأنفال، الآية: 14.

(7) سورة طه، الآية: 17.

(8) سورة يوسف، الآية: 32.

و«هتان»، وتنصل بهما الكاف فيقال: «ذانك» و«تانك»، واللام لا تنصل بالمثنى. ويشار للجمع بـ«أولاء» مطلقاً سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً، فيقال: «هؤلاء رجال»، و«هؤلاء نساء»، قال الله تعالى: ﴿فَمَا لِهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾⁽¹⁾، ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾⁽²⁾ حكاية عن لوط عليه السلام.

وفيه لغتان⁽³⁾ المد والقصر، فعلى لغة القصر تنصل بها اللام مع البعد، ويمتتع اتصالها به على لغة المد⁽⁴⁾، وأمّا الكاف، والهاء فتدخلان عليه مطلقاً، والمفرد المؤنث يشار إليه بعشرة ألفاظ، بـ«ذٰي»، و«تٰي»، و«ذٰهِي»، و«تٰهِي» بالإشباع، و«ذٰهٰ» و«تٰهٰ» بالاختلاس، [أي: باختطاف الحركة]⁽⁵⁾ و«ذٰهٰ» و«تٰهٰ» بالإسكان، و«تٰا» و«ذٰات».

فمتى دخلت «هاء التبيه» على اسم الإشارة فلا تنصل به اللام مطلقاً، وأسماء الإشارة عرفت بالحضور، [أ/45] وبنبت لشبيهها بالحرف ينبغي أن يوضع فلم يوضع، لأنها من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحرف لكن لم تضع لها العرب حرفاً؛ إلا المثنى فإنه معرب بالألف رفعاً، وبالباء جرّاً ونصباً، وإنما أعراب لمجيئه على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء، والأصل في الأسماء الإعراب، وقد أتى على أصله.

الاسم الموصول

والموصولات أيضاً معارف تعرفت بالعهد الذي في الصلة⁽⁶⁾، فلم يذكرها المصنف مع المعرف التي ذكر، والموصولات قسمان:

حرفي: وهو ما يؤول مع صلته بالمصدر، ولم يتح إلى عائد، وهو خمسة أن، وأن، وكـي، وما، ولو، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁷⁾، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُم﴾⁽⁸⁾، ﴿بِمَا

(1) سورة النساء، الآية: 78.

(2) سورة هود، الآية: 78.

(3) القصر وهي لغة بنى تميم، والمد لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى وبها جاء القرآن. وتوضيح المقاصد، ج 1، ص 408.

(4) تقول: «أولئك» بالمد من غير لام، فإن قصرت قلت «أولاك» أو «أولادك». شرح شذور الذهب، ص 173.

(5) سقطت من (م).

(6) هذا مذهب الفارسي، وذهب الأخفش إلى أنَّ ما فيه «أَلْ» من الموصولات تعرف بها. وما ليست فيه نحو «من» و«ما» تعرف لأنَّه في معنى ماهي فيه. همع الهوامع، ج 1، ص 186.

(7) سورة آل عمران، الآية: 18.

(8) سورة البقرة، الآية: 184.

نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ⁽¹⁾، يَوْدُ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمَرُ أَلْفَ سَنَةً⁽²⁾، لِكَيْلًا تَاسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ⁽³⁾، قيل: و«الذى»⁽⁴⁾، نحو: وَخُضْتُمْ كَالَّذِي حَاضُوا⁽⁵⁾.

واسمي: وهو المراد هنا، بقرينة ذكره في المعرف التي هي أحد قسمي الاسم⁽⁶⁾، وهو ما افتقر إلى صلة وعائد يعود إليه، فالصلة إما أن تكون جملة اسمية أو فعلية بشرط أن تكون خبرية معهودة، إلا في مقام التهويل والتخييم فيحسن إيهامها، نحو: فَغَشَيْهِمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَيْهِمْ⁽⁷⁾، وإنما أن تكون شبه جملة وهي ثلاثة الظرف والجار والجرور التامان، نحو: «الذى عندك»، و«الذى في الدار» وتعلقهما بـ«استقر» محفوظاً، والصفة الصريحة، وتختص بـ«أى»، نحو: «الضارب»، و«المضروب» و«الحسن».

والموصول الاسمي قسمان:

مشترك، [45/ب] ويعرف المشترك بأنه ما دل على معانٍ كثيرة بلفظ واحد وهو ستة: «من»، و«ما»، و«ذو»، و«ذا»، و«أى»، و«الألف واللام» الداخلة على أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، والصفة المتشبهة ما لم تكن للعهد، وقد تدخل على الفعل المضارع مثل قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ التُّرْضِيِّ حُكْمَتُهُ وَلَا الأَصْبِلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدِ⁽⁸⁾.

فـ«من» يعبر بها عن العالم⁽⁹⁾، نحو: وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَبِ⁽¹⁰⁾، وفي غيره إن نزل

(1) سورة ص، الآية: 26.

(2) سورة البقرة، الآية: 96.

(3) سورة الحديد، الآية: 23.

(4) مذهب يونس والفراء وتبعهما ابن مالك، ومذهب البصريين أنه موصول اسمي. يراجع ارتشاف الضرب، ج 1، ص 521.

(5) سورة التوبة، الآية: 69.

(6) في (ص)، و(م): الأسماء.

(7) سورة طه، الآية: 78.

(8) تقدم تخریج البيت، ص 69، والشاهد فيه وقوع الألف واللام بمعنى الذي، أي: الذي ترضى.

(9) العالم بكسر اللام أي من قام به العلم أولى لأنه يستعمل الله سبحانه وتعالى، وهو يطلق عليه عالم ولا يطلق عليه عاقل، إما لأن أسماء الله تعالى توقيفية على الأصح، ولم يرد الإذن بإطلاقه عليه، أو لما فيه من إيهام النقص بخلاف عالم في الأمرين. يراجع الكواكب للأهدل، ص 114.

(10) سورة الرعد، الآية: 43.

منزلته، نحو: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَحِيْبُ لَهُ﴾⁽¹⁾، أو يجتمع معه، نحو: ﴿وَلَلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽²⁾، أو يقترن معه في عموم فُصْل بـ«من»، نحو: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾⁽³⁾، لِقتارِنَهُم بالعاقل⁽⁴⁾ في كل دابة.

و«ما» يعبر بها عن غير العاقل وحده، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾⁽⁵⁾، وعنِه مع العاقل، نحو: ﴿سَبَّحَ اللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾⁽⁶⁾، وعن أنواع من يعقل، نحو: ﴿فَانِكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاء﴾⁽⁷⁾، وعن المبهم أمره نحو: «لَقَدْ رَأَيْتُ شَبَّاً مِنْ بَعِيدٍ، انظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ»، والأربعة الباقية يعبر بها عن العاقل وغيره. وأمّا «ذو» فخاصة بلغة طيء، والمشهور عندهم إفرادها وتذكيرها وبناؤها، كقوله: **فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِي وَبَئْرِي ذُو حَفْرَتْ وَذُو طَوْيَتْ**⁽⁸⁾.

وقد تعرّب كقول الآخر:

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِي⁽⁹⁾.

فَإِمَّا كَرَامُ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ

(1) سورة الأحقاف، الآية:5.

(2) سورة الرعد، الآية:15.

(3) سورة التور، الآية:45.

(4) في (ع): العقل.

(5) سورة النحل، الآية:96.

(6) سورة الحشر، الآية:1.

(7) سورة النساء، الآية:3.

(8) البيت من الواقر لسنان بن الفحل في الإنصال ج 1، ص 276، وشرح التصريح، ج 1، ص 161، وخزانة الأدب، ج 6، ص 34، والدرر اللوامع، ج 1، ص 151، وبلا نسبة في شرح المفصل، ج 3، ص 174، وشرح التسهيل، ج 1، ص 199، وأوضح المسالك، ج 1، ص 154، وشرح الأشموني، ج 1، ص 143.

اللغة: الماء: المراد بالماء ماء البئر، ويحتمل أن يريد بالماء تلك البقعة ومؤاها، يقولون: نزلنا ماء بنى فلان، أي في بقعة تتسبّل إليها ماؤهم الذي يشربون. ذو: بمعنى التي.

المعنى: إن هذه البئر التي تتسبّل إلى هي التي حفرت وطويت فهي لي حقاً لا قولاً. تسهيل الاستشهاد، ق 210.

الشاهد: قوله: «ذُو حَفْرَتْ وَذُو طَوْيَتْ»، حيث استعمل «ذو» اسمًا موصولاً بمعنى «التي» وقد جاء به مذكراً وقدد به البئر وهي مؤنثة.

(9) البيت من الطويل لمنظور بن سحيم في شرح المفصل، ج 3، ص 148، والمقرب، ج 1، ص 59، وشرح التصريح، ج 1، =

فيمن رواه بالياء⁽¹⁾. وقد تؤنث وتثنى وتجمع، كقوله⁽²⁾: «بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ»⁽³⁾.

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقِ مَوَارِقِ ذَوَاتٍ يَنْهَضُنَّ بِغَيْرِ سَائِقٍ⁽⁴⁾.

وأماماً «ذا» فشرطها أن لا تكون للإشارة، نحو: «من ذا الذاهب»، و«من ذا التواني؟»، وأن لا تكون ملغاة، وذلك في نحو قوله: «ماذا صنعت؟» إذا قدرتها مركبة مع «ما»، وأن يتقدمها «من» أو «ما» الاستفهميتان⁽⁵⁾، كقول لبيد⁽⁶⁾:

أَلَا تَسْأَلَنِ الْمَرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبْ فَيُقْضَى أَمْ ضَالَّ وَبَاطِلُ⁽⁷⁾.

= ص60، ص161، وشرح شواهد المغني للسيوطى، ج2، ص830، والدرر اللوامع، ج1، ص152، وللطائى فى مغني للبيب، ص387، وبلا نسبة فى شرح التسهيل، ج1، ص199، وشرح ابن عقيل، ج1، ص72، وشرح الأشمونى، ج1، ص142. اللغة: حسبي: أي يكفىنى. من ذى عندهم: من الذى عندهم.

المعنى: ما كفاني من الذى عندهم، أي أشبعني، هو حسبي لا أطلب زيادة عليه. حاشية الخضري، ج1، ص73. الشاهد: قوله: «من ذى»، حيث جاءت «ذى» اسمًا موصولاً بمعنى «الذى» وقد جاءت معربة.

(1) وهو أبو الفتح بن جنى، يراجع شرح ابن الناظم، ص60، وشرح التصرير، ج1، ص161 والدرر اللوامع، ج1، ص151.

(2) وهو رجل من بني طيء. شرح التصرير، ج1، ص162.

(3) حكا الفراء. يراجع: المقرب، ج1، ص59، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ج1، ص275، وأوضح المسالك، ج1، ص111، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ص109، وشرح الأشمونى، ج1، ص144، وشرح التصرير، ج1، ص162، وهمع الهوامع، ج1، ص273.

(4) البيت من الرجز لرؤبة فى شرح التصرير، ج1، ص162، وقيد الشوارد، ص12، والدرر اللوامع، ج1، ص151، وبلا نسبة فى أوضح المسالك، ج1، ص156، وشرح الأشمونى، ج1، ص144.

اللغة: الأينق: جمع ناقة وأصلها نوقة فتجمع على أونق في القلة فاستقلت الضمة على الواو قدمت الواو على النون فصار أونق، وقلبت الواو ياءً فصار أينق. والموارق: جمع مارقة من مرقت السهم، في سرعة مشيها وجريها وسبقها، وروي: سوابق، جمع سابقة. وذوات: موصولة بمعنى التي. بغير سائق: من السوق وهو الذي يسوق الإبل. قيد الشوارد، ص12.

المعنى: يقول جمعت هذه النوق من نياق سريعات نجبيات لا يحتاجن في مشيئن إلى سائق.

الشاهد: قوله: «ذوات»، حيث جمع «ذو» على «ذوات» وبناء على الضم وصلته جملة «ينهضن».

(5) في (ع)، (م): الاستفهميتين.

(6) لبيد: هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري من بني عامر بن صعصعة، وهي قبيلة مصرية، يكنى أبا عقيل، وأمه من بني عبس، كان في الجاهلية شريفاً جواداً شجاعاً شاعراً، وقد أدرك الإسلام وأسلم، وعمّ طويلاً حتى مات -رضي الله عنه- في خلافة معاوية عام 41هـ، وأكثر شعره قاله قبل الإسلام، فلما أسلم لم يقل إلا قليلاً. أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري، ج2، ص244، والشعر والشعراء، ص171.

(7) البيت من الطويل للبيب بن ربيعة في ديوانه، ص254، والكتاب، ج2، ص417، وشرح أبيات سيبويه، ج2، ص40، =

وقوله:

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَرِينَا⁽¹⁾.
والكوفيون لا يشترطون «ما» و لا «من»، و احتجوا⁽²⁾ بقوله:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَنَ طَلِيقٌ⁽³⁾.

وعندنا: إنَّ «هذا طليق» جملة إسمية، و «تحمilen» حال. والتقدير: هذا طليق محمولاً، وليس **«ذا»** موصولة⁽⁴⁾، وإنما هي اسم إشارة.

= والجني الداني، ص239، ومغني اللبيب، ص290، وشرح التصريح، ج1، ص164، وشرح شواهد المغني للسيوطى، ج1، ص150، وبلا نسبة في شرح المفصل، ج3، ص149، وأوضح المسالك، ج1، ص159، وشرح الأشمونى، ج1، ص145.

اللغة: يحاول: من حاولت الشيء إذا أردته. والنحب: المدة والوقت. يقال قضى فلان نحبه إذا مات.
المعنى: هلا تسأل المرء ماذا يطلب باجتهاده في الدنيا وتتبعه إياها، أذراً وجب على نفسه أن لا ينفك عن طلبه، فهو يسعى لقضائه؟ أم هو ضلال وباطل. شرح شواهد المغني للسيوطى، ج1، ص151.

الشاهد: قوله: «ماذا يحاول»، حيث جاءت «ذا» موصولة، وصلتها «يحاول» وقد استوفت شروطها من سبقها بـ«ما». الاستفهامية، وكونها لغير الإشارة، وغير ملغاة بالتركيب مع «ما».

(1) البيت من المقارب لأمية بن أبي عاذ الهنلي في الأغاني، ج20، ص115، وشرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص199، وخزانة الأدب، ج2، ص436، وأمية بن أبي عاذ الهنلي، أو أمية بن أبي الصلت في شرح التصريح، ج1، ص164، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج1، ص161.

اللغة: جمع ظاعن، من ظعن إذا سار. شرح التصريح، ج1، ص164.

المعنى: يتأنم الشاعر لفرق أحنته، ويشكو مصابه لعله يجد من يواسيه، ويخفف عنه بعض ما ألم به.

الشاهد: قوله: «من ذا يعزي»، حيث جاءت «ذا» موصولة، وصلتها «يعزي» وقد استوفت شروطها.
(2) في(م): واحتاج.

(3) البيت من الطويل ليزيد بن مفرغ في أدب الكاتب، ص417، والشعر والشعراء، ص234، والإنصاف، ج2، ص236، وشرح المفصل، ج4، ص79، وشرح التصريح، ج1، ص165، وشرح شواهد المغني للسيوطى، ج2، ص859، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج1، ص162، و مغني اللبيب، ص435، وشرح الأشمونى، ج1، ص146.

اللغة: عَدَسٌ: مفتوح الأول والثاني سakan الأخير، صوت يزجر به البغل.

عَبَادٌ: هو عباد بن زياد بن أمية، وكان يزيد قد هجاه فسجنـه.

إِمَارَةٌ: بكسر الهمزة إمرة. طليق: مطلق من الحبس. شرح شواهد المغني للسيوطى، ج2، ص860.

المعنى: يخاطب بغلته: قد نجوت فلم يعد لعبد عليك إمرة، وهذا الذي تحملين طليق.

الشاهد: قوله: «هذا تحملين طليق»، حيث أجاز الكوفيون أن تكون «ذا» اسمًا موصولاً بمعنى «الذي» ولم يشترطوا تقدم «ما» أو «من» الاستفهاميتين.

(4) أجاز الكوفيون كون «ذا» وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد «ما» الاستفهامية كانت أو لا، استدلاً بقوله تعالى: «ثُمَّ أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ تَقْتَلُونَ أَنفُسَكُمْ» [البقرة: 85]، والتقدير: أنتم الذين تقتلون أنفسكم، «وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى» [طه: 17]، أي: ما =

وأماماً «أي» فخالف في موصوليتها ثعلب⁽¹⁾، ويردده قوله:
فَسَلَّمَ عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفَضَلُ⁽²⁾.

وهي مضافة دائمًا، إما لفظاً وإما تقديرًا، [ولا يضاف إلا لمعرفة]⁽³⁾ خلافاً لابن عصفور⁽⁴⁾، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم عليها خلافاً للبصريين⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَتْ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُ عَلَىٰ الرَّحْمَنِ عِتِيَّا﴾⁽⁶⁾.

وسئل الكسائي: لِمَ لا يعمل فيها الماضي؟ فلم يلح له جواب، فقال: «أيُّ كذا خلقت»⁽⁷⁾،

= التي بيمينك، واستدلوا كذلك ببيت ابن مفرغ، ولم يجوز البصريون ذلك إلا في «ذا» بشرط كونه بعد «ما» الاستفهامية إذا لم تكن زائدة. يراجع، الإنصاف المسألة(103)، ج2، ص236، وشرح الكافية للرضي، ج3، ص23.

(1) ثعلب هو: أحمد بن يحيى بن يسار البغدادي أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، عني بال نحو أكثر من غيره من العلوم، حفظ كتب الفراء، صنف المصنون في النحو، اختلاف التحويين، معاني القرآن، الفصيح وغيرها. مات سنة(291هـ). طبقات التحويين واللغويين، ص141-150، وبغية الوعاء، ج1، ص369-398.

(2) عجز بيت من المتقارب لغسان في الإنصاف، ج2، ص234، وشرح التصريح، ج1، ص157، وله أو لرجل من غسان في خزانة الأدب، ج6، ص61، ولغسان بن وعلة أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني لسيوطى، ج1، ص236، وبلا نسبة في شرح المفصل، ج3، ص147، وأوضح المسالك، ج1، ص150، ومغني الليبب، ص83، وشرح ابن عقيل، ج1، ص77، وشرح الأشموني، ج1، ص153.

وصدر البيت: إذا ما لقيتْ بَنَى مَالَك.

ورواية الإنصاف: إذا ما أتيتْ بَنَى مَالَك.

اللغة: ما: زائدة. والفاء واقعة في جواب «إذا». شرح شواهد المغني لسيوطى، ج1، ص236.
المعنى: ظاهر.

الشاهد: قوله: «على أيهم»، هذا البيت رد على ثعلب في زعمه أن «أيًا» لا تكون إلا استفهاماً أو جزاءً وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل النقاد. ارتشاف الضرب، ج1، ص530، وهم الهوامع، ج1، ص276.
(3) سقطت من الأصل.

(4) أجاز ابن عصفور إضافتها إلى نكرة، نحو: يعجبني أيُّ رجل عندك، وأيُّ رجلين، وأيُّ رجال، وأيُّ امرأة، وأيُّ امرأتين، وأيُّ نساء، ومنع الجمهور ذلك، لأنها حينئذ نكرة والموصلات معارف، ولذلك امتنع كونها موصولة في «أيُّ مُنْقَبٍ»[الشعراء: 227]. يراجع المقرب، ج1، ص212، وارتشاف الضرب، ج1، ص530، وشرح التصريح، ج1، ص158، همع الهوامع، ج1، ص276.

(5) يرى البصريون أنه لا يلزم تقدم عاملها ولا استقباله فيجوز: «أحب أيهم قرأ»، «ويعجبني أيهم قام»، وأوجههما الكوفيون. همع الهوامع، ج1، ص276.

(6) سورة مرثيم، الآية: 69.

(7) يراجع الأصول في النحو لابن السراج، ج2، ص326، وأوضح المسالك، ج1، ص152، وشرح التصريح، ج1، ص158.

وأجاب غيره⁽¹⁾ بأنَّ «أيُّ» وضعت للعموم والإبهام، والمضارع مبهم فيه مناسبة لها⁽²⁾ بخلاف الماضي، وهي معربة⁽³⁾ في جميع أحوالها على قول⁽⁴⁾.

والنص⁽⁵⁾ ما يدل على معنى واحد، و[هو]⁽⁶⁾ ثمانية: «الذِي» للواحد المذكر، نحو: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا»⁽⁷⁾.

و«التي» للمفرد المؤنث، نحو: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجَهَا»⁽⁸⁾.

و«الذان» لتنمية المذكر في الرفع، نحو: «وَالَّذَانِ يَاتَيْنَاهَا»⁽⁹⁾.

(1) قال ابن السراج موجهاً قول الكسائي بالمنع ما معناه: إن «أيُّ» وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت: «يعجبني أيُّهم يقوم»، فكأنك قلت «يعجبني الشخص الذي وقع منه القيام كائناً من كان»، ولو قلت: «أعجبني أيُّهم قام» لم يقع إلا على الشخص الذي قام، فأخرجها ذلك عمّا وضعت له من العموم، وإنما اشترط كون العامل متقدماً مع كونه مستقبلاً لأجل الفرق بين الاستفهامية والشرطية، وبين الموصولة، لأن الاستفهامية والشرطية لا يعمل فيها إلا متاخر. يراجع الأصول في النحو لابن السراج، ج2، ص326، وشرح التصريح، ج1، ص158.

(2) سقطت من (ج)، و(ص).

(3) في (م)، و(ع): معرفة.

(4) وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والkovfivin، وذهب سيبويه إلى أنها تبني على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محدوداً، قال سيبويه: «حدثنا هارون أن ناساً وهم الكوفيون يقرؤنها: 『ثُمَّ لَنَزَّعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتْيَا』 [أميرم: 69] وهي لغة جيدة نصبوها كما جرّوها حين قالوا: «امرر على أَيِّهِمْ أَفْضَل». وزعم الخليل أنَّ «أَيُّهُمْ» إنما وقع في «اضرب أَيُّهُمْ أَفْضَل» على أنه حكاية كأنه قال: اضرب الذي يقال له أَيُّهُمْ أَفْضَل»، وشبهه بقول الأخطل:

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاءِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَا حِرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ.

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قوله: «أشهد إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ»، و«اضرب» معلقة. وأرى قولهم: «اضرب أَيُّهُمْ أَفْضَل» على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر و بمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا: من الآن إلى غدِّ». وقال الأخفش في الآية «من» فيها زائدة، كما هو مذهبة من زيادة «من» في الموجب، و«كل شيعة» مفعول «لنرزعن»، وأَيُّهُمْ أَشَد جملة مستأنفة، ولا تعلق لها بالفعل، وقال المبرد: أَيُّهُمْ فاعل شيعة، أي: لنرزعن من كل فريق يشيع أَيُّهُمْ هو أَشَد وأَيْ بمعنى الذي. الكتاب، ج2، ص399-400، شرح الكافية للرضي، ج3، ص63، وشرح التصريح، ج1، ص159.

(5) يعني القسم الثاني من قسمي الموصول الاسمي.

(6) سقطت من (م).

(7) سورة البقرة، الآية: 245.

(8) سورة المجادلة، الآية: 1.

(9) سورة النساء، الآية: 16.

و«الذين» في الجر والنصب، نحو: «رَبَّنَا أَرَنَا الَّذِينَ أَضَلَّاَنَا»⁽¹⁾، ونحو: «مررت باللذين قاما». و«اللذان» لتنمية المؤنث في الرفع، و«اللتين» في الجر والنصب. وإنما أعرب «اللذان» و«اللذان» مع أنهما من أسماء الموصولات لما عارضهما من مجدهما على صورة المثنى، والتنمية من خصائص الأسماء والأصل في الأسماء الإعراب⁽²⁾ كما قدمنا في «ذان» و«تان» في الإشارة.

و«الذين» و«الألى» لجمع المذكر، حروفه تعالى: «وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَبِ»⁽³⁾، «إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَاتِ»⁽⁴⁾، وقال بن النضر⁽⁵⁾:

أَيْنَ الْأَلَى كَانُوا مُلُوكًا تَبَابِعًا؟! أَلْمَ تَطَوَّهُمْ طَيَّ الْكِتَابِ إِذَا خُتمَ
بَنَوا إِرِمًا حَصْنًا فَلَمْ تَحْمِمْهُمْ إِرِمًا! أَيْنَ الْأَلَى شَادُوا الْمَصَانِعَ وَالْأَلَى

و«اللاتي»، و«اللاء» لجمع المؤنث، نحو قوله تعالى: «وَالَّتِي يَاتِيَنَّ الْفَحِشَةَ»⁽⁷⁾،

(1) سورة فصلت، الآية: 29.

(2) مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وذهب الكوفيين إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، لذلك ذهب بعض التحويين إلى أن التنمية ليست شرطاً في الإعراب، وأن ما جاء على صورة المثنى من الأسماء الموصولة فهو مبني على الألف أو الياء. يراجع شرح بن عقيل، ج 1، ص 20، وحاشية الصبان، ج 1، ص 240.

(3) سورة الأعراف، الآية: 170.

(4) سورة البقرة، الآية: 277.

(5) تقدمت ترجمته، ص 83.

(6) البيان من الطويل لابن النضر العماني في كتابه الداعم، ص 17.
وقبل البيتين:

وَلَوْ دَامَتْ الدُّنْيَا لَدَمَتْ لِأَحْمَدَ نَبِيُّ الْهُدَى لِكُنْهَا قَطُّ لَمْ تَنْدِمْ
وبعدهما:

أَلْمَ تَسْقِيمِ كَأسَ الْمَنِيَّةِ مَنْقَعًا وَشَابَتْ صَفَّاءَ الْعَيْشِ لَهُمْ بِسْمٌ.

اللغة: الألى: الذين. تبابعا: جمع تبع بضم التاء المشددة وهو ملك اليمن. وشادوا: رفعوا. المصانع: القصور بدليل شادوا . تسهيل الاستشهاد، ق 217.

المعنى: أين ملوك اليمن وأين الأمم السابقة ممن بنوا القصور والحسون، ألم يسقوا كأس المنية؟ فهل أغنت عنهم حسونهم شيئاً!؟

الشاهد: هذان البيان على سبيل التمثال لا الاحتجاج لما سبق من أن صاحبها من المتأخرین فلا يحتاج بكلامه في النحو ولا مفردات اللغة، وقد أوردهما الشارح ليبيّن أن «الألى» تكون لجمع المذكر.

(7) سورة النساء، الآية: 15.

﴿وَالَّئِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيطِ﴾⁽¹⁾، وقد يعبر عنه بـ «اللائي» ، كقول الشاعر:

مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلًّا مِنْ قَبْلٍ⁽²⁾.

أي: حب اللائي كُنَّ قبلها. وقد يعبر عن جمع المذكر بـ «اللاء»، [47/أ] كقول الشاعر:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الْلَاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَ⁽³⁾.

أي الألَى⁽⁴⁾ قد مهدوا.

وقد تكون «الذين» في حالة الرفع بالواو⁽⁵⁾، كقول الشاعر:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَ يَوْمَ النُّخَيلِ غَارَةً مُلْحَاجَأً⁽⁶⁾.

(1) سورة الطلاق، الآية:4.

(2) البيت من الطويل لقيس بن الملوح في ديوانه، ص170، وشرح التصريح، ج1، ص154، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج1، ص144، وشرح الأشموني، ج1، ص130.

اللغة: محا: أزال. الألَى كُنَّ قبلها: النساء اللواتي كن قبلها.

المعنى: مَحَا حُبَّهَا حُبَّ مَنْ كُنَّ قَبْلَهَا، وَحَلَّتْ مَكَانًا فِي الْقَلْبِ لَمْ يَصُلْ إِلَيْهِ غَيْرُهَا.
الشاهد: قوله: «حبَّ الْأَلَى كُنَّ»، حيث أوقع «اللائي» مكان «اللائي».

(3) البيت من الوافر لرجل منبني سليم في تخلص الشواهد، ص137، وشرح التصريح، ج1، ص154، والدرر اللوامع، ج1، ص148، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج1، ص146، وشرح ابن عقيل، ج1، ص69، وشرح الأشموني، ج1، ص132، وهم الهوامع، ج1، ص270.

اللغة: ما: بمعنى ليس. أمن: أنعم. والضمير في «منه» يعود على المدوح.
مهدوا: بسطوا وهلوا. الحجور: جمع حجر وهو الحصن.

المعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من المدوح. قيد الشوارد، ص11.
الشاهد: قوله: «اللاء قد مهدوا»، حيث جاءت «اللاء» لجماعة الذكور.

(4) في (م): اللاء.

(5) وهي لغة هذيل أو عقيل. شرح التصريح، ج1، ص153.

(6) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج أو لليلى الأخيلية أو لأبي حرب بن الأعلم في شرح شواهد المغني للسيوطى، ج2، ص832، والدرر اللوامع، ج1، ص92، وألَى حرب أو لليلى في خزانة الأدب، ج6، ص23، وللعقيلي في مغني الليبيب، ص387، بلا نسبة في أوضح المسالك، ج1، ص143، وشرح ابن عقيل، ج1، ص69، وشرح ابن الناظم، ص56.

وبعده: نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلَكَ الْجَحَاجَأَ وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحِ مَرَاحَا
وَلَا دِيارًا أَوْ دَمًا مُفَاحَأً نَحْنُ بُنُو خَوِيلِ صَرَاحَا
لَا كَذَبَ الْيَوْمَ وَلَا مَرَاحَا

اللغة: صَبَحُوا: بالتشديد أتوا في الصباح.

النُّخَيل: بضم النون وفتح المعجمة اسم موضع، وكثير يقولونه بفتح النون وكسر الخاء ، وهو تحريف.

الملحاح: كثير الإلحاح

الحجاج: السيد. شرح شواهد المغني للسيوطى، ج2، ص832.

والموصولات كلها مبنية ما خلا المتنى، بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار، لأن الحرف يفتقر إلى ما بعده فلا يصح معناه إلا بما بعده، وكذلك الأسماء الموصولة لا يصح معناها حتى يؤتى بصلتها.

[النكرة المقصودة]

والنكرة المقصودة أيضاً من المعارف ولم يذكرها المصنف أيضاً، نحو: «يا رجل» لمعين فإنها تعرفت بالقصد.

[المعروف بالألف واللام]

والاسمُ الذي فيهُ الألْفُ واللَّامُ هذا النوع الرابع من أنواع المعارف التي ذكرها المصنف، والألف واللام على ثلاثة أقسام: زائدة، وموصلة، ومعرفة، فالزائدة هي الداخلة على الأعلام كـ«اليزيد» و«اليشكر»، منها قول الشاعر:

رأيتُ الوليدَ بنَ الْيَزِيدَ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهْلَهُ^(١).

= المعنى: نحن الذين أغروا على أعداءنا يوم النُّخَيل غارة شديدة في الصباح فأخذناهم على حين غرة.

الشاهد: قوله: «نحن اللدون»، حيث جاء معرضاً إعراب جمع المذكر السالم على لغة هذيل أو عقيل.

(1) البيت من الطويل لابن ميادة في ديوانه، ص192، وسر صناعة الإعراب، ج2، ص459، وشرح شواهد المغني للسيوطى، ج1، ص164، وخزانة الأدب، ج2، ص226، والدرر اللوامع، ج1، ص17، وبلا نسبة في الإنصاف، ج1، ص272، وأوضح المسالك، ج1، ص73، و مغني اللبيب، ص57، وشرح الأشمونى، ج1، ص74.

و قبل البيت:

هَمَمْتُ بِقَوْلٍ صَادِقٍ أَنْ أَقُولُهُ وَإِنِّي عَلَى رَغْمِ الْعَدُوِّ لِقَائِلٌ

وبعده:

أَضَاءَ سِرَاجُ الْمُلْكِ فَوْقَ جَبَّينِهِ غَدَاءَ تَنَاجِي بِالنَّجَاحِ قَوَابِلِهِ

والوليد بن الزيدي بن عبد الملك بن مروان بويع سنة خمس وعشرين ومائة بعد موته عم هشام بن عبد الملك. وقتل الوليد ستة ست وعشرين لأنه رمي بالكفر وغشيان أمهات أولاد أبيه وكان منهما في اللهو وشرب الخمر وسماع الغناء، ومما أشتهر عنه أنه استفتح المصحف الكريم فخرج له قوله تعالى: «وَاسْتَقْתَحُوا وَحَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ» [ابراهيم: 15]، فألقاه ونصبه غرضًا ورماه بالسهام، وقال:

تَهَدَّدْنِي بِجَبَّارٍ عَنِيدٍ	فَهَا أَنَا ذاكَ جَبَّارٍ عَنِيدٍ
إِذَا مَا جِئْتَ رَبِّكَ يَوْمَ حِشِّ	فَقُلْ يَارَبَّ مَرْقَبِي الْوَلِيدِ

يراجع خزانة الأدب، ج2، ص227-228، وأمالي المرتضى، ج1، ص130.

اللغة: رأيت: علمية أو بصرية.

أعباء: جمع عباء، كل ثقل. وبروى: أحباء.

الكافل: ما بين الكتفين.

المعنى: أبصرت هذا الرجل في حال كونه مباركاً شديداً، يرعى شؤون الدولة وهو أهل لتحمل ذلك.

الشاهد: قوله: «اليزيد»، حيث زيدت الألف واللام في العلم وهو «يزيد». وفي البيت شواهد أخرى هي:

والموصلة هي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة كما قدمنا. والمعرفة هي المقصودة هنا وهي على قسمين عهديَّة وجنسية: إن دخلت على معين فهي عهديَّة، وإن دخلت على غير معين فهي جنسية. فالعهديَّة على ثلاثة أقسام:

عهد ذِكْرِي وهو أن يكون مصحوبها مذكوراً قبل ذلك، نحو: «اشترىت عبداً ثم بعت العبد»، قال الله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾⁽¹⁾.

وعهد ذهني وهو ما تعين في ذهن المخاطب [47/ب]، قال تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾⁽²⁾.

وعهد حضوري، مثل: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، ومثل قوله تعالى: ﴿أَلَيْوَمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾⁽³⁾.

والجنسية على ثلاثة أقسام أيضاً:

جنس تخلفه كل حقيقة، وتسمى الاستغرافية لأنها تستغرق جميع أفراد الجنس، نحو: «إِنَّ الْإِنْسَنَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ»⁽⁴⁾، «وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا»⁽⁵⁾ أي: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا»، و«[خلق]⁽⁶⁾ كُلُّ إِنْسَانٍ ضَعِيفًا».

وجنس تخلفه كل مجازاً، وهي لاستغراق صفات الجنس، نحو: «زَيْدُ الرَّجُل»، أي: الجامع لصفات الرجال، إذ لو قيل: «زَيْدٌ كُلُّ الرَّجُلِ» على وجه المبالغة والمجاز لصح ذلك، لأنَّه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال.

= أ- دخول «أَلْ» للمح الصفة في العلم المنقول من الوصف، وهو «الولي».

ب- صرف ما لا ينصرف إذا دخلته «أَلْ» ولو كانت زائدة كما في «البيزيد».

ج- نصب «رأيت» بمعنى «علمت» مفعولين الثاني «مباركاً» فإن كانت بصرية فهو حال.

د- تعدد الخبر، لأنَّ جزئي باب علم أصلهما مبتدأ وخبر.

هـ- الفصل بين فعل و معموله بالجار وال مجرور.

يراجع شرح شواهد المغني للسيوطى، ج1، ص164-165.

(1) سورة المزمل، الآية: 15-16

(2) سورة التوبة، الآية: 20.

(3) سورة المائد، الآية: 3.

(4) سورة العصر، الآية: 2-3.

(5) سورة النساء، الآية: 28.

(6) سقطت من (م).

وَجَنْسٌ لَا تَخْلُفُهُ كُلُّ لَا حَقِيقَةٌ وَلَا مَجَازٌ، وَتُسَمَّى تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ، نَحْوُ: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ خَيْرٌ»⁽¹⁾، أَيْ مِنْ حَقِيقَةِ الْمَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، وَ«الْأَسْدُ أَجْرًا»⁽²⁾ مِنَ التَّعْلَبِ.

وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ هَذَا النَّوْعُ الْخَامِسُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ وَالإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ»، رَاجِعَةٌ إِلَى الْأَنْوَاعِ الْمُتَقْدِمَةِ، نَحْوُ: «غَلامٌ زَيْدٌ مَضْرُوبٌ»، وَ«زَيْدٌ غَلَامُهُ مَنْطَلِقٌ»، وَ«غَلامٌ هَذَا الرَّجُلُ حَاضِرٌ»، وَ«غَلامٌ الَّذِي عَنْكَ ذَاهِبٌ»، وَ«غَلامٌ الرَّجُلُ نَائِمٌ»، يَرِيدُ مَتَى أَضَفِيتَ النَّكْرَةَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ اِكْتَسَبَتِ التَّعْرِيفَ مِنْهَا، وَكُلُّ مَا أُضِيفَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ فَهُوَ فِي رَتْبَتِهِ فِي التَّعْرِيفِ إِلَّا الْمَضَافُ إِلَى الْمُضَمِّرِ، فَهُوَ فِي رَتْبَةِ الْعِلْمِ⁽³⁾. [48/أ] وَهُدِ الإِضَافَةُ نَسْبَةُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ عَلَى جَهَةِ التَّقيِيدِ.

[النَّكْرَةُ]

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ الْمَعْرِفَةِ وَتَبَيَّنَ لَهَا أَنَّهَا بِالنَّكْرَةِ فَقَالَ: وَالنَّكْرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، وَذَلِكَ كَ«رَجُلٍ» مَثَلًا، فَإِنَّهُ يَشْمَلُ⁽⁴⁾ جِنْسَ الرِّجَالِ، وَهُوَ كُلُّ ذِكْرٍ جَاؤَزَ حَدَّ الْبُلوْغَ مِنَ الْإِنْسَانِ لَا يَخْتَصُ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، وَكَذَلِكَ «فَرَسٌ» يُطَلِّقُ عَلَى جَمِيعِ الْأَفْرَاسِ شَائِعٌ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ.

وَتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ، يَعْنِي مَتَى وَجَدَ الْاسْمَ يَقْبِلُ «أَلِّ» فَهُوَ نَكْرَةً، وَكَذَلِكَ مَا وَقَعَ مَوْقِعُ مَا يَقْبِلُهَا، كَذُو بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَصَاحِبُ يَقْبِلُ «أَلِّ» فَتَقُولُ الصَّاحِبُ، وَ«مَنْ» وَ«مَا» لَا يَقْبِلُانِ «أَلِّ» وَلَكِنَّ وَقَعَ مَوْقِعُ «إِنْسَانٌ» وَشَيْءٌ وَهُمَا يَقْبِلُانِ «أَلِّ» فَتَقُولُ: «إِنْسَانٌ» وَ«الشَّيْءُ».

وَمِنْ عَلَامَاتِ النَّكْرَةِ قَبْوُلُ «رَبٌّ» فَمَتَى وَجَدَ الْاسْمَ يَقْبِلُ «رَبٌّ» وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ فَهُوَ نَكْرَةً كَ«رَجُلٍ» وَ«غَلامٌ»، وَتَقُولُ: «رَبٌّ رَجُلٍ»، وَ«رَبٌّ غَلامٌ»، وَأَمَّا الضَّمِيرُ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ

(1) سورة الأنبياء، الآية: 30.

(2) في (ع): خير.

(3) وَعَلَيْهِ الْأَنْدَلُسِيُّونَ، وَهُوَ مَذَهَبُ سَيِّدِيُّوْيِهِ، ثُلَّا يَنْقُضُ القَوْلَ بِأَنَّ الضَّمِيرَ أَعْرَفُ الْمَعْرِفَةِ، وَيَكُونُ أَعْرَفُهَا شَيْئَيْنِ: الضَّمِيرُ، وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ. يَرَاجِعُ الْكِتَابَ، ج 1، ص 459، وَهُمُّ الْهَوَامِعُ، ج 1، ص 189.

(4) سقطَتْ مِنْ (ع).

«رب» من قولهم: «ربه رجالاً»، «وربّه فتىً»، فهو نكرة لأنّه عائد إلى النكرة الممحضة⁽¹⁾ وهي التمييز بعده، فمتى عاد الضمير إلى النكرة الممحضة صار نكرة، ومتى عاد إلى المعرفة صار معرفة ومتى عاد إلى النكرة غير الممحضة صار معرفة أيضاً، وقيل: الضمير معرفة⁽²⁾ مطلاً فعلى هذا [القول]⁽³⁾ فليست «رب» من علامات النكرة؛ وأنكر النكراش شيء، ثم موجود، ثم جنس، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل.

واعلم أن الأسماء [48/ب] في نعتها والنعت بها⁽⁴⁾ على ⁽⁵⁾ أربعة أقسام :

قسم لا ينعت به ولا ينعت وهو الضمير، وإنما ذكر في هذا الباب لأنّه من جملة المعرف، وإنما لم ينعت المضمر، لأنّه أشبه الحرف من جهة افتقاره إلى ما يفسره كما أن الحرف يفتقر إلى ما بعده، فالحرف لا ينعت وكذلك ما أشبهه، وإنما لم ينعت بها لأنّه غير مشتق ولا يُؤوَل بالمشتق وذلك شرط في النعت. وقسم ينعت ولا ينعت به، وهو العلم يوصف لإزالة الاشتراك ولا يوصف لأنّه ليس بمشتق ولا في حكم المشتق.

وقسم ينعت به ولا ينعت، وهو الجملة⁽⁶⁾ يوصف بها، لأنّها تخصيص الموصوف ولا توصف لأنّ فيها معنى الفعل، والأفعال الصناعية لا توصف.

وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة والمضاف إلى المعرفة والمعرفة بالأداة.

(1) وهو اختيار الزمخشري، وأبن عصفور، والرضي، وأبن هشام لأنّ الضمير عائد على واجب التكير. يراجع المقرب، ج 1، ص 200، وشرح الكافية، ج 3، ص 235، ج 4، ص 294، وشرح شذور الذهب، ص 167، وشرح التصريح، ج 1، ص 636.

(2) وإليه ذهب الفارسي وكثيرون. يراجع توضيح المقاصد للمرادي، ج 2، ص 744، شرح التصريح، ج 1، ص 636.

(3) في (ع)، و(س)، وسقط من (م)، و(ص).

(4) في (م): لها.

(5) سقط من (س).

(6) وللنعت بها ثلاثة شروط: شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة، إما لفظاً، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: 281]، أو معنى لا لفظاً، وهو المعرف بـ(أ) الجنسية، ك قوله: ولَقَدْ أَمْرُ عَلَى اللَّهِ يَسِّيْنِي.

وشرطان في الجملة، أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظ به كما نقدم، أو مقدر كقول تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [البقرة: 123] أي: لا تجزي فيه، والثاني: أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب، فلا يجوز: «مررت برجل اضربه» ولا «بعد بعنته» فاصدأ لإنشاء البيع، فإن جاء ما ظاهره ذلك يُؤوَل على إضمار القول، كقوله:

جَاءُوا بِمَدْقَهْ لَهْ رَأَيْتَ الْذَّئْبَ قَطْ.

أي جاءوا بلبن مخلوطاً بالماء مقول عند رأيته هذا الكلام. أوضح المسالك، ج 3، ص 306-310.

باب العطف⁽¹⁾

العطف في اللغة⁽²⁾ التي تقول عطفت العود إذا ثنيته⁽³⁾، وفي الاصطلاح إتباع الكلمة الثانية للأولى في الإعراب بواسطة حرف من الحروف العشرة، وهو في الأصل مصدر من قوله: عطفت كذا أعطفه عطفاً. وهو على قسمين: عطف بيان، وعطف نسق.

عطف البيان: هو جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة أو مثله ليبينه كما يبينه النعت، ولا يشترط فيه أن يكون مشتقاً ولا في حكم المشتق كما يشترط ذلك في النعت، يخصص⁽⁴⁾ متبعه إن كان نكرة ويوضحه إن كان معرفة كالنعت.

والخصيص تقليل⁽⁵⁾ الاشتراك في النكرات، والتوضيح[49/أ] رفع الاشتراك في المعرف. فيوافق متبعه في أربعة من عشرة كالنعت الحقيقي، نحو قول الشاعر:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرٌ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقْبٍ وَلَا دَبَرٍ⁽⁶⁾.

(1) يقول ابن آجروم: (باب العطف وحروف العطف عشرة)، وهي: الواو والفاء، وثم، وأو، وأم، وإما، وبـ، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع. فإن عطفت على مرفع رفعت أو على منصوب نسبت أو على مخصوص خفضت أو على مجرّد جزّمت، تقول في الرفع: قام زيداً وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، ومررت بزيد وعمر، وزيد لم يقم ولم يقدر). الأجرؤمية، ص 17.

(2) ويعرف لغة أيضاً بأنه الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. حاشية ابن الحاج على شرح خالد الأزهري، ص 97.

(3) في (م): ثنيته.

(4) في (ص): يخص.

(5) في (ع): تقليل.

(6) بيت من مشطور الرجز لرؤبة في شرح المفصل، ج 3، ص 71، قال البغدادي في خزانة الأدب، ج 5، ص 157: وهذا لا أصل له لأن رؤبة مات في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يعده أحد من التابعين فضلاً على المخضرمين. ولأعرابي أو لعبد الله بن كيسة في خزانة الأدب، ج 5، ص 154، ولأعرابي في شرح الكافية للرضي، ج 2، ص 395، وشرح التصريح، ج 1، ص 134، ج 2، ص 148، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج 1، ص 128، وشرح ابن عقيل، ج 3، ص 99، وشرح الأشموني، ج 1، ص 111.

وقصته: أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: إن أهلي بعيد، وإنني على ناقة دراء عفاء نقباء، واستحمله، فظنه كاذباً فلم يحمله. فانطلق الأعرابي فحلَّ بيته واستقبل البطحاء، وجعل يقول:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرٌ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقْبٍ وَلَا دَبَرٍ
فَاغْفِرْ لِهِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

وأعمر رضي الله عنه مقبل من أعلى الوادي فجعل إذ قال: اغفر له اللهم إن كان فجر، قال: اللهم صدق. فأخذ بيده فقال: ضع عن راحליך فإذا هي نقباء عفاء فحمله على بيته وزوجه وكفاه. شرح الكافية للرضي، ج 2، ص 395.

اللغة: دبر: دبر ظهر الدابة إذا جرح من الرحيل والقتب. نقب: نقب البعير إذا رق خفه. فجر: الفاجر في كلام العرب العادل المائل عن الخير، وإنما قيل للكذاب فاجر لأنه مال عن الصدق. خزانة الأدب، ج 5، ص 156.

فيعبر عطف بيان لأبي حفص ذكر لإيصاله وقد تبعه⁽¹⁾ في الرفع والإفراد والتعريف والتذكير. ونحو: «هذا خاتمٌ حديّ» بالرفع، فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخسيصه، فتبعه في الرفع والإفراد والتذكير وبيانه، وقس على هذا ما بقي من أوجه الإعراب والتأنيث. وبعضاً⁽²⁾ يشترط فيه التعريف دون التذكير لأنَّه يؤتى به ليبين ما قبله والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبيّن المجهول، ورُدَّ بِأَنَّ بعض النكرات أخص من بعض والأخص يبيّن غيره.

والفرق بينه وبين البدل، أنَّ البدل يكون الأول في نية الطرح، وعطف البيان لا ينوي فيه ذلك، مثل قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ⁽³⁾.

فـ «بشر» عطف بيان «للبكري» وليس بدلاً منه إذ لا يحل محله، لأنَّ ذلك يستلزم إضافة⁽⁴⁾ الوصف المفرد المقتون بـ«أَل» إلى الخالي منها، ومن الإضافة لتأليها وذلك ممتنع⁽⁵⁾، ومثل قول الشاعر:

المعنى: أقسام أبو حفص عمر ما أصابه بعيري ضعف ولا جراح، فاغفر له اللهم إن كان حنث في يمينه.
الشاهد: قوله: «أبو حفص عمر»، حيث جاء «عمر» عطف بيان على «أبو...» فالمتبع «أبو حفص» جاء معرفة، وجاء التابع «عمر» موضحاً له، وفي البيت شاهد آخر وهو جواز تقديم الكلمة على الاسم.

(1) في (م): يتبعه.

(2) منع البصريون جريانه على النكرة، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وتبعهم الفارسي، ووابن جني، والزمخشري، وابن مالك ، وولده، ورجحه السيوطي. يراجع المفصل ،ص122، وشرح التسهيل، ج3،ص326، وشرح ابن الناظم، ص366، وشرح التصريح،ج2،ص147، وهم الهوامع، ج3،ص 132.

(3) صدر بيت من الواfir للمرار الأستاذ في الكتاب، ج1، ص182، وشرح أبيات سيبويه، ج1، ص134، وشرح المفصل، ج3، ص72، وشرح التصريح، ج2، ص150، وخزانة الأدب، ج4، ص284 ، والدرر اللوامع، ج2، ص379 ، وبلا نسبة في المقرب، ج1، ص248، وأوضح المسالك، ج3، ص351، وشرح ابن عقيل، ج3، ص101، وشرح الأشموني، ج2، ص358. وتمام البيت: عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوَّا.

اللغة: بشر: أراد بشر بن عمر بن مرث، وقتله رجل منبني أسد فافتخر المرار بقتله.

ترقبه: تنتظره ليموت فتتال من لحمه. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ج1، ص134.

المعنى: يقول: أنا ابن الذي ترك بشرًا جريحاً طريحاً على الأرض تنتظر الطيور موته لتقع عليه فتأكل منه.
الشاهد: قوله: «بشر»، حيث جاء عطف بيان على «البكري» وليس بدلاً منه.

(4) في (ص): إضافته لوصف مفرد.

(5) إلا إن كان المضاف صفةً مثناة أو مجموعةً جمع المذكر السالم، نحو: «الضارب زيد»، و «الضاربُ زيد»، ولا يجوز «الضاربُ زيد»، والفراء والفارسي ذهباً إلى جواز ذلك. يراجع شرح الكافية للرضي، ج2، ص395، وشرح =

أيَا أَخْوِينَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا⁽¹⁾.

فـ«عبد شمس» و«نوفلا» عطفاً بيان «لأخينا» ولا يصح كونهما بدلين، لأن المبدل منهم في نية الطرح فيلزم في «نوفلا» البناء على الضم لأنه مفرد علم. وعطف البيان يكون بغير توسط حرف بينه وبين متبعه، وعطف النسق يشترط فيه ذلك وهو مقصود المصنف[49/ب] ومراده في هذا الباب، وأمّا عطف البيان فلم يتعرض له. والنسق مصدر من قوله: نسقت الشيء بالشيء نسقاً إذا أتبعته به.

[حروف العطف]

وحراف العطف عشرة، وهي:

«الواو» لمطلق الجمع من غير ترتيب، نحو: «جاء زيد وعمرو»، فلم يتعين الجائي⁽²⁾ منها أولاً، وتعطف اللاحق على السابق، والسابق على اللاحق، والمصاحب⁽³⁾، نحو: «جاء زيد وعمرو بعده»، «وجاء زيد وعمرو قبله»، «جاء زيد وعمرو معه». قال الله تعالى: ﴿كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْنُوحِ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ﴾⁽⁴⁾، ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَنَجَّنِي وَمَنْ مَعِي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾¹⁴﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلُكِ الْمَسْحُونِ﴾⁽⁶⁾.

شذور الذهب، ص444، وشرح ابن عقيل، ج3، ص101.

(1) البيت من الطويل لطالب بن أبي طالب في شرح التصريح، ج2، ص387، والدرر اللوامع، ج2، ص387، وبلا نسبة في أوضاع المسالك، ج3، ص350، وشرح الأشموني، ج2، ص358.

وتمام البيت: أعيذكم بالله أن تحدثوا حرباً.

اللغة: أي: حرف نداء. أن تحدثوا: من أن تحدثنا. شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان، ج3، ص127.

المعنى: ظاهر.

الشاهد: قوله: «أيَا أَخْوِينَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا»، فـ«عبد شمس ونوفلا» يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على «أخينا» ويمتنع فيهما البديلية لأنهما على تقدير البديلية يحلان محل «أخينا» فيكون التقدير: أي عبد شمس ونوفلا، بالنصب وذلك لا يجوز لأن المنادي إذا عطف عليه اسم مجرد من «أ» وجب أن يعطى ما كان يستحقه لو كان منادي، و«نوفل» لو كان منادي لقيل فيه: يا نوفل، بالضم، لا يا نوفلا، بالنصب. شرح التصريح، ج2، ص150.

(2) في (ص): الجاي.

(3) في (م)، و(ص)، و(س)، وسقطت من (ع).

(4) سورة النساء، الآية: 163.

(5) سورة الحاقة، الآية: 9.

(6) سورة الشعراء، الآية: 118.

و«الفاء» تقتضي الترتيب والتعليق ، نحو: « جاء زيد فعمرو »، يعني بعده بلا مهلة، قال الله تعالى: « فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ »⁽¹⁾، « أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ »⁽²⁾، وقد تكون الفاء بمعنى « ثم » في الترتيب والمهلة، نحو قوله تعالى: « وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمُرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى »⁽³⁾، وقيل⁽⁴⁾:

التقدير « فَمَضَتْ مُدَّةٌ فَجَعَلَنَا غُثَاءً أَحْوَى ».

و«ثم» تقتضي الترتيب والانفصال، نحو: « جاء زيد ثم عمرو »، يعني⁽⁵⁾ بعده بمهلة، قال الله تعالى: « ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَذْسَرَهُ »⁽⁶⁾، وقد يكون بمعنى الواو ، نحو: « خَلَقَكُم مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا »⁽⁷⁾، وتكون بمعنى الفاء، نحو قوله تعالى: « ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ »⁽⁸⁾، ومنه قول الشاعر:

جرَى فِي الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ .

كَهَرَ الرُّدِينِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجَ

أي: فاضطرب.

(1) سورة القصص، الآية: 15.

(2) سورة عبس، الآية: 21.

(3) سورة الأعلى، الآية: 4-5.

(4) شرح التصريح، 2، ص 161.

(5) في (ص): أي.

(6) سورة عبس، الآية: 22.

(7) سورة الزمر، الآية: 6.

(8) سورة النساء، الآية: 17.

(9) البيت من المقارب لأبي دؤاد الإيادي في شرح شواهد المغني للسيوطى، ج 1، ص 358، والدرر اللوامع، ج 2، ص 424، وبلا نسبة في الجنى الدانى، ص 427، وأوضح المسالك، ج 3، ص 363، ومغني الليب، ص 121، وشرح الأشمونى، ج 2، ص 365، شرح التصريح، ج 2، ص 162.

اللغة: الردينى: الرمح، نسبة إلى امرأة تسمى « رُدِينَةً » كانت وزوجها « سمهر » يُقْوِيُّمان القنا.

العجاج: الغبار. والأنبىب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب.

المعنى: يقول: إذا هززت الرمح جرت تلك الهزة فيه حتى يضطرب كله، فكل ذلك هذا الفرس، ليس فيه عضو إلا وهو يعين ما يليه، ولم يرد الاضطراب ولا الرعدة. شرح شواهد المغني للسيوطى، ج 1، ص 359.

الشاهد: قوله: « ثم اضطرب »، استشهد به على أن « ثم » تقع موقع « الفاء » في إفادة الترتيب بلا مهلة، قال: إنَّ الهز إذا جرى في أنابيب الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ. الدرر اللوامع، ج 2، ص 424.

و«أو» لأحد الشيئين، نحو: ﴿لِبَثَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾⁽¹⁾، أو الأشياء، نحو: ﴿فَكَفَرَتْهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾⁽²⁾.

وتكون للتخيير وهو ما لا يجوز فيه الجمع بين متعاطفيها، نحو: «تزوج هنداً أو أختها»، «خذ من مالي ديناراً أو ثوباً»، وللإباحة [وهو ما يجوز فيه الجمع بين متعاطفيها]⁽³⁾، نحو: «جالس العلماء [أ] أو الزهاد»، و«تعلم فقهها أو نحوها». وللشك، نحو: « جاء زيد أو عمرو»، إذا لم تعلم الجائي منهما، وللإبهام على السامع، نحو: « جاء زيد أو عمرو»، إذا علمت الجائي ولكن أردت أن تفهم على السامع، قال الله تعالى حكاية عن النبي عليه السلام: ﴿وَإِنَّا أَوْ أِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁴⁾، فأبهم عليهم، لأنه صلى الله عليه وسلم عالم بأنه على هدى وأنهم في ضلال مبين.

للتقسيم، نحو «العالم حيوان، أو جماد، أونبات»، و«الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف».

للتفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾⁽⁵⁾، فصلت ما

قالت اليهود مما قالت النصارى.

و«إما» وهي مكسورة الهمزة مكررة، فال الأولى حرف عطف والثانية حرف تفصيل، وهي مثل «أو» في أحكامها، وأقسامها.

و«أم» لا يعطى بها إلا بعد همزة التسوية، أو بعد همزة الاستفهام، فهمزة الاستفهام، نحو: «أزيد قائم أم قاعد»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَلِقُونَ﴾⁽⁶⁾، ﴿إِنَّمَا تَرْزَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْزَّرِعُونَ﴾⁽⁷⁾، ﴿إِنَّمَا أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُنْزَنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ﴾⁽⁸⁾.

وهمزة التسوية تكون بعد أربع كلمات: «ليت شعري» و«ما أدرى»، و«ما أبالي»،

(1) سورة الكهف، الآية: 19.

(2) سورة المائد़ة، الآية: 89.

(3) في (س)، و(ص)، وسقط من (ع)، و(م).

(4) سورة سباء، الآية: 24.

(5) سورة البقرة، الآية: 135.

(6) سورة الواقعة، الآية: 59.

(7) سورة الواقعة، الآية: 64.

(8) سورة الواقعة، الآية: 69.

وكلمة «سواء»، نحو: «مَا أَدْرِي أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ قَاعِدٌ». قال الشاعر:

**لَعْمُرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا
بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانَ⁽¹⁾.**

أي «أبسِع»، فحذف الهمزة ضرورة؛ «وَمَا أَبَالِي أَقْمَتَ أَمْ قَعَدَ». قال الشاعر:

**وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا
أَمْوَاتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ⁽²⁾.** [50/ب]

قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعَنَا أَمْ صَبَرَنَا﴾⁽³⁾، وقد تكون بمعنى «بل»، كقول العرب:

«إِنَّهَا لِإِبْلٍ أَمْ شَاءَ»، أي: بل هي شاء، قال الله تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَةُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا
لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾⁽⁴⁾.

و«بل» للإضراب، وهو على قسمين انتقالى، وإبطالي:
فالانتقالى هو أن يتم الكلام الأول وتنتقل إلى الكلام الثاني من غير إبطال الأول.

(1) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في في ديوانه، ص266، والكتاب، ج4، ص175، وشرح أبيات سيبويه، ج2، ص113، وشرح المفصل، ج8، ص72، ومغني اللبيب، ص154، وشرح شواهد المغني للسيوطى، ج1، ص31، وخزانة الأدب، ج11، ص122، والدرر اللوامع، ج2، ص426، وبلا نسبة في المقتصب، ج3، ص294، والجنى الداني، ص35، وشرح ابن عقيل، ج3، ص104.

وقبل البيت: بَدَا لِي مِنْهَا مَعْصَمٌ حِينَ جَمَرْتُ وَكَفُ خَضِيبٌ زَيَّنَتْ بَيْتَانِ.

اللغة: بدا: ظهر. معصم: بكسر الميم موضع السوار من الساعد. جمرت: رمت جمار المتسلك، وهي ثلاثة جمرات: الجمرة الأولى، والوسطى، وجمرة العقبة. كف خضيب: مخصوصية بالحناء وغيرها. البنان: أطراف الأصابع، وقيل الأصابع. لعمرك: روی بالياء وبالكاف، وروي: فو الله ما أدرى، والدرایة علم يتخيل.

المعنى: ظهر لي حين رفعت يدها لترمي الجمار معصم وكف زينت بلطافة البنان وحسنها، فلم أدر عدد ما رمت من الجمار. خزانة الأدب، ج11، ص125-127.

الشاهد: قوله: «ما أدرى.... بسبع رمين الجمر أَمْ بِثَمَانَ»، وفيه ثلاثة شواهد: الأول: وقوع همزة التسوية بعد كلمة «ما أدرى»، وهو ما أراده الشارح بإيراد هذا الشاهد. الثاني: تحذف همزة التسوية لضرورة الشعر، والتقدير: أبسِع رمين الجمر أَمْ بِثَمَانَ، لأن كلمة «ما أدرى» تقتضي همزة التسوية كما سبق. الثالث: مجيء «أم» العاطفة بعد همزة التسوية.

(2) البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك، ج3، ص368، ومغني اللبيب، ص47، شرح التصرير، ج2، ص168، وشرح الأشموني، ج2، ص372، وشرح شواهد المغني للسيوطى، ج1، ص134، والدرر اللوامع، ج2، ص424.

اللغة: النائي: البعيد. شرح شواهد المغني للسيوطى، ج1، ص134.

المعنى: بعد أن فقدت مالكاً لست أبالي أبعد موتي أَمْ قَرِيبٌ.

الشاهد: قوله: «لست أَبَالِي.... أَمْوَاتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ» وفيه شاهدان: الأول: وقوع همزة التسوية بعد كلمة «لست أَبَالِي». الثاني: وقعت «أم» بعد همزة التسوية عاطفة جملة اسمية على جملة اسمية.

(3) سورة إبراهيم، الآية: 21.

(4) سورة الرعد، الآية: 16.

والابطالي إن كان بعد الإيجاب فهو ينقل الحكم من الأول إلى الثاني، ويجعل الأول كالمسكوت عليه، نحو: « جاءَ زِيدٌ بَلْ عَمْرُو »، و« اضْرَبْ زِيدًا بَلْ عَمْرًا »؛ وإن كان بعد النفي أو النهي فهو يقرر الحكم للأول ويثبت ضده للثاني، نحو قولك: « ما جاءَ زِيدٌ بَلْ عَمْرُو »، فإنك نفيت المجيء عن « زيد »، وأثبتته « عمر »، و« لا تَضْرِبْ زِيدًا بَلْ عَمْرًا »، فإنك نهيت عن ضرب « زيد » وأمرت بضرب « عمر ».

و« لا » تثبت الحكم للأول وتنفيه عن الثاني، نحو: « جاءَ زِيدٌ لَا عَمْرُو »، و« اضْرَبْ زِيدًا لَا عَمْرًا »، ومنه قولهم: « مُكَرَّهٌ أَخَاكَ لَا بَطَلٌ »⁽¹⁾.

و« لكن » لا يعطف بها إلا بعد النفي أو النهي، وهو للاستدراك وهي تثبت الحكم للثاني بعد نفيه عن الأول، نحو: « ما جاءَ زِيدٌ لَكَنْ عَمْرُو »، و« لَا تَضْرِبْ زِيدًا لَكَنْ عَمْرًا »، فإن حكم المجيء تابع لـ« عمر »، ومنتفي⁽²⁾ عن « زيد »، وكذلك الضرب ثابت لـ« عمر »، ومنتفي عن « زيد ».

ومن شروط العطف بـ« لكن » إفراد معطوفها، وأن لا تقترب بالواو؛ فإذا وقع معطوفها جملة أو اقتربت بواو أوقعت بعد إثبات⁽³⁾ أو أمر فهي حرف ابتداء [أ/51]. و« حتى » في بعض الموارض⁽⁴⁾، وقيدها ببعض المواضع احترازاً من الابتدائية، نحو: « حتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ »⁽⁵⁾ بالرفع⁽⁶⁾. و نحو قوله: « حتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ »⁽⁷⁾.

(1) المثل في مجمع الأمثال للميداني، ج 2، ص 318، والبيان والتبيين، ج 1، ص 162، ومغني الليبب، ص 214، وشرح التصريح، ج 1، ص 63، وخزانة الأدب، ج 7، ص 299 . يضرب المثل لمن يحمل على ما ليس من شأنه.

(2) في (ع): مبني.

(3) أجاز الكوفيون العطف بها في الإيجاب، وليس بمسنون. يراجع الإنصاف المسألة (68)، ج 2، ص 51، وشرح التصريح، ج 2، ص 177.

(4) العطف بـ« حتى » قليل عند البصريين، والكوفيون ينكرونها بالكلية، ويحملون، نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت القوم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل. يراجع الجنى الداني، ص 546، ومغني الليبب، ص 131، وشرح التصريح، ج 2، ص 165.

(5) سورة البقرة ، الآية: 214.

(6) قراءة نافع. يراجع البحر المحيط، ج 2، ص 149، والنشر في القراءات العشر، ج 2، ص 227.

(7) تقدم تخریجه والتعليق عليه، ص 123.

ومن الجارة، نحو: «حتى حين»⁽¹⁾، «حتى مطلع الفجر»⁽²⁾، «حتى يرجع إلينا موسى»⁽³⁾، «حتى يأتي وعد الله»⁽⁴⁾. وقد تحتمل الأوجه الثلاثة، مثل قولهم: أكلت السمكة حتى رأسها، بحسب «رأسها» على العطف، وبرفعه على الابتداء، وبخضه على الجر. ويشترط في العطف بها أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها، نحو: «قدم الحاج حتى المشاة»، وتعطف العظيم على الحقير، نحو: «مات الناس حتى الأنبياء»، وتعطف الحقير على العظيم، نحو: «زارني الناس حتى الحمامون»، قال الشاعر:

تَهَبُّنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَ⁽⁵⁾

فَهَرَبْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاءَ فَانْتُمْ

ومعناها الغاية.

فإن عطفت - أي حروف العطف - على مرفوع رفعت أو على منصوب نسبت أو على مخصوص خفضت أو على مجروم جزمت، تقول: في الرفع «قام زيد وعمرو»، وتقول في النصب «رأيت زيداً وعمراً»، وتقول في الخفض: «مررت بزيد وعمرو»، وتقول في الجزم: «لم يقم زيد ولم يبعد عمرو».

واعلم أن الاسم بالنسبة لعطفه والطف عليه قسمان: ظاهر ومضرم، فالظاهر يعطى على الظاهر ويعطف عليه الظاهر بلا شرط، نحو: «جاء زيد وعمرو»، و«رأيت زيداً وعمراً»، و«مررت بزيد وعمراً»؛ والمضرم قسمان: متصل ومنفصل، فالمنفصل يعطى على الظاهر ويعطف عليه الظاهر بلا شرط، نحو: «قام زيد[51/ب] وأنت»، و«ما قام إلا أنت وزيد»، و«رأيت زيداً وإياك»، و«ما أكرمت إلا إياك وزيداً».

(1) سورة يوسف، الآية: 35.

(2) سورة القدر، الآية: 5.

(3) سورة طه، الآية: 91.

(4) سورة الرعد، الآية: 31.

(5) البيت من الطويل. قائله مجهول. الجنى الداني، ص 549، وغني للبيب، ص 130، وشرح الأشموني، ج 2، ص 369، وشرح شواهد المغني للسيوطى، ج 1، ص 373، والدرر اللوامع، ج 2، ص 453. اللغة: الكمة جمع كمي وهو الشجاع أو لابس السلاح. الدرر اللوامع، ج 2، ص 453. المعنى: يقول: هزمناكم وأذلنا شجاعنكم فأنتم تخافوننا وصرتم تخافون حتى أو لادنا الصغار. الشاهد: قوله: «قهربناكم حتى الكمة»، و«تهابتنا حتى بنينا».

والمتصل يكون مرفوع المثل ومنصوبه، ومحفوظه فالمرفوع يعطى عليه بشرط توكيده بمضمر منفصل، نحو: «قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ»، قال الله تعالى: «أَسْكُنْ أَنَّتَ وَزَوْجَكَ»⁽¹⁾، «قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَإِبْرَاهِيمُ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»⁽²⁾، أو بفاسد يقوم مقام المضمر، مثل: «قَعَدْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ»، قال الله تعالى: «مَا أَشْرَكْنَا وَلَا إِبْرَاهِيمَ»⁽³⁾، فالفاصل في المثال هو الظرف وفي الآية هو لا النافية.

والمنصوب يعطى عليه بلا شرط، نحو: «أَكَرَمْتَكَ وَزَيْدًا»، و«أَكَرَمْتُ زَيْدًا وَإِبَّاكَ». والمحفوظ يعطى عليه بشرط إعادة الخافض، نحو: «زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ وَبِعُمْرِ»، فهذا الشرط واجب عند البصريين، وأمّا الكوفيون⁽⁴⁾ فلا يشترطون ذلك، واستدلوا بقوله تعالى: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ»⁽⁵⁾، بالخفض على⁽⁶⁾ قراءة حمزة⁽⁷⁾، وتأنّله البصريون فجعلوا الواو للقسم وليس عاطفة، والتقدير: «ورَبُّ الْأَرْحَامِ».

وأمّا البصريون فقالوا لما وجب إعادة الخافض مع الضمير المتصل المعطوف على المجرور، نحو: «مررت بزیدٍ وبك»، فكما لا يجوز أن يقال : «مررت بزیدٍ و لك» بغير إعادة الخافض، كذلك لا يجوز «مررت بك و زیدٍ».

وأجيب بأنَّ المضمر⁽⁸⁾ لما كان على حرف واحد، وجب إعادة الخافض معه ليتحقق⁽⁹⁾ به خلافاً للظاهر، فإنَّ الظاهر كثير الحروف، والله أعلم.

(1) سورة البقرة، الآية: 35.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 54.

(3) سورة الأنعام، الآية: 148.

(4) يراجع الإنصاف، ج 2، ص 34 (المسألة 65).

(5) سورة النساء، الآية: 1.

(6) في (ع): في.

(7) حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات بن إسماعيل التيمي الزيات أحد القراء السبع ، ولد سنة ثمانين، ومات بحلوان سنة ست وخمسين ومائة للهجرة، كان عالماً بالقراءات، انعقد الإجماع على تلفي قراءته بالقبول، قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر. وفيات الأعيان، ج 1، ص 167، والأعلام، ج 2، ص 277.

(8) في (ص): الضمير.

(9) في (س)، و (م): ليتحققوا.

باب التوكيد⁽¹⁾

لما فرغ من ذكر النعت والعطف وأحكامهما أتى بعدهما بالتوكيد، [52/أ] وهو الثالث من التوابع على الترتيب الأول.

والـتوكيد في اللغة هو التحقيق والتبني، وفي الاصطلاح تمكين المعنى في نفس السامع وإثبات الحقيقة، ورفع المجاز، والـتوكيد بالواو مصدر «وَكَد»، والـتوكيد مصدر «أَكَد» بالهمزة، وهمَا بمعنى واحد.

والـتوكيد قسمان: لفظي ومعنوي، فالـلفظي هو تكرار الفظ الأول بعينه، ويكون في الأسماء، « جاء زيدٌ زيدٌ »، « ورأيتُ زيداً زيداً »، و«مررت بزيدٍ زيدٍ »، قال الله تعالى⁽²⁾: ﴿كَلَّا إِذَا دَكَتِ الْأَرْضُ دَكَّا دَكَّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا﴾⁽³⁾، وفي الأفعال « قامَ قامَ زيدٌ زيدٌ »، قال الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَادُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَّاهِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ⁽⁵⁾.

(1) يقول ابن آجروم: (باب التوكيد: التوكيد تابع للمؤكدة في رفعه ونصبه وخصيه وتعريفه، ويكون بالأفاظ معلومة وهي النفس والعين وكل وأجمع، وتتابع أجمع وهي أكتئع وأبتئع وأبصع، تقول: قام زيد نفسي، ورأيت القوم كلهم، ومررت بالقوم أجمعين). الأجرُوميَّة، ص 17.

(2) قال ابن هشام: «وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دَكَتِ الْأَرْضُ دَكَّا دَكَّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا﴾ [الفجر: 21-22] خلافاً لكثير من النحوين، لأنَّه جاء في التفسير أنَّ معناه دَكَّا بعد دَكَّ وأنَّ الدَّكَّ كرر عليها حتى صارت هباءً منبئاً، وأنَّ معنى ﴿صَفَّا صَفَّا﴾ أنه تنزل ملائكة كل سماء، فيصطوفون صَفَّا بعد صَفَّا بعدهم محدثين بالإنس والجن، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول، بل المراد به التكرير، كما يقال: علمته الحساب باباً باباً». وقال الخضرمي في حاشيته على شرح ابن عقيل: وردَّ الفارضي بأنَّ الدَّكَّ يوم القيمة مرة واحدة بدليل ﴿فَدَكَّا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: 14] فتعين الثاني تأكيداً وكذا صَفَّا صَفَّا، إنْ قلنا إنَّ الملائكة تكون يوم القيمة صَفَّا واحداً لا يعلم طوله إلا الله تعالى. يراجع شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 289-288، وحاشية الخضرمي، ج 2، ص 136.

(3) سورة الفجر، الآية: 21-22.

(4) اختلف النحوين في نحو: «قامَ قامَ زيدٌ» فقيل زيد فاعل الأول فقط، وأمَّا الثاني فإنه لا يحتاج لفاعل، لأنَّه لم يؤت به للإسناد، وإنَّما أتى به لمجرد التأكيد، وقيل فاعلهما ولا يلزم منه اجتماع العاملين على معمول واحد لأنَّ لفظهما ومعناهما واحد، فكأنهما عامل واحد، وقيل: فاعل أحدهما وفاعل الآخر ضمير محذف، على أنَّهما تنازعاه. يراجع: خزانة الأدب، ج 5، ص 159.

(5) البيت من الطويل. قائله مجهول. الخصائص، ج 3، ص 103، وأوضح المسالك، ج 2، ص 194، وشرح ابن عقيل، ج 3، ص 97، وشرح الأشموني، ج 1، ص 450، وشرح التصريح، ج 1، ص 480، وخزانة الأدب، ج 5، ص 158، والدرر اللوامع، ج 2، ص 255، ص 390.

اللغة: النجاة: وبروى النجاء بالمد الإسراع، والخلاص. خزانة الأدب، ج 5، ص 158.

وفي الحروف، نحو: «إِنَّ إِنَّ زِيدًا قَائِمٌ»⁽¹⁾.

قال الشاعر:

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّةَ
أُكْسُ بَنَاتِي وَأُمَهْنَهَ
وَاجْعَلْ جَوَابِي إِنَّ إِنَّ إِنَّهَ⁽²⁾.

وقال الآخر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبْدًا مُقِيمٌ⁽³⁾.

وقال الآخر:

لَا لَا أَبُو حُبْحُبٍ بَثْنَةٌ إِنَّهَا
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاقِعًا وَعَهْوَدًا⁽⁴⁾.

المعنى: إلى أي محل يكون الخلاص ببلغتي وقد أدركني الأعداء فليس لي حينئذ إلا الكف عن الفرار، والإمساك عن السير.
الشاهد: قوله: «أَتَاكَ أَتَاكَ» حيث كرر الفعل للتأكيد اللفظي.

(1) الحرف لا يعاد إلا مع ما اتصل به أولاً، لكونه كالجزء منه، نحو «إِنَّ زِيدًا إِنَّ زِيدًا قَائِمٌ» «في الدار في الدار زيد» ، ولا يعاد لوحده إلا لضرورة نص عيه ابن السراج، وأجاز الزمخشري «إِنَّ إِنَّ زِيدًا قَائِمٌ». قال ابن مالك وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه، وسماع يعوّل عليه. يراجع الأصول، ج 2، ص 19-20، شرح التسهيل، ج 3، ص 303، وتوضيح المقاصد، ص 982-983.

(2) البيت من الرجز. قائله مجهول. الخصائص، ج 3، ص 103، وشرح المفصل، ج 1، ص 44، ولسان العرب (أوس) (خصل).
اللغة: عمر الخير: سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه. إن: نعم.

المعنى: يقول سيدنا عمر هب لي مالاً أكس به بناتي وأمهنَ، واجعل جوابي نعم ولا ترددني خائباً جزاكم الله الجنة .
الشاهد: قوله: «إِنَّ إِنَّ» حيث كرر الحرف للتأكيد اللفظي.

(3) البيت من الواffer لمسلم بن عبد الوابلي في شرح شواهد المغني، ج 1، ص 505، ج 2، ص 773، وفتح المولى، ص 315، وخزانة الأدب، ج 2، ص 308، ج 5، ص 308. ولرجل من أسد في شرح التصريح، ج 2، ص 145، والدرر اللوامع، ج 2، ص 36، ص 62، وبلا نسبة في الإنصاف، ج 2، ص 119، والجني الداني، ص 80، وأوضح المسالك، ج 3، ص 343، ومغني الليبب، ص 180، وشرح الأشموني، ج 2، ص 180.

اللغة: يلفى: مضارع ألفى بمعنى وجد. مقيم: يروى دواء وهو من أيام الشيء إذا عالجه وأصلحه.

المعنى: يقول: إنه نصحهم فلم يقبلوا نصحه، فلا يوجد لهم دواء بعد دواؤه. فتح المولى، ص 317.

الشاهد: قوله: «لِمَا» على أنَّ اللام الثانية في قوله «لِمَا» مؤكدة للام الأولى. خزانة الأدب، ج 2، ص 308.

(4) البيت من الكامل لجميل بثينة في ديوانه، ص 58، وشرح التصريح، ج 2، ص 143، وفتح المولى، ص 317، وخزانة الأدب، ج 5، ص 159. والدرر اللوامع، ج 2، ص 392، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج 3، ص 338، وشرح الأشموني، ج 2، ص 352.

اللغة: بثنَةَ: بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي آخره هاء التأنيث، اسم محبوبته، وتصغيره: بثينة، وبه اشتهرت.

مَوَاقِعًا: جمع موثق بمعنى ميثاق، وأصله: موافق، كـ: مصابيح، حذفت ياءه ضرورة. شرح التصريح، ج 2، ص 143.

المعنى: لن أنشر ما بيني وبين بثينة من مودة وحب، لأنها أخذت على المواتيق والعهود على أكتم ما بيننا.

الشاهد: قوله: «لَا»، حيث جاءت «لَا» الثانية توكيداً لفظياً للأولى.

وفي الجمل نحو «قامَ زِيدٌ قَامَ زِيدٌ» ومنه قول المؤذن «اللهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ» ومنه قول النبي عليه الصلاة و السلام: (كُلُّ صَلَاةٍ لَا تَقْرَأُ فِيهَا فَاتِحَةُ الْكِتَابِ فِيهِ خِدَاجٌ فِيهِ خِدَاجٌ)⁽¹⁾، والمعنوي: هو تكرار اللفظ الأول بمعناه دون لفظه ويكون بألفاظ معلومات⁽²⁾ وهي النفس والعين وكل وأجمع وتابعه كما قال المصنف: التَّوْكِيدُ تَابِعُ الْمُؤْكَدِ فِي رَفِعِهِ وَنَصِبِهِ وَخَفْضِهِ، نحو: «جاء [52/ب] زِيدٌ نَفْسُهُ» و«رَأَيْتُ زِيدًا نَفْسَهُ» و«مَرَرْتُ بِزِيدٍ نَفْسِهِ». ولم يشترط فيه التعريف والتكيير كما يشترط في النعت لأن النكرة لا تؤكـد⁽³⁾.

ويكون التوكيد المعنوي **بألفاظ معلومة وهي النفس والعين وكل وأجمع**، وفائدة التوكيد بالنفس والعين رفع توهـم الإضافة إلى المتبوع، تقول: «جاء زِيدٌ» مثلاً فيحمل أن يكون الجائي كتابه أو عبده أو رسوله، فإذا قلت: «عينه» أو «نفسه» رفع ذلك الاحتمال وذلك التوهـم، وفائدة التوكيد بـ«كل» وتابعه رفع توهـم الخصوص فيما ظاهره العموم، و«كل» يؤكـد بها ذو أجزاء يصح موقع بعضها دون بعض فلا يؤكـد به المفرد الذي لا يصح وقوع بعض أجزاء دون بعض فلا تقول: «جاء زِيدُ كـلـه»، وإنما تقول: «جاء القوم كـلـهم»، و«رأيت القوم كـلـهم»، و«مررت بالقوم كـلـهم».

وتـابـعـ أـجـمـعـ وـهـيـ أـكـتـعـ وـأـبـتـعـ وـأـبـصـعـ، فمعنى كل الإحاطة والعموم، ومعنى النفس والعين الحقيقة، ومعنى أجمع الاختلاف، ومعنى أكتـعـ الانضمام، ومعنى أبـصـعـ السرعة ومعنى أبـتـعـ الاشتـداد⁽⁴⁾، وفهم من قوله: وتـابـعـ أـجـمـعـ، أي أكتـعـ وـأـبـتـعـ وـأـبـصـعـ، لا يؤـتـى بها إلا بعد أـجـمـعـ تـقـوـلـ: «تـقـوـلـ جـاءـ زـيـدـ نـفـسـهـ عـيـنـهـ أـجـمـعـ أـكـتـعـ وـأـبـتـعـ وـأـبـصـعـ»، و«رـأـيـتـ زـيـدـاـ نـفـسـهـ عـيـنـهـ أـجـمـعـ أـكـتـعـ وـأـبـتـعـ وـأـبـصـعـ»، و«مـرـرـتـ بـزـيـدـ نـفـسـهـ عـيـنـهـ أـجـمـعـ أـكـتـعـ وـأـبـتـعـ وـأـبـصـعـ»، و«جـاءـتـ هـنـدـ نـفـسـهـاـ عـيـنـهـاـ جـمـعـاءـ كـتـعـاءـ بـصـعـاءـ[53/أـ]»، و«رـأـيـتـ هـنـدـاـ نـفـسـهـاـ عـيـنـهـاـ جـمـعـاءـ كـتـعـاءـ بـصـعـاءـ»، و«مـرـرـتـ بـهـنـدـ نـفـسـهـاـ عـيـنـهـاـ جـمـعـاءـ كـتـعـاءـ بـصـعـاءـ»، و«جـاءـ القـوـمـ كـلـهـمـ أـعـيـنـهـمـ أـعـيـنـهـمـ أـجـمـعـونـ أـكـتـعـونـ أـبـصـعـونـ»، و«رـأـيـتـ القـوـمـ كـلـهـمـ أـنـفـسـهـمـ أـعـيـنـهـمـ

(1) سنن النسائي، باب البداء بفاتحة الكتاب، ج 2، ص 165. بلفظ: «من صلـى صـلـاـةـ لـمـ يـقـرـأـ فـيـهـاـ بـأـمـ القرآنـ فـيـهـ خـدـاجـ فـيـهـ خـدـاجـ».

(2) في (ص): معلومة.

(3) هذا رأـيـ البـصـريـينـ وـحـجـتـهـمـ أـلـفـاظـ التـوكـيدـ كـلـهـاـ مـعـارـفـ فـلـاـ تـتـبـعـ نـكـرـةـ، وـ ذـهـبـ الـكـوـفـيـونـ إـلـىـ أـنـ تـوكـيدـ النـكـرـةـ بـغـيـرـ لـفـظـهـاـ جـائزـ إـذـاـ كـانـتـ مـؤـقـتـةـ، وـ اـسـتـدـلـوـاـ عـلـىـ رـأـيـهـمـ بـالـسـمـاعـ. يـرـاجـعـ الإـنـصـافـ، جـ 2ـ، صـ 23ـ(الـمـسـأـلـةـ 63ـ).

(4) في (ع)، و (ص): الإنـقـافـ.

أجمعين أكتعين أبتعين أبعدين أبعدين أبعدين أبعدين أبعدين
أبعدين»، و«رأيت القوم كلَّهم أنفسهم أعنيهم أجمعين أكتعين أبتعين
أبعدين»، و«جاءت الهندات كُلُّهنَّ أنفسهنَّ أعنيهنَّ جمع كُلُّهُ بَعْدَ بَعْدَ بَعْدَ»، وكذلك النصب
والخض، فأجمع وتابعها⁽¹⁾ ممنوعة من الصرف، المانع لها من الصرف مع المفرد المذكر
الوصف، وزن الفعل ومع المفردة المؤنثة ألف التأنيث، ومع جمعها العدل والوصف.
والمعنى يؤكد بـ«كلا» و«كلتاً»، فتقول: « جاءَ الزَّيْدَانِ كَلَاهُمَا»، و«رأيتُ الزَّيْدَيْنِ
كَلِيهِمَا»، و«مررتُ بِالزَّيْدَيْنِ كَلِيهِمَا»، ويمثل للمؤنث بـ«كلتاً» كما مثلنا للمذكر بكلٍّا.

باب البدل⁽²⁾

البدل في اللغة هو العوض، والخلف، وفي الاصطلاح: هو التابع المقصود بالحكم
المنسوب إلى متبعه إثباتاً أو نفيًّا بلا واسطة .

فهذا آخر التوابع، ويكون البدل في الأسماء والأفعال كما قال: «إذا أبدلَ اسْمَ من اسْمٍ
أو فِعْلَ مِنْ فِعْلٍ تَبَعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ»، في الرفع، والنصب، والخض، والجزم، نحو:
«جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، و«رأيتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، و«مررتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ»؛ وكذلك في الفعل
المضارع إذا أبدل منه فعل مثاله فإنه يتبعه في إعرابه[53/ب]، نحو قول الشاعر:
مَتَى تَأْتَنَا تَلْمِيمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا⁽³⁾.

فـ«تلْمِيم» بدل من «تأتِت»، وهو مجزومان، ومنه قول ابن مالك:
يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنُ بِنَا يُعَنْ⁽⁴⁾.

فـ«يسْتَعِنُ» بدل من «يَصِلُ».

وهو أي البَدْلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ بَدْلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، ويقال له بَدْلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ،
وهو الذي تكون ذاته ذات المبدل منه، بشرط أن يكونا واقعين معاً على فعل واحد، نحو:
«قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، قال الله تعالى: «وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِ هَرُونَ أَخِي»⁽⁵⁾، «إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ

(1) في (ع): توابعه.

(2) يقول ابن آجرورم: (باب البَدْل): إذا أَبْدَلَ اسْمَ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلَ مِنْ فِعْلٍ تَبَعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ بَدْلُ
الشَّيْءِ وَبَدْلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَبَدْلُ الْأَشْتِمَالِ وَبَدْلُ الْغَلْطِ نحو قوله: «قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، أَكَلَ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةَ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ
عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ» أردتَ أن تقول: رأيتُ الْفَرَسَ فَغَلَطْتُ فَأَبْدَلْتُ زَيْدًا مِنْهُ). الأجرُوميَّة، ص 18.

(3) نقدم تخریج البيت، ص 129.

(4) متن الألفية، ص 84.

(5) سورة طه ، الآية: 29-30

مَفَارًا حَدَآيِقَ وَأَعْنَبَا⁽¹⁾.

وبَدْلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وهو الذي تكون ذاته بعض ذات المبدل، منه نحو: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلَثَهُ»، ونحو قوله تعالى: «وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»⁽²⁾.

وبدل البعض على ثلاثة أقسام: البعض الأول، نحو: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلَثَهُ»، والبعض الأكثر، نحو: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ وَثُلَثَيْهِ»، والمتساوي نحو: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ نَصْفَهُ»، قال الله تعالى: «قُمِّ الْيَلِ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ أَنْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ»⁽³⁾.

وبَدْلُ الْإِشْتِمَالِ وهو الذي تكون ذاته لازماً من لوازم المبدل منه، نحو: «سُرِقَ زِيدٌ ثُوبُهُ»، ونحو: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»⁽⁴⁾، «قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ الَّنَّارِ ذَاتِ الْوَقْدِ»⁽⁵⁾.

وبَدْلُ الْغَلطِ وهو ما سبق اللسان إلى متبعه بغير قصد، نحو قوله: «رَأَيْتُ زِيدًا عَمْرًا»، فإنك رأيت «عمراً» فسبق لسانك إلى «زيد»، والأحسن فيه أن يؤتى بـ«بل⁽⁶⁾» التي للإضراب، فيقال: «رَأَيْتُ زِيدًا بْلَ عَمْرًا». وهذا البدل لا يوجد في الكلام الفصيح. وأتي المصنف لكل واحد[54/أ] من الأنواع الأربع بمثال فقال: تقول « جاءَ زِيدٌ أخْوَكَ»، و«أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلَثَهُ»، و«نَفَعْنَى زِيدٌ عِلْمَهُ»، و«رَأَيْتُ زِيدًا الْفَرَسَ أَرْدَتَ أَنْ تقول: رَأَيْتُ الْفَرَسَ فَغَلَطْتَ فَأَبَدَلْتَ زِيدًا مِنْهُ». فالمثال الأول للأول والثاني للثاني إلى آخرها على اللف والنشر والمرتب⁽⁷⁾، وقد مثل ابن مالك لها كلها في بيت واحد وهو قوله: كَزْرَةٌ خَالِدًا وَقَبْلُهُ الْيَدَا وَأَعْرَفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَى⁽⁸⁾.

(1) سورة النبأ ، الآية: 32-31.

(2) سورة آل عمران ، الآية: 97.

(3) سورة المزمل ، الآية: 2-3.

(4) سورة البقرة، الآية: 217.

(5) سورة البروج ، الآية: 4-5.

(6) في (م): قبل.

(7) اللف والنشر، هو أن تلف شيئاً ثم ترى بتفسيرهما جملة تقة بأن السامع يرد إلى كل واحد منهما ما له، ويسمى الترتيب. التعريفات للجرجاني، ص 203.

(8) متن الألفية، ص 83. والنبل: اسم جمع للسهم، والمدى: أي السكين العريضة. حاشية الخضرى،

وبدل الاستعمال، وبدل البعض لابد فيما من رابط يربطهما بالبدل منه إما ظاهراً، نحو: «أكلتُ الرغيفَ ثلثة»، أو مقدراً، نحو: «مَنِ أَسْتَطَعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»⁽¹⁾، أي منهم. والبدل ينقسم بحسب التكير والتعريف إلى أربعة أقسام: بدل معرفة من معرفة، نحو: « جاء زيدٌ أخوك»، قال الله تعالى: «أَهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ»⁽²⁾.

وبدل نكرة من نكرة، قال الله تعالى: «إِنَّ لِلْمُتَقِينَ مَفَازًا حَدَّا يَقَ»⁽³⁾، قال الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلُّتِ⁽⁴⁾.

وبدل معرفة من نكرة، نحو: « جاءني رجلٌ أبُوك»، قال الله تعالى: «وَإِنَّكَ لَهَدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطَ اللَّهِ»⁽⁵⁾.

وبدل نكرة من معرفة، نحو: « جاء أخوك رجلٌ صالحٌ»، قال الله تعالى: «لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٌ كَذِي خَاطِئَةٍ»⁽⁶⁾، ويشترط في بدل النكرة من المعرفة أن يكون موصوفاً كما قدمنا في المثال والآية⁽⁷⁾.

= ج 2، ص 163.

(1) سورة آل عمران، الآية: 97.

(2) سورة الفاتحة، الآية: 7-6.

(3) سورة النبأ ، الآية: 31-32.

(4) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه، ص 99، والكتاب، ج 1، ص 433، وأمالي المرتضى، ج 1، ص 46، وشرح أبيات سبيويه، ج 1، ص 443، والأمالي للقالي، ج 1، ص 246، والحل في شرح أبيات الجمل، ص 38، وفتح المولى، ص 329، وخزانة الأدب، ج 5، ص 211، وبلا نسبة في المقتضب، ج 4، ص 490، وشرح المفصل، ج 3، ص 68. اللغة: رمي: من الشلل وهو بطلان اليد أو الرجل من آفة تعترفيهما. فشلت: من الشلل وهو بطلان اليد أو الرجل من آفة تعترفيهما. فتح المولى، ص 32.

المعنى: شبه نفسه بذي رجلين، رجل صحيحة، ورجل شلاء، أراد أنها عادته و واثقته ألا تتحول عليه ، فثبت هو على عهده، ولم تثبت، وقيل: إنما تمنى أن تضيع قلوصه فيجد سبيلا إلى بقائه عندها، فيكون من بقائه عندها كذبي رجل صحيحة، ويكون من ذهب قلوصه الحاملة له وانقطاعه من سفره كذبي رجل شلاء. الحل في شرح أبيات الجمل، ص 38.

الشاهد: قوله: «وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ» حيث جاءت كلمة « رجل» بدل بعض من كل، وهو هنا بدل نكرة من نكرة.

(5) سورة الشورى، الآية: 52-53.

(6) سورة العلق، الآية: 15-16.

(7) وإنما لم يشترط وصف النكرة في القسم الذي قبل هذا، لأنَّ فيه انتقالاً من الخفي إلى الجلي، وهو حسن بخلاف القسم

وقد مثل المصنف لأنواع بدل الاسم الأربعه ولم يمثل للفعل وقد قال الشاطبي⁽¹⁾: تجري فيه الأقسام الأربعه: مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل، نحو قوله تعالى: «وَمَنْ يَفْعُلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَعِّفُ لَهُ الْعَذَابُ»⁽²⁾، فإن معنى: يضاعف له العذاب هو يلقي الآثم. ومثال بدل البعض من الكل: «إِنْ تُصلِّ تَسْجُدُ اللَّهُ يَرْحَمُكَ». ومثال بدل الاشتتمال قوله: إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَ تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا⁽³⁾. فإن الأخذ كرهًا والمجيء طائعاً من صفات المبايعة، ومثال بدل الغلط: «إِنْ تَأْتِنَا سَأْلَنَا نُعَطِّكَ»، هذا ملخص كلامه⁽⁴⁾. ويجوز في البدل القطع، ويحسن [معه]⁽⁵⁾ الفصل، نحو قوله تعالى: «قُلْ أَفَأَنْتُمْ كُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكُمُ الْنَّارُ»⁽⁶⁾. أي هو النار.

= الأخير، إذ لو كانت النكرة فيه بدلاً من غير وصف، لكان انتقالاً من الجلي إلى الخفي وهو قبيح. شرح الاجرمية للسنوري، ج 2، ص 496.

(1) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللكمي الغرناتي الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ من أهل غرناطة، كان من أئمة المالكية من كتبه المواقف في أصول الفقه، أصول النحو، وشرح الألفية سماه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية في خمسة مجلدات ضخم، قال عنه التبكري: لم يؤلف على الخلاصة منه بحثاً وتحقيقاً، توفي الشاطبي سنة تسعين وثمانمائة للهجرة (890هـ). يراجع الأعلام، ج 1، ص 75، ومعجم المؤلفين، ج 1، ص 77. ونشير إلى أن هناك الكثير من العلماء اشتهروا بالشاطبي نسبة إلى شاطبة إحدى أشهر مدن الأندلس. يراجع معجم المؤلفين، ج 4، ص 380-381.

(2) سورة الفرقان، الآية: 68-69.

(3) البيت من الرجز قائله مجهول. الكتاب، ج 1، ص 156، وشرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 357، والمقتضب، ج 2، ص 63، وشرح ابن عقيل، ج 3، ص 114، وشرح الأشموني، ج 3، ص 11، وشرح التصرير، ج 2، ص 200، وخزانة الأدب، ج 5، ص 211.

اللغة: تباع: تدين للسلطان بالطاعة، وتوافق الجماعة.

المعنى: حلف الشاعر بالله على المخاطب أن لا بد من أن يباع طوعاً أو كرهًا. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ج 1، ص 357.

الشاهد: قوله: «إِنْ تُبَايِعَ تُؤْخَذَ كَرْهًا» حيث أبدل بالنصب الفعل «تؤخذ» من الفعل «تباع» المنصوب بـ «أن»، وهو هنا بدل اشتتمال.

(4) يراجع شرح التصرير، ج 2، ص 200.

(5) سقطت من (م).

(6) سورة الحج، الآية: 72.

باب منصوبات الأسماء⁽¹⁾

لما فرغ من ذكر المرفوعات وأحكامها وأقسامها أتى بعدها بالمنصوبات، وهي جمع منصوب والمنصوب هو ما دخل [54/ب] عليه عامل النصب، وكان في آخره فتحة أو ما يقوم مقامها لذلك العامل، وقد ذكر المصنف المنصوبات في هذا الباب مجملة، ووضع لكل منها باباً كما سيأتي.

المنصوبات خمسة عشر، وهي المفهول به، نحو: «ضربت زيداً» والمصدر، نحو: «ضربت زيداً ضرباً»، **وكلم الله موسى تكليماً⁽²⁾**، وظرف الزمان، نحو: «اليوم أكملت لكم دينكم⁽³⁾»، وظرف المكان، نحو: «جلست أمامك»، والحال، نحو: «جاء زيد راكباً»، والتمييز، نحو: «واشتغل الرأس شيئاً⁽⁴⁾»، والمتناثر، نحو: «قام القوم إلا زيداً»، واسم لا، نحو: «لا رجل في الدار»، والمُنادى، نحو: «يا زيد» و«يا رجل⁽⁵⁾» و«يا عبد الله»، وخبر كان وأخواتها، نحو: «وكان ربك قديراً⁽⁶⁾»، واسم إن وأخواتها، نحو: « وإن ربك لذو مغفرة⁽⁷⁾»، والمفهول من أجله، نحو: « يجعلون أصبعهم في إداهم من الصواعق حذراً الموت⁽⁸⁾»، والمفهول معه، نحو: «سرت والنيل» و«أنا سائر والنيل»، والتَّابِعُ للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النَّعْتُ، نحو: «رأيت زيداً العاقل»، والعطف، نحو: «رأيت زيداً وعمرًا»،

(1) يقول ابن آحروم: «باب منصوبات الأسماء المنصوبات خمسة عشر، وهي المفهول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمتناثر، واسم لا، والمُنادى، والمفهول من أجله، والمفهول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتَّابِعُ للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النَّعْتُ، والعطف، والتوكيد، والتَّبدل». الأجرُوميَّة، ص 18.

(2) سورة النساء، الآية: 164.

(3) سورة المائدة، الآية: 3.

(4) سورة مريم، الآية: 4.

(5) سقطت من (ع)، (ص).

(6) سورة الفرقان، الآية: 54.

(7) سورة الرعد، الآية: 6.

(8) سورة البقرة، الآية: 19.

والْتَوْكِيدُ، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، وَالْبَدْلُ، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، فـهـذـهـ (١) أربـعـةـ عـشـرـ وقد ترك الخامس عشر لم يذكره، ولعله خبر ما الحجازية والله أعلم.

باب المفعول به^(٢)

وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقْعُدُ بِهِ الْفِعْلُ، أي عليه سواء كان ذلك الفعل حسيًّا، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» أو معنويًّا نحو: «فَهَمْتُ الْمَسْأَلَةَ».

والفاعل يصدر منه الفعل والمفعول يقع عليه، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، فالضرب صدر من زيدٍ ووقع على [أ/55] عمرو.

واعلم أن الفعل على قسمين: لازم ومتعد. فاللازم له فاعل وليس له مفعول، نحو: «جاءَ زَيْدٌ»، و«قَدَعَ عَمْرُو».

والمتعد على ثلاثة أقسام: متعد^(٣) إلى واحد كـ«ضَرَبَ» وـ«أَكَلَ»، تقول: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، وـ«أَكَلَ زَيْدٌ الطَّعَامَ».

ومتعد إلى اثنين أصلهما مبتدأ وخبر، كـ«ظَنَ» وأخواتها، نحو: «ظَنَتْ زَيْدًا قَائِمًا»، وـ«عَلِمَتْ زَيْدًا شَجَاعًا»، ومتعد إلى اثنين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: «أَعْطَى» وـ«كَسَّا»، تقول: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهَمًا»، وـ«كَسَوْتُ عَمْرًا جَبَّةً»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(٤)، ﴿فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ لَحَمًا﴾^(٥)، ومتعد إلى ثلاثة وهو «أعلم» وـ«أرى» مصدران بهما، العاقل، نحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقاً»، وـ«أَرَيْتُ عَمْرًا سَبْعًا جَاثِمًا»، قال الله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكُمْ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَنَّكُمْ كَثِيرًا﴾^(٦)، ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ﴾

(١) في (م): فهم، وفي (ص): فـهـذـهـ.

(٢) يقول ابن آجروم: «باب المفعول به، وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقْعُدُ بِهِ الْفِعْلُ نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، وـ«رَكِيَتُ الْفَرَسَ» وَهُوَ قِسْمَانِ ظَاهِرٌ وَمُضْمِنٌ فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالْمُضْمِنُ قِسْمَانٌ: مُتَصَلٌ وَمُنْفَصِلٌ، فَالْمُتَصَلُ اثْنَا عَشَرَ، وَهـيـ ضـرـبـتـيـ، وـضـرـبـنـاـ، وـضـرـبـكـ، وـضـرـبـكـمـ، وـضـرـبـكـمـ، وـضـرـبـهـ، وـضـرـبـهـ، وـضـرـبـهـمـ، وـضـرـبـهـمـ، وـضـرـبـهـنـ، وـالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، وـهـيـ إـيـاـيـ، وـإـيـاـنـاـ، وـإـيـاـكـ، وـإـيـاـكـمـ، وـإـيـاـكـمـ، وـإـيـاـهـ، وـإـيـاـهـمـ، وـإـيـاـهـمـ، وـإـيـاـهـنـ»، الأجرُوميَّة، ص 19.

(٣) في (س): معدى.

(٤) سورة الكوثر، الآية: ١.

(٥) سورة المؤمنون، الآية: ١٤.

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

حَسَرَتِ عَلَيْهِمْ⁽¹⁾، ومثل المصنف بقوله: نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، للعاقل، و«رَكِبْتُ الْفَرَسَ» لغير ويقع الاسم مفعولاً به⁽²⁾ مطلقاً سواء كان مفرداً، كـ«رَأَيْتُ زَيْدًا»، أو مثني، كـ«رَأَيْتُ الْزَّيْدِينَ»، أو مجموعاً كـ«رَأَيْتُ الْزَّيْدِيْنَ»، أو مذكراً كما مثنا، أو مؤنثاً كـ«رَأَيْتُ هِنْدَا وَالْهِنْدِيْنَ وَالْهِنْدَاتِ»، أو معرفة كما مثنا أو نكرة كـ«رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً وَرِجَالًا وَنِسَاءً، وَرَجْلِيْنِ وَامْرَأَتِيْنِ»، أو عاقلاً أو غير عاقل كما مثل المصنف، ويكون ظاهر الإعراب إذا كان صحيح الآخر كما قدمنا، أو مقدراً فيه إذا كان معتلاً، نحو: «رَأَيْتُ الْفَتَى، وَغُلَامِي وَالْأَسَارِيَّ[3]».

وَهُوَ أَيِّ المفعول بِهِ، قِسْمَانِ ظَاهِرٌ وَمُضْمِرٌ فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، [55/ب] وَالْمُضْمِرُ قِسْمَانِ: مُتَصَّلٌ وَمُنْفَصِّلٌ، فَالْمُتَصَّلُ اثْنَا عَشَرَ، وَمَرَاتِبُ الْضَّمَائِرِ كَمَا سُبِقَ فِي الْمَرْفُوعَاتِ ثَلَاثَ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ يَقْعُدُ مُضْمِرًا وَمُتَصَّلًا وَمُنْفَصِّلًا، وَالْفَاءُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَالْمُتَصَّلُ» جواباً لشَرْطِ مَقْدِرٍ، تَقْدِيرُهُ: إِنْ أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ الْمُتَصَّلِ فَالْمُتَصَّلُ اثْنَا عَشَرَ.

وَحْدُهُ مَا لَا يَبْتَدِئُ بِهِ وَلَا يَقْعُدُ⁽⁴⁾ بَعْدَ «إِلَّا» كَمَا سُبِقَ، وَمَثَنَّةُ الْمُتَصَّلِ بِقَوْلِهِ: «نَحْوُ قَوْلِكَ ضَرَبَنِي»، لِلواحدِ الْمُتَكَلِّمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَلَّذِي حَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِيْنِي»⁽⁵⁾، و«ضَرَبَنَا» لِلْمُتَكَلِّمِ وَمِنْ مَعْهُ، نحو: «لَا تُؤَاخِذْنَا»⁽⁶⁾، «وَلَا تُحَمِّلْنَا»⁽⁷⁾، «وَأَرْحَمْنَا»⁽⁸⁾، «فَانْصُرْنَا»⁽⁹⁾.

وَلِلْمُعْظَمِ نَفْسَهُ، نحو: «وَإِذَا مَسَّ الْأَنْسَنَ الْضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ»⁽¹⁰⁾، و«ضَرَبَكَ» لِلواحدِ الْمُخَاطِبِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ»⁽¹¹⁾، و«ضَرَبَكَ» لِلواحدِ الْمُخَاطِبِ قَالَ

(1) سورة البقرة، الآية: 167.

(2) في (م)، و(س)، و(ص)، و سقطت من (ع).

(3) سقطت من (م).

(4) في (س): يلي.

(5) سورة الشوراء، الآية: 78.

(6) سورة البقرة، الآية: 286.

(7) سورة البقرة، الآية: 286.

(8) سورة البقرة، الآية: 286.

(9) سورة البقرة، الآية: 286.

(10) سورة يونس، الآية: 12.

(11) سورة الضحى، الآية: 3.

الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكُ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ»⁽¹⁾، و«ضَرَبَكُمَا» لتشيير المخاطبين والمخاطبتيين⁽²⁾، قال الله تعالى: «أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنِ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ»⁽³⁾، و«ضَرَبَكُمْ» لجمع⁽⁴⁾ المخاطبين، قال الله تعالى: «هُوَ آجَبَتَنِكُمْ»⁽⁵⁾، «وَجَعَلَكُمْ مُلوَّكًا»⁽⁶⁾، و«ضَرَبَكُنَّ» لجمع المخاطبات، قال الله تعالى: «عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَقْكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ»⁽⁷⁾، و«ضَرَبَهُ» للواحد الغائب، قال الله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ»⁽⁸⁾، [56/أ] و«ضَرَبَهَا» للواحدة الغائبة⁽⁹⁾، قال الله تعالى: «خَنْ جَعَلْنَاهَا تَذَكِّرَةً وَمَتَعًا لِلْمُقْرِبِينَ»⁽¹⁰⁾، و«ضَرَبَهُمَا» لتشيير الغائبين والغائبتين⁽¹¹⁾، قال الله تعالى: «وَالْأَرْضَ فَرَشَنَاهَا فَيَعْمَلُ الْمَهْدُونَ»⁽¹²⁾، و«ضَرَبَهُمْ» لجمع الغائبين، قال الله تعالى: «وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ وَالْمُسْتَبِينَ»⁽¹³⁾، و«ضَرَبَهُنَّ» لجمع الغائبات، قال الله تعالى: «فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا»⁽¹⁴⁾.

والمنفصل اثنا عشر، نحو قوله «إِيَّايَ» للواحد المتكلم، نحو قوله تعالى: «فَإِيَّى فَاعْبُدُونَ»⁽¹⁵⁾، «فَإِيَّى فَارْهَبُونَ»⁽¹⁶⁾، و«إِيَّاناً» للمتكلم ومن معه وللمعظم نفسه، نحو: «إِيَّانا

(1) سورة آل عمران، الآية: 45.

(2) سقطت من (س).

(3) سورة الأعراف، الآية: 22.

(4) في (س): لجمعها.

(5) سورة الحج، الآية: 78.

(6) سورة المائد، الآية: 20.

(7) سورة التحريم، الآية: 5.

(8) سورة القدر، الآية: 1.

(9) في (ع): الغائب.

(10) سورة الواقعة، الآية: 73.

(11) سقطت من (س)، و(ص).

(12) سورة الذاريات، الآية: 48.

(13) سورة الصافات، الآية: 117.

(14) سورة الواقعة، الآية: 36.

(15) سورة العنكبوت، الآية: 56.

(16) سورة النحل، الآية: 51.

أكرمت»، و«إِيَّاكَ» للواحد المخاطب، نحو: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»⁽¹⁾، و«إِيَّاكِ» للواحدة المخاطبة، نحو: «إِيَّاكِ أَكْرَمْتُ»، و«إِيَّاكُمَا» لثنية المخاطبين والمخاطبتين، نحو: «إِيَّاكُمَا أَطْعَمْتُ»، و«إِيَّاكُمْ» لجمع المخاطبين، نحو قوله تعالى: «إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ»⁽²⁾، و«إِيَّاكُنْ» لجمع المخاطبات، نحو: «إِيَّاكُنَّ أَدْعُو»، «وإِيَّاهُ» للواحد الغائب، نحو: «زَيْدًا إِيَّاهُ اسْأَلْ»، و«إِيَّاهَا» للواحدة الغائبة، نحو: «هَنْدًا إِيَّاهَا اطْلُبْ»، و«إِيَّاهُمَا» لثنية الغائبين والغائبتين، نحو: «الزَّيْدَانِ إِيَّاهُمَا لَقِيتُ»، و«الْهَنْدَانِ إِيَّاهُمَا نَكَحْتُ»، و«إِيَّاهُمْ» لجمع الغائبين، نحو: «الزَّيْدُونَ إِيَّاهُمْ رَأَيْتُ»، و«إِيَّاهُنَّ» لجمع الغائبات، نحو: «الْهَنْدَاتُ إِيَّاهُنَّ أَكْرَمْتُ»، الضمير هنا نفس «إِيَّاهُ»، ولو احتج حروف تدل على التكلم، والخطاب، والغيبة والانفصال يكون بالتقديم، نحو: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ»⁽³⁾، وبالتالي مع «إِلَا»، نحو: «مَا نَعْبُدُ [56/ب] إِلَّا إِيَّاكَ»، وكذلك في الباقي، والفروع والأصول في هذه الضمائر، والمراتب كما سبق في المرفوعات.

باب المصدر⁽⁴⁾

الثاني من المنصوبات المصدر ويسمى مفعولاً مطلقاً، وسمي مصدراً لأنَّه تصدر منه الصيغ، وهي مثلاً صيغة ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ، وَضَارِبْ، وَمَضْرُوبْ، تخرج كلها من الضَّرَبْ، وشَبَهُوه بالحوض الذي ترد فيه الإبل وتتصدر عنه⁽⁵⁾، وسمى مفعولاً مطلقاً لأنَّه يقع عليه لفظ المفعول بلا قيد، تقول: «ضَرَبْتُ ضَرَبًا»، وضربًا مفعول لأنَّه نفس الشيء الذي فعلته بخلاف «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، فإنَّ زيدًا ليس بالشيء الذي فعلته، وإنَّما فعلت به، فعلاً وهو الضرب، وكذلك سمي مفعولاً، وصار مقيداً بالباء وكذلك المفعول له مقيداً بلام العلة

(1) سورة الفاتحة، الآية: 5.

(2) سورة سباء، الآية: 40.

(3) سورة الفاتحة، الآية: 5.

(4) يقول ابن آجروم: «باب المصدر، وهو الاسم المتصوب الذي يجيء في تصريف الفعل نحو: ضرب يضرب ضرباً. وهو قسمان لفظي ومعنى فain وافق لفظه فعله فهو لفظي، نحو: قتلَه قتلاً. وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي نحو: جلسَ قعداً، وقُمتُ قوفاً وما أشبه ذلك». الأجرومية، ص 20.

(5) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عنه. يراجع الإنصاف (المسألة 28)، ج 1، ص 206.

لأنه يفعل الفعل لأجله، وكذلك المفعول فيه مقيداً بـ«في» لأنه يقع الفعل فيه، وهذا مطلقاً غير مقيد.

والمصدر على ثلاثة أقسام: مؤكِّد لعامله، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرَبًا» و«قَاتَلَ قَاتِلًا»، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَمَ اللَّهُ مُوسَى تَكَلِيمًا﴾⁽¹⁾، ﴿وَنَزَّلْنَا تَنْزِيلًا﴾⁽²⁾.
وعددي، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبةً، أو ضَرَبَتِينِ، أو ضَرَبَاتِ»، قال الله تعالى: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾⁽³⁾.

ونوعي، وتنويعه بثلاثة أشياء بالوصف، نحو: «ضَرَبْتُ الْعَبْدَ ضَرَبًا شَدِيدًا»، قال الله تعالى: ﴿وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا حَمِيلًا﴾⁽⁴⁾، ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾⁽⁵⁾، وبالألف واللام، نحو: «ضَرَبْتُ الضَّرَبَ»، أو بالإضافة، نحو: «ضَرَبْتُهُ ضَرَبَ الْأَمِيرِ الْلَّصَّ»، قال الله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْدَ عَزِيزٍ مُقتَدِرٍ﴾⁽⁶⁾، ﴿كَمَنْ مَتَعَنَّهُ مَتَعَ الْحَيَاةِ الْدُنْيَا﴾⁽⁷⁾.

فالمؤكِّد لا يشترط ولا يجمع لأنه يدل على القليل والكثير بلفظ واحد، والعددي والنوعي⁽⁸⁾ يثنى ويجمعان⁽⁹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً﴾⁽¹⁰⁾، ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةً﴾⁽¹¹⁾. [أ/57]

(1) سورة النساء، الآية: 164.

(2) سورة الإسراء، الآية: 106.

(3) سورة الحاقة، الآية: 14.

(4) سورة المزمل، الآية: 10.

(5) سورة الإسراء، الآية: 63.

(6) سورة القمر، الآية: 42.

(7) سورة القصص، الآية: 61.

(8) العددى يثنى ويجمع بلا خلاف، وأما النوعي ففيه قولان: أحدهما يثنى، ويجمع عليه ابن مالك.
والثاني: لا، وعليه الشلوبين، وتبصر أبو حيان لظاهر كلام سيبويه. يراجع: شرح التسهيل لابن مالك، ج 2، ص 180،
وارتشاف الضرب، ج 2، ص 205، وهو مع الهوامع، ج 2، ص 83-84.
(9) في (ع)، و(س)، و(ص)، و(م): يثنى ويجمع، وال الصحيح ما أثبتته.
(10) سورة النور، الآية: 4.
(11) سورة النور، الآية: 2.

والمصدر هو الحدث الجاري على الفعل، وحده المصنف بقوله: **والمَصْدُرُ هُوَ الاسمُ المَنْصُوبُ يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ**، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرَبًا، فَضَرَبًا مَصْدُرٌ جِيءَ به ثالثًا لأنَّه صرف الفعل من الماضي إلى المضارع إلى المصدر، وهو قسمان لفظي ومعنوي، فإنْ وافقَ لفظه لفظه فعله فهو لفظي، وإنْ وافقَ معنًى فعله دون لفظه فهو معنوي.

فال مصدر على قسمين: حقيقي ومجازي. فال حقيقي قسمان: لفظي ومعنوي، وهو الذي قصد المصنف، فاللفظي هو الموافق للفظ فعله، نحو: «جَلَسْتُ جُلوسًا»، و«قَمْتُ قِيامًا وَقَعَدْتُ قُعُودًا»، والمعنوي هو الموافق لمعنى الفعل دون لفظه، نحو: «جَلَسْتُ قَعُودًا»، و«قَعَدْتُ جُلوسًا»، و«قَمْتُ وَقُوفًا»، و«وَقَفْتُ قِياماً». والمجازي هو ما يقع صفة لمصدر مذوق أو عدداً له، نحو: «ضَرَبْتُه أَيْ ضَرَبٍ»، وهو قوله تعالى: **فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**⁽¹⁾، والتقدير: ضربته ضرباً أي ضرب، فاجلدوههم جلداً ثمانين. أو وقع مضافاً لمصدر، نحو: «ضَرَبْتُه كُلَّ الضَّرَبِ»، قال الله تعالى: **فَلَا تَمِلُوا كُلَّ الْمَيْلِ**⁽²⁾، و«ضَرَبْتُه بَعْضَ الضَّرَبِ»، قال الله تعالى: **وَلَوْ تَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ**⁽³⁾. أو مضافاً إليه المصدر في التقدير، نحو: «ضربته صوتاً أو ضربته عصاً»، فالتقدير: ضربته ضرب سوطاً أو ضرب عصاً، و«قَعَدَ الْقَرْفَصَا [57/ب] ورَجَعَ الْقَهْرَى»⁽⁴⁾، والمعنى: قَعَدْتُ قَعُودَ الْقَرْفَصَا، ورجعت رجوع القهري، ومنه ما ناب عن المصدر المؤكِّد مما شاركه في مادته، وهو اسم مصدر، نحو: «اغْتَسَلَ غُسْلًا»، واسم عين، نحو قوله تعالى: **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا**⁽⁵⁾، أو مصدر لفعل آخر، نحو قوله تعالى: **وَتَبَثَّ إِلَيْهِ تَبَثِيلًا**⁽⁶⁾، لأنَّ المصدر من «اغتسَلَ» قياسه «اغتسَالاً»، ومن «أَنْبَتَ»، «إِنْبَاتاً»، ومن «تَبَثَّ»، «تَبَثِيلًا».

(1) سورة النور، الآية: 4.

(2) سورة النساء، الآية: 164.

(3) سورة الحاقة، الآية: 44.

(4) القرفصا بالمد والقصر، نوع من القعود، والقهري بالقصر نوع من الرجوع. شرح التصريح، ج 1، ص 496.

(5) سورة نوح، الآية: 17.

(6) سورة المزمل، الآية: 8.

باب ظرف الزمان وظرف المكان⁽²⁾

ويقال له المفعول فيه لأنَّه يقع فيه الفعل، لذلك اشترط المصنف تقدير «في»، والظرف في اللغة هو الوعاء، وفي الاصطلاح هو الاسم المنصوب بتقدير «في» كما قال المصنف: ظرفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبِ بِتَقْدِيرٍ «في»، واحترز بذكر الاسم من الفعل والحرف، وبذكر الزمان من المكان، وبذكر المنصوب من المرفوع والمفوض، وبتقدير «في»، من سائر المنصوبات غير المكان، نحو: «الْيَوْمُ»، قال الله تعالى: ﴿أَكَمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾⁽³⁾، واليوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، و«الليلة» من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، نحو قوله عليه السلام: (رأيتُ لَيْلَةً أَسْرِي بِي..) الحديث⁽⁴⁾، وتقول: «قمتُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ»، و«غُدوةً» من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس تقول: «اعتكفتُ غدوةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، و«بُكْرَةً» وهو أول النهار من طلوع الفجر على الصحيح، وقيل: من طلوع الشمس، قال الله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾⁽⁵⁾، و«سَحَرًا» وهو آخر الليل قبل طلوع الفجر، نحو: «صَلَّيْتُ [أ/58] رَكْعَتَيْنِ سَحَرًا»، أي وقت السحر، و«عَتْمَةً» وهو ثلث الليل الأول نحو: «قَدَمْتُ الْمَدِينَةَ عَتْمَةً»، أي وقت العتمة، و«مَسَاءً» وهو من الظهر إلى آخر النهار، نحو: «ضَرَبْتُ زِيدًا مَسَاءً»، و«صَبَاحًا» وهو أول النهار، نحو قول الشاعر:

صَبَاحَ ضُحَى طَيْرَ ظَمَاءَ عَصَابَ.

(2) يقول ابن آجروم: «باب ظرف الزمان وظرف المكان ، ظرفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبِ بِتَقْدِيرٍ «في» نحو: الْيَوْمُ، وَاللَّيْلَةُ، وَغُدوةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَعَتْمَةً، وَمَسَاءً، وَصَبَاحًا، وَغَدَّاً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبِ بِتَقْدِيرٍ «في» نحو: أَمَامًا، وَخَلْفًا، وَقُدَامًا، وَوَرَاءَ، وَفَوْقًا، وَتَحْتًا، وَعَنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحَذَاءَ وَتِلْفَاءَ، وَأَيْنَ، وَثُمَّ، وَهَنَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ». الآجرُوميَّة، ص 20 .

(3) سورة المائدَة، الآية: 3.

(4) صحيح البخاري، الحديث (3067)، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدهم آمين والملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه، ج 3، ص 1182.

(5) سورة مرِيم، الآية: 11.

(6) عجز بيت من الطويل، للعلامة أبي عبد الله بن بيبيش من أشياخ لسان الدين بن الخطيب. في نفح الطيب، ج 5، ص 384، وتسهيل الإستشهاد، ق 248. قاله في ترتيب حروف الصحاح، وهي قطعة من ثلاثة أبيات:

أَسَاجِعَةَ بِالْوَادِيَيْنِ تَبَوَّئِي دَعَى ذَكْرَ رَوْضِ زَارَه سَقِيَ شَرَبَةَ غَرَامُ فَوَادِي فَادَفَ كُلَّ لَيْلَةَ	شَمَارًا جَتَّهَا حَالِيَاتِ خَصَائِبُ صَبَاحَ ضُحَى طَيْرَ ظَمَاءَ عَصَابَ مَتَى مَا نَأَى وَهَنَا هَوَاهُ يَرَاقُبُ.
--	--

ونحو قوله: «أَتَيْتُ السُّوقَ صَبَاحًا»، و«غَدًّا» وهو اليوم الذي بعد يومك، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاءِ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًّا﴾⁽¹⁾، ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًّا مِّنَ الْكَذَابِ أَلَا شَرِيفٌ﴾⁽²⁾ و«أَمَدًّا» وهو الزمان المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿لِتَعْلَمَ أَئِ الْحَزَبَينَ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًّا﴾⁽³⁾، و«هِنَّا» للزمان المبهم، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَظُرُونَ﴾⁽⁴⁾، وما أشبه ذلك من ظرف الزمان التي لم تذكر هنا مثل: «أَبَدًّا»، قال الله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدٌ﴾⁽⁵⁾، و«عَشِيًّا»، قال الله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾⁽⁶⁾، و«عَشَاءً»، قال الله تعالى: ﴿وَجَاءُهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾⁽⁷⁾، و«وقتاً»، نحو: «جئتكم وقت الظهر»، و«صُبْحاً»، نحو قوله: **نَحْنُ قَتَّنَا الْمَلَكَ الْجَحْجَاحَأَ صُبْحاً فَهَيَّجْنَا بِهِ أَنْوَاحًا**⁽⁸⁾.

وما كان مثل هذا.

= اللغة: أَسَاجِعَة: للحمام. تبؤي: اتخذى. خضائب: جمع خضيب، أي أكف مخصوصة بالحناء. دعي: اتركي. سقي شربة: أوقات الشرب. عصائب: دوائر عليه. غرام: عذاب. نأى: بعد. وهنأ: ضعف. تسهيل الاستشهاد، ق250.

المعنى: يقول لل浣امة اتركي ذكر الروض الذي كثرت حوله الطيور صباح مساء، واتخذى الشمار التي جنتها أكف الحسنوات، ثم يقول: غرام فوادي يقذف لي كل ليلة ضعفاً من وقت فارقني من أحب. والبيت ساقه الشارح مثلاً لبيان أنَّ كلمة "صباح" ظرف وتعني وقت أول النهار.

(1) سورة الكهف، الآية:23.

(2) سورة القمر، الآية:26.

(3) سورة الكهف، الآية:12.

(4) سورة الواقعة، الآية:84.

(5) سورة النساء، الآية:57.

(6) سورة مريم، الآية:11.

(7) سورة يوسف، الآية:16.

(8) بيت من الرجز، لليلى الأخيلية في خزانة الأدب، ج6، ص24.

قالته في قتل دهر الجوفي، رواية البيت: «دهرًا» بدل «صباً».

اللغة: الججاج: السيد. أنواح: جمع نوح. شرح الشواهد للعنيسي بهامش حاشية الصبان، ج1، ص242.

المعنى: نحن من أغار صباً وقتلنا الملك، وتركنا البلاكيات يصرخ ويندبنه.

الشاهد: قوله: «صباً» حيث جاءت ظرفاً للزمان وهو أول النهار.

وَظْرَفُ الْمَكَانِ، وَإِنَّمَا قَدْمُ الْمَصْدَرِ عَلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ وَ[ظَرْفُ الزَّمَانِ عَلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ]⁽¹⁾ لِأَنَّ الْفَعْلَ أَقْوَى تَعْدِيلٍ إِلَى الْمَصْدَرِ ثُمَّ إِلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ؛ وَالْمَكَانُ أَبْعَدُ مِنْهُمَا مِنْ جَهَةِ أَنَّ الْفَعْلَ يَدْلِي عَلَى الْمَصْدَرِ بِنَفْسِهِ، [وَعَلَى الزَّمَانِ بِصِيغَتِهِ]، وَالْمَكَانُ لَا يَدْلِي عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ وَلَا بِصِيغَتِهِ، وَإِنَّمَا يَدْلِي عَلَى الْمَلَازِمَةِ⁽²⁾، وَحْدَهُ بِقَوْلِهِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَتَصُوبِ بِتَقْدِيرِ «فِي» وَمَا خَرَجَ بِهِذَا الْحَدِّ إِلَّا ذَكَرَ الْمَكَانَ يَخْرُجُ بِهِ الزَّمَانُ، نَحْوَهُ: «أَمَامَ» بِمَعْنَى قَدَامٍ، نَحْوَهُ: «جَلَستُ أَمَامَ [58/ب][الْعَالَمِ]»، وَ«خَلْفَ» ضِدَّ أَمَامٍ، نَحْوَهُ: «جَلَستُ خَلْفَ الْأَمِيرِ»، وَ«قُدَّامَ» مِرَادِ الْإِمَامِ، نَحْوَهُ: «جَلَستُ قُدَّامَ زَيْدِ»، وَ«وَرَاءَ»، نَحْوَهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَأَمَّا مَنْ أَوْتَيْتِ بِهِ وَرَاءَ ظَهَرِهِ»⁽³⁾، وَ«فَوْقَ» الْمَكَانُ الْعَالِيُّ، نَحْوَهُ قَوْلَهُ: «أَفْصَحُ مَنْ يَخْطِبُ فَوْقَ الْمِنْبَرِ»⁽⁴⁾.

وَنَحْوَهُ: «وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ»⁽⁵⁾، «أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الْطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّتِ»⁽⁶⁾، وَ«تَحْتَ»، نَحْوَهُ: «جَلَستُ تَحْتَ السَّقْفِ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الْشَّجَرَةِ»⁽⁷⁾. وَ«عِنْدَ» لِلْحَضُورِ وَنَحْوَهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ أَكْتَسِبْ»⁽⁸⁾، «مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِ»⁽⁹⁾. وَ«مَعَ» لِلْمَصَاحِبَةِ، نَحْوَهُ: «فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعْهُ»⁽¹⁰⁾، وَنَقُولُ: «سِرْتُ مَعَ

(1) في (ع)، و(س)، و(ص)، وسقط من (م).

(2) في (ع)، و(س)، و(ص)، وسقط من (م).

(3) سورة الانشقاق، الآية:10.

(4) شطر من الرجز، لم أقع عليه في ما عدت إليه من مصادر.

اللغة: أَفْصَحُ: الْفَصَاحَةُ: الْبَيَانُ؛ فَصَحُّ الرَّجُلُ فَصَاحَة، فَهُوَ فَصَيحٌ، وَأَفْصَحُ الصَّبْحُ: بَدَا ضَوْءُهُ وَاسْتِبَانَ. وَكُلُّ مَا وَضَحَّ، فَقَدْ أَفْصَحَ لِسَانُ الْعَرَبِ (فَصَحُ).

المعنى: ظاهر.

الشاهد: قوله: «فَوْقَ الْمِنْبَرِ» حيث جاءت «فَوْقَ» ظرفًا للمكان.

(5) سورة يوسف، الآية:16.

(6) سورة الملك، الآية:19.

(7) سورة الفتح، الآية:18.

(8) سورة الرعد، الآية:43.

(9) سورة النحل، الآية:96.

(10) سورة الشعرا، الآية:119.

زَيْدٍ» أي مصاحبًا له و«إِزَاءَ» للمقابلة نحو: «بَتْ إِزَاءَ الْمَدِينَةِ» أي قرب المدينة مقابلًا لها. و«تِلْقَاءَ» للجهة، نحو قوله تعالى: «وَإِذَا صَرِفْتَ أَبْصَرُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ الْنَّارِ»⁽¹⁾، و«أَيْنَ» اسم شرط جازم، نحو قوله تعالى: «فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَ وَجْهُ اللَّهِ»⁽²⁾، «أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ»⁽³⁾، و«ثُمَّ» اسم إشارة للمكان بعيد، نحو قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا»⁽⁴⁾، «وَأَرْلَفْنَا ثَمَ الْآخَرِينَ»⁽⁵⁾، «مُطَاعٍ ثَمَ أَمِينٍ»⁽⁶⁾، و«حِذَاءَ» للقرب نحو: «جَلَسْتُ حِذَاءَ الْمَسْجِدِ»، أي قرب المسجد. و«هُنَا» اسم إشارة للمكان القريب، نحو قوله تعالى: «إِنَّا هُنَّا قَعِدُونَ»⁽⁷⁾، وما أشبه ذلك من ظروف المكان التي لم تذكر مثل: «يمين» و«شمال»، نحو: «جَلَسْتُ يَمِينَ زَيْدٍ وَشِمَالَ عَمْرُو»، وما كان مثل ذلك مما لم يذكر. وظرف الزمان قد يخرج عن الظرفية [59/أ]، ويكون فاعلاً، نحو قوله: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ»⁽⁸⁾، وخبرًا لكان نحو: «وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَفَرِينَ عَسِيرًا»⁽⁹⁾، أو خبراً للمبتدأ، نحو: «هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ»⁽¹⁰⁾، أو مجروراً بالحرف، نحو: «لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ»⁽¹¹⁾، أو الإضافة⁽¹²⁾، نحو: «كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأنٍ»⁽¹³⁾، وظرف المكان لازم الظرفية ولا يخرج عنها.

(1) سورة الأعراف، الآية: 47.

(2) سورة البقرة، الآية: 115.

(3) سورة النساء، الآية: 78.

(4) سورة الإنسان، الآية: 29.

(5) سورة الشعراء، الآية: 64.

(6) سورة التكوير، الآية: 21.

(7) سورة المائدة، الآية: 24.

(8) سورة البقرة، الآية: 254.

(9) سورة البقرة، الآية: 281.

(10) سورة الفرقان، الآية: 26.

(11) سورة الأنبياء، الآية: 103.

(12) سورة القيمة، الآية: 1.

(13) في(م)، و(س)، و(ص)، وفي(م): بالإضافة.

(14) سورة الرحمن، الآية: 29.

باب الحال⁽¹⁾

الحالُ في اللغةِ وسط الشيءِ، قال الشاعر:
كَانَ غُلَامِي⁽²⁾ إِذْ عَلَا حَالَ مَتَّهِ⁽³⁾.

أي: وسط متنه.

وفي الاصطلاح ما ذكر المصنف بقوله: الحالُ وهو الاسمُ المنصوبُ المفسّرُ لما انبع من الهيئاتِ. واحترز بذكر الاسم من الفعل والحرف، وبالمنصوب من المرفوع والمفوض، وبقوله: المفسر لما انبعهم، من سائر المنصوبات سوى التمييز، وقوله: من الهيئات احترز به من التمييز. والحال يذكر ويؤنث، ويقال فيه حال وحالة، قال الشاعر:
عَلَى حَالَةِ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا⁽⁴⁾.

وقولهم: كيف حالك، ومثل الحال بقوله: نحو قوله: « جاءَ زَيْدٌ راكِبًا، وركبتُ الفَرَسَ مُسَرَّجًا ولقيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا»، فراكِبًا الأولى حال من الفاعل وهو « زَيْدٌ»، ومسرَّجًا حال من

(1) يقول ابن آجروم: « باب الحال، الحالُ وهو الاسمُ المنصوبُ المفسّرُ لما انبع من الهيئاتِ، نحو قوله: « جاءَ زَيْدٌ راكِبًا، وركبتُ الفَرَسَ مُسَرَّجًا ولقيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا» وما أشبه ذلك. ولا يكُونُ الحالُ إلا نكرةً، ولا يكُونُ الحالُ إلا بعد تمام الكلام ولا يكُونُ صاحبةً إلا معرفةً ». الأجرُوميَّة، ص 20.

(2) في (م): غلام.

(3) صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه، ص 172، وفتح المولى، ص 339، و بلا نسبة في لسان العرب، ج 11، ص 49 (حول).

وتمامه: على ظهرِ بازٍ في السماءِ مُحَكَّ.

اللغة: حال: وسط ظهر الدابة. المتن: ما اتصل بالظهور من العجز. باز: نوع من الطيور المتخصصة للاصطياد. فتح المولى، ص 340.

المعنى: يقول: كأنه إذا ركب الفرس ومرّ مسرعًا جادًا في العدو على ظهره باز قد حلق في السماء بطيير طيرًا شديدًا. شرح ديوان امرئ القيس للأعلم الشنيري، ص 328.

الشاهد: قوله: « حَالَ مَتَّهِ»، حيث جاءت حال بمعنى وسط الشيء.

(4) صدر بيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه، ج 2، ص 297، ولسان العرب، ج 12، ص 115 (حت). وبلا نسبة في شرح المفصل، ج 3، ص 69، وشرح الجمل لابن عصفور، ج 1، ص 262، وشرح شذور الذهب، ص 270، وشرح ابن الناظم، ص 217.

وتمام البيت: على جُوده لضَّنَ بالماءِ حَاتِمُ.

اللغة: حاتم: حاتم الطائي المشهور بالكرم. ضَنَ: بخل.

المعنى: يقول: لو أنَّ حاتمًا مع ما اشتهر عنه من الجود الكرم يعيش بين هؤلاء القوم لبخل حتى بالماء.

الشاهد: قوله: « حَالَةَ» حيث جاءت الحال مؤنثة لفظاً، ويجوز فيه التذكير والتأنث معنى، فيقال: حال حسن، وحال حسنة.

المفعول وهو الفرس، وراكباً الثالث يحتمل أن يكون حالاً من المفعول وهو عبد الله أو من الفاعل وهو الضمير المتصل، وما أشبه ذلك من مجيء الحال من الفاعل ومن المفعول ومحتملاً لهما، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَ مَنِ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾⁽¹⁾، فـ«جميعاً» حال [59/ب] من الفاعل وهو «من»، ونحو: ﴿خَلَقَ سَبَعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾⁽²⁾، فـ«طِبَاقًا» حال من المفعول وهو «سبع سماوات»، ونحو: «لقيت زيداً ضاحكاً» حال من الفاعل أو من المفعول.

وتكون الحال محكيَّة، وهي الماضية، نحو: «رأيت زيداً قائماً أمس»، ومقدرة، وهي المستقبلة، نحو: «مررت بزيدٍ مسافراً غداً»، أي سيسافر غداً، ومقارنة وهي الحاضرة، نحو: « جاء زيد راكباً»، و«ضررت اللص مكتوفاً»، أي راكباً في حال المجيء، ومكتوفاً في حال الضرب لا قبلهما ولا بعدهما، وتكون مفردة كما سبق، ومتعددة نحو: « جاء زيد راكباً ضاحكاً آكلًا»، وتكون لازمة لصاحبتها لا يفارقه معناها، نحو: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَنَ ضَعِيفًا﴾⁽³⁾، ومنتقلة عنه، نحو: « جاء زيد ضاحكاً» و«لقيت عمراً باكيًا».

وتتقسم أيضاً إلى قسمين: مؤكدة ومؤسسة، فالمؤكدة هي التي يفهم معناها مما قبلها وهي على ثلاثة أقسام: مؤكدة لعاملها، نحو: ﴿وَلَيٌ مُدَبِّرًا﴾⁽⁴⁾، ﴿وَلَيْتُمْ مُدَبِّرِينَ﴾⁽⁵⁾. ومؤكدة ل أصحابها، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَ مَنِ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾⁽⁶⁾.

ومؤكدة لمضمون الجملة، نحو: «زيد أبوك عطوفاً»، قال الشاعر:
 أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِيٌّ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ⁽⁷⁾.

(1) سورة يونس، الآية:99.

(2) سورة الملك، الآية:3.

(3) سورة النساء، الآية:28.

(4) سورة النمل، الآية:10.

(5) سورة التوبة، الآية:25.

(6) سورة يونس، الآية:99.

(7) البيت من البسيط لسالم بن دارة في الكتاب، ج2، ص79، والخصائص، ج2، ص317، وشرح أبيات سيبويه، ج1، ص447، وشرح المفصل، ج2، ص64، وخزانة الأدب، ج1، ص468، ج2، ص145، ج3، ص265، والدرر اللوامع، ج1، ص514، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب، ص273، وشرح ابن عقيل، ج2، ص124، وشرح الأشموني، ج2، ص28، وهمع الهوامع، ج2، ص245.

وال المؤسسة هي التي لا يفهم معناها دون ذكرها، نحو: ﴿فَرَجَ مِنْهَا حَإِفًا يَرْتَقُ﴾⁽¹⁾، وما أشبه ذلك من الأمثلة المتقدمة.

ويجوز إتيان الحال من المضاف إليه بثلاثة شروط: أحدها: أن يكون المضاف بعضاً من [60/أ] المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْجِبْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾⁽²⁾، فـ«ميتاً» حال من «الأخ» وهو مخوض بإضافة اللحم إليه، واللحם بعضه.

والثاني: أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾⁽³⁾، فـ«حنيفاً» حال من «إبراهيم»، وهو مخوض بإضافة «الملة» إليه، وليس الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة حذفها والاستغناء عنها، فلو قيل: بل اتبعوا إبراهيم لصح ذلك في غير القرآن، كما أنه لو قيل: أحبب أحدكم أن يأكل أخيه لصح.

والثالث: أن يكون المضاف عاملًا في الحال، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾⁽⁴⁾، فـ«جميعاً» حال من الضمير، والضمير مخوض بإضافة «مرجع» إليه، وهو العامل في الحال. فإن فقدت [هذه]⁽⁵⁾ الشروط⁽⁶⁾ فلا يجوز إتيانه من المضاف إليه كما قال

= اللغة: دارة: هو يربوع بن كعب جد لسلام، وسمى بذلك، لأنَّه لما قُتل من قُتل ابن عمِّه، وكان اسم من قُتلَه كعباً فوُصفت بنت كعب لقومها يربوعاً عندما سُئلواها من قُتل أباها، فقالت غلام من بني جشم كأن وجهه دارة القمر.

المعنى: يعني أنَّه إنْ أراد تعدد مفاسيرهم وأيامهم لم يتعجب، ووجدها مشهورة، ووجد شرفهم معروفاً عند الناس.

شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ج 1، ص 447.

الشاهد: قوله: «معروفاً» حيث وقع حالاً مؤكدة لمضمون الجملة قبله.

(1) سورة القصص، الآية: 21.

(2) سورة الحجرات، الآية: 12.

(3) سورة البقرة، الآية: 135.

(4) سورة يومن، الآية: 4.

(5) زيادة يقتضيها السياق.

(6) وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تترخم قاعدته، وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه يكون معمولاً للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل؛ فإذا كان المضاف مصدراً أو صفةً فالقاعدة موفقة، لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد، وإذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كجزءه فلشدة اتصال الجزء بكله، أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال. شرح التصريح، ج 1، ص 592.

ابن مالك⁽¹⁾:

وَلَا تُجزِّ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ عَمَلَهُ
إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ لَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفًا
أَوْ مِثْلَ جُزْءِهِ فَلَا تَحِيفَ⁽²⁾.

وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكَرَةً⁽³⁾ وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ تَكْيِيرَهُ لِئَلَّا يُلْتَبِسُ بِالصَّفَةِ كَمَا فِي «رَكِبَتُ
الْفَرَسَ مَسْرَجًا» فَلَوْ عَرَفْتَهُ قُلْتَ: «الْمَسْرَج» لَكَانَ نَعْتًا، فَإِنْ وَجَدَ بِالْفَظِ الْمَعْرُوفَ فَاعْتَدَ
تَكْيِيرَهُ، نَحْوَ: «اجْتَهَدَ وَحْدَكَ» فَـ«وَحْدَكَ» حَالٌ، وَهُوَ بِالْفَظِ الْمَعْرُوفَ، وَهُوَ يُؤْوَلُ
بِالْمَنْفَرَدِ، أَيْ: «مَنْفَرَدًا»، وَمَنْفَرَدًا نَكَرَةً.

وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا بَعْدَ تَكَامِ الْكَلَامِ، فَلَا يَكُونُ فِي حَشُوِ الْكَلَامِ وَلَا فِي أَوْلَهِ إِلَّا إِنْ
كَانَ [60/ب] عَامِلَهُ فَعْلًا مُتَصْرِفًا، أَوْ صَفَةً تَشَبَّهُ بِهِ فَيُجَوزُ تَقْدِيمُهُ، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»،
فَتَقُولُ: «رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ»، وَ«ذَا رَاحِلٌ مُسْرِعًا»، فَتَقُولُ: «مُسْرِعًا ذَا رَاحِلًا»، وَ«زَيْدٌ دَعَا
مُخْلِصًا» فَتَقُولُ: «مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»⁽⁴⁾.

وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهُ إِلَّا مَعْرِفَةً، وَقَدْ يَكُونُ نَكَرَةً مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ»⁽⁵⁾،
فـ«سَوَاءٌ» حَالٌ مِنْ «أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ»، وَهُوَ نَكَرَةٌ، لَأَنَّهُ مُخْصَصٌ بِالإِضَافَةِ.
وَإِنَّمَا يُجَوزُ تَكْيِيرَهُ إِنْ تَأْخُرَ عَنِ الْحَالِ، نَحْوَ: «جَاءَ رَاكِبًا رَجُلًا»، وَقَوْلِهِ:
يُلُوْحُ كَانُهُ خَلَلُ لَمِيَّةً مُوْحِشًا طَلَلُ

(1) في (س)، وفي (ص)، و(ع)، و(م): الناظم.

(2) متن الألفية، ص 46.

(3) مذهب جمهور النحوين: أن الْحَال لا تكون إلا نَكَرَة، وأن ما ورد منها معرفًا لفظًا فهو منكر معنى. وجواز يونس
والبغداديون تعريفها نحو: «جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِب»، فقياساً على الخبر، وعلى ما سمع من ذلك. وفصل الكوفيون، فقالوا: إن
تضمنت الْحَال معنى الشرط صَحْ تعرِيفها، وإلا فَلَا ، فمثلاً ما تضمن معنى الشرط : «زَيْدٌ الرَّاكِب أَحْسَنَ مِنْهُ الْمَاشِي»،
فالماشي، والراكب حالان، وصح تعرِيفهما لتأولهما بالشرط، إذ التقدير: زَيْدٌ إِذَا رَكِبَ أَحْسَنَ مِنْهُ إِذَا مَشَى. يراجع شرح ابن
عَقِيل، ج 2، ص 112، وهمع الْهَوَامِع، ج 2، ص 230.

(4) يقول ابن مالك في أقويته:

وَالْحَالُ إِنْ يَنْصُبُ بِفَعْلٍ صَرْفًا	أَوْ صَفَةٌ أَشْبَهُتُ الْمَصْرَفَ
ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا.	فَجَائزٌ تَقْدِيمُهُ كَمْسِرِعًا

متن الألفية، ص 46.

(5) سورة فصلت، الآية: 10.

(6) البيت من مجموع الوافر، لكنّ عزّة في ديوانه، ص 506، والكتاب، ج 2، ص 123، ولسان العرب، ج 6، ص 368
(وحش)، شرح التصريح، ج 1، ص 584، وشرح شواهد المغني للسيوطى، ج 1، ص 249، وخزانة الأدب، ج 3، ص 211، =

فـ«موحشاً» حال من «طلل»، وهو نكرة لأنها متأخرة.

أو يكون موصوفاً، نحو: « جاءَ رجُلٌ صالحٌ راكِباً»، ومنه قول الشاعر:

نجَبَتْ يَا رَبَّ نُوحًا وَاسْتَجَبَتْ لَهُ فِي فُلُكٍ مَاهِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا⁽¹⁾.

فـ«مشحوناً» حال من «الفالك» وهو نكرة لأنها مخصصة بالصفة.

أو مضافاً كالآية الكريمة، أو يكون بعد النفي أو شبهه، نحو:

لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلٍ⁽²⁾.

قال الله تعالى: «وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا هَا مُنْذَرُونَ»⁽³⁾، فجملة «لها منذرون» حال من «قرية»، وهي نكرة لوقعها في سياق النفي⁽⁴⁾.

ومنه قوله:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشُ بَاقِيًّا فَتَرِي⁽⁵⁾.

وبلا نسبة في الخصائص، ج 2، ص 492، وأسرار العربية، ص 147، وأوضاع المسالك ج 2، ص 310، مغني اللبيب، ص 89، شرح شذور الذهب، ص 48، ص 277.

اللغة: مية: اسم امرأة. الموحش: المنزل الذي لا أنيس به. الطلل: ما شخص من آثار الدبار. يلوح: يلمع. خلل: جمع خلة وهي بطن كانت تغشى بها أجنان السيف منقوشة بالذهب. شرح شواهد المغني لسيوطى، ج 1، ص 249.

المعنى: لمية طلل موحش يلوح من بعيد كأنه بطن منقوشة بالذهب.

الشاهد: قوله: «موحشاً» حيث وقع حالاً من «طلل» وهي نكرة وإنما ساعي ذلك لتقديمه عليه، وفي البيت شاهد آخر وهو أن نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالاً.

(1) البيت من البسيط قائله مجهول. شرح التسهيل، ج 2، ص 331، أوضح المسالك، ج 2، ص 312، وشرح ابن عقيل، ج 2، ص 116، وشرح الأشموني، ج 2، ص 12، وشرح التصرير، ج 1، ص 585.
وبعد البيت:

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبِينَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ.

اللغة: ماخر: يشق الماء. اليم: البحر. والمشحون: المملوء. شرح التصرير، ج 1، ص 586.

المعنى: يا رب نجيت نوهاً ومن آمن معه في الفلك، وأهلكت من كذبوا من قومه بعدما عاش يدعوههم ألف سنة إلا خمسين عاماً.

الشاهد: قوله: «مشحوناً» حيث وقع حالاً من «فالك» وهي نكرة وإنما ساعي ذلك لوصفه بـ«ماخر».

(2) شطر بيت لابن مالك، متن الألفية، ص 45. فـ«مستسهلاً» حال من «امرأ» الأول لكونه مسبوقاً بالنهي، والبغى: التعدي، والاستسهاش: الاستخفاف. والمعنى: لا يتعد امرؤ على امرأ مستخفاً به. شرح التصرير، ج 1، ص 587.

(3) سورة الشعراء، الآية: 208.

(4) سقط من (ع).

(5) صدر بيت من البسيط لرجل من طيء في شرح التصرير، ج 1، ص 588، وقد الشوارد، ص 45، والدرر اللوامع، ج 1، ص 511، وبلا نسبة في شرح التسهيل، ج 2، ص 332، وأوضاع المسالك، ج 2، ص 316، وشرح ابن عقيل، ج 2، =

فـ«باقياً» حال من «عيش»، وهو نكرة لوقعها في سياق الاستفهام. والعامل في صاحب الحال هو العامل في الحال.

باب التمييز⁽¹⁾

التمييز في اللغة هو التبيين والتفسير، [أ/61] تقول: مَيَّزْتُ الاسمَ أَمِيزُهُ تَمَيِّزَاً، إذا بينْتُهُ وفَسَرْتُهُ، وهو في الأصل مصدر بمعنى اسم الفاعل وهو «المُميَّز» لأنَّه يميِّز ما كان مبهمًا قبله.

وفي الاصطلاح: «اسم فضلة نكرة منصوب بمعنى (من) مبين لإبهام اسم أو لإجمال نسبة». واحتزرت بقولي: «اسم» من الفعل والحرف، وبقولي: «فضلة» من العمدة، و«بالنكرة» من المعرفة، وبـ«المنصوب» من المرفوع والمخوض، وبقولي: «بمعنى (من) مبين لإبهام اسم أو لإجمال نسبة» من سائر المنصوبات.

وعرفه المصنف بقوله: «هُوَ الاسمُ المَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انبَهَمَ مِنَ الدُّوَافِتِ»، واحتزرت ذكر «الاسم» من الفعل والحرف وـ«المنصوب» من المخوض والمرفوع، وبقوله: «المفسر لما انبَهَمَ» من سائر المنصوبات سوى الحال، وبـ«الدُّوَافِتِ» من الحال.

أقسام التمييز

والتمييز ينقسم على ثلاثة أقسام: تمييز النسبة وتمييز العدد، وتمييز المقادير. فتمييز النسبة يكون حوالاً⁽²⁾ عن الفاعل، نحو: «طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»، قال الله تعالى: «وَأَشْتَعَلَ الْرَّأْسُ شَيْبًا»⁽³⁾، والتقدير: طابت نفسُ محمد، واشتعل شيبُ الرأس؛ وعن المفعول،

ص 117، وشرح الأشموني، ج 2، ص 13.
= وتمام البيت: لنفسك العذر في إبعادها الأملا؟
اللغة: يا صاح: يا صاحبي. وهل للاستفهام الإنكاري. حُمَّ: بضم الحاء أي قدر. قيد الشوارد، ص 45.
المعنى: يا صاحبي هل قدر عيش باقياً فتجعل لنفسك العذر في أملاك البعيد.
الشاهد: قوله: «باقياً» حيث وقع حالاً من «عيش» وهي نكرة والذي سوغ ذلك هو وقوع صاحب الحال بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي.

(1) يقول ابن آجروم: «باب التمييز، التمييز هو الاسمُ المَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انبَهَمَ مِنَ الدُّوَافِتِ»، نحو: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرْقاً، وَتَفَقَّدَ بَكْرٌ شَحْماً، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَاشْتَرَتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكَتُ تِسْعَيْنَ نَعْجَةً»، وـ«زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَا، وَأَجْلَمُ مِنْكَ وَجْهًا» ولا يكون إلا نكرة ولا يكون إلا بعد تمام الكلام». الأجرُوميَّة، ص 20.

(2) في (م): محاولاً.

(3) سورة مريم، الآية: 4.

نحو: «وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عِيُونًا»⁽¹⁾، أي: فجَرْنا عيونَ الأرضِ؛ وعن المبتدأ، نحو: «أَنَا أَكْثُرُ مِنْكَ مَالًا»⁽²⁾، أي مالي أكثرُ من مالك، وغير محول عن شيءٍ، نحو: «لَهُ دُرُّهُ فَارسًا». وتمييز العدد: نحو قوله تعالى: «إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَافِرًا»⁽³⁾، «وَبَعَثْنَا مِنْهُمْ أَثْنَى عَشَرَ نَقِيبًا»⁽⁴⁾، «فَلَيْلٌ فِيهِمْ أَلْفٌ سَنَةٌ إِلَّا حَمِيسِينَ عَامًا»⁽⁵⁾، [61/ب] «وَاعْدَنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَّنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»⁽⁶⁾، «فَإِطَاعَمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا»⁽⁷⁾، «ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ»⁽⁸⁾، «فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَّيْنَ جَلْدَةً»⁽⁹⁾، «لَهُ تِسْعُ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً»⁽¹⁰⁾. وتمييز المقادير: مكيل وموتون وممسوح فالمكيل، نحو: «اشترَيتُ قَفِيزًا بُرًّا وصاعًا تَمْرًا»، والموزون، نحو: «بَعْتُ قِنْطَارًا حَدِيدًا»، و«رِطْلًا شَحْمًا»، والممسوح، نحو: «اشترَيتُ شِبِّرًا حَرِيرًا»، و«بَعْتُ ذِرَاعًا أَرْضًا»، وما كان مشبهًا بالمقادير، نحو قوله تعالى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ»⁽¹¹⁾، «فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»⁽¹²⁾، وقولهم: «مَا في السَّمَاءِ مَوْضِعٌ رَاحَةٌ سَحَابًا»⁽¹³⁾، فالآية الأولى محمولة على الموزون، والثانية على المكيل، والمثال⁽¹⁴⁾ على الممسوح.

(1) سورة القمر، الآية:12.

(2) سورة الكهف، الآية:34.

(3) سورة يوسف، الآية:4.

(4) سورة المائدة، الآية:12.

(5) سورة العنكبوت، الآية:14.

(6) سورة الأعراف، الآية:142.

(7) سورة المجادلة، الآية:4.

(8) سورة الحاقة، الآية:32.

(9) سورة التور، الآية:4.

(10) سورة ص، الآية:23.

(11) سورة الززلة، الآية:7.

(12) سورة آل عمران، الآية:91.

(13) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج2، ص425.

(14) في (م): الثالثة.

فمثل المصنف لتمييز النسبة المحول على الفاعل بقوله: نحو: «تَصَبَّ زَيْدٌ عَرَقاً، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»، والتقدير: تصبب عرقٌ زَيْدٍ، وتفقاً شَحْمٌ بَكْرٌ، وطابت نفس محمد، ومثل لتمييز العدد بقوله: «اَشْتَرَىتْ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَكَّتْ تِسْعِينَ نَعْجَةً».

وأما قوله: و«زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا»، فهو من تمييز النسبة المحول على المبتدأ، والتقدير: أبو زيد أكرم من أبيك، ووجه زيد أجمل من وجهك، فحقه أن يذكره مقدماً على العدد، وأما المحول عن المفعول فلم يمثل له، وكذلك تمييز المقادير لم يمثل له أيضاً.

[تقديم التمييز على عامله]

ولا يكون التمييز إلا متاخراً فلا يتقدم على عامله لأنه يكون محولاً عن الفاعل، والفاعل لا يتقدم على فعله ما دام فاعلاً⁽¹⁾، وقد ورد التمييز مقدماً [62/أ]⁽²⁾ في الشعر كقوله:
أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفَرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفَرَاقِ تَطَيِّبُ⁽³⁾.

وكقول الآخر:

أَنْفُسًا تَطَيِّبُ بِنَيْلِ الْمَنْيَى وَدَاعِي الْمَنْوَنِ يُنَادِي جِهَارًا⁽³⁾.

فقدم «نفساً» على عامله وهو «تطيب» في البتين.

(1) هذا رأي أبي علي والزجاج، وقيل: إن التمييز مبين لما قبله كالنعت والنعت لا يجوز تقديمها على المنعوت، وكذلك هذا. يراجع شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج 2، ص 427.

(2) البيت من المقارب، للمخبل السعدي في الخصائص، ج 2، ص 384، ولسان العرب، ج 1، ص 240 (حب)، للمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح، ص 188، للمخبل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح في الدرر اللوامع، ج 1، ص 531. وبلا نسبة في المقتصب، ج 3، ص 36، ص 37، وأسرار العربية، ص 197، والإنساف، ج 2، ص 324، وشرح المفصل، ج 2، ص 74، وشرح الأشموني، ج 2، ص 53، وهمع الهوامع، ج 2، ص 268. اللغة: أتهجر: مضارع هجر إذا صارم وقطع. وليلى يروى سلمى.

تطيب: يقال طابت نفسه بالشيء إذا سمحت به من غير كراهة ولا غضب. فتح المولى، ص 344. المعنى: إذا قطعت ليلى وصل حبيبها فلن يطيب لها ذلك الفراق ولن تسعد به.

الشاهد: قوله: «نفساً» حيث وقع تمييزاً مقدماً على عامله «تطيب» والذي سوغ ذلك عند من أجازه كون عامله متصرفاً.

(3) البيت من المقارب في شرح التصريح، ج 1، ص 628، وبلا نسبة في شرح التسهيل، ج 2، ص 389، وتوضيح المقاصد للمرادي، ج 2، ص 736، وأوضاع المسالك، ج 2، ص 372، ومغني اللبيب، ص 862، وشرح الأشموني، ج 2، ص 53، وشرح شواهد المغني لسيوطى، ج 2، ص 862.

اللغة: المنى: بضم الميم جمع منية. والمنون بفتح الميم: المنية لأنها تقطع المدد، وتقص العدد، قال الفراء المنون مؤنثة تكون واحدة وجمعها. شواهد المغني لسيوطى، ج 2، ص 862.

المعنى: أتطيب النفس بنيل مما تمنى وداعي المنون ينادي جهاراً.

الشاهد: قوله: «نفساً» ووجه الاستشهاد به كما في البيت السابق.

وقال المانعون: الرواية «نفسي»⁽¹⁾ بالإضافة، فإن لم يكن كذلك، فمحمول على الضرورة و[الشذوذ]⁽²⁾ ولا يعمل عليه، ومنهم من جوَّز ذلك⁽³⁾.
ولا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً⁽⁴⁾ إذ لا حاجة إلى تعريفه.

باب المستثنى⁽⁵⁾

حد الاستثناء إخراج بعض من كل بـ«إلا» أو بإحدى أخواتها والمستثنى اسم مفعول، والاستثناء مصدر، وحروف الاستثناء ثمانية، وهي «إلا»، نحو: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، و«غَيْرُ»، نحو: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدًا»، و«سُوئِ»، و«سُوئِي» بالكسرة والضم مقصورين، و«سَوَاءٌ» ممدوداً، وقيل فيها أربع⁽⁶⁾ لغات سُوئِي كـ«رِضِي»، وسُوئِي كـ«هُدِي»، وسَوَاءٌ كـ«سَمَاء»، وسَوَاءٌ كـ«بِنَاء»، و«خَلَا»، و«عَدَا»، و«حَاشَا»، وزاد بعضهم⁽⁷⁾ «لِيْس» و«لَا يَكُونُ»، وأدوات الاستثناء على أربعة أقسام:

حرف باتفاق، وهو «إلا»، واسم باتفاق، وهو «غير»، و«سوئِ» بلغاتها، وفعل باتفاق وهو «ليْس»⁽⁸⁾، و«لَا يَكُونُ»، ومتعدد بين الفعلية والحرفية، وهو «خلَا»، و«عَدَا».

(1) يرجع الإنصاف، ج 2، ص 324، المسألة(120)، والتبيين، ص 396.

(2) سقطت من (م).

(3) جوزه الكسائي والمبرد والمازني والجريمي، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفاً، ومنعه أكثر البصريين.

يراجع الإنصاف، ج 2، ص 324(المسألة120)، وشرح التسهيل، ج 2، ص 389، وهم مع الهوامع، ج 2، 268.

(4) ذهب البصريون إلى اشتراط تكير التمييز وذهب الكوفيون وأبن الطراوة إلى جواز تعريفه. يراجع هم مع الهوامع، ج 2، ص 269.

(5) يقول ابن آجروم: باب الاستثناء، وحروف الاستثناء ثمانية، وهي «إلا»، و«غَيْرُ»، و«سُوئِ»، و«سَوَاءٌ»، و«خَلَا»، و«عَدَا»، و«حَاشَا».

فالمستثنى بـ«إلا» يُنصب إذا كان الكلام تاماً موجباً نحو: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» و«خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرَاً»، وإذا كان الكلام متفياً تماماً جاز فيه البَدْلُ والنَّصْبُ على الاستثناء، نحو: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا» و«إِلَّا زَيْدًا» وإذا كان الكلام ناقصاً كان على حسب العوامل نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا» «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا»، «مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدِ»، والمستثنى بـغَيْرِ وسُوئِ وسَوَاءٍ مَجُوزٌ لغيرِ.

والمستثنى بـخَلَا وعَدَا وحَاشَا يجوز نصبه، وجراه، نحو: «مَا قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا»، «خَلَا زَيْدِ» «عَدَا عَمْرَاً»، «عَدَا عَمْرِ»، «حَاشَا بَكْرَا وَبَكْرِ» . الأجرؤمية، ص 21-22.

(6) يراجع شرح الكافية للرضي، ج 2، ص 122.

(7) يراجع الكتاب، ج 2، ص 347.

(8) ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقيق إلى حرفيتها مطلقاً، وذهب المرادي إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفأ ناصباً للمستثنى بمعنى «إلا». يراجع الجنى الداني، ص 494-495.

و «حاشا»⁽¹⁾.

فالْمُسْتَثْنَى بـ«إلا» يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجَبًا غَيْرَ مُنْفَيٍ تَامًا غَيْرَ ناقصٍ أَعْنِي إِذَا ذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ يَسْمَى تَامًا، وَإِنْ لَمْ يُذْكُرْ سَمِيًّا ناقصًا، فَالْمُوجَبُ التَّامُ يُجْبَ نَصْبَهُ، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدًا» و «خَرَجَ النَّاسُ إِلا عَمْرًا»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾⁽²⁾.
وَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ مَنْفَيًا تَامًا غَيْرَ مُوجَبٍ وَلَا ناقصٍ جَازَ فِيهِ الْبَدْلُ^[62/ب] وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلا زَيْدٌ» بِالرِّفَعِ عَلَى أَنَّهُ بَدْلٌ⁽³⁾، و «إِلا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلا قَلِيلًا﴾⁽⁴⁾، ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءٌ إِلا أَنفُسُهُمْ﴾⁽⁶⁾.

وَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا يَعْنِي إِنْ لَمْ يُذْكُرْ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، كَانَ عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ الْوَاقِعَةِ قَبْلَ «إلا»، وَلَا عَمَلَ لـ«إلا» فِيهِ بَلِ الْعَمَلِ لِمَا قَبْلَهَا، فَإِنْ اقْتَضَى الرِّفَعُ رِفَاعَهُ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلا زَيْدٌ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْرَنَا إِلا وَحِدَةً كَلَمْحَ بِالْبَصَرِ﴾⁽⁷⁾، وَإِنْ اقْتَضَى النَّصْبِ نَصْبَهُ، نَحْوُ: «مَا ضَرَبْتُ إِلا زَيْدًا»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلا الْحَقَّ﴾⁽⁸⁾، وَإِنْ اقْتَضَى الْجَرِ جَرَّهُ، نَحْوُ: «مَا مَرَرْتُ إِلا بِزِيدٍ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُجَدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ

(1) «حاشا» حرف جر عند سيبويه وأكثر البصريين، لقولهم: «حاشاي» من دون نون الوقاية، وامتناع وقوعه صلة لـ«ما» المصدرية، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جاماً لتضمنه معنى «إلا»، وأنكر الكوفيون حرفيتها. يراجع الكتاب، ج 2، ص 349، المقتنب، ج 4، ص 391، ص 426، وإنصاف المسألة⁽³⁷⁾، ج 1، ص 239، وارشاف الضرب، ج 2، ص 317، وشرح الكافية، ج 2، ص 123، وشرح التصرير، ج 1، ص 538، وهمع الهوامع، ج 2، ص 212.

(2) سورة البقرة، الآية: 249.

(3) بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين لأن «إلا» عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصة، وهي عندهم بمنزلة «لا» العاطفة في أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها. يراجع ارشاف الضرب، ج 2، ص 301، وشرح التصرير، ج 1، ص 542.

(4) سورة الإسراء، الآية: 85.

(5) سورة النساء، الآية: 66.

(6) سورة التور، الآية: 6.

(7) سورة القمر، الآية: 50.

(8) سورة النساء، الآية: 171.

إِلَيْهِ أَكْحَسْنُ⁽¹⁾، وسمى هذا الاستثناء استثناءً مُفَرَّغاً لأنَّ ما قبل «إلا» مُفرَّغٌ للعمل فيما بعدها⁽²⁾.

والمستثنى بغيرٍ وسوى وسوى وسُوَاءٍ مَجْرُورٌ بالإضافة لغيرٍ، فأمّا «غير» و«سوى» بلغاتها فحكمهما حكم المستثنى بـ«إلا» أعني يعرّبان إعراب الاسم الذي يقع بعد «إلا»، فإذا كان الكلام موجباً تاماً وجوب النصب، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زِيدٍ وَسُوَى زِيدٍ وَسُوَاءَ زِيدٍ»، فـ«غير» وـ«سواء» بالمد منصوبان لفظاً، وـ«سوى» بالقصر منصوب تقديرأ، وـ«رَأَيْتُ الْقَوْمَ غَيْرَ زِيدٍ وَسُوَى وَسُوَاءَ زِيدٍ»، وإن كان الكلام منفياً تاماً جاز البدل والنصب، نحو: «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زِيدٍ وَغَيْرَ زِيدٍ»، وـ«مَا رَأَيْتُ أَحَدًا غَيْرَ زِيدٍ وَغَيْرَ زِيدٍ»، وـ«مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ غَيْرَ زِيدٍ وَغَيْرَ زِيدٍ»، بالبدل والنصب، كما تقول: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زِيدٍ وَإِلَّا زِيدًا»، [أ/63] وـ«مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زِيدًا وَإِلَّا زِيدًا»، وـ«مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زِيدًا وَإِلَّا زِيدًا»، بالبدل والنصب.

وإذا كان الكلام ناقصاً كان على حسب العوامل، نحو: «مَا قَامَ غَيْرُ زِيدٍ»، وـ«مَا رَأَيْتُ غَيْرَ زِيدٍ»، وـ«مَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زِيدٍ»، وـ«مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زِيدًا وَإِلَّا زِيدًا» في أحكامها على الأصح.

والمستثنى بخلاف وعدا وحاشا يجوز نصبه بها على المفعولية إن قدرت أفعالاً، وجره⁽³⁾ [بها]⁽⁴⁾ إن قدرت حروفأ، فالنصب بـ«خلاف»، نحو: «مَا قَامَ الْقَوْمُ خَلَالَ زِيدًا»، والجر، نحو: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَالَ زِيدٍ»، والنصب بـ«عدا»، نحو: «قَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا»، والجر⁽⁵⁾، نحو: «قَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرٍ»، وأمّا «حاشا» فلم يمثل لها لأنها على المشهور حرف، وليس ب فعل، وما

(1) سورة العنكبوت، الآية: 46.

(2) في (م): فيما بعد إلا.

(3) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز خروجها عن الظرفية، والتصرف فيها رفعاً وجرراً ونصباً، كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الإستثناء، واختاره ابن مالك، وفصلت طائفة كالرمانى والعكبرى، فقالوا: تستعمل ظرفاً غالباً وكـ«غير» قليلاً، واختاره ابن هشام، ومذهب سيبويه والجمهور أنها منصوبة على الظرفية ولا تخرج على ذلك إلا لضرورة. يراجع الكتاب، ج 1، ص 26، ص 32، والإنصاف المسألة(39)، ج 1، ص 252، وشرح التسهيل لابن مالك، ج 2، ص 314، وارشاف الضرب، ج 2، ص 326، وأوضح المسالك، ج 2، ص 281، وشرح الكافية، ج 2، ص 132، وشرح التصرير، ج 1، ص 559.

(4) سقطت من (م).

(5) الجر بـ«عدا» قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه. شرح التصرير، ج 1، ص 563 ، وهمع الهوامع، ج 2، ص 212.

بعدها لا يكون إلا مجروراً بها خلافاً للمبرد⁽¹⁾ فإنه أجاز فعليتها وليس ب صحيح، والدليل على ذلك كون العرب لا تدخل عليها ما المصدرية، فلا تقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَاحَاشَا زِيَّدًا»، كما تقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زِيَّدًا، وَمَاعَدَا زِيَّدًا»، فإن كنْ أفعالاً ففاعليهن مستتر فيهن يعود على البعض⁽²⁾ المفهوم مما سبق تقول: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زِيَّدًا»، أي خلا بعضهم زيداً، وإن كانت حروفاً فلا تتعلق بشيء⁽³⁾.

[لا العاملة عمل إنّ]

(باب لا)⁽⁴⁾، اعلم أنَّ «لا» توجد في كلام العرب على وجوه، تكون عاطفة، نحو: «مُكَرَّهٌ أَخَاكَ لَا بَطَلُّ»، وتكون نافية نحو: «وَلَا تَعْثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ»⁽⁵⁾، وتكون زائدة للتوكيد، نحو: «وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا الْسَّيِّئَةُ»⁽⁶⁾، وتكون بمعنى «لم»، نحو: «فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى»⁽⁷⁾، لأنَّ المعنى لم يصدق ولم يصل، والله أعلم.

ونافية وهي المقصودة[63/ب] في هذا الباب وتعمل في النكرات عمل «ليس» فترفع الاسم وتتصبُّ الخبر وهو قليل، وعمل «إنَّ» فترفع الاسم وترفع الخبر، وهو الأكثر فيها⁽⁸⁾، ولا تعمل في المعرف، والمراد هنا إعمالها عمل «إنَّ»، تتصبُّ النكرة بغيرِ تنوينٍ

(1) المبرد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأردي البصري أبو العباس المبرد إمام العربية في بغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، له من التصانيف: الكامل، والمقتضب، والرد على سيبويه وغيرها، توفي سنة 285هـ - 898 م. يراجع أخبار النحويين البصريين، ص104، وطبقات النحويين واللغويين، ص241، وبغية الوعادة، ج1، ص269.

(2) هذا قول البصريين، وقال الكوفيون عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا قيامهم زيداً. يراجع همام الهوامع، ج2، ص212.

(3) يراجع مغني اللبيب، ص417، وهو همام الهوامع، ج2، ص210.

(4) يقول ابن آجروم: باب لا، اعلم أنَّ «لا» تتصبُّ النكرة بغيرِ تنوينٍ إذاً بأشرت النكرة ولم تكرر «لا»، نحو: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ». فإنْ لَمْ تُباشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَجَبَ تَكْرَارُ «لا» نحو: «لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ». وإنْ تَكَرَّرْتُ جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فإنْ شَيْئَتَ قُلْتَ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ»، وإنْ شَيْئَتَ قُلْتَ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ». الأجرؤمية، ص22.

(5) سورة البقرة، الآية:60.

(6) سورة فصلت، الآية:34.

(7) سورة القيامة، الآية:31.

(8) تعمل «لا» عمل «إنَّ» بشرط منها: أن تكون نافية للجنس، وأن يكون معهولاها نكرين، وأن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً، وأن لا يدخل عليها حرف جر، فلو دخل عليها ذلك كان جاراً للنكرة، مثل: «جئت بلا زادٍ، وغضب زيد من لا شيء». يراجع شرح قطر الندى وبل الصدى، ص169، وشرح الأجرؤمية للسنوري، ج2، ص536، وشرح =

إذا بَاشَرْتِ النَّكْرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ [«لا»]⁽¹⁾ على أنَّ تلك النكرة اسمها، نحو: «لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» فرجل اسمها وهو مبني على الفتح، لأنه ينصب قبل دخول «لا» بالفتحة لأنَّه مفرد والمفرد في هذا الباب ما ليس بمضافٍ ولا شبيهٍ به.

[إعراب اسم لا وخبرها]

فمتى وجد اسمها مفرداً غير مضاد ولا مشبه به فإنه يبني على ما ينصب به قبل دخولها، فإنَّ كان ينصب بالفتحة فإنه يبني على الفتحة كالمفرد في باب الإعراب، وجمع التكسير، نحو: «لا رَجُلٌ وَلا رِجَالٌ»، وإنَّ كان ينصب بالكسرة، فإنه يبني على الكسرة كجمع المؤنث السالم، نحو: «لا مُسْلِمَاتٍ»، استصحاباً للأصل، وعلى الفتحة نظراً للأصل في بناء المركبات⁽²⁾، وإنَّ كان ينصب بالياء فإنه يبني على الياء، نحو: «لا رَجُلَيْنِ»، و«لا مُسْلِمِينِ» في المثلثي وجمع المذكر السالم.

وبني المفرد لتركيبه مع «لا» كتركيب خمسة عشر⁽³⁾، وقيل لتضمنه معنى «من» الاستغرافية⁽⁴⁾، وإنَّ كان اسم «لا» غير مفردٍ أي مضاداً أو مشبهاً بمضاف فهو منصوب مغرب، فال مضاد، نحو: «لا غَلَامٌ رَجُلٌ حَاضِرٌ»، فغلام اسم «لا» وهو منصوب بالفتحة لأنَّه مضاد، وليس بمفرد، والمشبه بالمضاف⁽⁵⁾ ثلاثة: مطول بعمل النصب نحو: «لا طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ»⁽⁶⁾، ومطول بعمل الرفع، [أ/64]^(أ) نحو: «لا مَضْرُوباً عَبْدُهُ عَنْدَنَا»، ومطول بعمل الجر في المجرور، نحو: «لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عَنْدَنَا»، فإنَّ «طَالِعاً» اسم «لا» وهو اسم فاعل نصب «جبلاً» على المفعولية، و«مضروباً» اسم «لا» وهو اسم مفعول رفع «عبد» على النيابة، و«خيراً» كذلك، فإنَّ «لا» في هذه الأمثلة المتقدمة مباشرة للنكرة وهي عاملة فيها.

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تَكْرَارُ «لا»، يعني إنَّ لم تتصل النكرة بـ«لا» وجب رفعها على الابتداء، ووجب التكرار «لا» فلا عمل لها حينئذٍ لأنَّها متى اتصلت بها

التصریح، ج 1، ص 337.

(1) سقطت من (م).

(2) قاله بعض المغاربة، وجواز الوجهين مبني على الخلاف في حركة اسم «لا». يراجع شرح التصریح، ج 1، ص 342.

(3) وهو قول سیبویه، الكتاب، ج 2، ص 274.

(4) اختاره ابن عصفور. يراجع مغني اللبيب، ص 232، وشرح التصریح، ج 1، ص 343.

(5) الشبيه بالمضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه. شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 170.

(6) في (م): ظاهر.

صارت كالشيء الواحد فعملت فيها، ومتى فصل بينهما فاصل بطل عملها، نحو: «لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأة»، قال الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾⁽¹⁾.

وإن تكررت جاز إعمالها عمل «إن» وإعمالها عمل «ليس»، والإغاؤها فلا تعمل شيئاً بشرط المباشرة، نحو: «لارجل في الدار ولا امرأة» بالفتح على إعمالها عمل «إن»، وإن شئت قلت: «لا رجل في الدار ولا امرأة» بالرفع على الإلغاء أو إعمالها عمل «ليس»، ولكل فيها إن تكررت، مثل: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»، خمسة أوجه⁽²⁾:

فتح الأول وفتح الثاني على إعمالها عمل «إن»، نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾⁽³⁾.

وفتح الأول على الإعمال، ونصب الثاني على أنه معطوف على محل اسم «لا» الأولى، لأن محلها النصب، والثانية زائدة للتوكيد، نحو:
لا نَسْبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَةً⁽⁴⁾.

وفتح الأول ورفع الثاني على إعمال الأول عمل «إن»، والثانية عمل «ليس» أو على أن الثانية زائدة، والمرفوع بعدها معطوف على محل «لا» الأولى مع اسمها لأن محلهما الرفع بالابتداء لأنهما بالتركيب[64/ب] صارا كالشيء الواحد.

ورفع الأول على الابتداء أو على إعمالها عمل «ليس» وفتح الثاني على إعمال الثانية عمل

(1) سورة الصافات، الآية: 47.

(2) يراجع هذه الأوجه في شرح ابن عقيل، ج 2، ص 6، وشرح قطر الندى، ص 170، وشرح شذور الذهب، ص 120.

(3) سورة البقرة، الآية: 97.

(4) صدر بيت من السريع لأنس بن العباس بن مردارس في الكتاب، ج 2، ص 285، ولسان العرب، ج 5، ص 115 (قمر)، وشرح التصريح، ج 1، ص 347، وشرح شواهد المغني، ج 2، ص 601، ولأبي عامر جد العباس بن مردارس، في ذيل سبط اللالي، ص 37. وبلا نسبة في أمالي بن الحاجب، ج 1، ص 412، وأوضح المسالك، ج 2، ص 20، وشرح شذور الذهب، ص 121، وشرح ابن عقيل، ج 2، ص 6، ومعنى الليبب، ص 222.

وتمامه: اتسعَ الْخَرْقُ عَلَى الْرَّاقِعِ.

ويروى: اتسعَ الْفُقُّ عَلَى الرَّانِقِ.

اللغة: الراقع: من رقع الثوب إذا أصلاح الموضع المنخرق منه. الدرر اللوامع، ج 2، ص 476.

المعنى: لم يبق بيننا نسب ولا قربة، ولم يعد بالإمكان اصلاح ذات البين.

الشاهد: قوله «لا نَسْبَ وَلَا خَلَةً» على إعمال اللام الأولى، وإهمال الثانية.

«إنَّ»، نحو: قوله:

فَلَا لَغُوٌ وَلَا تَأْثِيمٌ فِيهَا⁽¹⁾.

ورفع الأول على ما تقدم، ورفع الثاني على إعمال الثانية عمل «ليس» أو على أنها زائدة والمرفوع بعدها معطوف على المرفوع الأول، نحو: «لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ»⁽²⁾، فإذا ارتفع الأول امتنع نصب الثاني لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً.

باب المنادى⁽³⁾

المنادى هو المطلوب أقباله حقيقة، نحو: «يَصَلِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوا»⁽⁴⁾، «يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا»⁽⁵⁾، أو حكماً، نحو: «يَجِبَالُ أَوْيَ مَعَهُ»⁽⁶⁾، والنداء هو الدعاء بـ«يا» أو بإحدى أخواتها نائبة عن «أدعوه» لفظاً أو تقديرأً، فاللفظ نحو: «يَنْوُحُ آهِبِطُ بِسَلَمٍ مِّنَ»⁽⁷⁾، والتقدير، نحو: «يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا»⁽⁸⁾، وحرروف النداء: «يا، وأيَا، وأيُّ، وهِيَا، والهمزة للداني، و«وَآ» للنسبة، وذهب المبرد⁽⁹⁾ إلى أنَّ «أيَا» و«هِيَا» للبعيد، و«أيُّ»⁽¹⁰⁾ والهمزة

(1) صدر بيت من الواffer لأمية بن أبي الصلت في ديوانه، ص54، ولسان العرب، ج12، ص526(أثم)، والدرر اللوامع، ج2، ص478. وبلا نسبة في أوضح المسالك، ج2، ص19، وشرح شدور الذهب، ص122، وشرح ابن عقيل، ج2، ص7. وتمامه: ولا حينٌ ولا فيها مليم.

اللغة: اللغو: الباطل. والتأثيم: من أثمنته إذا قلت له: أثمت.

المعنى: ليس في الجنة قول باطل ولا تأثيم أحد. شرح التصريح، ج1، ص347.

الشاهد: قوله «لا لغوٌ ولا تأثيم» رفع الأول وفتح الثاني على إهمال الأولى، أو إعمالها عمل ليس وإعمال الثانية عمل إنَّ.

(2) سورة البقرة، الآية: 254.

(3) يقول ابن آحرون: «باب المنادى. المنادى خمسة أنواع المفرد العلم والنكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة والمضاف، والشبيه بالمضاف، فأما المفرد العلم، والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين، نحو: «يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ»، والثالثة الباقية منصوبة لا غير». الأجرُوميَّة، ص23.

(4) سورة هود، الآية: 62.

(5) سورة هود، الآية: 42.

(6) سورة سباء، الآية: 10.

(7) سورة هود، الآية: 48.

(8) سورة يوسف، الآية: 29.

(9) يراجع المقضب، ج4، ص235.

(10) في (ع)، و(ص): وأي للمتوسط.

للقريب، و«يَا» لهما معًا، وذهب غيره⁽¹⁾ إلى أنَّ «أَيَا» و«هَيَا» للبعيد، و«أَيْ» [للمنتوسط]⁽²⁾، والهمزة للقريب، و«يَا» للجميع، وأجمع⁽³⁾ النحويون، على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، ولا يجوز العكس.

ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس والمشار إليه، والمستغاث، والمندوب والمضرر، وقد أشار إليه ابن مالك بقوله⁽⁴⁾:

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمَضْمُرٍ وَمَا
وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ
جَامِسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا
قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَانْصُرْ عَادِلَهُ

لأن الكوفيين يجيزون حذف الحرف مع اسم الجنس، والمشار[65/أ] إليه وجعلوه قياساً مطرباً، والبصريون يمنعون ذلك وقصروه على السماع⁽⁵⁾، وما جاء مسموعاً من ذلك قولهم: «أَصْبَحْ لَيْلٌ»⁽⁶⁾، و«أَطْرَقْ كَرَاءً»⁽⁷⁾، و«افْتَدِ مَخْنُوقً»⁽⁸⁾، فحمله البصريون على الشذوذ، وانتصر ابن مالك⁽⁹⁾ لمذهبهم [حين قال]⁽¹⁰⁾:

وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَانْصُرْ عَادِلَهُ.

(1) منهم ابن برهان، يراجع شرح ابن الناظم، ص401، والتصرير، ج2، ص206.

(2) سقطت من الأصل.

(3) شرح ابن الناظم، ص401. توضيح المقاصد للمرادي، ج3، ص1052.

(4) متن الألفية، ص74.

(5) يراجع شرح ابن الناظم، ص401.

(6) المثل من شواهد الكتاب ، ج2، ص231، وأوضح المسالك، ج4، ص17، وشرح ابن عقيل، ج3، ص116، وشرح ابن النظم، ص402، يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء، وأصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه، فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت إليها، فرجعت لخطاب الليل كأنها تستعطفه، أي: صرْ صُبُحاً يا ليلُ. شرح التصريح، ج2، ص209. ومجمع الأمثال، ج1، ص403.

(7) المثل من شواهد الكتاب ، ج2، ص231، وأوضح المسالك، ج4، ص17، وشرح ابن عقيل، ج3، ص116، وشرح ابن النظم، ص402، وتمامه «أطرق كرا إنَّ النَّعَامَ فِي الْقُرَى» يضرب لكل مضطر وقع في شدة ويبخل بافتداء نفسه. شرح التصريح، ج2، ص209. ومجمع الأمثال، ج1، ص431.

(8) المثل من شواهد الكتاب ، ج2، ص231، وأوضح المسالك، ج4، ص17، وشرح ابن النظم، ص402، يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه. شرح التصريح، ج2، ص209. ومجمع الأمثال، ج2، ص78.

(9) قال ابن مالك: ولا يجوز حذف حرف النداء إن كان المندى «الله» ، أو ضميرًا، أو مستغاثاً، أو متعجبًا منه، او مندوباً، نحو: يا الله ، ويا إياك، وويا لزيد، وويا للملائكة، ويا زيداه، إلا أنَّ جوازه يقل مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء. يراجع شرح التسهيل، ج3، ص386.

(10) سقطت من (م).

وأصل حروف النداء «يا» لأنها ينادي بها ولو حذفت، نحو: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي﴾⁽¹⁾.

[أنواع المنادى]

المنادى خمسة أنواع المفرد العلم، نحو: «يا زيد يا هند»، والنكرة المقصودة، نحو: «يا رجل» لمعين، و«يا زيدان ويا زيدون»، و«يا هندان ويا هندات» لأن العلم لا يشى ولا يجمع حتى يعتقد تكيره، والنكرة غير المقصودة، نحو: «يا رجلاً خذ بيدي»، وقول الأعمى: «يا مسافراً بلغ سلامي»، إذا لم يرد رجلاً بعينه ولا مسافراً معيناً، والمضاف، نحو: «يا غلام زيد»، ﴿يَصْحِبِي الْسِّجْن﴾⁽²⁾، و«يا عبد الله»، والشبيه بالمضاف، هو المطول المذكور في باب «لا»، نحو: «يا طالعاً جيلاً»، و«يا حسناً وجده»، و«يا مضروباً عبده»، و«يا طيفاً بالعباد».

فاما المفرد العلم، والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين، وحقه أن يقول: ببنيان على ما يرفعان قبل دخول النداء، ليدخل فيه التثنية والجمع اللذان يعربان بالحروف. فإن كانوا يرفعان قبل النداء بالضمة فإنهما ببنيان على الضم، كالمفرد، وجمع التكسير، نحو: «يا زيد ويا رجل»، و«يا زيد ويا رجال»، وإن كانوا يرفعان قبل دخول النداء بالألف، فإنهما ببنيان على الألف، نحو: «يا زيدان ويا رجالن»، وإن كانوا يرفعان بالواو، فإنهما ببنيان على الواو، نحو: «يا زيدون»، و«يا مسلمون»، فمثل المصنف بقوله: نحو «يا زيد ويا رجل» [65/ب] فاستغنی بهذين المثالين عن سائر الأمثلة من المثنى والجمع، والمؤنث، لأن المفرد المذكر أصل، فاستغنی بالأصل عن الفرع.

والثلاثة الباقية وهي النكرة الغير المقصودة والمضاف والشبيه بالمضاف، **متصوبة⁽⁴⁾ لا غير.**

ولك في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ستة أوجه: الكسر بغير ياء، نحو: «يا عبد» اكتفاء بالكسرة، و«يا عبدي» بباء ساكنة، قال الله تعالى: ﴿يَعْبَادِي فَاتَّقُون﴾⁽⁵⁾، ﴿يَعْبَادِ لَا

(1) سورة الأعراف، الآية: 151.

(2) سورة يوسف، الآية: 39.

(3) في (م)، (ص): بغير.

(4) في (س) منصوبات.

(5) سورة الزمر، الآية: 16.

خُوفٌ عَلَيْكُمْ⁽¹⁾، و«يا عبادي» بباء مفتوحة، نحو: **«يَعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا⁽²⁾**، و«يا عبادي»
بالألف منقلبة عن ياء، قال الله تعالى: **«يَتَأسَفُ عَلَىٰ يُوسُفَ⁽³⁾**، و«يا عباد» بغير ألف اكتفاء
بالفتحة، نحو: **«يَا لَهْفَ⁽⁴⁾**، و«يا عباد» بالضمة اكتفاء بنية الإضافة.
ويجوز ترخييم المنادى، أي حذف آخره نحو: **«يَا طَلَحَ⁽⁵⁾**، بحذف التاء، و«يَا سُعَا⁽⁶⁾
بحذف الدال، و«يَا جَعْفَ⁽⁷⁾ بحذف الراء، في نداء طلحة، وسعاد، وجعفر، وما أشبه ذلك.
وتقول في الندبة **«وَأَزِيدَا⁽⁸⁾**، و«**وَا عُمَراً⁽⁹⁾**، و«**وَا جَعْرَأً⁽¹⁰⁾**، و«**وَا عَبَدَ المَطَلَبَا⁽¹¹⁾**، وإن شئت
زيدت «هاء» السكت في آخر المندوب فتقول: **«وَأَمَنْ حَفَرَ بَئْرَ زَمْرَمَاهَ⁽¹²⁾**، وما أشبه ذلك.

باب المفعول من أجله⁽⁵⁾

ويسمى المفعول له، وهو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان [سبب]⁽⁶⁾ وقوع الفعل،
واحتذر ذكر الاسم من الفعل والحرف، وبالمنصوب من المرفوع والمفوض، وب قوله: الذي
يذكر لبيان وقوع الفعل، من سائر المنصوبات، ويشترط في نصبه ثلاثة شروط⁽⁷⁾: [أ/66]
الأول: أن يكون مصدراً فلا يجوز: **«قُمْتُ ضَارِبًا لِزِيدٍ⁽⁸⁾**، ولا **«مَضْرُوبًا لِعَمْرُو⁽⁹⁾**، ولا
«جِئْنَكَ عَمْرًا⁽¹⁰⁾ لأنَّ ضاربًا ومضروبًا وعمرًا ليست⁽¹¹⁾ مصادر.

(1) سورة الزخرف، الآية: 68.

(2) سورة الزمر، الآية: 53.

(3) سورة يوسف، الآية: 84.

(4) حكاها الأخفش، وأنكرها ابن عصفور، قال في شرح جمل الزجاجي: «والذي غرَّ في هذا الأخفش قول الشاعر : ولستُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِي بِلَهْفٍ وَلَا بِلِيْتَ وَلَا لَوَانِي

فهو قد حکى قوله «يا لهف» ولو لم يكن على الحکایة لقال: «بلهف»، وهو قد حکى لفظه قبل هذا على أنه قال: يا لهف، وهذا غير مرضي، لأنَّ القياس يدفعه، ولا يحفظ فيه إلا هذا خاصية مع أنه لا دليل فيه، ألا ترى أنه يمكن أن يكون قد حذف الألف ضرورة ، فالصحيح أنه ليس فيه إلا خمس لغات كما ذكرت لك». شرح الجمل لابن عصفور، ج 2، ص 198-199.

(5) يقول ابن آجروم: باب المفعول من أجله وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل، نحو قوله: «قام زيداً إجلالاً لعمره»، و«قصدتك ابتغا معروفاك ». الأجرُوميَّة، ص 23.

(6) سقطت من الأصل.

(7) للمفعول له خمسة شروط، الثلاثة التي ذكرها الشارح، ويضاف إليها شرطان: الأول: أن يكون قليلاً كالرغبة، فلا يجوز: **«جِئْنَكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ⁽¹²⁾**، ولا **«قَتْلًا لِلْكَافِرِ⁽¹³⁾**، قاله ابن الخباز وغيره، وأجاز الفارسي «جئتك ضربَ زيد»، أي: لتضرب زيداً. الثاني: كونه علةً، عرضاً كان كـ«رغبة»، أو غير عرضٍ، كـ«قعدَ عن الحرب جيناً» فإن الجن من الأوصاف الازمة. يراجع أوضح المسالك، ج 2، ص 225، وشرح التصريح، ج 1، ص 510.

(8) في (س): ليسوا.

والثاني: أن يتحد وقته ووقت عامله، فلا يجوز: «قام زيدُ اليوم إجلالاً لعمرٍ غداً»، فإن الوقت ليس مُتحداً.

والثالث: أن يتحد فاعلهمَا فلا يجوز: «جاءَ زيدٌ خوفاً لعمرٍ»، لأنَّ فاعل المجيء «زيد»، وفاعل الخوف «عمر».

ويجب جرُه باللام عند عدم الشروط، فتقول: «قمْتُ لأضرِبَ عَمِراً»، و«ليضرِبَنِي عَمِراً»، و«جِئْتُكَ لعَمِراً»، و«قامَ زيدُ الْيَوْمَ لِإِجْلَالِ عَمِراً غَدًا»، و«جاءَ زيدٌ لخُوفِ عَمِراً».

ومثل المصنف للمستوفي الشروط، بقوله: نحو: «قامَ زيدٌ إجلالاً لعَمِراً»، فإن «الإجلال» مصدر لـ«أجل» وفاعل الإجلال، والقيام واحد، وهو «زيد»، وقت الإجلال وقت القيام واحد، و«قصدُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ»، فإن «الابتغاء» مصدر «ابتغى»، وفاعل القصد والابتغاء واحد، وهو ضمير المتكلم، وقتهما واحد، قال الله تعالى: ﴿فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَبَّهُ مِنْهُ أَبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَأَبْتِغَاءَ تَاوِيلِهِ﴾⁽¹⁾، ﴿تَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي أَذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتَ﴾⁽²⁾، وما أشبه ذلك.

باب المفعول معه⁽³⁾

وهو الاسم المنصوب⁽⁴⁾ بعد الواو التي بمعنى مع المضمن⁽⁵⁾ معنى المفعول، وقيل⁽⁶⁾:

المفعول معه هو المذكور بعد واو المصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى، وعرفه المصنف بقوله: **وَهُوَ الاسمُ المَنْصُوبُ الْذِي يُذَكَّرُ لِبِيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ**، يعني الذي يذكر لبيان⁽⁷⁾ مصاحبة مفعولين في فعل، وهو على ثلاثة [66/ب] أوجه: واجب النصب وهو الذي لم يمكن فيه العطف، نحو: «سَارَ زَيْدٌ وَالْجَبَلَ»، و«سَرَّتُ وَالْطَّرِيقَ»، لأنَّ الطريق والجبل لا يوصفان بالسبر. وراجح النصب مرجوح العطف، وهو الواقع بعد ضمير مرفوع متصل، نحو: «جَئْتُ

(1) سورة آل عمران، الآية: 7.

(2) سورة البقرة، الآية: 19.

(3) يقول ابن آجروم: باب المفعول معه، وهو الاسمُ المَنْصُوبُ الْذِي يُذَكَّرُ لِبِيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ، نحو: «جاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ»، و«اسْتَوْى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ». الأجرُوميَّة، ص 23.

(4) في (س): المُنْصَبُ.

(5) في (ع): المَضْمُنُ.

(6) ابن الحاجب، يراجع شرح الكافية للرضي، ج 1، ص 515.

(7) سقطت من (ع).

وزيَّداً، لأنَّ العطف على الضمير المرفوع المتصل ضعيف⁽¹⁾ إلا أنَّ يقوَى، نحو: «جِئْتُ أَنَا وزَيْدٌ». وراجح العطف مرجوح النصب، وهو الواقع بعد اسم ظاهر أو ضمير منفصل، نحو: « جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، و«جِئْتَكَ أَنَا وزَيْدٌ»، والعامل فيه ما سبقه من فعل أو اسم يشبه نحو: «سَرَتْ وَالنَّيلُ»، و«أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيلُ» إِمَّا ظاهراً كما مثنا أو مقدراً كقولهم: و«كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْنَعَةً مِنْ ثَرِيدٍ»⁽²⁾، و«مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ»، والأصل: «مَا تَكُونُ وَزَيْدٌ»، و«كَيْفَ تَكُونُ وَقَصْنَعَةً مِنْ ثَرِيدٍ»، ومثل المصنف لواجب النصب، وجائزه بقوله: نحو: « جاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ»، و«اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ»، فإنَّ «الْجَيْشَ» يجوز فيه النصب والعلف، و«الْخَشْبَةَ» لا يجوز فيه إلا النصب لأنَّ الخشب لا تستوي ب نفسها، وإنما تستوي مع الماء لأنَّ الشيء الواحد لا يكون مستوياً مع نفسه، وإنما يستوي مع غيره، والله أعلم.

وأمَّا خبر كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات، وكذلك التوابع فقد تقدمت هناك⁽³⁾، هذا جواب عن سؤال مقدر كأنَّ سائلاً سأله فقال: أنت قلت أو لا المنصوبات خمسة عشر فذكرت إحدى عشر، فأين الباقي؟، فقال مجيباً له: وأمَّا خبر «كان» [67/أ] وأخواتها، واسم «إنَّ» وأخواتها فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات، فلا حاجة لنا بإعادتها، وكذلك التوابع وهي النعت، والعلف، والتوكيد، والبدل، فقد تقدمت هناك.

الإشارة إلى المرفوعات، نحو: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، و«إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا العاقِلَ»، و«ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، و«لَقِيتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾⁽⁴⁾، ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾⁽⁵⁾، ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا إِمَّا نَّوْحًا﴾⁽⁶⁾، ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾⁽⁷⁾، ﴿أَهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطًا﴾⁽⁸⁾، ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًا دَكًا﴾⁽⁹⁾.

(1) في (ص): ضعيفاً.

(2) الكتاب، ج 1، ص 303، شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج 2، 690. وشرح التسهيل لابن مالك، ج 2، ص 258.

(3) الأجرُوميَّة، ص 24.

(4) سورة الفرقان، الآية: 54.

(5) سورة الأنعام، الآية: 117.

(6) سورة العنكبوت، الآية: 67.

(7) سورة الحديد، الآية: 26.

(8) سورة الفاتحة، الآية: 6-7.

(9) سورة الفجر، الآية: 21.

باب المَخْفُضَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ⁽¹⁾

لِمَا فَرَغَ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ أَتَى بَعْدَهَا بِهَذَا الْبَابِ لِيَعْدَ فِيهِ مَخْفُضَاتِ الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ آخِرُ بَابٍ مِنَ الْكِتَابِ، وَإِنَّمَا أَخْرَهَا عَنِ الْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَنْصُوبَاتِ لِمَا أَسْلَفْنَا ذَكْرَهُ قَبْلَ هَذَا.

وَالْمَخْفُضَاتِ جَمْعُ مَخْفُضٍ، وَهُوَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلُ الْخُفْضِ وَأَثْرُ فِيهِ، وَالْمَخْفُضَاتُ ثَلَاثَةُ، مَخْفُضٌ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وَمَخْفُضٌ بِالْإِضَافَةِ، نَحْوُ «جَاءَ غَلَامُ زَيْدٍ»، وَمَخْفُضٌ بِالْتَّبَعِيَّةِ، نَحْوُ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ وَبِزَيْدٍ أَخِيكَ، وَبِرَجْلٍ وَامْرَأَةٍ، وَبِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ»، وَقَدْ اجْتَمَعَنَ⁽²⁾ فِي الْبَسْمَلَةِ الْكَرِيمَةِ.

فَلَمَّا الْمَخْفُضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرَبَّ، وَالْبَاءِ وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفُ الْقَسْمِ، وَهِيَ، الْوَao، وَالْبَاءُ، وَالْتَّاءُ، وَاللَّامُ، وَقَدْ تَقْدِمُ ذِكْرُ⁽³⁾ هَذِهِ الْحُرُوفِ كُلُّهَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فَلَا حَاجَةٌ لِإِعْادَتِهَا إِلَّا حَرْفَيْنِ لَمْ يُذَكِّرْهُمَا [فَاسْتَدِرْكُهُمَا هَنَا بِقَوْلِهِ]⁽⁴⁾: وَبِوَaoِ رَبَّ وَبِمَذْ وَمَذْ، فَوَaoِ «رَبَّ» [67/ب] فِي الصَّحِيفَةِ لِيُسْتَ بِجَارَةٍ وَإِنَّمَا الْجَارُ «رَبَّ» الْمَحْذُوفَةُ الَّتِي نَسِبَتْ إِلَيْهَا الْوَao، فَمَثَالُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَنَدَمَانِ يَزِيدُ الْكَأسَ طَيِّبًا سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ⁽⁵⁾.

وَقَوْلُ الْآخِرِ :

وَلَيْلٌ كَمَوْجُ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِبَيْتِي⁽⁶⁾.

وَمَذْ وَمَذْ تَسْتَعْمَلُانِ اسْمَيْنِ تَارَةٍ وَحَرْفَيْنِ أَخْرَى⁽⁷⁾، فَمَتَى ارْتَفَعَ مَا بَعْدَهُمَا أَوْ وَلِيَا الْفَعْلُ فَهُمَا اسْمَانِ ظَرْفَانِ يَؤْوِلَانِ بِأَوْلِ الْمَدَةِ، نَحْوُ «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ» فَ«مُذْ» مُبْتَدَأٌ وَ«يَوْمَانِ»

(1) يقول ابن أجرورم: بَابُ الْمَخْفُضَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، الْمَخْفُضَاتُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ، مَخْفُضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَمَخْفُضٌ بِالْتَّبَعِيَّةِ، فَلَمَّا الْمَخْفُضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرَبَّ، وَالْبَاءُ وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفُ الْقَسْمِ، وَهِيَ، الْوَao، وَالْبَاءُ، وَالْتَّاءُ، وَاللَّامُ، وَقَدْ تَقْدِمُ ذِكْرُ⁽³⁾ هَذِهِ الْحُرُوفِ كُلُّهَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فَلَا حَاجَةٌ لِإِعْادَتِهَا إِلَّا حَرْفَيْنِ لَمْ يُذَكِّرْهُمَا [فَاسْتَدِرْكُهُمَا هَنَا بِقَوْلِهِ]⁽⁴⁾: وَبِوَaoِ رَبَّ وَبِمَذْ وَمَذْ، فَوَaoِ «رَبَّ» [67/ب] فِي الصَّحِيفَةِ لِيُسْتَ بِجَارَةٍ وَإِنَّمَا الْجَارُ «رَبَّ» الْمَحْذُوفَةُ الَّتِي نَسِبَتْ إِلَيْهَا الْوَao، فَمَثَالُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَنَدَمَانِ يَزِيدُ الْكَأسَ طَيِّبًا سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ⁽⁵⁾.

(2) في (م): اجْتَمَعَتْ.

(3) يراجع ص 70.

(4) سقطَتْ مِنْ (م).

(5) تَقْدِمُ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ، ص 74.

(6) تَقْدِمُ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ، ص 73.

(7) في (م): تَارَةً.

خبره، و«منذ قَامَ زَيْدٌ»، فـ«مُنْذُ» مبتدأ والجملة بعده خبره.

قال الشاعر:

ما زالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَه⁽¹⁾.

فـ«مُذُّ» مبتدأ وجملة «عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَه» خبره، ومتن استعملما حرفين فلا يجران إلا الزمان، فإن جرًا زماناً ماضياً فهما بمعنى «من»، نحو: «ما رأيتُ زَيْدًا مُنْذُ يَوْمِ الْخَمِيسِ»، فمعناه «ما رأيته من يَوْمِ الْخَمِيسِ»، وإن جرًا زماناً حاضراً فهما بمعنى «في»، نحو: «ما رأيتُه مُنْذُ يَوْمِنَا هَذَا»، أي: «في يَوْمِنَا هَذَا» وأمّا المستقبل فلا يجرانه الباءة، فلا يجوز: «ما رأيتُه مُنْذُ غَدِّ»⁽²⁾.

واعلم أن حروف الجر تقسم باعتبار مجرورها ستة أقسام:

أحدها: ما يجر الظاهر والمضمر، وهو سبعة: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، قال الله تعالى: «وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ»⁽³⁾، «إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا»⁽⁴⁾، «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ»⁽⁵⁾، «لَتَرَكُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ»⁽⁶⁾، «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ»⁽⁷⁾، «وَعَلَيْهَا وَعَلَى

(1) صدر بيت من الكامل للفرزدق في ديوانه، ج1، ص305، والمقتضب، ج2، ص176، وشرح المفصل، ج2، ص121، ج6، ص33، والجني الداني، ص504، وشرح ابن الناطم، ص267، وشرح التصريح، ج1، ص662، وحزانة الأدب، ج1، ص212، والدرر اللوامع، ج1، ص469، وبلا نسبة في شرح التسهيل، ج2، ص217، أوضح المسالك، ج3، ص61، ومعنى الليب، ص322، وشرح الأشموني، ج1، ص174.

وتمامه:

فَسَمَا فَادِرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ.

اللغة: إزاره: مجده وفخره. سما: ارتفع. خمسة الأشبار: يقال للرجل الكامل في الفضائل: أدرك خمسة الأشبار، وهي العقل والعفة والعدل والشجاعة والوفاء.

المعنى: ما زال كاملاً فاضلاً مذ عقدت يداه إزاره. شرح شواهد المغني للسيوطى، ج2، ص756.

الشاهد: قوله «مذ عقدت»، حيث دخلت «مذ» على الجملة الفعلية، فهي اسم.

(2) في (س)، و(ص)، و(ع)، وفي (م): منذ يوم غد.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 7.

(4) سورة المائدة، الآية: 48.

(5) سورة الأنعام، الآية: 60.

(6) سورة الانشقاق، الآية: 19.

(7) سورة المائد، الآية: 119.

الْفُلُكِ تُحْمَلُونَ⁽¹⁾، ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِيمَانٌ لِّمَوْقِبِينَ﴾⁽²⁾، ﴿وَفِيهَا مَا تَشَهِّدُهُ أَنفُسُهُ﴾⁽³⁾، ﴿إِمْنَاؤُهُمْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ﴾⁽⁴⁾، ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَإِمْنَاؤُهُمْ﴾⁽⁵⁾ [أ/68] ﴿إِلَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾⁽⁶⁾، ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁷⁾.

الثاني: ما يجر إلا الظاهر، ولا يختص بظاهر معين، وهو ثلاثة: الكاف، وحتى، والواو، نحو: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاسِ الْمَبْثُوثِ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعَهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾⁽⁸⁾، ﴿سَلَمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾⁽⁹⁾، ﴿حَتَّىٰ حِينِ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿وَالشَّمْسِ﴾⁽¹¹⁾، ﴿وَالضُّحَى﴾⁽¹²⁾، ﴿وَاللَّيلِ﴾⁽¹³⁾.

والثالث: ما يختص بلفظين ظاهرين ولا يجر غيرهما، وهو «التاء»، فإنها تختص بلفظ «الله» تعالى⁽¹⁴⁾، و«رب» مضافاً إلى «الكعبة»، أو إلى «الياء»، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفَتَّؤُ تَذَكُّرُ يُوسُفَ﴾⁽¹⁵⁾، ﴿وَتَاللهِ لَا كِيدَنَ أَصْنَمَكُمْ﴾⁽¹⁶⁾، وقولهم «تراب الكعبة»، و«تربي لأفعلن».

والرابع: ما يجر شيئاً، أحدهما «ما» الاستفهامية، والثاني «أن» المضمرة وصلتها، وهي

(1) سورة المؤمنون، الآية:22.

(2) سورة الذاريات، الآية:20.

(3) سورة الزخرف، الآية:71.

(4) سورة النساء، الآية:136.

(5) سورة الأحقاف، الآية:31.

(6) سورة الروم، الآية:4.

(7) سورة البقرة، الآية:116.

(8) سورة القارعة، الآية:5.

(9) سورة القدر، الآية:5.

(10) سورة يوسف، الآية:35.

(11) سورة الشمس، الآية:1.

(12) سورة الضحى، الآية:1.

(13) سورة الليل، الآية:1.

(14) سقطت من (م)، و(ص).

(15) سورة يوسف، الآية:85.

(16) سورة الأنبياء، الآية:57.

«كي»، تقول مجيئاً لمن قال لك: جيئتك أمس، إذا سأخبرته عن علة مجيئه: لمَّا؟، وكيمَ؟. فكما أنَّ «لمَّا» جارٌ ومحرورٌ، كذلك «كيمَ»، والأصل: «لما»، و«كيمَ»، وحذفت ألف، لأنَّ «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها الجار وجُب حذف ألفها، وقد ورد به القرآن الكريم كثيراً، نحو قوله تعالى: **﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾**⁽¹⁾، **﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾**⁽²⁾، **﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَهَا﴾**⁽³⁾، ويحسن التصاقها بـ«هاء» السكت في حال الوقف.

ونحو: **﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنَهَا﴾**⁽⁴⁾، إن قدرت «كي» تعليلية، فـ«أنْ» المضمرة وصلتها في تأويل

مصدر مجرور بـ«كي» التعليلية.

والخامس: ما يجرُّ نوعاً خاصاً من الظواهر، وهو «مد»، و«منذ» فإنَّهما لا يجران إلا إسم الزمان ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً ولا يكون ذلك المعين إلا ماضياً أو حاضراً، نحو: **«مَا رَأَيْتُهُ [68/ب] مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعةِ وَمُنْذُ يَوْمِنَا»**.

والسادس: ما يجرُّ نوعاً خاصاً من المضمرات ونوعاً خاصاً من المظاهرات، وهو «رب» فإنَّها إنْ جرت ضميرًا فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مراداً به المفرد المذكور، وغيره ويجب تفسيره بنكرة منصوبة على التمييز مطابقة للمراد نحو: **«رَبُّهُ رَجُلًا»**، و**«رَبُّهُ رَجُلِينِ»**، و**«رَبُّهُ رِجَالًا»**، و**«رَبُّهُ امْرَأَةً»**، و**«رَبُّهُ امْرَأَتَيْنِ»**، و**«رَبُّهُ نِسَاءً»**، وإنْ جرت ظاهراً فلا يكون إلا نكرة، نحو: **«رَبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ وَرَبُّ أَسَدٍ قَنَصْتُهُ»**.

وتتقسم حروف الجر أيضاً إلى قسمين: متعلق وغير متعلق، فالمتعلق قسمان: متعلق بمذكور ومتصل بمذوق فالمتعلق بمذوق يكون بشمنية أشياء التي ذكرنا أول الكتاب، وما خلا من هذه الثمانية يتعلق بمذكور، وذلك المتعلق لا بد أن يكون فعلًا أو ما فيه رائحته، وغير المتعلق سبعة «رب»، و«الكاف»، و«الحرف الزائد»، و«لولا»، و«لعل»، عند من جر بها⁽⁵⁾، و«خلا»، و«عدا»، و«حاشا»، وفيه: إنَّ الكاف تتصلق والله أعلم.

(1) سورة النمل، الآية: 35.

(2) سورة النبأ، الآية: 1.

(3) سورة النازعات، الآية: 43.

(4) سورة طه، الآية: 40.

(5) لغة عقيل، الجنى الداني، ص582، وشرح ابن الناظم، ص256، وتوضيح المقاصد، ج2، ص739.

[باب الإضافة]

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ، فهذا لم يذكره قبل، فانتكلم حينئذ عليه بما تيسر فأقول: الإضافة في اللغة هي الإلصاق، والإسناد تقول: «أضفتُ ظَهَرِي إِلَى الْحَائِطِ»، إذا ألسقته به وأسندته إليه، قال الشاعر:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبٍ⁽¹⁾.

أي أسندنا ظهورنا إلى كل حاري منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق.

وفي الاصطلاح إسناد اسم إلى غيره [69/أ] على تنزيل الثاني من الأول منزلة تتوينه أو ما يقوم مقام تتوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التتوين في نحو: «غلام زيد» ومن نون في نحو: «ضاربًا زيد»، و«ضاربُو عَمْرُو»، لقيام المضاف إليه مقامهما، قال الله تعالى: «وَإِذْ قَالَكَ مُوسَى لِفَتَنَهُ⁽²⁾، تَبَّتْ يَدَآءِي لَهُبِ⁽³⁾، إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ فِتْنَةً لَهُمْ⁽⁴⁾، وإنما قلت: أو ما يقوم مقام تتوينه، ولم أقل: أو نونه، لأن المراد بالنون نون المثلثي ونون جمع المذكر السالم، فهما نائبان عن التتوين في المفرد، وأمّا نون المفرد وجمع التكسير فلا تمحى للإضافة بل تثبت معها، فتقول: «شَيْطَانُ الْإِنْسِ أَشَرٌ مِنْ شَيْطَانِ الْجِنِ»، قال الله تعالى: «شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ⁽⁵⁾.

[الإضافة قسمان]

وتتقسم الإضافة [إلى]⁽⁶⁾ قسمين: لفظية، وهي التي تفيد أمراً لفظياً، وهو تخفيف اللفظ

(1) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه، ص53، وشرح شذور الذهب، ص342، ولسان العرب، ج9، ص210 (ضيف)، وشرح التصريح، ج1، ص673، وخزانة الأدب، ج7، ص418.

اللغة: أسندنا: أضفنا. الحاري: الرحل المنسوب أو السيف المنسوب إليها، وهي بلد. مشطب مخطط. تسهيل الاستشهاد، ق272

المعنى: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق. شرح شذور الذهب، ص343.

الشاهد: قوله «أضفنا»، فإن معناه أسندنا.

(2) سورة الكهف، الآية:60.

(3) سورة المسد، الآية:1.

(4) سورة القمر، الآية:27.

(5) سورة الأنعام، الآية:112.

(6) سقطت من (م).

بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه⁽¹⁾، ورفع القبح. وهي إضافة الوصف إلى معموله سواء كان الوصف اسم فاعل، نحو: **بَلَغَ الْكَعْبَةَ**⁽²⁾، أو اسم مفعول، كـ«مروّع القلب»، وفي الصفة المشبهة، باسم الفاعل كـ«عَظِيمُ الْأَمْلِ»، و«حسن الوجه»، فهذه الإضافة لفظية غير محضة، لأنها في تقدير الانفعال، [والمحضة هي الخالصة من تقدير الانفعال]⁽³⁾، لأنَّ أصل: «ضَارِبٌ زَيْدٌ» مثلاً «ضاربٌ زيداً» بالنصب على المفعولية، و«مروّع القلب»، «مروّع قلبه» بالرفع على النية، و«حسن الوجه»، «حسن وجهه» بالرفع على الفاعلية. ومعنوية وهي التي تفيد أمراً معنوياً وهو تعريف المضاف بالمضاف إليه إذا كان معرفة كـ«غلام زيد»، وتخصيصه به إذا كان نكرة⁽⁴⁾ [69/ب] كـ«غلام رجل»، وهذه الإضافة [محضة لأنَّها خالصة]⁽⁴⁾ من تقدير الانفعال وهي التي مثل لها المصنف بقوله: **نَحْوَ قَوْلِكَ**: غلام زيد، وهو، أي ما يخفي بالإضافة المعنوية على قسمين: ما يقدر بمن، وما يقدر باللام، فالذي يُقدرُ بمن، وهو أن يكون المضاف إليه كلا للمضاف، وصالحاً للإشارات عنه، نحو: **ثَوْبُ خَرْ**، و**بَابُ سَاجٍ**، و**خَاتُمُ حَدِيدٍ**، و**خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ** و**عَشْرُ دَنَانِيرٍ**، وما أشبه ذلك، فإن الخز كل للثوب والباب بعض منه، ويصح الإشارات به عنه، فتقول: «هذا خر»، وكذلك ما أشبهه.

وتسمى هذه الإضافة جنسية لأن المضاف إليه اسم للجنس الذي منه المضاف، ومن المقدرة لبيان الجنس، وأصله: «هذا ثوبٌ من خرٌّ»، و«هذا خاتٌ من حديده»، و«بابٌ من ساجٍ»، وما أشبه ذلك.

والذي يقدر باللام، نحو: «غلام زيد»، و«باب الدار»، و«خادم البيت»، و«مصباح المسجد وقنديله»، فاللام للملك والاختصاص والتقدير: «غلام لزيد»، و«باب للدار»، وما أشبه ذلك، وتسمى هذه الإضافة إضافة الاختصاص.

وزاد بعضهم⁽⁵⁾ إضافة بمعنى «في» وهو أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف،

(1) في (م): مقامها.

(2) سورة المائد़ة، الآية: 95.

(3) سقطت من (م).

(4) في (س)، و(ص)، وسقطت من (م).

(5) وهو مذهب ابن مالك وابن الحاجب، قال ابن مالك: وقد ألغى النحويون التي بمعنى «في»، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح. يراجع شرح التسهيل، ج 3، ص 221، وشرح الكافية للرضي، ج 2، ص 260.

نحو: «بَلْ مَكْرُ الَّلَّيْلِ وَالنَّهَارِ»⁽¹⁾، «تَرْبُصُ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ»⁽²⁾، «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»⁽³⁾، «يَصْحِبِي الْسِّجْنِ»⁽⁴⁾، وما أشبه ذلك. والأصل: بل مكرٌ في الليل والنَّهارِ، وتربصٌ في أربعةٍ أشهرٍ، وكذا الباقي.

ولا يجمع بين «أَلْ» والإضافة إلا ما اغترف في اللفظية غير⁽⁵⁾ المحضة إذا اتصلت بال مضاف إليه، كـ«الْجُدُدُ الشَّعْرِ»، و«الضَّارِبُ الرَّجُلِ»، و«الْحَسَنُ الْوَجْهُ» [70/أ] أو اتصلت بما أضيف إليه المضاف إليه كـ«الضَّارِبُ رَأْسَ الْجَانِيِّ» و«الْحَسَنُ وَجْهُ الْأَبِ»، أو يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير ما هي فيه، كـ«مَرْرَتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غَلَامَهُ». أو يكون المضاف مثنياً مضافاً إليه معهوله، نحو: «جَاءَ الضَّارِبَا زَيْدٍ»، وكذا المجموع على حد المثنى، نحو: «جَاءَ الضَّارِبُو زَيْدٍ».

وأمّا ما يخوض بالتباعية فقد تقدم ذكره في المرفوعات أيضاً تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلِ صَالِحٍ وَامْرَأَةِ صَالِحَةٍ وَبِرَجُلَيْنِ صَالِحَيْنِ، وَبِامْرَأَتَيْنِ صَالِحَاتِينِ، وَبِرِجَالِ صَالِحَيْنِ وَبِنِسَاءِ صَالِحَاتِ وَبِزِيدِ الصَّالِحِ وَبِهِنِدِ الصَّالِحَةِ»، وكذا المثنى والمجموع، وتقول: «مَرَرْتُ بِزِيدٍ نَفْسِهِ وَبِهِنِدِ نَفْسِهَا»، و«مَرَرْتُ بِزِيدٍ وَعَمْرِ»، و«بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ»، و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخِيكَ، وَبِامْرَأَةٍ أَخِتِكَ»، وما أشبه ذلك.

[المخوض بالمجاورة]

وزاد بعضهم المخوض بمجاورة⁽⁶⁾ المخوض⁽⁷⁾، وهو شاذ، ويكون في النعت والتوكيد، كقولهم: «هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ» ل المجاورة المخوض، وهو «ضَبٌّ» وحْقُهُ الرفع لأنَّه صفة لـ«جَر»، وهو مرفاع، وك قوله:

(1) سورة سباء، الآية: 33.

(2) سورة البقرة، الآية: 226.

(3) سورة البقرة، الآية: 196.

(4) سورة يوسف، الآية: 39.

(5) في (ص): الغير.

(6) في (م): بالمجاورة المخوض.

(7) أثبته الجمهور ومنه ابن جنِي والسيرافي، همع، ج 2، ص 440.

يَا صَاحِبَ لَكُلِّ نَوْيٍ الْزَوْجَاتِ كُلُّهُمْ⁽¹⁾.

بحضور «كلهم» لمجاورة المخوض وهو «الزوجات»، وحقه النصب لأن توكيد لـ«نوي»، و«نوي» منصوب على المفعولية، والله أعلم.

كمل شرح الجروميه بحمد الله تعالى وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسلیماً.

(1) صدر بيت من البسيط لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب، ج 5، ص 90، الدرر اللوامع، ج 2، ص 172، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب، ص 348، ومغني الليب، ص 640، ولسان العرب، ج 2، ص 292 (زوج)، وشرح شواهد المعنى للسيوطى، ج 2، ص 962، وهمع الهوامع، ج 2، ص 440.
تمامه: أَنْ لِيْسَ وَصَلَّ إِذَا انْحَلَتْ عُرَى الذَّنْبِ.

اللغة: انحلت: انفك. وبروى: استرخت. وأراد باسترخاء عرى الذنب استرخاء الذكر. الدرر اللوامع، ج 2، ص 172.
المعنى: ظاهر.

الشاهد: قوله «كلهم»، بجره على المجاورة.

5- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المخطوطات

- 1- إعراب الأجرمية، خالد الأزهري، جامعة الملك سعود، الرياض، رقم 6267.
- 2- تسهيل الاستشهاد (شرح شواهد شروح الأجرمية الثلاثة)، الحاج احمد اطفيش، فهرس مخطوطات خزانة الشيخ القاضي(الحاج بابكر)، جمعية أبي إسحاق اطفيش، غردية، الجزائر، رقم: 2-76.
- 3- تقيد بعض تنظيمات وسير حلقة العزابة لأهل غردية، أبو القاسم بن يحيى الغرداوي، خزانة مخطوطات عشيرة آل يدر ببني يزقن، غردية، الجزائر، رقم: 267.
- 4- تقيد تواريخ ازدياد أولاد الشيخ أبي القاسم بن يحيى المصعبي الغرداوي، أبو القاسم بن يحيى الغرداوي، مكتبة الأستاذ محمد بن أيوب الحاج سعيد بغرداية، برقم: 41.
- 5- تقيد لتاريخ وفاة الشيخ أبي القاسم بن يحيى الغرداوي، موسى بن إبراهيم قزريط، مكتبة الشيخ حمو بن إبراهيم تاملت، غردية.
- 6- حاشية على شرح الداوي للقطب(اطفيش)، مكتبة القطب ببني يزقن، ولاية غردية، في فهرس المخطوطات، قسم مؤلفات القطب، تحت رقم: (أ-م 3).
- 7- غصن البان في تاريخ ورجلان، أعزام إبراهيم بن صالح بابا حمو، مكتبة الشيخ عمر بن داود بومعقل بابزيز.
- 8- قصيدة إغاثة بني مصعب أهل ورجلان، أبو القاسم بن يحيى الغرداوي، مكتبة اروان بالعطف، ولاية غردية، فهرس المخطوطات، تحت رقم: 43.
- 9- قصيدة في الشوق إلى جربة وشيخها أبي زيد، أبو القاسم بن يحيى الغرداوي، الخزانة العامة لمكتبة مؤسسة الشيخ عمي سعيد بغرداية، برقم: 622 في الفهرس، ورقم: د.غ 133.
- 10- قصيدة في رثاء الشيخ حمو الحاج لوالده، مكتبة الاستقامة ببني يزقن، غردية، الخزانة الثانية، رقم: 643.
- 11- قصيدة في عرض وقائع فتنة تزعمها أحد الشيوخ بمدينة غردية، أبو القاسم بن يحيى، خزانة صالح بن عمر علي، ببني يزقن غردية، رقم: 109.

- 12- قصيدة في صلح عزابة غردية، أبو القاسم بن يحيى، خزانة صالح بن عمر لعلي،بني يزقن غردية، رقم: 108.
- 13- قصيدة نسب الدين، أبو القاسم بن يحيى الغرداوي، فهرس مخطوطات خزانة الشيخ القاضي(الحاج بابكر)، رقم: 19-564)، جمعية أبي إسحاق اطفيش، غردية، الجزائر.
- 14- كتاب الفضائل في الترغيب والترهيب مجموع من بعض الكتب، القاسم بن يحيى الغرداوي، الخزانة العامة لمكتبة مؤسسة الشيخ عمي سعيد بغرداية، رقم: 419 في الفهرس، ورقم: د.غ 10 في الخزانة.
- 15- كتاب في الحقوق والترغيب والترهيب، أبو القاسم بن يحيى الغرداوي، الخزانة العامة لمكتبة مؤسسة الشيخ عمي سعيد بغرداية، رقم: 186 في الفهرس، ورقم: د.غ 10 في الخزانة.
- 16- كتاب مجالس الوعظ، أبو القاسم بن يحيى الغرداوي، الخزانة العامة لمكتبة مؤسسة الشيخ عمي سعيد بغرداية، رقم: 189 في الفهرس، ورقم: د.غ 10 في الخزانة.
- 17- مجموع مقتطف من كتب شتى، في الفقه والوعظ والحكمة، القاسم بن يحيى الغرداوي الخزانة العامة لمكتبة مؤسسة الشيخ عمي سعيد بغرداية، برقم: دغ 142 في الخزانة، ورقم: 434 في الفهرس.
- 18- معتمد الصواب في شرح شواهد قواعد الإعراب للقطب اطفيش، رقم: 2-82، خزانة الشيخ القاضي(الحاج بابكر)، جمعية أبي إسحاق اطفيش، غردية، الجزائر.
- 19- ملحق السير، أبو اليقظان إبراهيم، مكتبة الشيخ عمي سعيد غردية، قسم المخطوطات المchorة رقم: 06.
- 20- نظم في اللغة، أبو القاسم بن يحيى الغرداوي، رقم: 242-بابكر / دع 23 فهرس مخطوطات خزانة الشيخ القاضي(الحاج بابكر)، جمعية أبي إسحاق اطفيش، غردية، الجزائر، الصفحة (134) في الفهرس.
- 21- هذا نسب مذهبنا واحداً عن واحد ثقة عن ثقة من زماننا إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، أبو القاسم بن يحيى المصعيبي، خزانة الشيخ القاضي (الحاج بابكر)، جمعية أبي إسحاق اطفيش، غردية، الجزائر.

ثالثاً: المطبوعات

- الإباضية في الجزائر، علي يحيى معمر، المطبعة العربية غردية- الجزائر - دط، 1986م.
- أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981م، القسم الأول.
- الآجرمية، أبو عبد الله محمد بن آجروم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2002م.
- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تح محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 2004م.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1982م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسى، تح مصطفى أحمد النحاس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، دط، 1997م.
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تح عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، دط، 1982م.
- أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين بن أبي سعيد الأنباري، تح محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ط1، 1957م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، راجعه فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1996م.
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، الأعلم الشنتمري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1981م.
- الأصول في النحو، ابن السراج محمد بن السري، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 2002م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر ودار الثقافة، بيروت، ط6، 1983م.

- 14- أمالی ابن الحاجب، عمرو بن عثمان بن الحاجب، تحریر فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ط1، 1989م.
- 15- أمالی المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى، تحریر محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1967م.
- 16- الأمالی، إسماعيل بن القاسم القالی، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت.
- 17- إنباہ الرواۃ علی أنباء النحاة، جمال الدين بن الحسن الققطی، تحریر محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ودار الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م.
- 18- الإنصال فی مسائل الخلاف، أبو البرکات کمال الدين بن أبي سعید الأنباری، تحریر محمد محی الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط 2005م.
- 19- الأنموذج للزمخشري بشرح الأردبیلی، تحریر حسني عبد الجلیل یوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، دت.
- 20- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تحریر محمد محی الدين عبد الحميد ، دار الجيل، بيروت، ط5، 1985م.
- 21- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحریر: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1989م.
- 22- البيان والتبيين، أبو عثمان بن عمرو الجاحظ، تحریر عبد السلام هارون، دار الجيل، دط، دت.
- 23- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الزَّبِيدي، تحریر نخبة من الأساتذة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، طبعت أجزاءه متفرقة بين سنٍي: 1965 - 2000.
- 24- تاريخ الأدب الجزائري، محمد الطمار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 1981.
- 25- تاريخ بنی میزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، یوسف بن بکیر الحاج سعید، المطبعة، غرداية، الجزائر، دط، 1992.

- 26- جزيرة جربة ومدارسها العلمية، سالم بن يعقوب، دار الجويني للنشر، تونس، دط، 1986م.
- 27- تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله ، دار البصائر، الجزائر، دط، 2007م.
- 28- تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مبارك الميلي، دار الكتاب العربي، الجزائر، دط، 2007م.
- 29- تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمن محمد الجيلالي، دار الثقافة، بيروت، دط، 1980م.
- 30- تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1996م.
- 31- التبصرة والتذكرة أبو محمد بن إسحاق الصبوري، تح فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى السعودية، ط1، 1982م.
- 32- التبيين عن مذاهب النحوين البصريين والковيين، محي الدين عبد الله أبو البقاء العكاري، تح عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.
- 33- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تح عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط1، 1986م.
- 34-تعريف الخلف ب الرجال السلف، أبو القاسم بن محمد الحفناوي، تح محمد رؤوف القاسمي الحسيني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 1991م.
- 35- التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تح إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، دط، دت.
- 36- تعليم النحو العربي عرض وتحليل، علي أبو المكارم، مؤسسه المختار، القاهرة، ط1، 2007م.
- 37- تفسير البحر المحيط، أبو حيان النحوي أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسبي، تح عادل أحمد عبد الموجود -علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.
- 38- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي، تح عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001م.

- 39- الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ناصر الدين عيدوني والشيخ المهدي بو عبدلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1984م.
- 40- الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، مولاي بالحمسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981م.
- 41- الجنى الدانى في حروف المعانى، الحسن بن قاسم المرادي، تح فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
- 42- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، أبو زيد القرشى، تح علي محمد الباوى، دار نهضة، مصر، دط، 1981م.
- 43- حاشية ابن الحاج على شرح الشيخ خالد على الآجرورية، ابن الحاج، دار الفكر، بيروت، دط، 2000م.
- 44- حاشية الحامدى على شرح الكفراوى، إسماعيل بن موسى الحامدى، دار المعرفة، الرباط، دط، 2001م.
- 45- حاشية الخضرى على شرح ابن عقىل، محمد بن مصطفى الخضرى، تح تركى فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- 46- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، ومعه شرح الشواهد للعينى، تح طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دط، دت.
- 47- الحل فى شرح أبيات الجمل، عبد الله السيد البطليوسى، تح يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
- 48- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط3، 1989م.
- 49- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جنى، تح محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط3، 1983م.
- 50- دائرة المعارف الإسلامية، أحمد شتاوى وآخرون، دار المعرفة بيروت، دط، دت.
- 51- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر-العهد العثماني-، ناصر الدين سعيدوني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1984.

- 52- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- 53- الدعائم، أبو بكر أحمد بن النضر العماني، المطبعة الشرقية، دمشق، ط2، 1988م.
- 54- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تح شوقي ضيف، دار المعارف ، القاهرة، دط، 1982م.
- 55- الزجاجي حياته وآثره ومذهبة النحوى من خلال كتابه الإيضاح، مازن المبارك، دار الفكر ، دمشق، ط2، 1984م.
- 56- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني، تح حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
- 57- سلط اللالي، أبو عبيد البكري، تح عبد العزيز الميموني، دار الحديث، بيروت، ط2، 1984م.
- 58- سنن النسائي، المكتبة العلمية، بيروت، دط، دت.
- 59- سنن ابن ماجة، تح محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى البابي الحلبي، مصر، دط، 1930م.
- 60- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، مكتبة التوفيق، الجزائر، ط1، 2002.
- 61- شرح الآجروممية، علي بن عبد الله نور الدين السنّهوري (ت889هـ)، تح محمد خليل عبد العزيز، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006.
- 62- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المرزباني السيرافي، تح محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط1، 1996م.
- 63- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، علي بن محمد الأشموني، تح حسن حمد إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- 64- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

- 65- شرح التسهيل، ابن مالك، تح عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المخنون. هجر للطباعة والنشر، مصر ، ط1، 1990م.
- 66- شرح التصریح علی التوضیح، خالد الأزهري، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000.
- 67- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي، تح فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- 68- شرح ديوان امرئ القيس، الأعلم الشنتمري، تح العلامة ابن أبي شنب، وزارة الثقافة، الجزائر، دط، 2007م.
- 69- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تح محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط 1 ، 2004 م.
- 70- شرح شواهد الإيضاح عبد الله بن بري، تح عيد مصطفى درويش، الأميرية القاهرة، دط، 1985م.
- 71- شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت.
- 72- شرح ابن عقیل علی ألفیة ابن مالک، بهاء الدين عبد الله بن عقیل، تح محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، 2004م.
- 73- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تح محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط ، 2004.
- 74- شرح الكافية، محمد رضي الدين بن الحسن الاسترابادي، تح يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس بنغازى، ليبيا، ط2، 1996م.
- 75- شرح الكافية الشافعية، ابن مالك، تح عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، دط، دت.
- 76- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح المتولى رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993م.
- 77- شرح المفصل، ابو البقاء بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر ، دط، دت.

- 78- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، راجعه محمد عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت، ط3، 1987م.
- 79- شقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شعراء عُمان، محمد بن راشد بن عزيز الحصبي، المطبع العالمية، عمان، ط3، 1994م.
- 80- الصاحبي في فقه اللغة و السنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تح مصطفى الشويمسي، مؤسسة بدران، ط1، 1963م.
- 81- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وضع فهارسه مصطفى ديب البغا، نشر مشترك المؤسسة الوطنية للفنون المطبوعية و دار الهدى، الجزائر، دط، 1992م.
- 82- صحيح مسلم، مطبوعات مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، دط، 1960م.
- 83- ضرائر الشعر، ابن عصفور الأشبيلي، تح السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
- 84- طبقات حول الشعراء، محمد بن سالم الجمي، تح أبي فهر محمود محمد شاكر، دار المدنى، القاهرة، دط، دت.
- 85- طبقات النحوين واللغويين، أبو بكر محمد بن يزيد الزبيدي، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 2، 1984م.
- 86- العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بميزاب، صالح بن عمر اسماوي، الحلقة الأولى، نشر جمعية التراث، غردية، الجزائر، ط1، 2005م.
- 87- العالمة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، دط، 2001م.
- 88- العمانيون من خلال كتاب بيان الشرع دليل تأريخي إلى ترجم العمانيين من خلال كتاب بيان الشرع للعلامة الكندي، إعداد فهد بن علي السعدي، وزارة الأوقاف، سلطنة عمان، ط1، 2007م.

- 89- فتح المولى في شرح شواهد الشريف بن يعلى، العلامة عبد الكريم بن محمد الفكون القسنطيني الجزائري، المتوفى سنة(1073هـ)، تح أبي الأنوار بن المختار دحية، دار الخليل القاسمي، المسيلة، الجزائر، ط1، 2007م.
- 90- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تح سليمان سليم البواب، دار الحكمة دمشق وبيروت، ط 2، 1989م.
- 91- الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.
- 92- فهرس مخطوطات مكتبة الاستقامة ببني يزقن، غردية، الجزائر، أفريل 2006م.
- 93- فهرس المخطوطات مكتبة اروان بالعطف، جمعية التراث، القرارة، ولاية غردية، الجزائر ، فيفري 1996م.
- 94- فهرس مخطوطات خزانة الشيخ صالح كاسي، مؤسسة عمي سعيد، غردية، الجزائر، ماي 2007م.
- 95- فهرس مخطوطات الخزانة العامة ، مؤسسة عمي سعيد، غردية، الجزائر، أكتوبر 2002م.
- 96- فهرس مخطوطات خزانة الشيخ القاضي(الحاج بابكر)، مؤسسة عمي سعيد، غردية، الجزائر، أوت 2007م.
- 97- فهرس المخطوطات مكتبة القطب ببني يزقن، ولاية غردية، الجزائر.
- 98- في أصول النحو، صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر، دط، 2005.
- 99- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، دار الكتاب العربي، دط، دت.
- 100- قطب الأئمة محمد بن يوسف اطفيش حياته وأثاره الفكرية وجهاده، بكير بن سعيد أعوشت، المطبعة العربية غردية- الجزائر، دط، 1989م.
- 101- القياس في النحو، مني إلياس، دار الفكر، سوريا، ط1، 1985م.
- 102- قيد الشوارد في شرح الشواهد (شرح شواهد المكودي على الخلاصة)، برkat بن باديس القسنطيني الجزائري، المطبعة الأهلية، تونس، ط1، 1347هـ.

- 103- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحرير محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، دت.
- 104- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، تحرير عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط 1، 1966م.
- 105- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوايل في وجوه التأويل، الزمخشري، تحرير عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد مغوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 1998م.
- 106- كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، د ط، 1990م.
- 107- الكواكب الدرية شرح متممة الآجرمية، محمد بن أحمد الأهل، دار الفكر، بيروت، ط 1، 2005م.
- 108- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، د ط، دت.
- 109- متن ألفية بن مالك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 2002م.
- 110- مجمع الأمثال، أبو الفضل النيسري الميداني، تحرير محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د ط، 1955م.
- 111- المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات، أبو الفتح عثمان بن جني، تحرير علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، د ط، 1994م.
- 112- المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيدة(458هـ)، ج 7، تحرير محمد علي النجار، جامعة الدول العربية، ط 1، 1973م.
- 113- المخصص، علي بن إسماعيل بن سيدة، دار الكتب العلمية ، بيروت، د ط، دت.
- 114- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 5، 1983م.
- 115- مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 2، 1978م.
- 116- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1983م.

- 117- معاهد التصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحرير محمد حمي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، دط، 1947م.
- 118- معجم أعلام الإباضية، لجنة البحث العلمي، المطبعة العربية، غردية- الجزائر، دط، 1999م.
- 119- معجم المؤلفين في مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م.
- 120- معرفة القراء الكبار للإمام الذهبي، تحرير سيد جاد الحق، مصر، دط، 1969م.
- 121- المغرب الإسلامي، حسن على حسن، شركة السفير، القاهرة، دت، دط،
- 122- مغني اللبيب عن كتب الأعاريق، جمال الدين بن هشام الأنصارى، تحرير مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 2005م.
- 123- المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2، دت.
- 124- المفصل في علم العربية، الزمخشري، وبهامشه المفصل في شرح أبيات المفصل لبدر الدين النعسانى الحلبي، تحرير محمود عقيل، دار الجيل، بيروت ط1، 2003م.
- 125- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحرير محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، دط، 1994م.
- 126- المقرب، ابن عصفور الشيبيلي، تحرير أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد، ط1، 1972م.
- 127- الملل والنحل، أبو الفتح الشهري (548هـ)، محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.
- 128- المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحرير إبراهيم مصطفى و عبد الله الأمين، وزارة المعارف، القاهرة، ط1، 1954م.
- 129- الموطأ للإمام مالك بن أنس، تحرير محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة الحلبي، القاهرة، دط، دت.

- 130- نبذة من حياة الميزابين الدينية والسياسية والعلمية، حمو محمد عيسى النوري، دار البعث قسنطينة، دت، دط.
- 131- نحو دراسة حياة وآثار الشيخ محمد بن أبي القاسم بن يحيى، بشير حاج موسى، مؤسسة عمي سعيد غردية، رقم: 194.
- 132- نزهة الأباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري، تح إبراهيم السمرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.
- 133- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المنار، دط ،1991م.
- 134- النشر في القراءات العشر، ابن الجوزي، تح علي محمد الصباغ، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- 135- نظم الآجرورية، شرف الدين العمريطي، دار الإمام مالك، البليدة-الجزائر، ط1، 2002م.
- 136- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد المقربي التلمساني، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، 1988م.
- 137- نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، محمد علي دبوز، المطبعة العربية غردية-الجزائر-، ط1، 1971م.
- 138- همع الهوامع في شرح جمع الجواب، جلال الدين السيوطي، تح:أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- 139- وادي مizarب في ظل الحضارة الإسلامية، بكير سعيد أعوشت، المطبعة العربية غردية-الجزائر- دط، 1991م..
- 140- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، مكتبة السوادي، جدة، السعودية، ط5، 1999م.
- 141- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، دت.

رابعاً: الدواوين

- ديوان الأدب، الفارابي، تح أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دط، 1974م.
- ديوان أبي الأسود الذهلي، تح محمد حسن آل ياسين، دار النهضة، بغداد، دط، دت.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه بشير يموت، بيروت، ط1، 1934م.
- ديوان امرئ القيس، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط 2، 1964م.
- ديوان جرير، تح نعمن طه، دار المعارف، مصر، ط3، دت.
- ديوان حمبل بثينة، تح إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1992م.
- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تح عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990م.
- ديوان حسان بن ثابت الانصاري، تح سيد حنفي حسنين، دار المعارف، مصر، دط، 1977م.
- ديوان الحطيئة بشرح أبي الحسن السكري، دار صادر، بيروت، د ط، 1981م.
- ديوان ذي الرمة، رواية أبي العباس ثعلب، تح عبد القدوس أو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط1، ت1982م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس ثعلب، الدار العراقية، بغداد، دط، 1968م.
- ديوان الإمام الشافعي، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر - دط، دت.
- ديوان العباس بن الأحلف، دار صادر، بيروت، د ط، 1978م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح يحيى الجبوري ، دار الجمهورية، بغداد ط1، 1968م.
- ديوان أبي العطاية، دار بيروت، بيروت، دط، 1986م.
- ديوان عمر بن كلثوم تح إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991م.
- ديوان عمر بن أبي ربعة، دار بيروت، بيروت، دط، 1978م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، دط، دت.

- 19- ديوان القطامي، تحرير إبراهيم السمرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1960م.
- 20- ديوان قيس بن الملوح، تحرير عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، دطب، دت.
- 21- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحرير إحسان عباس، وزارة الإعلام ، الكويت، ط3، 1984م.
- 22- ديوان ابن ميادة، حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1982م.
- 23- ديوان النابغة الذبياني، تحرير محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، دطب، 1977م.
- 24- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، تحرير عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1982م.

خامسًا: المقالات

- 1- ابن آجروم ومنهجه في المقدمة النحوية، أحمد جلالي، فكر وإبداع، مجلة محكمة تصدر عن رابطة الأدب الحديث، دار الإبداع لصحافة ونشر والتوزيع، القاهرة، الجزء الأربعون، ماي 2007م.
- 2- منهجية التأليف النحوي في شرح الآجرومية لخالد الأزهري، أحمد جلالي، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 5، مارس 2006م.